بسم الله الرحمن الرحيم

الاتصالات السرية
العربية . الصهيونية
١٩١٨ . ١٩٩٣

تأليف

أمين مصطفى

دار الوسيلة

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٥/١٤١٤هـ . ١٩٩٤م

اهداء

إلى والدي، الذي علمني أن أقول الحقيقة،

علها تضيء جوانب من الدرب والعقل والوجدان.

أمين مصطفى

تقديم

لأول مرة في تاريخ الصراع العربي . الصهيوني، يتطرق كتاب إلى الاتصالات السرية بين زعماء عرب وقادة صهاينة، بهذه الشمولية، والتوثيق الدقيق، وبهذا التوسع، وبهذا الأفق السياسي.

فقد كانت تتناهى إلى أسماعنا تسريبات خجولة من هنا وهناك، لكنها لم تكن مرفقة بأدلة وشواهد، حتى بات البعض يشكك في صحتها، وأحياناً يستخدمها سلاحاً مضاداً، إذ يعتبر الحديث عنها نوع من الدس والتآمر، ولا تخدم إلا الأعداء، وهدفها خلق الفتن وإثارة النعرات. فانطلت التعميات على البعض، بينما البعض الآخر لاذ بالصمت، لأن مصدر المعلومات كان دائماً جهة واحدة، وردت على هيئة مذكرات لقادة سياسيين أو عسكريين أو رجال استخبارات صهاينة. أشرفوا أو خططوا أو شاركوا في مثل هذه الاتصالات، وسجلوا انطباعاتهم ووقائع الجلسات، وقد أحيل معظمهم على التقاعد، وقد سمحت لهم الجهات الرسمية بنشر بعض التفاصيل التي لا تمس أمن الدولة، أو تتعرض لكشف أسرارها الخاصة، وحرصاً كذلك على استمرار مسيرة هذه الاتصالات وتعميقها حتى يتم تحقيق المبتغى من ورائها، لأن بعض أسماء الضالعين فيها من العرب والشخصيات الأمريكية والأوروبية الغربية، ما زالوا على قيد الحياة، ولهم أدوار لا بد أن يستكملوها، كما لكل منهم وظيفة وخط سير لا بد أن يسلكه، للوصول إلى الأهداف المحددة، ولذلك لا بد من الحرص على بقائه في موقعه وعدم فضحه.

وكانت القيادة السياسية الصهيونية، تميل قصداً إلى نشر أو كشف بعض المعلومات من حين إلى آخر، سواء عبر تلميحات مبطنة أو تصريحات رسمية علنية، كشيفرة للذين ارتضوا الجلوس معهم في الغرف المغلقة، أن يواصلوا عملهم كما رسم لهم، وبذلك يتم الضغط عليهم حتى لا يتراجعوا أو يترددوا في اتخاذ قرار ما، وكذلك لاثبات الصهاينة أنفسهم، رقماً جدياً وحاسماً في المنطقة، ولتهيئة النفوس على تقبل مثل هذا الحوار مستقبلاً.

أما بالنسبة للزعماء العرب الذين شاركوا في ترتيب هذه الاتصالات، أو شاركوا عملياً فيها، فقد كانوا يلجأون دائماً إلى النفي أو يلوذون في أدق الظروف إلى الصمت، خوفاً من ردود الفعل الشعبية عليهم، وتجريدهم من صلاحياتهم، إن لم نقل تصفيتهم جسدياً، كما حصل مع الملك عبد الله، ووصفي التل، وسعيد حمامي، وعصام سرطاوي.

استمرت هذه «اللعبة» الخفية، سنوات طويلة يعود تاريخها، إلى بدايات تأسيس الحركة الصهيونية اليهودية، ونشاطها في نقل المهاجرين اليهود من بريطانيا إلى فلسطين المحتلة، ومحاولة إيجاد أرض يقيمون فوقها كياناً لهم.

ورغم الرفض العربي، والمقاطعة، والقرارات الحاسمة بشأن عدم التعاطي مع الصهاينة على الصعد السياسية، الأمنية والاقتصادية وغيرها، ظلت اللقاءات السرية متصلة، مرة بتشجيع من بريطانيا التي كانت تهيمن على فلسطين وبعض الأقطار العربية الأخرى، ومرة ثانية من الولايات المتحدة الأمريكية التي تولت قيادة العالم خلفاً للاستعمار القديم، مرات ومرات من قبل عدد من الدول الأوروبية الغربية والشرقية، كان أبرزها في هذا المجال: فرنسا، السويد، الدانمارك، النروج وسويسرا ورومانيا.

وكان الطموح الغربي الاستعماري في هذا السياق، ملتقياً تماماً مع الطموح اليهودي الذي يعمل من أجل فرض اعتراف عربي رسمي بالوجود الصهيوني فوق أرض فلسطين، وفتح كل أبواب التعاون المشترك معه، وبذلك يصبح هذا الكيان جزءاً من بنية الشرق الأوسط، يحقق للغرب كل الاستهدافات التي رمي إليها من خلال إقامته، وفي مقدمتها الجوانب الاقتصادية والعسكرية.

وطبقاً لخبرات الاستعمار الغربي الطويلة في المنطقة، كان الأوروبيون الغربيون، والأمريكيون بالتنسيق مع الصهاينة، يجيدون اختيار أو اختلاق الأوقات والمناسبات، لمد جسور حديدية لمثل هذه الاتصالات السرية، كما كانوا يجيدون انتقاء الرموز والعناصر العربية القادرة على لعب أدوارها بنجاح، وقبول مثل هذا السلوك أسلوب عمل في حياتهم، مما أحدث اختراقات خطيرة ومؤلمة في جسد الأمة العربية، مكنت التحالف الغربي ـ الصهيوني، من استثماره لصالح مشاريعة، حرباً أو سلماً، إلى أن وصل بنا المطاف إلى ما وصلنا إليه، فنقلت هذه الاتصالات من تحت الطاولة، ووضعت على الطاولة مباشرة، وبشكل سافر وعلني، وكانت على كل عوامل «الطهي» السياسي قد نضجت، لتسليط كل الأضواء عليها، باحتفالات كرنفالية مثيرة.

ولكن بين بداية شوط هذه الاتصالات في نهاية العام ١٩١٨، وبين مرحلة تسوية مدريد . واشنطن في العام ١٩٩٣، جرت أحداث، وسطرت وقائع في غاية الأهمية، كشفت مدى استغفال بعض الزعماء العرب وزعماء التنظيمات السياسية، لمواطنيهم والمقاتلين الذين ناضلوا معهم في ظل شعارات وقناعات معينة، الأمر الذي أسفر عنه بحوراً وبحوراً من الدماء البريئة، بشكل مجاني وعبثي.

وفي متابعتي لخيوط هذا العنكبوت السري، كان يتبين لي أن ما توصلت إليه، هو قليل من كثير ما زالت فصوله طي الكتمان، لأسباب سياسية وأمنية، ولا بد للمؤرخين من أن يأتوا يوماً عليه، لتتكشف الحقائق كاملة للناس، وقد اتضح لي ذلك، من خلال نقص في النصوص أحياناً، أو من خلال توقف السرد عند الذين سعوا إلى تسريب بعض المعلومات حيناً آخر، أو من خلال الإشارات الخفية التي توحي بتدخل الرقيب أو السلطات العسكرية لمنع كشف المزيد أيضاً.

وكانت تصيبني الدهشة لما تقع عليه عيني من تفاصيل مذهلة، أثناء قراءاتي ومتابعاتي، إذ كان يصعب علي تصديق ما أرى لو لا التسلسل الدقيق للأحداث، وما أسفرت عنه من نتائج وكوارث، وهذا الشيء جعلني شغوفاً بقضاء أوقات طويلة في المكتبات ومراكز الدراسات، أبحث وأنقب وأستعيد كتابات ومطالعات قديمة، لأن القديم في مثل هذه الحالة يفيد كثيراً، لأن ما نعيشه اليوم ليس مفصولاً عنه، إنما هو مبني عليه. وإذا كان البعض قد ارتضى التوقيع، فإنما كان منسجماً مع كل اتصالاته وأحاديثه وتعهداته التي أبرمها مع الآخر.

في كل الحالات، كنت حريصاً على إيراد معظم التفاصيل التي أتمكن من الحصول عليها، لأن في سردها الكثير من المعاني والأبعاد السياسية والنفسية والشخصية.

كما كنت حريصاً على إرفاق الفصول بوثائق، خاصة تلك الممهورة باختام وتواقيع أصحابها، للتدليل على صحة وصدق النص.

إن الحديث عن الاتصالات السرية بين بعض الزعماء العرب الصهاينة، ليس حديثاً تقليدياً، ولا هو من باب ردود الأفعال أو المزاودات السياسية، أو اقتناص المناسبات، أو التجريح الشخصي، بل هو أبعد من ذلك وأخطر بكثير، إنه محاولة للكشف عن خفايا سياسية عرضتنا وتعرض أرضنا وأجيالنا إلى مصائب لا يقدر أحد الآن مدى فداحة خسائرها، إنه كشف لممارسات وأسلوب عمل يحاول أن ينسف التاريخ ويقلب المعادلات، ويزور الحقائق باسم «الواقعية».

فالاستعمار . ومن ضمنه الحركة الصهيونية الاستيطانية . بشقيها: المسيحي البروتستنتي واليهودي، لم يعرف طريقه إلى أعماقنا، وإلى إحداث الثغرات في صفوفنا، إلا من خلال أصابعه المحلية، التي وافقت أن تجاريه وتحابيه وتجلس معه، وتوافق على برامجه، وهي راضية سلفاً بما سيملي عليها، لأن الفارق في كراسي اللعبة، هو الفارق بإمكانات الجالسين حول الطاولة الواحدة، الذي يفصل بين السيد والعبد.

لذلك لم يكن مأمولاً أو متوقعاً يوماً، أن يحول الضعيف بالمفهوم الذي كان قائماً بالمفاوضات السرية، نتائج الجلسات والمباحثات لصالحه. لذلك كان أشبه بحصان طروادة في زمنه، له دوره وجنده وأهدافه المرسومة سلفاً، لتفتيت الساحة، وتمييع المواقف.

هذا الواقع، شجع الغرب عموماً، على التعاطي مع الأمة العربية، تعاطي التابع والمتبوع، وليس الند للند، فكان الغرب حريصاً على تشكيل الأحلاف السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية على النمط وبالحدود التي تخدم مخططاته، كان يقلب هذا النظام أو يغيره كما يغير أو يبدل أرجل الطاولة، وكان يستبدل زعيماً بآخر، أو موظفاً بموظف حسب ما تمليه التطورات.

كان الغرب يقوم بذلك، كي لا تحترق كل أوراقه، ولتظل ملامحه مقبولة في كل الأوساط. خاصة وأن بعض العناصر الذي عمل في إطار المشروع الغربي، لم يتمكن من الترويج لنفسه شعبياً بطريقة مقبولة، وكانت ممارساته تثير الشكوك.

كان الغرب يقرأنا جيداً من خلال الحوار البعيد عن الأضواء، داخل الأقبية، وفي الدهاليز السرية. ولإنه كذلك، فقد عرف كيف يتعامل مع المنطقة، كان يضغط ويتجاهل، ويأمر ويقتحم كما يشاء، وهو على يقين من أن الساحة ستكون خالية من التحدي والمواجهات العنيفة، لأن الشعوب في مثل هذا الوضع، كانت إما مقهورة أو مضللة، وفي كلا الحالتين كانت السيادة لخط سياسي واحد. لذلك احتل الاستعمار وإلى جانبه الحركة الصهيونية، أجزاء من الأرض، كما احتلوا أجزاء من العقل، وهم حالياً يراهنون على احتلال المستقبل والأحلام، ولولا انتفاضة شعب فلسطين في الأرض المحتلة العام ١٩٦٧، والمقاومة الإسلامية والوطنية في جنوب لبنان وفي البقاع الغربي، لكانت النتائج السلبية أسرع بكثير مما كنا نتوقع. ما دامت الحقائق خافية عن الناس، وما دام ما يحاك سراً هو الذي يسود، وهو الذي يقرر.

إن المفاوضات العلنية، التي أثمرت كامب ديڤيد في عهد الرئيس المصري أنور السادات، ومفاوضات مدريد ـ واشنطن، التي أثمرت اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» وبقية تفاصيل التسوية، هذه المفاوضات لم يكن لها لتستمر وتنجح، لولا عهود من الاتصالات والجلسات السرية، فكل الصراعات والمعارك والخلافات والاجتياحات والحرائق الصغيرة والكبيرة، وعمليات الإبعاد والنفي الإفرادية والجماعية، كانت بدافع أو تحريض من الاتفاقات السرية، فمراحل إنضاج الحلول الضعيفة كما طرحت، كان لا يمكن لها أن تتم لولا هذا التدرج، ولولا هذه النار، ولولا هذا الوقت الهادىء والطويل.

ولولا كانت هذه الحلول قد اتخذت منحى آخر صريحاً، لسقطت على الفور أوراق كثيرة، خاصة تلك التي كانت تحمل أكثر من وجه، وبالتالي، لما كان لهذه المفاوضات أن تتقدم أو تتبلور كما نرى الآن.

من خلال هذه المتابعة نستطيع أن نقول باختصار، إنه من أبرز الأسباب التي أدت إلى تكريس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وإطلاق العنان ليده ولسانه وأذرعه السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية، على كل الجبهات، وهو مسار هذه المحادثات السرية الطويلة.

إن هذا الكتاب وثيقة مهمة، ليس للباحث والسياسي فحسب، بل لكل مواطن يريد أن يعرف خفايا صنع القرار السياسي في وطنه.

إنه دعوة إلى اليقظة والتنبه لما يدور خلف الكواليس، ولما يحاك في الظلام، حتى لا نستفيق يوماً لنجد أنفسنا ضحايا مهاترات وخلافات وتكتيكات وبرامج مفتعلة.

إنه نداء لتظل العيون، كل العيون، مفتوحة أبداً على الحاضر والمستقبل.

توزعت فصول هذا الكتاب كالتالي:

تناول الفصل الأول المرحلة الممتدة بين العامين ١٩١٨ و ١٩١٩، وأجواء حرب الحلفاء ضد الدولة العثمانية، وركز على لقاءين تما بين وايزمن والملك فيصل، واحد في العقبة والآخر في لندن، برعاية «لورانس العرب»، الذي كان يعمل لصالح الحركة الصهيونية، ومنتدباً من قبل الحكومة البريطانية لهذه الغاية.

وبعد عرض لتفاصيل اللقاءين وما دار بهما من أحاديث، ينقل هذا الفصل نص المذكرة الموقعة بين وايزمن وفيصل وفيها دعوة للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ولكن الاتفاق كان مشروطاً بملاحظة كتبها فيصل بخط يده، تربط التنفيذ بإعطاء العرب استقلالهم وحريتهم. غير أن البريطانيين وفرنسا وأمريكا لم يعملوا بهذه الملاحظة، وحاول لورانس حجبها عن الإعلام والمسؤولين، وبقي النص المتداول، هو الذي يعني الصهاينة والانتداب البريطاني على فلسطين، مما ترتب عليه تدفق المهاجرين اليهود واحتلال فلسطين، بمباركة دولية، وعبر أول اعتراف عربي رسمي بالحركة الصهيونية وبرامجها.

الفصل الثاني يتناول اتصالات ولقاءات الملك عبدالله السرية بزعماء الحركة الصهيونية، وما دار خلالها من أحاديث واتفاقات، وهي تكشف الخلفية السياسية والشخصية للملك عبدالله، ونظرة الصهاينة للأمة العربية ولمخططاتها في فلسطين، وأساليب تعاملها مع الزعماء العرب.

وقد أرفق الفصل بصور زنكوغرافية، لنصوص الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين الملك عبدالله والصهاينة، ممهورة بتواقيع أصحابها، للتأكيد على مصداقيتها.

ويركز الفصل الثالث على الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٢٠ و ١٩٩٣، حيث كانت الاتصالات السرية بين بعض الزعماء اللبنانيين والصهاينة قائمة، كما يوضح طبيعة وأهداف العلاقات السرية المارونية ـ الصهيونية، منذ عهد المطرانين مبارك وعريضة، والأب عواد، مروراً بلقاء ربابي وعدد من الشخصيات الكتائبية التي كانت تعرب عن سعادتها لإقامة الكيان الصهيوني، ورغبتها في التعامل معه، وصولاً إلى مرحلة الاجتماعات التي تمت بين الصهاينة وكل من كميل شمعون ونجله

داني، وبيار الجميل ونجليه بشير وأمين، وإيلي حبيقة إضافة إلى سعد حداد وأنطوان لحد. وغيرهم، الذين وجدوا بالصهاينة «الصديق المخلص».

وهذا الفصل يعطي صورة واضحة عن خفايا الحرب اللبنانية، التي لعبت تلك الاتصالات دوراً فيها، وعن عمق العلاقة المارونية ـ الصهيونية وأهدافها.

الفصل الرابع يركز على المحادثات السرية التي دارت بين الملك حسين، حفيد الملك عبدالله، ملك الأردن، وبين عدد من رموز الحركة الصهيونية، وأهم ما دار فيها من تفاصيل، وهي تبين مدى ما تحقق بين الجانبين من تفاهم في الفترة الممتدة من العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٩٣، والتي أسفرت عن عدد من الاتفاقات السياسية والاقتصادية والخدماتية المتنوعة.

الفصل الخامس، تناول علاقات الملك الحسن الثاني، والصهاينة، التي امتدت ما بين ١٩٦١ و ١٩٩٣، والتي مهدت لاجتماعات عربية أخرى وصهيونية، فتحت الباب واسعاً أمام عقد صفقة كامب ديڤيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. كما مهدت للقاءات فلسطينية ـ صهيونية، وهي التي دعت وسعت لعقد اجتماعات مدريد ـ واشنطن، بين العرب والصهاينة.

وقد تكشف أهمية هذه العلاقات حالياً، من خلال اعتراف كل الزعماء الصهاينة بالجميل الذي صنعه الحسن لتقريب وجهات النظر العربية ـ الصهيونية واحتضان الاجتماعات بشأنها.

وكان المغرب وما زال يفاخر بهذه العلاقات التي لعب يهود المغرب دوراً فيها، ويدعو إلى توطيدها من خلال اتفاقات اقتصادية وسياسية مشتركة.

الفصل السادس، أفرد صفحاته لتاريخ اللقاءات السرية المصرية ـ الصهيونية، ابتداء من العام ١٩٤٩، أثناء وبعد الحرب العربية ـ الصهيونية في فلسطين، وما أثمرت من مواقف، كشفت ضلوع الملك فاروق وصهره، وبعض رجالاته فيها، مروراً بلقاءات السادات وممثليه بعدد من الشخصيات الصهيونية في أوروبا وأمريكا والمغرب، وصولاً إلى لقاء السادات ـ بيغن وتوقيع اتفاقية كامب ديڤيد، واستكمال الرئيس حسني مبارك لهذا النهج السياسي.

الفصل السابع: يتناول الاتصالات السرية الفلسطينية ـ الصهيونية منذ فترة الستينات وحتى نهاية العام ١٩٩٣، وتوقيع اتفاق اوسلو «غزة ـ أريحا أولاً».

ويكشف هذا الفصل المراحل والمحطات الأساسية لتلك الاتصالات وما دار فيها، وأبعاد تلك الخطوات على مسار طي ملف القضية الفلسطينية مؤقتاً، مرفقة بوثائق موقعة بين الصهاينة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وممثلين عنه.

ويشتمل الكتاب على ملاحق تضم، النصوص الحرفية للرسائل والوثائق المتبادلة بين العرب والصهاينة قبل وأثناء وبعد إعلان الكيان الصهيوني في فلسطين.

الفصل الأول

اجتماعات فيصل ـ وايزمن

١٩١٨ ـ ١٩١٩

مقدمة

قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، كانت العلاقات البريطانية ـ الصهيونية، قطعت شوطاً كبيراً في التمهيد والتحضير لإقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وكان التنفيذ النهائي رهناً بإشارة السر التي يمكن أن تطلقها بريطانيا، تليها مباشرة ـ وبشكل ضروري ـ خطوة إيجاد شخصية عربية رسمية مرموقة، تلتقي الصهاينة لتوقع معهم اتفاقاً يضمن تدفق اليهود إلى فلسطين، وبناء مستوطناتهم الزراعية بعيداً عن التهديد والخوف.

في هذه الأثناء كان الشريف حسين ملك الحجاز، يطمح إلى تطوير مملكته، وتوسيع رقعتها بحيث تشمل «سوريا الكبرى»، ومناطق عربية أخرى. وكان ينتظر الفرصة يوماً لتحقيق ما كان يحلم به. وعندما بدأت أجواء حرب العام ١٩١٤ تلوح في الأفق، اتصل البريطانيون به، ليمنحوه تلك الفرصة، وإعلانه خليفة للمسلمين مقابل وعد لهم بالقتال إلى جانبهم ضد الجيش التركي. ومما جاء في مشروع المعاهدة البريطانية مع الشريف حسين الموقع، في صيف العام ١٩٢٣:

«يتعهد صاحب الجلالة البريطانية، بأن يعترف باستقلال العرب في العراق، وشرقي الأردن والحكومات العربية الموجودة في شبه جزيرة العرب ما عدا عدن، وأما فلسطين، فقد تعهد صاحب الجلالة البريطانية، بأن لا يفعل في تلك البلاد شيئاً قد يجحف بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية.

ويعترف صاحب الجلالة الهاشمية، بمركز صاحب الجلالة البريطانية الخاص، في العراق وشرقي الأردن وفلسطين، ويتعهد بأنه ـ فيما يقع ضمن حدود نفوذ جلالته الهاشمية من الأمور المتعلقة بهذه الأقطار ـ سيبذل أفضل جهوده للتعاون مع صاحب الجلالة البريطانية في سبيل قيامه بالتزاماته»[1] .

أ ـ ثورة الشريف حسين

لم يتردد الشريف حسين عن قبول المشروع، وأعلن «الثورة الكبرى ضد الاستعمار التركي»، في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٦، بإطلاق أول رصاصة من بندقيته من فوق شرفة قصره في مكة، باتجاه ثكنة تابعة للجيش التركي.

---

[1] يحيى، جلال، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٥، ص ١٠٤. المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٢٢.

عندئذ التهبت المشاعر الوطنية والدينية، لدى الشعب العربي، استجابة للثورة، ومنذ تلك اللحظة، اعتبر الشريف نفسه ملكاً على البلاد العربية، لا ينازعه فيها أحد، فكلف أولاده بمسؤولية الإشراف عليها، فعين «علياً وفيصلاً على المدينة، وعبدالله على الطائف، وزيداً على مكة، أما القيادات الأخرى فولاها لأقاربه (الشرفاء)، شاكر وناصر وعبد المحسن وشرف وعبدالله حمزة وعلي بن الحسين» [١] .

ولكن بريطانيا كعادتها مع العرب. أخلت لاحقاً بتلك المعاهدة، وشاركت فرنسا في اقتسام تركة الأراضي العربية، وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، المعروفة، والموقعة في العام ١٩١٦ بين الدولتين.

وقد كشف «لورانس العرب» في ما بعد، في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة»، نقص بريطانيا لوعودها، فقال:

«لما لم أكن مغفلاً، فقد كان في استطاعتي أن أرى أن وعودنا للعرب بعد انتهاء الحرب، ستكون مجرد حبر على ورق، ولو كنت مستشاراً مخلصاً حقاً للعرب، لكنت قد نصحت الرجال المحاربين بأن يعودوا إلى بيوتهم ولا يعرضون أرواحهم للخطر في سبيل هذا الهراء (هذه الوعود البريطانية الجوفاء)، لكنني كنت أعلم أن آمال العرب هي الأداة الوحيدة لكسب الحرب، ولذلك فقد أكدت لهم أن أنجلترا ستحافظ على عهودها لفظاً وروحاً، ولكن بالطبع كنت أشعر دائماً بالمرارة والخجل».

هكذا بدأت المشاركة العربية في «حرب التحرير»، وكان الأمير فيصل قائداً للجيش الزاحف نحو سوريا، وهو لم يكن أقل حماسة وطموحاً من والده، لكي يتوج ملكاً على تلك البلاد. رافق فيصل في هذا الزحف لورانس وعدد من الضباط البريطانيين، فاحتل العقبة وسار باتجاه شرق الأردن، بينما الجيش البريطاني تحرك لاحتلال سيناء ومن ثم فلسطين.

عندما وصل فيصل إلى دمشق، هب الشعب لاستقباله، وكان احتفالاً كبيراً بيوم خروج العثمانيين والألمان من البلاد، تم فيه رفع الأعلام العربية فوق المراكز الحكومية.

حاول فيصل في بداية الأمر إقناع البريطانيين، كي ينصبونه ملكاً، بعد أن خرج من الحرب «بطلاً» عربياً لم يشهد له التاريخ في ذلك الوقت مثيلاً، غير أن بريطانيا لم تستجب لدعوته، وأكدت له أن «اللبني» هو القائد الرسمي للبلاد السورية، وأن دوره ينحصر في بعض الأمور الإدارية المحلية.

شكل له هذا الرفض، وأسلوب التعامل معه صدمة نفسية، دفعته للسفر إلى لندن وباريس في أواخر العام ١٩١٨، حيث التقى عدداً من المسؤولين، جدد معهم المطالبة بالالتزام بالتعهدات التي قطعوها لوالده، مقابل تعهدات من قبله بوصاية الدول الكبرى على العراق والجزائر وفلسطين والعراق، لكن هذه المحاولة لم تلق استجابة. فعرض مطالبه على الأمريكيين، لكن الرئيس ولسون

---

[١] المصدر السابق، نقلاً عن: «الثورة العربية الكبرى لأمين سعيد».

لم يوافق، فاتصل بفرنسا وحاول أكثر من مرة إقناع الرئيس كليمنصو بقبول الانتداب على لبنان وأجزاء من الأرض السورية، مقابل اعترافه ببقية الأرض لصالح عرشه، وأبدى استعداده لتوقيع اتفاقيات بهذا الشأن، لكي كل المسعى باء بالفشل.

ورغم أن الدخول في تفاصيل هذا الجانب التاريخي، ليس من شأننا في هذا الكتاب، غير أنه لا بد من الإشارة، إلى أن فيصل استخدم في هذه المرحلة من قبل الفرنسيين والإنكليز لضرب الحركات الوطنية بعد أن كانت هذه الحركات قد وقفت إلى جانبه وناضلت معه، وذلك في محاولة من فيصل تقديم قرابين وفاء وتقرب إلى كل من الدولتين، لتحسين موقع تفاوضه من جهة، ومحاولة كسبه الرضى لإعطائه «حصة» ما تعيد له بعض هيبته، خاصة بعد أن شعر بأن كل طموحه قد تبخر، وبدأت الحركات الشعبية تتحرك ضده.

«وفي مذكراته اعترف حسين بأنه تخلى عن الحركة الوطنية ليصل إلى تفاهم مع فرنسا، واعترف أنه أوقف نشاط الأحزاب الوطنية وسرح الجيش لإسكات المعارضة الشعبية، واعترف أيضاً بأن ثورة الشعب عليه في الأيام الأخيرة أودت بحياة الكثيرين، وقد أحصاهم هو بمائة وعشرين قتيلاً وثلاثمائة جريح»[١].

أما بريطانيا التي ارتضت بفلسطين جزءاً من نصيبها من غنائم الحرب، فكان لها هدف منسق مع الحركة الصهيونية، وقد حان الوقت لتفي بما تعهدته لها، فكانت النقلة الثانية لبريطانيا بعد إعلان وعد بلفور، توفير غطاء عربي يوافق على الهجرة اليهودية إلى فلسطين لاستيطانها، وهذا ما يهمنا تناوله في هذا الفصل.

ب . الاجتماع الأول

في شهر كانون الثاني/ يناير العام ١٩١٨، بعث البريطانيون مندوباً من طرفهم لمقابلة ملك الحجاز حسين، لإطلاعه على مضمون وعد بلفور، والطلب منه المساعدة في هجرة اليهود إلى فلسطين. وقد خدع المندوب الملك، واقتصر إبلاغه الشق المتعلق بالهجرة. ولما كان الملك «سخياً»، استجاب للطلب مؤكداً أنه يرحب باليهود أينما حلوا في الأراضي العربية!

ولما كان المخطط البريطاني . الصهيوني، يرمي إلى أبعد من ذلك بكثير، أقنع الصهاينة البريطانيين بإرسال حاييم وايزمن للقاء عدد من الشخصيات العربية الفلسطينية «لا مع سليمان ناصيف في القاهرة، ولا مع المفتي كامل الحسيني في القدس، ولا مع القاضي راغب الدجاني في يافا، فوجه همه لمقابلة فيصل قائد جيش الثورة العربية، وذهب إلى مقر قيادته بقرب العقبة ومعه كتاب تعريف من المستشار السياسي للقائد البريطاني العام، وتم الاجتماع في أوائل حزيران سنة ١٩١٨، بحضور ضابط بريطاني تولى الترجمة»[٢]. وقد استمر الاجتماع خمساً وأربعين دقيقة.

---

[١] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ص . ك، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ . دمشق.

[٢] الحاج، بدر، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان . دار مصباح الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ .

ومنذ ذلك التاريخ، انتهجت القيادة الصهيونية آنذاك، سياسة «حصر الاتصال بالأمير فيصل فقط، وتجنب إجراء اتصالات مع عرب سوريا وفلسطين، على أساس أنه لا فائدة تجنى من مثل هذه الاتصالات، طالما أن الأمير فيصل هو المفاوض»[1].

ويذكر شهود عيان، كانوا في خيمة الأمير فيصل أثناء مقابلة وايزمن، التي كانت مضروبة على تلة شمال العقبة، إن وايزمن أكد لفيصل: «إن الصهيونيين لا ينسون أن يعملوا على إنشاء حكومة يهودية في فلسطين، وإن كل ما يرغبون فيه هو أن يساعدوا في تطوير البلاد قدر استطاعتهم، دون أي أذى يصيب المصالح العربية المشروعة»[2].

ويبدو أن الأمير فيصل أعجب بوايزمن، كما ذكر نجيب صدقة في كتابه «قضية فلسطين»:

«إن الزعيم الصهيوني أعجب الأمير العربي بلباقته وكياسته وحسن أسلوبه، خلال اجتماعهما في العقبة العام ١٩١٨، فتصادق الرجلان، واتفقا على أن يقبل فيصل بالبرنامج الصهيوني، وأن يدعم الصهيونيون جميع المطالب العربية القومية، بنفوذهم السياسي في الأوساط الحكومية العليا»[3].

وكان على استعداد لمنح اليهود أرضاً في فلسطين يقيمون فوقها «حكماً ذاتياً» أو ولاية، وهذا ما يفسره بيانه الذي جاء فيه:

«نحن نسعى لننشئ أمبراطورية عربية تتألف على الأقل من العراق وسوريا وفلسطين، وقد قيل لي إن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به اللورد بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية، ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم. فأناشد اليهود وهم ساميون قبل العرب، طالباً معونتهم لنا في إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر اليهود في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»[4].

لم يكن يدرك فيصل أبعاد هذا الكلام سياسياً فكانت. استجابته له تخضع لإطار مصلحي محدود، حيث كان همه الأساس هو إقامة عرش فوق أكبر مساحة عربية تمنحها له بريطانيا وفرنسا. لذلك خدع وايزمن محدثه، ومرر أول خيط لحياكة المشروع الصهيوني الكبير فوق فلسطين، رغم أن فيصل في حينها لم يكن مخولاً الحديث عن فلسطين، إذ كان يمثل الحجاز فقط، ولذلك فكل اتفاق يتم بين طرفين غير شرعيين يكون لاغياً.

لكن المشروع البريطاني ـ الصهيوني، تجاوز كل هذه الحسابات والمفاهيم، فكان الطرفان يتصرفان ـ بكل الأساليب والوسائل، المغرية والضاغطة ـ للوصول إلى الهدف، ولو كلف الأمر ضحايا كثيرة، ووقتاً ومالاً طائلين.

---

[1] المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، مصدر سابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

جـ . الاجتماع الثاني

اعتمد البريطانيون في اتصالاتهم، على «لورانس العرب» الذي كان صديقاً للأمير فيصل أثناء الحرب، لتمهيد الطريق وتمرير النصوص التي تساعد على هجرة اليهود، وإعلان الوطن الصهيوني فوق أرض فلسطين، ولما كانت علاقة لورانس بالحركة الصهيونية، وطيدة وقوية إلى درجة الثقة العمياء، لعب لورانس دوراً خطيراً في التشويه والتزوير، إذ كان مرافقاً لفيصل كظله في كل تحركاته وتصريحاته ومواقفه، كما كان فيصل يعتمد عليه كثيراً في ترجمة فحوى المقابلات التي كان يجريها في بريطانيا، ويستشيره في أمور كثيرة.

هذه المواصفات، جعلت الحكومة البريطانية، تعين لورانس مستشاراً في وزارة الخارجية للشؤون العربية، ومن أبرز مهامه إقناع فيصل وبقية الشخصيات العربية بقبول الصهاينة، إذ كان يقدم مطالبهم ورموزهم بصورة لطيفة ومقبولة. وكان أثناء جلساته مع فيصل لا ينفك يشرح فوائد اليهود في فلسطين، ودورهم في إمكانية تحقيق ازدهار لشعبها. وكانت هذه البهرجات الكاذبة، تنطلي للأسف على فيصل، وعلى غيره من القادة العرب. كما كان لورانس لا ينسى، وهو يتحدث عن الاستقلال العربي، من أن يقنع محدثيه باستثناء فلسطين وفصلها عن سوريا والعراق، لغاية في نفس يعقوب.

لذلك استغل لورانس وجود ضيفه فيصل في لندن، الذي جاء لحضور مؤتمر السلام، ورتب موعداً معه لوايزمن، بعد مقابلة أجراها مع وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور في ١٩١٨/١٢/١٠.

وهكذا كان اللقاء الثاني بين الاثنين، لكن هذه المرة بحضور منسق الاتصالات لورانس، الذي أعد نصاً باللغة الإنكليزية مطبوعاً على الآلة الكاتبة، يريد توقيع فيصل عليه.

والنص . حسب ما وصفته العديد من المراجع . إنه كان يلخص مطالب الحركة الصهيونية الداعية إلى تحقيق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإن وعد بلفور هو الأساس لدستور فلسطين ونظام حكمها، رغم أن فلسطين لم يكن لها صفة الدولة قانونياً، وقد تجاهل النص أي ذكر للعرب وحقوقهم.

وعندما سأل فيصل «صديقه» لورانس عما تحمله الوثيقة التي يحملها، لخصها له شفهياً، فلم يبد لها فيصل حماساً، وأبدى تحفظاته المشروطة على أن تشمل حق العرب في الحصول على الاستقلال والحرية والسيادة، وقد دون هذا التحفظ باللغة العربية على طرف الوثيقة، بخط يده، وقد ترجمها لورانس إلى الإنكليزية، وفيها:

«إن نالت العرب استقلالها، وفقاً للمطالب التي تضمنتها مذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير ١٩١٩، المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى، كان هذا الاتفاق صالحاً. لكن إذا وقع أي تعدي أو تحويل، فيجب أن لا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة، ولا قيمة قانونية لها، ويجب أن لا أكون مسؤولاً مهما كانت»[١].

[١] المصدر السابق، نقلاً عن كتاب جون نورثون مور، «الصراع العربي . الإسرائيلي».

وقع على هذه الحاشية كل من وايزمن وفيصل، لكن لورانس كان دائماً يتجاهلها أثناء نشر نص الاتفاقية الأساسي، وكذلك كان يفعل عندما يتنقل بين الزعماء البريطانيين والصهاينة، وأمام وسائل الإعلام المختلفة، وذلك بقصد بترها، وإبعادها عن الارتباط بأية شروط مسبقة.

د . نص الوثيقة

تنص الوثيقة التي وقعها فيصل ووايزمن، كما نشرتها جريدة «التايمز» البريطانية في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٦، كما يلي:

«إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل (ممثل المملكة العربية الحجازية)، والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمن ممثل (المنظمة الصهيونية)، والقائم بالعمل نيابة عنها، إدراكاً منهما لقرابة الدم والروابط القديمة بين الشعبين العربي واليهودي، واعترافاً بأن الوسائل الأكيدة لتحقيق طموحاتهما الوطنية هو عبر التعاون الوثيق في تطوير الدولة العربية وفلسطين، ورغبة منهما في تأكيد التفاهم القائم بينهما اتفقا على ما يلي:

- **مادة أولى:**

أن تسود العلاقات والالتزامات بين البلدين، المشاعر الودية والصراحة والتفاهم، ولتحقيق ذلك فإن ممثلين عرباً ويهوداً سيتم تبادلهم في كلا الجانبين.

- **مادة ثانية:**

يتم بعد انتهاء مداولات مؤتمر السلام، تقرير الحدود بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتم الاتفاق على تشكيلها بين الأطراف المشاركة.

- **مادة ثالثة:**

كل الإجراءات المتفق عليها سوف يبقى عليها الدستور وتتبناها حكومة فلسطين، وسوف تتمتع الحكومة بكافة الضمانات من أجل الوضع موضع التنفيذ، وعد الحكومة البريطانية الصادر في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧.

- **مادة رابعة:**

سوف تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتشجيع وتسريع هجرة اليهود إلى فلسطين، على نطاق واسع، وبأسرع ما يمكن سوف يتم توطين المهاجرين اليهود في الأرض، من خلال إقامة مستوطنات لهم، وتكثيف استغلال الأرض، وسوف تصان حقوق المزارعين والسكان العرب، وتقدم لهم المساعدات لتطوير اقتصادهم.

- **مادة خامسة:**

لا يجب أن تحول أو تتدخل أية إجراءات أو قوانين بأية طريقة من الطرق في ممارسة المواطنين لديانتهم، وسوف يتمتع المواطنين دائماً بممارسة طقوسهم وعباداتهم بدون تمييز أو تفضيل، ولا يطلب من أحد أن يمتحن في دينه، من أجل ممارسة حقوقه السياسية والمدنية.

- **مادة سادسة:**

تكون الأماكن الإسلامية المقدسة، تحت إدارة إسلامية.

- **مادة سابعة:**

تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل لجنة من الخبراء إلى فلسطين، للقيام بمسح للإمكانات الاقتصادية في البلاد، ولوضع تقرير حول أفضل الوسائل لتطوير هذه الإمكانات، وسوف تضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة في تصرف الدولة العربية، من أجل القيام بمسح اقتصادي للإمكانات الاقتصادية للدولة العربية، وتضع تقريراً حول أفضل الوسائل لتطوير هذه الإمكانات، وسوف تبذل المنظمة الصهيونية كل جهودها لمساعدة الدولة العربية في تطوير مصادرها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية.

- **مادة ثامنة:**

توافق الأطراف المجتمعة هنا، أن تعمل في انسجام ووفاق تام، من أجل وضع المسائل التي بحثت في مؤتمر السلام موضع التطبيق.

- **مادة تاسعة:**

يلجأ الطرفان في ما قد ينشأ من نزاع حول المسائل المتفق عليها إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

بعد توقيع فيصل ووايزمن، ثبتت عليها العبارة التالية:

«تم الاتفاق والتوقيع تحت إشرافنا في لندن ـ انكلترا في اليوم الثالث من كانون الثاني العام ١٩١٩»[١] .

هـ ـ رسالة فيصل للحركة الصهيونية

شعر فيصل في العام ١٩١٩، أن الأوراق كلها باتت لصالح الحركة الصهيونية، وأن بريطانيا عاقدة العزم على مساندة هذه الحركة، بإعطائها وطناً لها في فلسطين. وبدل أن يقف وقفة تمثل الشموخ والكبرياء والحق العربي، حاول أن يتودد إلى الصهاينة والبريطانيين لكسب موقع شخصي، لذلك خاطب مؤتمر الصلح، الذي عقد في أول كانون الثاني/ يناير العام ١٩١٩، بمذكرة منها:

«أما فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب، واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب، وليس بين الشعبين فوارق في الخلق والمزايا، فإننا واليهود، مبدئياً، شعب واحد»[٢].

وإمعاناً في التورط، أجرى فيصل اتصالاً بالحركة الصهيونية، عبر رسالة بعث بها إلى زعيم الحركة في الولايات المتحدة، وعضو الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح، فيلكس فرانكفورتر، بتاريخ ١٩١٩/٣/٣، وهي تشير إلى موافقة فيصل على ما ورد في نص كلمة الوفد الصهيوني في المؤتمر، ويظهر خلالها مشاعر الود لليهود، ويرحب بالوجود الصهيوني إذ لا يعتبره حركة استعمارية، ويدعو إلى إقامة تعاون مشترك، وتقول الرسالة:

---

[١] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

[٢] نوار، عبد العزيز سليمان، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت.

«أود أن أغتنم هذه الفرصة. وهي أول اتصال لي مع الصهيونيين لأمريكيين لأبلغكم ما استطعت أن أقوله في معظم الأحوال للدكتور وايزمن في الجزيرة العربية وأوروبا. إننا نعتبر العرب واليهود أبناء عمومة في الجنس. وقد تعرضوا لاضطهادات مماثلة على أيدي قوى أشد منهم بأساً. وقد استطاعوا لحسن الحظ أن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافهم القومية معاً.

وإننا معشر العرب. والمثقفين منا بوجه خاص نشعر نحو الحركة الصهيونية بأعمق مشاعر العطف. وإن وفدنا هنا في باريس يعلم تماماً المقترحات التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح. وإننا ننظر إليها على أنها اقتراحات معتدلة صحيحة، وسوف نبذل جهدنا، في النطاق الذي يخصنا، للمساعدة على تحقيقها، إننا نرحب باليهود أعظم ترحيب.

ولقد كان لنا، ولا يزال. مع زعماء حركتكم وبخاصة الدكتور وايزمن أوثق العلاقات. وقد كان عوناً كبيراً لقضيتنا. وأرجو أن يحتل العرب في القريب مركزاً يمكنهم من رد المعروف لليهود. إننا نعمل معاً من أجل شرق أدنى تدخله الإصلاحات ويبعث من جديد. إن حركتينا تكملان إحداهما الأخرى. فالحركة اليهودية قومية وليست استعمارية. وحركتنا قومية وليست استعمارية. ولكلينا مكان في سوريا. والحق إني أرى أنه لا يستطيع أحد منا أن يحرز نصراً حقيقياً بدون الآخر.

إن أناساً أقل معرفة وأقل مسؤولية من زعمائنا وزعمائكم، ممن يجهلون الحاجة لقيام تعاون بين العرب والصهيونيين قد حاولوا استغلال الخلافات المحلية التي لا بد أن يقوم مثلها في المراحل الأولى لحركاتنا في فلسطين. وأخشى أن يكون بعضهم قد أساء التعبير عن أهدافكم أمام الفلاحين العرب، وعن أهدافنا أمام الفلاحين اليهود مما أتاح للأحزاب ذات المصلحة المجال لاستغلال ما يسمونه خلافاتنا.

وأرجو أن أؤكد لكم عن إيماني بأن هذه الخلافات ليست قائمة على مسائل أساسية: بل هي أمور تفصيلية على غرار المسائل التي لا مناص من وقوعها في كل اتصال بين الشعوب المتجاورة. ويسهل تسويتها بالنوايا الحسنة المتبادلة. والحقيقة أن تفهماً أكثر وعياً سيبددها كلها تقريباً.

إنني وشعبي نتطلع إلى مستقبل نساعدكم فيه وتساعدوننا فيه، حتى يتمكن بلدانا من أخذ مكانيهما في مجتمع الشعوب المتمدنة في العالم.

المخلص فيصل»[1]

و. دور لورانس

كان دور لورانس . كما أشرنا سابقاً . منحازاً بالكامل، لصالح المشروع البريطاني . الصهيوني في فلسطين، لذلك كان يتقصد المبالغة أحياناً في نشر معلومات كاذبة حول ما توصلت إليه وساطته في إقامة وتطوير العلاقات بين الزعماء العرب والحركة الصهيونية، وكان أحياناً يصبغ عليها جانباً من تمنياته ورغباته، ليعطيها نكهة خاصة.

---

[1] أيوب، سمير، وثائق أساسية في الصراع العربي . الصهيوني، ص ٦٥ . ٦٦.

وللترويج لهذه الوثيقة سرّبها إلى هنتر ملر، أحد أعضاء الوفد الأمريكي في مؤتمر السلام، بعد أن أخفى تحفظ فيصل في ذيل الوثيقة، فنشرها ملر في مذكراته العام ١٩٢٤.

كما قدمها لارنولد توينبي، أحد مستشاري البعثة البريطانية في ذلك المؤتمر، وبالطبع بدون ملاحظات فيصل.

وتناقلت وسائل الإعلام، بعد ذلك، وكثير من المؤرخين ما أورده ملر وتوينبي، مغفلين أي تعليق، واستيضاحاً لما دار بين فيصل ووايزمن، التقى محرر يهودي من صحيفة «جويش كرونكل»، الأمير فيصل في لندن العام ١٩١٩، ولم يكن لورانس موجوداً، فأشارت الصحيفة إلى أن فيصل ضحك عندما وردت في السؤال فلسطين على أنها «أرض إسرائيل»، وقال:

«إن الأسماء لا تغيّر الحقيقة، والأصح أن تسمى أرض العرب، ففلسطين عربية منذ قرون، وأرضها مقدسة عندهم، وهي جزء من سوريا».

وأوضح فيصل للمحرر: إنه أفهم وايزمن، «إنه يقبل هجرة محدودة، ونظاماً للتعليم للعبرية ومساواة اليهود بالعرب أمام القانون»[1].

غير أن وسائل النشر اليهودية الكثيفة في العالم، لم تعر هذا الكلام اهتماماً، وهي ظلت حريصة على نشر النص الذي وزعه لورانس، تماماً كما فعل وايزمن عندما أعاد النشر في صحيفتي «التايمز» والبالستين بوست».

مهما يكن من قول ودفاع عن الوثيقة وظروف توقيعها، يبقى أن أشير إلى حقيقة ثابتة، وهي أن فيصل وقع في شرك الحركة الصهيونية، عندما التقى وايزمن وصافحه وحاوره ووقّع معه وثيقة، مهما كانت التبريرات ومهما كانت الدوافع الشخصية والمصلحية، لأن مثل هذا الفعل، فتح ثغرة في التاريخ العربي، نفذ منها الصهاينة. لتوسيع دائرة اتصالاتهم وعلاقاتهم بزعماء عرب آخرين، ولو رفض فيصل في حينها هذا اللقاء وفضح نواياه، لما تجرأ بعد ذلك زعيم عربي آخر على اتباع نهجه.

وسيراً في هذا السياق، عيّن ليونارد شتاين من قبل حاييم وايزمن في تموز العام ١٩٢١، «مستشاراً للمنظمة الصهيونية ومهمته دراسة الوضع في فلسطين، وإعادة تنظيم شبكة مخابرات صهيونية، ودراسة تشكيل حزب عربي معتدل،لإضعاف الجمعية المسيحية - الإسلامية، التي كانت تقوم بحملة واسعة وناجحة ضد المطامع اليهودية في فلسطين»[2].

وبالفعل تم تأسيس الجامعة الوطنية الإسلامية في تشرين الثاني العام ١٩٢١ بتمويل صهيوني وبدأ العمل على المحاور التالية:

«١. اتصالات مع الصحافة العربية لشرح الموقف الصهيوني، وإصدار بيانات بالعربية، تشرح النوايا السلمية لليهود.

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

[2] الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني، مصدر سابق، ص ١٠٠.

٢. إقامة علاقات مع بعض الوجهاء الفلسطينيين والعرب.

٣. التفاوض مع الأمير عبد الله، ودعمه مالياً وسياسياً بوصفه أميراً على فلسطين وشرق الأردن، لقاء اعترافه وتعهده بتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وشرق الأردن»[١].

ومع اشتداد موجة الرفض العربية للمشروع الصهيوني، وما كان ينطوي عليه من أخطار تهدد المنطقة العربية والإسلامية برمتها، حاولت الحركة الصهيونية «إجهاض المواجهات بإجراء مفاوضات واتصالات سنة ١٩٢٢، في القاهرة وجنيف مع بعض الزعماء العرب، وكان من بينهم: رياض الصلح،اميل الغوري فارس الخوري، إلا أن تلك الاتصالات توقفت بعد أن تسربت أخبارها إلى البريطانيين»[٢].

لكن الاتصالات السرية بين العرب والصهاينة منذ التوقيع على وثيقة فيصل ـ وايزمن، لم تتوقف، وظل تاريخ العامين ١٩١٨ و ١٩١٩، الذي شهد أول اللقاءات، الأبرز في مفهوم الحركة الصهيونية، ومثار فخر تؤرخ على أساسه العلاقات العربية ـ الصهيونية السرية والعلنية، لذلك لم يكن غريباً على مناحيم بيغن وهو يرد على الرئيس المصري أنور السادات أمام الكنيست، إلى أن يشير إلى أهمية ذلك اللقاء وتأثيره في صناعة التاريخ الصهيوني، فيقول:

«العام ١٩١٩ حظينا باعتراف الشعب العربي في الاتفاق الذي وقّعه في ٣ كانون الثاني ١٩١٩، الملك المرحوم فيصل والرئيس وايزمن، والوثائق التاريخية التي تربط بين الشعبين القديمين اليهودي والعربي، هي وسيلة لتحقيق الأماني القومية، من خلال التعاون الكامل في تطوير الأرض الفلسطينية، وبعدها أتت كافة البنود للتعاون بين الدولة العربية والشعب اليهودي على أرض إسرائيل».

استناد بيغن لذلك التاريخ، ولذلك النص، لم يكن عبثياً، ولا مجرد استشهاد عابر أراد أن يضيف به فقرة في خطاب، إنما كان له مدلول سياسي كبير وخطير، هو أراد أن يذكّر العرب بأن الاتصال لم ينقطع يوماً مع الصهاينة، وهو الذي يعرف ـ وقد شارك بعدد منها مع زعماء عرب ـ، ولذلك شجع السادات وكل من يأتون خلفاء له على انتهاج الأسلوب ذاته، كما كان خطابه رسالة لكل الراغبين في الانضمام إلى التسوية، اتباع فيصل وغيره.

لكن بيغن كغيره من مؤسسي وناشطي الحركة الصهيونية، أغفل الكثير من الحقائق، وسلط الضوء على جوانب محددة تفيده.

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر السابق، راجع: اهرون حاييم كوهن «بسرائيل هاعولام عرفي» (إسرائيل والعالم العربي ـ مرحضياه سفريات بوعاليم) ١٩٧٧، ص١٧٧ ـ ١٧٨.

الفصل الثاني

المحادثات السرية بين الملك

عبد الله والصهاينة

١٩٣٠. ١٩٥١

تمهيد

العلاقة الحميمة التي جمعت بين الملك عبد الله والحكومة البريطانية، منذ بداية الثلاثينات، أسفرت عن علاقات حميمة مشابهة، بين عبد الله والحركة الصهيونية العالمية. فبريطانيا كانت حريصة ومهتمة بإنشاء مثل هذه العلاقات، لمساعدة المهاجرين اليهود على الاستيطان في نقاط محددة من فلسطين، برعاية واحتضان بعض العرب، وبالتالي لتمكين هؤلاء المهاجرين من إعلان وطن لهم.

وقد وجدت الحكومة البريطانية بالملك عبد الله «صديقاً» وفياً لرغبتها وتطلعاتها، تماماً كما وجدت الحركة الصهيونية في هذا الملك العربي، خير معين لها على تحقيق أمانيها، وتسهيل دخولها واحتلالها واستقرارها فوق المناطق العربية الفلسطينية المطلوبة.

مضى عبد الله إلى نهاية الطريق في بناء وتوطيد هذه العلاقات، ولم يأبه لكل النداءات وحالات الرفض الفلسطينية والعربية، بل ولمزيد من التحدي. متّن عرى هذه الصداقة بعد صيف العام ١٩٤٦ عندما أعلنت إمارة شرق الأردن استقلالها، وباتت الاتصالات والحوارات السرية بين الصهاينة والملك، أكثر من أن تحصى، كتدليل على نوايا الملك الحسنة تجاه اليهود، وعلى طاعته العمياء لبريطانيا، التي كانت تمده ببعض المساعدات، وتسند عرشه ببعض القوات والقواعد العسكرية.

ولم يكن كل ذلك من أجل سواد عيون اليهود والبريطانيين فحسب، بل كانت له أطماع شخصية، أيضاً تمثلت بإمكانية ضم جزء من فلسطين إلى مملكته، لتصبح لهذه المملكة في ما بعد أدواراً مهمة، وموقعاً يمكن أن يكون له شأن في المنطقة.

في هذا الوقت كان الحديث ناشطاً عن احتمالات تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية وأخرى فلسطينية، وكانت اللجان التي أرسلتها الأمم المتحدة، وكذلك كل من أمريكا وبريطانيا، لدرس الوضع في فلسطين على طبيعته، والاستماع لوجهات النظر الفلسطينية واليهودية والعربية، ماضية في رفع تقاريرها، لاتخاذ مبادرات أو طرح حلول بشأنها، لذلك سارع الملك عبد الله، إلى استغلال هذه الأجواء، لطرح مشروع خاص به لحل القضية البريطانية، يضمن فيه بعض المكاسب، فاتقى لجنة ووهيد البريطانية التي جاءت إلى فلسطين العام ١٩٣٨، للتحقق من إمكانية تنفيذ مشروع التقسيم، وعرضه عليها، غير أنها اعتذرت عن مناقشته، لأنه خارج عن اختصاصها، فرفعه الملك مباشرة إلى الحكومة البريطانية، ويتضمن المشروع النقاط التالية:

«١. تشكل مملكة عربية موحدة في فلسطين وشرق الأردن برئاسة ملكية عربية قادرة على القيام بمهماتها وتنفيذ تعهداتها.

«٢. تعطى هذه المملكة إدارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خرائطها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود.

«٣. يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به أية إدارة مختارة.

«٤. يمثل اليهود في برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم، ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم.

«٥. تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة إلى تلك الأراضي التي ستكون فيها الإدارة المختارة.

«٦. لا حق لليهود في أن يطلبوا شراء أرض، أو إدخال أي مهاجر خارج المناطق اليهودية.

«٧. يكون هذا التكليف لمدة عشر سنوات، منها ثماني سنوات للتجربة، وسنتان لإعطاء القرار النهائي في المصير، وإعلان استقلال البلاد، وإنهاء الانتداب.

«٨. إذا أنس العرب من اليهود حسن النيّة والامتزاج، ورأوا أنه لا بأس من هجرة عدد مناسب إلى أراضي الدولة الموحدة، فذلك من حق العرب.

«٩. يبقى الانتداب في هذه المدة بشكل أدبي صرف، لا يتجاوز حدود الملاحظة والمراقبة في الدولة الموحدة.

«١٠. لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة العشر سنوات هذه.

«١١. عند مضي السنة الثامنة، ومستهل السنة التاسعة، يجب على حكومة الدولة الموحدة وبرلمانها، إعلان القرار النهائي، وتنفيذ ما يقع عليه الاختيار.

«١٢. تجري المذاكرة من الآن، فيما لبريطانيا من مصالح، كمشروع معاهدة تهيأ لتبرم عند نهاية العشر سنوات وإعلان استقلال البلاد. أما مشاريع الإصلاحات العامة في المالية والري والجيش وطرق المواصلات وغيرها من فروع الدولة فتجري على وتيرة واحدة وبيد واحدة»[١].

لاقى هذا المشروع رفضاً فلسطينياً وعربياً، وبريطانياً، ويهودياً، وقد ناشدت البلدان العربية الملك بالتخلي عنه والعمل على إنقاذ فلسطين لتبقى دولة عربية إسلامية، غير أن الملك كانت له تبريراته وفي طياتها الرغبة في اقتطاع جزء من فلسطين لصالح مملكته.

رغم فشل التجاوب مع هذا المشروع، واصل الملك مساعيه عبر مشروع آخر أرسله مع رئيس أركان جيشه الفريق جون غلوب، إلى وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط اللورد موين الذي كان موجوداً في القاهرة، لكن لم يتسن لموين قراءة هذا المشروع لأنه اغتيل من قِبل عناصر صهيونية قبل وصول مبعوث الملك.

كان هذا المشروع يتضمن النقاط التالية:

---

[١] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (ص. ك)، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

● تقسيم فلسطين بين شرق الأردن ولبنان ومصر: فتكون منطقتا نابلس والقدس لشرق الأردن، ومنطقة الجليل للبنان، ومنطقتا غزة وبئر السبع لمصر.

● بقية فلسطين، خارج هذه المناطق، تترك لليهود.

● يكون لبريطانيا الحق في الاحتفاظ بحاميتين عسكريتين في القدس وحيفا»[١].

وبما أن هذا المشروع أيضاً لم ير النور، بسبب الرفض العربي، وتأكيد اللجنة البريطانية بعدم إمكانية تنفيذ التقسيم، وبسبب قرار الجامعة العربية في دورتها المنعقدة ببلودان في سوريا العام ١٩٤٦، رفض التقسيم من حيث المبدأ، بدأ عبدالله يبحث عن قنوات جديدة، للوصول إلى حلمه، وهنا نشطت الاتصالات السرية بينه وبين عدد من شخصيات الصهيونية، جرت إما بشكل شخصي ومباشر، أو عبر موفدين وهذا ما سنعرض تفاصيله.

أ . «حلف المنبوذين»

كان العداء يكبر يوماً بعد يوم، بين الملك عبدالله، وعدد من القيادات الفلسطينية آنذاك، وفي مقدمتهم مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، بسبب نظرة كل منهما للحل في فلسطين، فبينما كان عبدالله يرغب في إقامة مملكة كبرى تشمل «سوريا الكبرى» على غرار رغبة وطموح الشريف حسين في الحجاز ومن بعده ابنه فيصل، تضم فلسطين بالطبع، كخطوة أولى، فإن المفتي كان يرى بالملك المرتبط بالإنكليز كلياً، رجلاً لا يعول عليه في قيادة الجيش العربي، ويشك في نواياه، ويشكك في اتصالاته خاصة مع اليهود.

لذلك كان البون السياسي والشخصي الفاصل بين الرجلين شاسع ومعقد.

وهذا الواقع ينطبق على رؤية معظم الأنظمة العربية بعبدالله. لذلك رأى عبدالله أن خياره يمكن أن يتركز على اليهود، لتحقيق طموحاته السياسية، خاصة وأن علاقة اليهود بأوروبا الغربية عموماً وبالحكومة البريطانية خصوصاً تساعده على ذلك.

أما الصهاينة، كما كتب أبراهام سيلع، في كتابه عن اتصالات عبدالله بالوكالة اليهودية، الصادر عن معهد شيلوح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، فإن نظرتهم إلى الملك كانت «تمثل الرغبة بالحصول على اعتراف من أي زعيم عربي بالحق اليهودي في هذا للبلاد، والوصول إلى اتفاق وتفاهم مع الملك قد يبعد خطر الاصطدام العسكري مع هذه القوات خصوصاً في العام ١٩٤٧، وفوق كل ذلك يمكن اعتبار علاقات الوكالة اليهودية مع الملك عبدالله كـ «حلف المنبوذين»[٢] .

ويوضح الكتاب إلى أن بداية الاتصالات العملية المباشرة، لتنفيذ الحلم الصهيوني، كان في العام ١٩٤٦، عندما توجه مسؤول القسم العربي في الوكالة اليهودية الياهو ساسون، إلى الملك عبدالله. للوقوف على رأيه بخصوص موضوع تقسيم فلسطين، وكان ذلك في أعقاب إعلان مشروع

---

[١] المصدر السابق.

[٢] «البيادر السياسي»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٦، ص ٤٩.

«موريسون»، الذي يعطي إمكانية دولة ذات أغلبية عربية في كل فلسطين، وتراجع الوكالة اليهودية عن مشروع «بلتيمور»، والتي أبدت في نقاشاتها إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين.

وكان اتصال ساسون بالملك، بعد اتصالات أجراها مع رئيس وزراء مصر إسماعيل صدقي، الذي كان له رأي واضح في مسألة التقسيم.

وسبب «فشل المبادرة اليهودية في خريف ١٩٤٦، هو الخلافات في مواقف عبدالله وإسماعيل صدقي تجاه القسم العربي في فلسطين، ففي حين أراد عبدالله ضم هذا القسم إلى مملكته، أراد رئيس الوزراء المصري إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية»[1].

ولم يكن مستغرباً من الوكالة اليهودية أن تشجع عبدالله على موقفه، لأنها كانت ترفض إقامة دولة فلسطينية، واقترحت عليه في آب/ أغسطس العام ١٩٤٧، تقسيم البلاد، وضم القسم العربي إلى مملكته. وقد غضب العرب آنذاك من تصرفات عبدالله، غير أن انسحاب بريطانيا من فلسطين في أيلول من ذلك العام، دفع العرب إلى تأجيل خلافاتهم، لأن الحرب باتت على الأبواب مع الصهاينة، والجيش الأردني يمكن أن يلعب دوراً مهماً في هذه المواجهة.

لكن الملك عبدالله، بدل أن يقوم بدور «الثائر»، قام بدور الوسيط بين اليهود والعرب، للتوصل إلى تسوية بشأن مستقبل فلسطين، يكون له فيها حصة معينة.

ولم يمض وقت قصير حتى اندلعت الحرب العربية ـ الصهيونية، كان فيها الجيش الأردني بمثابة السياج للمستوطنات الصهيونية، فمنع الملك جيشه والجيش العراقي من تأدية واجبهما المطلوب، مما أضعف الجبهة الشرقية وأحدث فيها اختراقات كبيرة، وكان كل ذلك بفضل التنسيق اليهودي ـ الملكي المتبادل. وقد كشف كتاب سيلع، أن عبدالله بعث رسالة إلى ساسون في كانون الأول ١٩٤٨، تعهد فيها بعدم الاقتراب من المستعمرات الصهيونية، «وفي شباط ١٩٤٨، وخلال زيارة رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى إلى لندن، أعطى بيغن موافقته على احتلال الجيش الأردني القسم العربي في فلسطين ـ حسب مشروع التقسيم ـ وذلك بعد انتهاء الانتداب، الأمر الذي طمأن الملك عبدالله حول استمرار المساعدات البريطانية لشرق الأردن، وكذلك حول الدعم الاستراتيجي المطلوب لتحقيق أهدافه في فلسطين»[2] .

ولكن قبل وأثناء وبعد ذلك، جرت فصول مثيرة من الاتصالات السرية بين الطرفين، أدت إلى هذه النتائج وغيرها، كما تضمنت ملفات هذه الاتصالات رسائل خطيرة، تفضح ذلك التاريخ للملك عبدالله وتدينه.

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

ب . لقاءات عبدالله مع شرتوك وغولدا مائير

حول تلك الحقبة الزمنية، كتب الكولونيل عبدالله التل، باعتباره شاهد عيان على جوانب من هذه الاتصالات والزيارات وما تخللها من رسائل تبادلها عبدالله مع شاريت، دايان، غولدا مائير والياس ساسون، فأكد أنه حضر توقيع الاتفاق الذي أدى إلى تسليم اللد والرملة وأم الرشراش للصهاينة، وقال عن إحدى الزيارات التي قامت بها ولدا مائير سراً للملك عبدالله، ليلة ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٨، أي قبل ثلاثة أيام من الحرب، بأن مائير (وكانت عضواً مؤسساً لحزب «مباي»، ومسؤولة بارزة في القسم السياسي للوكالة اليهودية، ومعاونة لشاريت)، عرضت مطالب الوكالة اليهودية، بإعلان «جلالة الملك الصلح مع اليهود، ولا يبعث بجيشه إلى الحرب، مقابل إعلان «جلالته» والياً على القسم العربي في فلسطين»[١] .

وتكشف وثيقة أوردها محمد القصري، في كتابه «حرب فلسطين . الجزء الأول»، تفاصيل ذلك اللقاء ولقائه الآخر مع شرتوك، فتقول:

«في أوائل نيسان ١٩٤٨، اتصل أبو يوسف دسكر (مدير مشروع روتنبرغ)، بصديقه الضابطي الذي كان يزور المشروع كثيراً نظراً لقربه من مزرعته، ولصداقته مع يهود المشروع، وأخبره برغبة شرتوك (موشي شاريت)، في الاجتماع مع جلالة الملك في المشروع. فنقل الضابطي رسالة لجلالته، فسر كثيراً، وحدد موعد الاجتماع في ١٩٤٨/٤/١٢، وهو اليوم الذي انتقل فيه عبدالله من الشونة إلى عمان.

وفي اليوم المحدد ادعى الملك، أنه يرغب بزيارة مقام الصحابي الجليل أبي عبيدة عامر الجراح، وهو قريب من جسر المجامع، وتوجه برفقته قاضي القضاة محمد الشنقيطي ومحمد الضابطي، وسيارة واحدة من الحرس الملكي.

وحينما وصلوا إلى الغور، مروا بالفعل على مقام أبو عبيدة، وتفقد الملك الإصلاحات التي قامت بها دائرة الأوقاف، ثم نزل بعدها إلى مزرعة الضابطي لتناول طعام الغداء. ومن مزرعة الضابطي ضاع أثره، واختفى حرس المزرعة، إذ إن (جلالته) انتقل من بين الأشجار المستعمرة التي بنيت بالمشروع في أراض أردنية، وهناك كان شرتوك (موشي شاريت)، وأبو يوسف في استقبال جلالة الملك، وكان وصوله وقت الغداء، فجلسوا إلى المائدة وبعد تناول الغداء، اختلى (جلالته) بشرتوك وأبي يوسف، وحضر الخلوة الشنقيطي، وكان أهم ما اتفق عليه في ذلك الاجتماع هو قبول الطرفين بمشروع التقسيم والعمل على تنفيذه.

وفي ليلة ١١ . ١٩٤٨/٥/١٢، اجتمع جلالة الملك عبدالله بغولدا مائير في عمان، فقد أرسل الملك محمد الضابطي في سيارة بيك آب، إلى الغور لينقل غولدا مائير سون التي تنتظر في المكان المعين بين الأشجار. وذهب الضابطي إلى المزرعة في التاسعة ليلاً، ووجد غولدا مائير في

[١] الكاتب العدد ١٣٢، آذار ١٩٧٢، ص ٩٠.

الانتظار مرتدية الكوفية والعقال. فأركبها إلى جانبه، وأركب رفيقها المترجم في قفص السيارة الخلفي وعاد إلى عمان بأقصى سرعته، فقطع المسافة في أقل من ساعتين، وغولدا مائير إلى جانبه لا تتكلم.

دخلت غولدا مائير فنهض الملك لمصافحتها، ودعاها إلى العشاء، وقد قاربت الساعة الحادية عشرة، وعلى المائدة لم يدر حديث هام، ولم تأكل كثيراً لأنها مضطربة وكأنها مقبلة على معركة. فلاحظ جلالته ذلك، وصار يلاطفها ويطمئنها إلى أن انتهوا من تناول الطعام وانتقلوا إلى غرفة الاجتماع.

وعرضت غولدا مائير طلب الوكالة اليهودية كما سبق وأن ذكر التل كما يلي:

١ . أن يعلن (جلالته) الملك عبدالله، الصلح مع اليهود، ولا يبعث بجيشه إلى فلسطين بالمرة.

٢ . أن يرسل (جلالته) والياً ليحكم القسم العربي من فلسطين بحسب قرار التقسيم.

٣ . ومقابل ذلك تقبل الوكالة اليهودية بأن يتم ضم القسم العربي من فلسطين إلى التاج الهاشمي.

وقد رفض جلالته تنفيذ الشرط الأول، لأنه يظهره بمظهر الخارج على إجماع العرب والدول العربية، التي صممت على إرسال جيوشها لإنقاذ فلسطين، إنما تعهد (جلالته)، أن لا يحارب اليهود بالجيشين الأردني والعراقي، وأن يقف الجيشان في الحدود التي رسمها (قرار) التقسيم، بشرط أن لا يتعداها.

وبعد أخذ ورد وتهديد من غولدا مائير تارة ووعيد من (جلالته)، تارة أخرى، قبلت غولدا مائير رأي جلالته وأخذت عليه عهداً بذلك.

وقد انتهى الاجتماع في الثالثة صباحاً، وعاد الضابطي بغولدا مائير ورفيقها إلى المزرعة (المستوطنة)، فوصلها حوالي السادسة صباحاً، ولم تعد رحلة غولدا مائير. في ما بعد . سراً، فقد شرع (جلالته)، بكشف النقاب عنها، ويتندر بخشونة هذه المرأة اليهودية وجبروتها»[1] .

وبالفعل كان عبدالله عند وعده، ففي حرب العام ١٩٤٨، خدع (جلالته) جيش الإنقاذ العربي، ولم يف بتعهده إرسال سريتين من جيشه للمساعدة، بل «أمر قيادة حامية صفد التي كانت بإمرة النقيب ساري الفنيش والملازم الأول اميل جميعان بالتخلي عنها»[2] ، كما تخلى عن مساعدة الثوار، وكل القوى والمدن الفلسطينية التي ناشدته لوقف مذابح الصهاينة التي كانت ترتكب ضدهم.

جـ . الحوار الساخن

وعن تفاصيل الحوار الساخن الذي دار بين عبدالله وغولدا مائير في ١٠/ مايو/ ١٩٤٨، ينقل لنا كتاب دومينيك لابير الفرنسي ولاري كولنز الأمريكي، معلومات دقيقة، ومنها:

---

[1] صوت فلسطين، ت ٢، العدد ٢٠٢، ١٩٨٤، ص ٤٢ .

[2] المصدر السابق.

«على مسافة ١٢٠ كيلومتراً من عمان، توقفت سيارة أمام أحد مراكز المراقبة التابعة للجيش العربي الأردني، وأمعن الحارس النظر في المرأة المحجبة الجالسة في المقعد الخلفي، وإلى جوارها رجل يضع على رأسه قبعة من الاستراكان، وقبل أن يتفوه الحارس بأي كلمة، كان سائق السيارة قد أطل برأسه وهمس قائلاً:

ـ زورباتي.

لم تكن هذه الكلمة، هي كلمة السر، وإنما كانت اسم السائق نفسه، وهو عراقي أمي من أصل كردي، أصبح مع الأيام موضع ثقة الأمير عبدالله، لذلك لم يكد الحارس يسمع الاسم، حتى أخذ وقفة التأهب وأدى التحية، فيما انطلقت السيارة إلى وجهتها. وخلال الساعات الثلاث التي استغرقتها الرحلة توقفت السيارة أمام عشرات من مراكز المراقبة، لكن اسم «زوربارتي» كان له مفعول السحر. في المقعد الخلفي كان الراكبان يلوذان بالصمت، وكانت المرأة تراقب مصفحات الجيش التي كانت ترابط إلى جانبي الطريق التي تنحدر بحدة في اتجاه نهر الأردن.

في عمان توقفت السيارة أمام عتبة بيت مبني بالحجارة، يقع على الجانب الآخر من نهر صغير، يفصل البيت عن القصر الأميري، وأدخل الزائران إلى صالون دائري مطلي باللون الأخضر، تزينه مدفأة عملاقة من الحجر الأسود، وقدم إليهما في تلك الليلة الباردة الشاي التقليدي بالنعناع. وبعد قليل ظهر مضيفهما على مدخل الصالون، فنهضت المرأة التي كانت ترتدي الملابس العربية وهتفت بحرارة:

ـ شالوم.

كانت غولدا مائير، تحس بأنها جازفت بحياتها من تلك الليلة، من أجل بذل محاولة أخيرة لدى الملك عبدالله لتحقيق السلام. وكان ديڤيد بن غوريون هو الذي حثها على الذهاب، لعلها أن تحصل على تأييد بعدم دخول الجيش العربي في النزاع الذي كان وشيك الوقوع. ويجدر بالذكر أن هذه المقابلة تمت قبل خمسة أيام من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

وجهاً لوجه وقف الأمير الذي كان أجداده يقطنون شبه الجزيرة العربية، وابنة الحطاب من كييف، وقد بدأ الملك عبدالله بتعداد التنازلات التي سبق لطبيبه الخاص أن طلبها من ممثلي الوكالة اليهودية، وهي تنحصر في الامتناع عن إعلان الدولة اليهودية، والحفاظ على وحدة فلسطين واحترام استقلال اليهود في قطاعهم، ثم إجراء انتخابات لإمامة مجلس نيابي يقتسم عضويته اليهود والعرب بالتساوي.

وقال عبدالله: إنني أريد السلام، والحرب هي آخر شيء أفكر فيه، لكن إذا رفض اليهود مقترحاتي، فإنني أخشى أن تصبح الحرب أمراً لا مفر منه.

وأجابت غولدا مائير: إن من العسير قبول اقتراحات الأمير. إن اليهود يريدون السلام فعلاً مع جيرانهم العرب، ولكنهم لا يريدون أن يكون ثمن ذلك تنازلهم عن أمانيهم الأساسية، وهي أن يكون لهم أرض ولا يشاركهم فيها أحد. وإذا كان الأمير لا يزال متمسكاً بما أعلنه في اللقاء الأول في

تشرين الثاني/ نوفمبر، فإنه يمكن التوصل إلى اتفاق على هذا الأساس. فالوكالة اليهودية مستعدة لاحترام الحدود التي وضعتها الأمم المتحدة، ما دام السلام قائماً.

وأضافت مائير بلهجة فيها معاني التصميم:

ولكن إذا نشبت الحرب فسوف نقاتل حيثما وجدنا ضرورة للقتال، وأحب أن أذكر أن قوتنا ازدادت كثيراً خلال الأشهر الأخيرة.

ورد الأمير عبدالله: إن الموقف قد تبدل، فمذبحة دير ياسين التي اقترفتموها ألهبت عواطف الجماهير وقربت فرص الحرب. وأنا أمثل دولة بين خمس دول أخرى، ولن يمكنني اتخاذ قرار بمعزل عن الآخرين.

وردت غولدا مائير: لقد صبر الشعب اليهودي ألفي سنة، ولا يستطيع اليوم تأخير استقلاله الذي أزفت ساعته. وإذا كان من الصعب مناقشة الاتفاق على غير الأسس التي عرضها سمو الأمير، وإذا كان سموه يفضل الحرب، فإنني أخشى ألا يكون هناك غير الحرب، وسوف نربحها.. وقد نلتقي مرة أخرى بوصفنا ممثلي دولتين مستقلتين.

عند هذا الحد بلغ النقاش ذروته، وعندها نهضت غولدا مائير ومرافقها غزرا دانان، الذي التفت إلى الأمير عبدالله وقال: ـ كن حذراً يا صاحب السمو» [1] .

ويؤكد الكاتبان، أنه تم منذ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى أيار/ مايو ١٩٤٨، سلسلة من اللقاءات بين عبدالله وغولدا مائير وموشيه دايان.

د ـ مقابلات ساسون ـ دايان ـ عبدالله

بين فترة وأخرى، تكشف لنا الدراسات والمقالات والمذكرات، بعض الجوانب الخفية من الاتصالات السرية العربية ـ الصهيونية، من بين هذه الكتابات، ما نشره الياهو ساسون، وزير الشرطة الصهيونية السابق، الذي لعب دوراً خطيراً في المحادثات بين عدد من الشخصيات العربية والصهيونية، فتحدث عن مقابلات تمت بينه وموشيه دايان مع الملك عبدالله، في مقال تحت عنوان «شعاع في ظلمة الكراهية»، تناول فيه الطريقة التي كانت تتم فيها تلك المقابلات التي تكشف فهم اليهود لعقلية عبدالله، كما تكشف عمليات الرشوى لبعض المسؤولين الأردنيين، وإلى التنازلات التي كان يقدمها عبدالله عن طيب خاطر لليهود، مما كان يعزز تقدمهم في الحرب.

وفي ما يلي نص مذكرات ساسون كما رواها بنفسه، والتي نشرتها صحيفة «يديعوت احرونوت» في ملحقها الأسبوعي رقم ٣٤٦، بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٨:

«كان شتاء عام ٤٩/١٩٤٨ فترة تقرير مصير لإسرائيل التي تناضل من أجل استقلالها حين قامت أكبر معارك في أرض النقب والتي لم نشهد مثلها من قبل ـ بدايتها حملة «آساف» التي وقعت وانتهت بإنشاء حدود مع قطاع غزة طوال عشرين عاماً: وحملة لوط «التي ربطت الدولة مع جنوبي

---

[1] المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٤ و ٢٥.

البحر الميت ورفعت الحصار الطويل والمتواصل عن قلة كانوا يدافعون عن سدوم . وفي النهاية «حملة حوريب» التي تم بها إقصاء وطرد المصريين نهائياً من منطقة النقب حيث حل خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي وتمركز حتى حدود أبو عجيلة وبير حمة الواقع في سيناء عند مداخل العريش.

وعلى بعد من ذلك المكان دام قتال مرير حول جيب «الفالوجة» حيث تم محاصرة لواء مصري كان قائد حملته ضابط شاب اسمه جمال عبد الناصر. وقد أدت جهود المصريين لإنقاذ لوائهم من هذا الحصار إلى الاشتباك والقتال ثانية مع جميع الجبهات تقريباً تبعتها هدنة مفتوحة: وكان جلوب باشا البريطاني قائد الجيش العربي قد أعد خطة دعاها «خطة دمشق»بموجبها أعدت قوات عراقية . أردنية مشتركة لاختراق جبل الخليل باتجاه الفالوجة وبنفس الوقت على القوات المصرية أن تقوم بحملة مماثلة من قطاع زة وكانت مهمة لقاء الطرفين رفع الحصار المفروض على الفالوجة . ولإعادة فصل النقب عن الدولة مرة أخرى. (غير أن هذه الخطة لم تخرج للتنفيذ بسبب العلاقات السيئة وعدم الثقة بين الجيش العراقي . الأردني من جهة وبين الجيش المصري من جهة أخرى).

من المحتمل أن لا تصدقوا أنه على ضوء أحداث القتال هذه وعمليات العداء المتواصلة والمتصاعدة فقد استمرت في نفس الوقت اتصالات الصداقة الحقة بين ممثلي إسرائيل وبين مندوب شخصي لأحد الملوك العرب.

في الوقت نفسه استمرت مقابلاتي واتصالاتي مع الدكتور ش. س. بحي المصرارة في القدس كما كانت عليه بانتظام من قبل، وفي نفس الوقت أيضاً استمر تبادل المذكرات والرسائل بيننا وبين الملك عبدالله بصورة متواصلة في الشونة. ومن مذكرة إلى مذكرة ومن مقابلة إلى أخرى حيث اتضح للطرفين فيما بعد بأن وقف حالة الحرب وإحلال السلام هو الأفضل.

إطلاق سراح الأسرى

أما مقابلتي الثانية مع الملك عبدالله فإنها لم تخصص لبذل الجهود والوصول إلى اتفاق بشأن الهدنة وحالة السلام بل خصصت لموضوع آخر وهو موضوع إنساني: موضوع الأسرى اليهود في الأردن، إذ احتجز الأردنيون عدة مئات من اليهود بالمفرق . محاربوا غوش عتسيون وعمال مصنع لهاراييم وسكان القدس القديمة . المدافعون عنها . ولم يكن بينهم سوى جزء معين في سن المقاتلين، أما الآخرين . وبالأخص سكان القدس القديمة فكانوا من الشيوخ والأحداث وكان الجيش الأردني قد ضمهم إلى قافلة الأسرى حتى لا يظهروا بموقف حرج عندما يعرف بأن عدد الأسرى الذين لديهم قليل جداً.

هذا ولم تكن الأخبار التي تصلنا عنهم وعن الخدمات التي تقدم لهم في معتقل المفرق إلا قليلة جداً غير أن كل هذه المصادر كانت توضح لنا بأن أسرانا يعانون الأمرين فلذلك بذلنا قصارى جهدنا للاهتمام بهم وإطلاق سراحهم.

وفي أحد الأيام قال لي بن غوريون «بعد أن أصبحت علاقاتك مع عبدالله حسنة وطيبة إلى هذه الدرجة فلماذا لا تحاول أن تحصل منه على إطلاق سراح أسرانا»؟

بعد ذلك قمت بنقل رسالة إلى الملك بواسطة المبيجر عبدالله التل قائد القوات الأردنية المرابطة في القدس. وطلبت من الملك في الرسالة أن أقابله مع موشي دايان قائد جبهة القدس في ذلك الوقت.

وجاء الرد بالإيجاب بعد يومين.

ضابط جاف (كشر الوجه)

قطعنا الحدود مرة ثانية ونحن في زي ضباط الأمم المتحدة وكان بانتظارنا عبدالله التل في الجهة الأخرى من الحدود الذي نقلنا بنفسه عبر نقط الجيش الأردني إلى السيارة التي كانت بانتظارنا، وكانت السيارة هذه المرة من السيارات الفخمة التابعة للقصر الملكي ترفع العلم الملكي في مقدمتها بالإضافة إلى شارات المملكة على أبوابها، وكانت البرادي أيضاً تغطي نوافذها حتى تخفي من بداخلها عن كل من يحاول الاستطلاع داخلها ولو عفواً، وحتى لا تكشف الربطة السوداء الظاهرة على عين دايان التي بدأت تكشف عن شخصيته.

وكان التل قد رافقنا في رحلتنا هذه حتى يؤمننا من حراسات الجيش في الطريق، وعندما عرفت مكانته الخاصة لدى الملك ومدى إمكانيته بالتأثير لديه في أن يعرقل أو يسهل الموضوع . فلذلك اغتنمت فرصة رحلتنا الطويلة لأشتريه إلى جانبنا.

لذلك أطلعت على ما أتوي طلبه من الملك، وسمع إلى دون أن يرد بشيء وكأنه غير مكترث بالموضوع شكلاً وموضوعاً. غير أني أضفت قائلاً: فيما إذا استجاب الملك لطلبنا فإن عملية التنفيذ ستلقى عليه . على التل . حيث يصبح إلزامياً عليه تنفيذ ونقل السبعمائة أسير من المفرق إلى القدس في ساحات الظلام دفعة واحدة.

«وقلت أيضاً نحن نعرف ونفهم إنه يجب استئجار سيارات باص حتى لا يتسرب الخبر إلى الجهات المتطرفة، وبنفس الوقت يلزم هذه السيارات نفقات، ونفقات أخرى ونحن على استعداد تام لدفع كل ما يلزم. وفهمت من تعابير وجهه بأني أصبت الهدف جيداً فعندها أبدى اهتمامه بالموضوع».

«وقلت له أيضاً . كأنني لم أشعر باهتمامه الشخصي . إن الموضوع مرتبط بموقفك، فعندما أقدم الموضوع أمام سيدنا، فإنه سوف يسأل عن رأيك بالموضوع، فإذن ماذا سيكون جوابك عندئذ؟».

فتململ لحظة وقال: «أتعرفون إن نفقات سيارات الباص ستكون كبيرة وضخمة؟ نعم هذا مفهوم وواضح لنا».

وهنا قرر التل وقال: «إذن تحدث مع سيدنا فإذا سألني فسوف أؤيد موقفك».

«ويذكر أن عبدالله التل قد أدعى في مذكراته بأنه عارض إطلاق سراح الأسرى اليهود وقال إنه همس في أذن الملك بأن لا يستجيب لطلب ساسون، وأنكر كلية الحقيقة في أنه هو شخصياً الذي قام بنقل وتسليم الأسرى اليهود إلى القدس).

ثم وصلنا إلى الشونة.

العادات البدوية

لقد سبق وأن ذكرت بأن الملك عبدالله كان نبيلاً من النوع الكلاسيكي في مظهره وتفكيره حيث كانت النواميس والعادات البدوية الشعلة التي تنير طريقه، وقد حافظ عليها بكل دقة وإخلاص. وإن أحد هذه النواميس ينص بأنه لا يجوز سؤال الضيف عن سبب قدومه حتى وإن كان السبب معروفاً للمضيف، ولا يجوز بحث سبب القدوم إلا بعد أن يمر الضيف بجميع مراحل الاستضافة والاستقبال الطويلة.

وهكذا كانت جميع المقابلات التي جرت مع الملك . خصصت الساعتين أو الثلاث الأولى لحديث فارغ، كالمعتاد تناول الملك القلم وألف بيوت شعر من الشعر الكلاسيكي حيث بدت عليه انفعالات الكبرياء كعادته لأنه كان يحب التظاهر دائماً بأنه عالم في اللغة وحكمة العرب، وبالذات يحب أن يظهر ذلك أمام أي ضيف خارجي.

وفي هذه المرة أيضاً كالعادة . وبعد أن تم لنا استضافة الاستقبال . دعا إلى الغرفة رجال قصره وباشر في أحب لعبة لديه: وهي الحزازير حيث غمرهم بأسئلة عديدة في موضوع اللغة والتاريخ العربي، ثم قرأ بيت شعر قديم، وطلب منهم تحديد مصدره واسم مؤلفه. وهؤلاء حتى وإن كانوا يعرفون الجواب يجعلون أنفسهم وكأنهم لا يعرفون شيئاً حتى يهيأ للملك أنه المنتصر في المعرفة والعلم.

لقد طال المساء ودايان الذي لم يكن صاحب تجربة في تقاليد القصر قد نفذ صبره (لأن خبرته في اللغة العربية الفصحى لم تمكنه من الاستمتاع من الحزازير والشعر) فقد صبره وشد في كمي وهمس دون صبر:

ما العمل: لقد فات الوقت وبعد قليل علينا أن نعود ومتى ستدخل بالموضوع؟

طبيعي لقد أشرت إليه أن يتسم بالصبر.

واستمر الحديث وبعد الاستضافة الأولى نقلونا إلى غرفة الطعام حيث قدمت لنا وجبة فخمة برعاية الملك، ثم استمر النقاش وتبادل الحديث في الشعر القديم وأصبح الوقت منتصف الليل حيث قدمت لنا القهوة، وعاد تبادل الحديث في الشعر مرة أخرى وأصبحت الساعة الآن الواحدة بعد منتصف الليل، وعندها حل الوقت لأن نعود إلى الجهة الإسرائيلية في الجبهة قبل حلول الفجر.

لقد . قلم دايان أظافره من نفوذ صبره وعندما استأذنت الملك للانصراف مع اعتذارنا المتبع والشكر على حفاوة التكريم . اصفر لون دايان ووخزني في مرفقه وهمس في غضب... أستذهب؟ تذكر لماذا جئنا...

فقلت له بصمت: «صبراً» عندما أنهض أنا وأعتزم الذهاب انهض أنت أيضاً...

«خذهم»

فنهضت ونهض الملك النبيل أيضاً الذي كان يتحدث حتى النهاية ليرافقنا حتى باب الغرفة وعند الباب ضممنا بعضنا كالعادة، غير أني هذه المرة أسرعت وأرسلت يداي ثم قبضت في عباءته المصنوعة من صوف الماشية التي لفت أرادفه هذه هي عادة بدوية قديمة: فيما إذا نجحت بإدخال يدك داخل عباءة صاحب البيت المضيف، عليه إذن أن يلبي جميع طلباتك. وقد اعتز الملك نفسه بهذه التقاليد وتفاخر بطهارة وصفاء السلالة الهاشمية التي تنتمي منذ مئات السنين عن طريق مئات الشيوخ ورؤساء القبائل البدوية إلى عائلة النبي نفسه.

ولم يطرأ في ذهنه أن ينقد الالتزامات النابعة من هذه التقاليد بل رفع يديه كأنه يسلم بالخضوع وقال: «الياس (لقب ساسون لديه) لكن عليك أن تطلب الشيء الممكن».

فقلت له: «طبعاً سوف لا أطلب شيئاً غير الممكن، أطلب منك سبعمائة يهودياً . نساء وأطفال وشيوخ، مرضى ومساكين، إنهم موجودين بيد جنودك ولا يوجد لك أي مصلحة بهم أعطني إياهم».

تمثل الملك لحظة: «وبعد ذلك كما كنت أتوقع سلفاً توجه إلى عبدالله التل . الذي كان معنا ذلك المساء».

«أأنت سامع يا عبدالله؟».

«نعم سيدنا».

«ما هو موضوع الأسرى اليهود؟».

«إنهم في المفرق يأكلون خبز الجيش الأردني، وما هم إلا عبء علينا».

«وإذا قررنا إطلاق سراحهم ماذا سيقول الأصدقاء، (هذه هي العبارة التي كان يستعملها الملك عند حديثه عن مستشاريه الإنكليز والضباط الإنكليز في الجيش الأردني)؟».

«وقال التل بشدة، هذا ليس شأنهم».

«فهل رأيك أن نسلمهم». «ألا يسيء لنا ذلك بشيء إذا قمنا بتسليمهم؟».

وهنا تدخلت وقلت: بل بالعكس فإنكم تظهرون أمام العالم أجمع أنكم إنسانيون وكرماء».

وفكر الملك مرة ثانية وقال: «كيف تنفذون ذلك؟».

«سوف نسوي تفاصيل الموضوع مع عبدالله التل».

وكان الموقف دراماتيكي مرة أخرى، وعندها قال الملك:

«حسناً خذهم يا عبدالله».

رزمة دافئة

في طريق عودتنا إلى القدس بحثنا مع التل تفاصيل الصفقة. وانتهينا إلى أننا بحاجة إلى عشرين سيارة باص، وقال بأنه سوف يستأجرها في عمان وليس من الضفة الغربية حتى يمنع تسرب خبر إطلاق سراح الأسرى اليهود، هذا وسيتم نقلهم من المفرق إلى القدس أثناء منع التجول في الشوارع في ساعات الليل وسيقوم بمرافقة سيارات الباص حراس من اللواء السادس، أي من جنود لوائه هو.

وعند اقترابنا من بوابة مندلبوم قال التل: «إذن سأنتظرك غداً صباحاً في المكان الدائم (بيت المقابلات في المصرارة) ولا تنسى أن تحضر النقود معك. وفي الليل سيكون الأسرى عندك...».

وعندما هممنا بالذهاب دعانا التل ثانية وقال: يجب أن تكون النقود من اللون الأخضر وليس من اللون الأزرق...! (بمعنى أن تكون النقود من التي كانت إبان الانتداب التي ما زالت متداولة قانونياً في المملكة الهاشمية وليس من النقد الأزرق الذي أدخل للتداول بإسرائيل).

أردنا المحافظة على الصفقة كلها في سر متناهي حتى يتم تنفيذها: «ولكن نقد الانتداب لم يعد متداولاً في أنحاء إسرائيل، ولم يعد بالإمكان الحصول عليه سوى من بنك إسرائيل».

وكان من واجبي أن أدخل أحد مدراء بنك إسرائيل على الأقل في السر للحصول على النقد المذكور وعندها تذكرت ابن دافيد هوروفيتس. مدير عام بنك إسرائيل. بأنه هو أيضاً موجود بين الأسرى في المفرق.

وبالرغم من ساعة الليل المتأخرة عند حلول الفجر فقد قمت بالاتصال هاتفياً في بيت هوروفيتس بتل أبيب وبالرغم من أن الوقت كان غير مناسباً للحديث التجاري إلا أنني قلت له: «دوليك (لقب دافيد هوروفيتس) إذا كنت تريد أن ترى ابنك في المساء فعليك أن تهتم أن يكون لدي مبلغ حتى صباح الغد (وهنا حددت المبلغ المطلوب) من النقد الأخضر الصادر في عهد الانتداب».

وهنا غمرني بلهفة بالأسئلة غير أنني لم أشبع رغبته وعلى كل قام بعمل ما عليه بأمانة وجمع المبلغ المطلوب ووصل في الوقت المحدد.

وقد طرأ خلاف بسيط بشأن من يسلم المبلغ لصاحبه، لأنه تم استدعائي فجأة إلى رودوس إلى قيادة الوسيط الدولي الدكتور رالف بانش وحتى أصل إلى هناك في الميعاد المحدد كان علي أن أغادر القدس في الصباح الباكر. وقبل عدة ساعات من ميعاد المقابلة مع عبدالله التل طلبت من موشي دايان. الرجل الوحيد سواي الذي حضر سر الموضوع. الصفقة. أن يأخذ هو النقود ويقوم بتسليمها إلى القائد العربي.

«غير أن دايان رفض ذلك وطالبني بأن أؤجل سفري حتى أنهي الصفقة بنفسي ولكننا لم نتوصل إلى حل واتفقنا بأن نذهب إلى بن غوريون الذي تواجد في القدس آنذاك ليفصل بيننا، وبذلك وقع الاختيار على دايان وذهب مكاني للمصرارة وتحت ذراعه «الرزمة الدافئة» تغلفها ورقة أنيقة بنية اللون تخفي بداخلها مبلغ محترم».

وفي الفجر غادرت القدس متوجهاً إلى رودوس وهكذا لم أحظ بحضور نهاية الصفقة، عندما اخترق سبعمائة شخص من أسرانا الحدود عبر بوابة مندلبوم مع ظلام الليل وبذلك انتهت فترة أسر دامت ثمانية أشهر.

ممثل دائم

إن الدعوة الفجائية إلى رودوس كانت في قمة صفقة «فدية الأسرى» والآمال قد زادت في أن استدعى فجأة من حين لآخر اعتباراً من الآن لأننا بدأنا في المحادثات مع المصريين بشأن اتفاقية للهدنة وهذه المحادثات هي التي طبخت) وإن الاتصالات والمقابلات مع الملك عبدالله يجب أن لا تقتصر علي وحدي.

لذلك تقرر أن نجد لي بديلاً دائم في هذه الاتصالات ووقع الاختيار على روبين شبلواح رحمه الله الذي كان يجيد اللغة العربية إجادة تامة كما كان خبيراً في العادات الشرقية.

من هنا كانت رحلتي التالية إلى الشونة مخصصة لتقديم شيلواح أمام الملك لأعرفه عليه.

وكانت هذه الرحلة خالية من أي أحداث خاصة في الوقت نفسه كانت محادثات قد بدأت فعلاً مع الوفد المصري وكان مفهوماً لنا بأن الأردن ستعقب مصر في هذه المحادثات حيث كان لنا معها عدة قضايا لإيضاحها مثل طلبنا توسيع مدخل الشاطئ الضيق وذلك عن طريق ضم وادي عيرون (منطقة المثلي) لإسرائيل، كذلك طلبنا أن تكون جميع الأراضي التي تمر بها سكة الحديد إلى القدس تحت سيطرة إسرائيل (سيطر الأردنيون على قطعتين صغيرتين من خط السكة الحديد . بالقرب من قرية بتير وبالقرب من قرية بيت صفافا الواقعة في مداخل القدس).

وفي ذلك الوقت طلب الملك أن يعلن ضم الضفة الغربية رسمياً إلى مملكته لذلك كان عليه أن يخرج الجيش العراقي من المثلث (وكان الجيش المصري قد انسحب من جبل الخليل في ذلك الوقت).

وفي الوقت نفسه عاد الملك وطالبنا مقابل طلباتنا وبدأ يساومنا بشأن اللد والرملة . وهنا طلبنا منه تجديد سيل المياه إلى القدس (في الخط الذي تمر بعض قطعه عبر طريق اللطرون التي كانت بأيدي الأردنيين) والسماح لليهود في الوصول وزيادة حائط المبكى.

ذهب الملك للاستراحة

بعد شهر أو شهرين رفعت كل هذه المطالب في المحادثات الرسمية التي بدأت بين إسرائيل والأردن في رودوس حيث لم يكن للوفد الأردني صلاحيات لأي تنازلات بالأخص تنازلات عن أية حدود وبنفس الوقت لم تكن للوفد الإسرائيلي أيضاً أية صلاحيات للتوقيع على اتفاق للهدنة دون أن تتم الموافقة على مطالبنا الضئيلة».

وهنا استلزم الأمر التوجه إلى الملك والتفاهم معه مرة أخرى.

غير أن هذه المقابلة جرت هذه المرة بدوني لأني كنت بذلك الوقت في براغ حيث قمت بالاتصال مع الزعماء اللبنانيين من أجل بدء محادثات بشأن اتفاقية للهدنة معهم أيضاً.

وقام بتنظيم المقابلة مع الملك هذه المرة روبين شيلواح وسافر مع ييجال يادين وموشي دايان والدكتور فالتر ايتان إلى الشونة، وتلك الليلة كانت ليلة مصيرية لأن الوفود في رودوس قد أوقفت اتصالاتها واعتزمت العودة إلى بلادها.

غير أن الملك عبدالله بعد مباحثات طويلة على خارطة إسرائيل، قام من مقعده وقال: أنا ذاهب للاستراحة في الغرفة المجاورة وعليكم إكمال التفاصيل حتى النهاية والوصول إلى اتفاق تام، وإذا طرأ أي خلاف. فاستدعوني. ».

غير أنه لم يكن أي لزوم لاستدعائه فقد تم الاتفاق وفي الصباح تمكن روبين شيلواح من السفر إلى رودوس حاملاً معه الخارطة الجديدة وعليها خطوط الحدود التي أقرت من قبل الطرفين.

وفي قمة الأحداث حالفني الحظ بزيارة الشونة مرة أخرى مع روبين شيلواح وكما اعتدت كل مرة بتوديع الملك عند خروجي اعتاد هو أيضاً أن يدس لي أي شيء كان، كانت مرة علبة شيكولاته ومرة علبة مربى من النوع الجيد. غير أن هذه المرة قال لي انتظر يوجد لك لدي شيء ما... خرج وعاد ثانية وهو يحمل بيده كتاب توراة مع «تاج» من الفضة عليه أجراس صغيرة. وعندما سلمني الهدية قال: إن هذا الكتاب لدي منذ سقوط القدس وما زلت أشعر بالأسى فخذه لأنه يثقل علي منذ ذلك الوقت.

وعند اقترابنا من الحدود ونحن نحمل الكتاب المقدس طرأت مشكلة الأجراس الصغيرة التي تدق دون انقطاع مع سيرنا حيث من المحتمل اكتشافنا في ظلمة الليل على طرفي الحدود.

ولم يكن لدينا أي مفر من أن نخلع أحذيتنا وجواربنا لنلف بها الأجراس ونحد من أصواتها وصحيح أن هذا التصرف كان غير لائق لكتاب مقدس، غير أنني منذ ذلك الوقت وأنا أطلب الغفران لهذا الذنب. ومع ذلك فقد أنقذنا الكتاب المقدس من الأسر... والذي قمنا بتسليمه للمسؤول عن منطقة القدس في تلك الأيام الدكتور بيرام».

هـ . بن غوريون يكشف أسراراً

كشف بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل، في يومياته «يوميات الحرب ١٩٤٧ . ١٩٤٨»، التي حررها غيرشون ريفلين والحانان اورن، ونشرتها «جمعية نشر تعاليم دافيد بن . غوريون، وزارة الدفاع . دار النشر تل أبيب ١٩٨٤»، وترجمتها إلى العربية ونشرتها «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، عن بعض التفاصيل التي وردت في المراسلات المتبادلة بين الملك عبدالله والصهاينة، فيقول في ١٩٤٨/١٢/٢٩:

«وصلت من دايان برقية (صدرت هذا الصباح ٣٠ﷺ٥)، هذا نصها: «ويلهلم [الاسم السري لعبدالله التل . بموجب الإشارة إلى ويلهلم التل]، اتصل هاتفياً هذا الصباح وقال إنه كان عند الملك [عبدالله]، أول من أمس، وهذا عينه ممثلاً للملك لإعداد مشروع سلام معنا. وسينضم إلى المحادثات الأخيرة أيضاً، الدكتور [الساطي]، وعندما يتم استكمال مشروعهم، سيعرضه الملك على مجلس الوزراء لإقراره، وإذا رفض مجلس الوزراء المشروع، سيغير الملك الوزارة، نظراً إلى أن

الملك هو الحاكم بأمره، اقترح بدء المحادثات منذ هذا المساء، مكان المحادثات في القدس، في موقع قريب من المنطقة الحرام، في مبان تابعة لهم ولنا بالتبادل. جزمت بأن تبدأ المحادثات غداً مساء ١٩٤٨/١٢/٣٠، الساعة ١٨،٣٠، طلب أن نحضر خرائط. وأوراقاً وما إلى هنالك، وأن نحضر بثياب مدنية. ساد هذه الليلة هدوء تام في القدس، جنود الفيلق يتجولون مكشوفين خارج مواقعهم، ويلهلم يشكو من أن جنودنا يطلقون النار على البدو وقطعانهم في الجانب الشرقي من نهر الأردن قرب جسر الشيخ حسين والعدسية [القريبة من اشدوت يعقوف]، طلب وقف ذلك، وأكدت له أننا سنعالج الأمر».

وأضاف:

«تشاورت مع [الياهو] ساسون، ويعقوب دوري، وروبين شيلواح، ساسون يقترح أن يذهب روبين مع موشيه [دايان]، أعددت قائمة بالموضوعات التي ستطرح في المحادثات: عربة [الخط السابق للحدود الانتدابية]، العمل في جنوب البحر الميت، بيت هعرفاه، القدس [والطريق]: الشيخ جراح، البلدة القديمة، السكة الحديد، اللطرون، تخوم المثلث، وادي عارة، ضم [الضفة الغربية]، أو دولة مستقلة، غوش عشيون، تعويضات، نهرايم، إطلاق الأسرى».

ويتابع بن غوريون سرد يومياته عن تلك الاتصالات والاجتماعات بين موفديه وموفدي الملك عبدالله، أو مع عبدالله نفسه، وكان أبرزها، ما ذكره يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٤٩/٣/٢٢، وفيه يقول:

«أيقظني [والترايتان، ويغئيل (يادين)] خلال الليل، اتصل به موشيه دايان هاتفياً ليقول إن التل بلغه أن حكومة شرق الأردن مستعدة للحضور إلى القدس غداً لتوقيع اتفاق سري، يتنازلون فيه لنا عن المناطق في المثلث، كما أردنا. إنهم يعارضون طرح الموضوع في رودس، اقترحت أن يلتقي موشيه التل فوراً من أجل استجلاء الوقت اللازم لتنفيذ تغيير الخطوط».

وكرت سبحة اللقاءات، وكانت محادثات «هادئة»، وفرت للعصابات الصهيونية الأمن، وقدمت لهم تنازلات واسعة، أفسحت أمام قوات الاحتلال، المزيد من التوسع والسيطرة على المواقع الحساسة.

و. الرسائل. الوثائق

لخصت الرسائل المتبادلة بين عدد من أعضاء الحركة الصهيونية، والملك عبدالله، عمق الاتصالات والتنسيق بين الجانبين الصهيوني والأردني، وتفريط الملك بحقوق الأمة العربية والإسلامية، كما نشرتها جريدة «أخبار اليوم المصرية» بتاريخ ٢٥ أذار/ مارس ١٩٥٠، في عددها رقم ٢٨١.

وسوف أشير إلى أهم ما ورد في هذه الرسائل. الوثائق، مع صورة عنها، لأهمية وخطورة ما جاء فيها، على أن أنشرها بالنص الحرفي في نهاية الكتاب، في الجانب الوثائقي، ليتمكن القراء من الاطلاع عليها كما هي.

. الرسالة الأولى مرسلة من الياهو ساسون، من القدس، بتاريخ ١٠. ١٢. ١٩٤٨، بعد وصوله من باريس لإجراء مقابلة سريعة مع الملك عبدالله، لـ «التعاون على حل الأمور المعقدة والوصول إلى ما نتمناه جميعاً في إحلال السلام في ربوع هذه البلاد العزيزة على جلالتكم وعلينا»[١].

وطلبت الرسالة من عبدالله، إيفاد شخص موثوق من قبله لمقابلته، لأنه مضطر للرجوع إلى باريس لإطلاق قيادته على ما سيتم التوصل إليه.

وفي ملاحظة في ذيل الرسالة، ذكر ساسون، أنه قابل قبل مغادرته باريس الأمير عبد المجيد حيدر، حيث تكلما مطولاً في عدة أمور، وهذه إشارة إلى أن سفير الملك عبدالله في لندن عبد المجيد حيدر كان يعمل همزة وصل بين الطرفين، في أخطر مرحلة في الصراع العربي الصهيوني وأدقها العام ١٩٤٨.

. الوثيقة الثانية، الصادرة في عمان في ١ كانون الثاني/ يناير العام ١٩٤٩، فهي موقعة باسم الملك عبدالله نفسه، موجهة إلى قائد الجيش الأردني العسكري في القدس الكولونيل عبدالله التل، يطلب منه فيها لقاء الصهاينة والتفاوض معهم «في الأسس المرغوب التفاهم عليها»، وهي التوصل إلى تسوية «بالنيات الحسنة للعمل الإنساني». وفي هذا الصدد تشير جريدة «أخبار اليوم» الصادرة في ذلك التاريخ «إنه لولا ان الكولونيل عبدالله التل القائد العربي للقدس خالف سراً تعليمات ملكه الصريحة، وبذل كل جهوده لإحباط الإتفاق بين الملك واليهود، لوقعت معاهدة صلح بينهما في ذلك الوقت..».

. الوثيقة الثالثة، عبارة عن رسالة شفهية مدونة على الورق الرسمي لرئاسة الديوان الهاشمي، مع توقيع الملك عبدالله بالحبر الأحمر، أملاها على عبد الغني الكرمي، لإبلاغها إلى الجانب الصهيوني مع تحيات خاصة لشرتوك وزير الخارجية الصهيوني، وفيها اعتذار من الملك عن الاحتكاك الذي حدث في حينه بين بعض جنوده والجنود الصهاينة، كما فيها تحديد لنقاط انتشار الجيش الأردني والمناطق التي سيسيطر عليها في الأيام القادمة. وفي ذلك توضيح لمدى «الثقة» المشتركة، والصداقة التي تحتم على عبدالله شرح كل التفاصيل دون حرج أو خوف لحلفائه!.

. وفي الرسالة . الوثيقة الرابعة، من هذه الوثائق الخطيرة، هي رد موسى شرتوك على رسالة عبدالله في اليوم الثاني لإرسالها مباشرة، مكتوبة في ١١ آذار/ مارس ١٩٤٨ في هاڤاريا، تؤكد العلاقة الوثيقة بين شرتوك والملك بحكم اللقاءات المتكررة بينهما، وتشير إلى الرغبة في التشاور الدائم، ولذلك يؤكد شرتوك أن القوات الصهيونية ستبقى ضمن «حدود بلادنا»، ويطمئن عبدالله إلى أن تحركات هذه القوات يجب أن لا يرتاب بها أو يعتبرها عدوانية. ويكذب المعلومات التي وصلت عبدالله عن طريق مندوبه، ويدعي أن الجيش الأردني هو الذي فتح النار على القوات الصهيونية وليس العكس.

---

[١] «أخبار اليوم»، رقم ٢٨١، ٢٥ مارس ١٩٥٠.

. أما الوثيقة الخامسة، هي رد من الملك عبدالله على شرتوك، أضاف عبدالله إلى نصها المكتوب على الآلة الكاتبة عبارات بخط يده، إثبات على مصداقيتها.

في هذه الرسالة يبدو إعجاب الملك واضحاً بأسلوب ولباقة واحتشام شرتوك، لما تضمنته من عبارات وتمنيات واحترامات! وهي تتناول محادثات رودس، والإعراب عن أن إمكانية التوصل إلى التسوية بين الطرفين متوافرة «في اليد»، وتستفسر عن بعض تحركات للوحدات العسكرية الصهيونية، وصحة بعض التصريحات الصادرة عن شرتوك.

ز. وثائق خطيرة جديدة

ولم تمض أيام على كشف تلك الوثائق، حتى كشفت «أخبار اليوم» في عددها رقم ٢٨١ الصادر بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٠، وثائق أخرى تساويها في الخطورة، وتثبت تعامل عبدالله مع الصهاينة، والتنازل عن النقب وغيرها، باعتبار أن عبدالله عندئذ كان يمثل القائد الأعلى للجيوش العربية، وقد استغل موقعه ليعقد صفقات مشبوهة وكوارثية مع قوات الاحتلال.

في الوثيقة الأولى من هذه الوثائق الجديدة والسادسة في سلسلة الوثائق، الموقعة من الملك عبدالله شخصياً، في الشونة في ٥ . ٣ . ١٩٤٩، والموجهة إلى شرتوك، تأكيد لقاء ساسون ودايان مع الملك، وتشير إلى أن نية الملك السلمية دعته إلى استلام مواقع الجيش العراقي. لذلك يطمئن القوات الصهيونية من أن أي تحرك على هذه الجبهة يجب أن لا تثير المخاوف أو القلق، ويطلب وقف إطلاق النار بين الطرفين حال تسلم الجيش الأردني لمراكز الجيش العراقي.

كتبت الوثيقة الثانية (السابعة في سياق الوثائق) التي يعلوها التاج الملكي واسم عبدالله بن الحسين، على ورق رسمي باللغة الإنكليزية، وهي عبارة عن رسالة أرسلت إلى اللورد هربرت صموئيل أحد أقطاب الحركة الصهيونية، والذي كان له إسهام مع تشرشل في تنصيب «صاحب الجلالة الهاشمية على عرش الأردن» كما ذكرت صحيفة «أخبار اليوم»، وكان صموئيل أول مندوب سام بريطاني في فلسطين، ويرجع إليه الفضل في غرس الجذور الصهيونية فوق أرض فلسطين العربية، بعد الحرب العالمية الأولى.

الرسالة . كما هي مسجلة . مكتوبة في عمان بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٩، وتحمل إمضاء الملك، وتحياته إلى صموئيل وزوجته، وفيها دعوة إلى الصهيوني صموئيل لزيارة عمان في الوقت الذي يحدده، ويتناسب مع رغبته، كما فيها إشارة إلى مخالفة الشعب العربي له ولمخططاته، لذلك يحمله مسؤولية كل ما جرى، وليس العكس.

وفي الختام يؤكد عبدالله أنه مستعد لسماع أي نصيحة من صموئيل، كما سبق وأن اعتاد، لما في ذلك من مصلحة مشتركة، وهو . كما سعى . سوف يواصل سعيه للتوصل إلى «السلام» طبقاً لما «اتفقا عليه».

ولم يشن أن يوجه تحياته إلى كل الشخصيات الصهيونية التي عرفها وتعاون معها أمثال: موسى شرتوك وبن غوريون وغيرها.

هكذا أعطى عبدالله بيمينه كل ما لا يحق له التصرف به، من أرض ومقدسات وتراث وتاريخ، إلى الحركة الصهيونية، وفي مقابل هذا «الكرم» الذي في غير محله، أغدقت الصهيونية عليه المال والرضى، وأوصت به الحكومة البريطانية خيراً، فتعهدت له بالبقاء على العرش، وفي الدعم المستمر.

غير أن التنازلات والمواقف الملكية، سواء في مفاوضات الهدنة التي بدأت في شهر شباط/ فبراير ١٩٤٩ في رودس عندما أقدم الملك على التخلي عن المثلث للصهاينة، أو في أي لقاء أو محادثات أو مفاوضات ثنائية أو جماعية أخرى، فإنها أثارت انتقادات كل العرب، وحتى أقرب المقربين من الملك أمثال سمير الرفاعي وحكومة توفيق أبو الهدى، مما أدى إلى تشكيل معارضة أردنية قوية، التقت مع مد المعارضة الفلسطينية لسياسة الخداع والانصياع للصهاينة وحلفائهم البريطانيين، وبدأت الأصوات الشعبية والحزبية وبعض الرسمية ترتفع لإسقاط الملك، ونسف كل الاتفاقات التي أبرمت مع الصهاينة، بما فيها اتفاقية الهدنة، وفي ١٩٥١/٧/٢٠، خر الملك صريعاً أمام المسجد الأقصى، حيث كان ذاهباً لأداء الصلاة. لينتهي معه ملف حافل بالعقود الوهمية السرية.

الفصل الثالث

تاريخ العلاقات المارونية ـ الصهيونية

١٩٢٠ ـ ١٩٩٣

مقدمة

يعود تاريخ العلاقات الصهيونية مع عدد كبير من الشخصيات اللبنانية، بعامة، والمارونية بخاصة، إلى الثلث الأول من هذا القرن، وقد كشفت بعض المذكرات والدراسات والحوارات الصحافية جانباً منها، وهي تشير إلى أن بعض رجال الدين والسياسيين الموارنة الذين تبوأوا مناصب رفيعة رسمية وغير رسمية، كانوا فرحين ومتحمسين إلى وجود كيان صهيوني إلى جانبهم، بحيث يمكن أن تنسج معه علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وأمنية وإعلامية، تساعد الطرفين على النمو بشكل منعزل عن المحيط العربي والإسلامي، الذي يتخوفان منه. فهذا الكيان يمكن أن يأمن حدوده الشمالية، ولبنان يمكن أن يطلب العون منه كلما اقتضت الحاجة، بخاصة في المجالين: الأمني والاقتصادي.

هذه الأفكار والمشاعر والنظرة السياسية، طمأنت الصهاينة، وشجعتهم على مساعدة الموارنة لأنهم يطمحون إلى وجود جار «منفتح» وغير عدائي كبقية الأقطار العربية. فكانت الاتصالات السرية المستمرة منذ العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٩٣، بين الجانبين، لتنسيق المواقف، واعداد الخطط المشتركة لمواجهة «العدو الواحد»، وهذا ما دفع بن غوريون إلى الإشادة بتقرير لجنة بيل التي «جعلت لنا حدوداً مشتركة مع لبنان»[١] ، وخاطب مؤتمر حزب العمل الصهيوني الموحد، أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني العشرين في مدينة زوريخ في ٢٩ تموز/ يوليو العام ١٩١٧ بقوله:

«عدا عن الأهمية التاريخية لجبال الجليل، وأهميتها العملية بالنسبة لسلامتنا القومية، هناك أهمية سياسية عظيمة لكون لبنان جاراً لنا، إن لبنان هو الحليف الطبيعي لفلسطين اليهودية، وإن وضع المسيحيين يشبه إلى حد كبير وضعنا في فلسطين»[٢].

وأضاف:

«إن الدولة اليهودية سوف تجد في لبنان كجار لها، حليفاً وفياً منذ اليوم الأول لوجودها، ولن يكون من المستبعد أننا عبر الحدود اللبنانية سوف نملك الفرصة الأولى لتوسيع عملنا، ونيل التعاون الكامل والنية الحسنة مع جيراننا»[٣] .

---

[١] «فكر»، العلاقة التاريخية بين الانعزالية اللبنانية والصهيونية اليهودية، تموز/ يوليو ١٩٧٩، ص ٢٣٩.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

لم يقل بن غوريون هذا الكلام مجاملة، أو عبثاً، أو مداعبة، إنما قاله بناء على ما سمعه من بعض المسؤولين اللبنانيين، ورجال الإعلام، والحزبيين، خلال لقائه بهم عبر القنوات السرية.

وكان بن غوريون، شأن غيره من الساسة الصهاينة، يدعو دائماً إلى إقامة دولة مسيحية مارونية بجوار الدولة العبرية، لذلك لم ينس وهو يتنحى عن رئاسة الحكومة، أن يوصي موشي شاريت الذي كلف بتشكيل ورئاسة حكومة جديدة، في العام ١٩٥٤، أن يواصل مساعيه لتحقيق هذا الهدف.

١ . اجتماع بن غوريون برياض الصلح

عن اجتماعاته السرية ببعض الزعماء اللبنانيين يتحدث دايفيد بن غوريون في كتابه:
My Talks With Arab Leader Keter Books – Jerusalem ١٩٧٢

عن رياض الصلح فيقول في الصفحتين ١٧ و ١٨ ما يلي: «قام موشي شرتوك (شاريت) بزيارة لبنان واجتمع بالزعيم اللبناني رياض الصلح الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء، وقد وعد الصلح بأن يقوم بزيارة فلسطين من أجل استكمال المحادثات وقد وصل فعلاً إلى القدس في أواخر شهر أيار أو في أوائل حزيران من العام ١٩٣٤.

اجتمعت إليه بحضور اهرون حاييم كوهن الفارسي الأصل وأحد المسؤولين عن القسم العربي في الدائرة السياسية (التابعة للوكالة اليهودية).

أعرب الصلح عن عزمه على العمل من أجل تفاهم عربي . يهودي. وقال إنه سيبدأ العمل أولاً مع مجموعات صغيرة من أصدقائه. وتساءل عن طبيعة الاتفاقية التي نرغب بها فعرضت عليه النقاط الخمس التالية:

١ . حرية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعبر الأردن دون أية قيود سياسية.

٢ . إبقاء العرب الفلسطينيين جميعهم في فلسطين على أساس أن تقدم لهم المساعدات من أجل تحسين ظروفهم الاقتصادية والثقافية.

٣ . اشتراك العرب واليهود في الحكم طيلة فترة الانتداب بشكل متكافئ.

٤ . الاستقلال اليهودي في فلسطين.

٥ . إقامة علاقات بين الدولة اليهودية في فلسطين والاتحاد العربي المستقل الذي يشمل البلدان المجاورة.

قال الصلح «إنه يعد هذا العرض بمثابة أساس للمفاوضات وأعرب عن اهتمامه بالنقطة الأخيرة، وأضاف أنه سيلتقي بالزعماء الآخرين للحديث معهم حول هذا الموضوع. وطلب أن تبقى محادثاتنا سرية كما طلب أن يكون العرض مكتوباً. وبالفعل فقد أعد اهرون حاييم كوهن النص العربي».

وتابع بن غوريون حديثه في مكان آخر من كتابه الصفحات (٦٩ . ٧٠) «بعد النقاش في الوكالة اليهودية حول الوضع السياسي تقرر أن أسافر إلى لندن. وكان الدكتور وايزمن قد سبق له أن عاد من العاصمة البريطانية. وصلت إلى لندن في التاسع والعشرين من أيار ١٩٣٦ وكنت قد التقيت في

باريس مع جاربلوم الذي كان قد التقى بدوره مع ناحوم غولدمان ولونفي (أحد زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي). والتقيت برياض الصلح عضو الوفد السوري الذي كان يفاوض الفرنسيين في مسألة إنهاء الانتداب. واشتكى رياض من أن اليهود يتذكرون العرب فقط عندما تندلع الاضطرابات، وأضاف إن اليهود يعارضون تحرير العرب من النير الأجنبي. وذكر لي رياض بأن مصدراً أبلغة بأن الدكتور وايزمن قد حث الحكومة الفرنسية على عدم إعطاء سورية الاستقلال. وأضاف إذا كان اليهود يريدون التفاهم مع العرب، فعليهم أولاً الإعلان على الملأ مساعدتهم لحركة التحرير العربية وعند ذلك فقد بإمكاننا بحث اتفاقية لتفاهم يهودي ـ عربي». ويضيف بن غوريون معلقاً على موقف الصلح الجديد فيقول «يبدو أن رياض قد نسي الحديث معنا قبل سنتين عندما كانت الأوضاع هادئة في البلاد وأخذ بعين الاعتبار العرض الذي سلمته له كأساس لاتفاقية تفاهم عربي ـ يهودي». (ويذكر بن غوريون في مكان آخر من كتابه الصفحة ٨٣ رياض الصلح بقوله «في حين كانت محادثاتي الأولى مع موسى العلمي ورياض الصلح وعوني الهادي قد عززت الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى تفاهم ثنائي، فإن اللقاء مع الشيخ شكيب أرسلان قد بدد هذه الآمال)[١].

٢ ـ مواقف البطريرك عريضة... والاجتماع بوايزمن

يرجع عهد الاتصال بين الموارنة والصهاينة إلى «آذار/ مارس العام ١٩٢٠، عندما وقع مندوب المنظمة الصهيونية يهوشواع حانكين، اتفاق تعاون مع الفعاليات المارونية»[٢].

ومنذ ذلك الوقت لم تنقطع هذه الاتصالات أبداً، وهي ما زالت قائمة حتى الآن، وكانت قد نمت وتطورات كثيراً منذ بداية الأحداث اللبنانية المؤلمة في العام ١٩٧٥، وحتى إعداد هذا الكتاب.

حول هذه الاتصالات وما احتوته من طروحات واستفسارات ونصائح واقتراحات، نشر الياهو ساسون والياهو ايلات، مذكراتهما في كتابين «الطريق إلى السلام» و «جلوس صهيون والعرب»، وسوف نتركها وحدها تقدم تلك المرحلة ورجالاتها.

لكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى إنه في «شهر نيسان سنة ١٩٣٤، وصل إلى بيروت الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، فاجتمع ببعض المسؤولين وفي مقدمتهم اميل اده، والبطريرك الماروني انطون عريضة، وتم الاتفاق على توطيد التعاون الماروني الصهيوني، وتسهيل بيع الأراضي اللبنانية للمتمولين وللشركات اليهودية»[٣] .

---

[١] الحاج «بدر»، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر، ص ١١٤ و ١١٥ .

[٢] «فلسطين الثورة»، العدد ٤٦٩، ص ٤٠ .

[٣] كوراني، محمد، الجذور التاريخية للمقاومة الإسلامية في جبل عامل، الطبعة الأولى ١٩٩٣، عن دار السيرة بيروت نقلاً عن: «التقرير الإسلامي» رقم ١١ تاريخ ٢٥ تموز ١٩٨٠ ص ٢ (إصدار المركز الإسلامي للتربية ـ بيروت).

وتوضح رسالة البطريرك عريضة، المؤرخة في ١٠ نيسان ١٩٣٤، المرسلة إلى عمدة الجمعيات الاثنى عشرية اليهودية في الأرجنتين، رداً على رسالته، التعاطف الماروني تجاه اليهود، والعلاقة الوطيدة القديمة التي تربط بينهما:

«أما نحن فقد رأينا إنه من الواجب الإنساني والمحبة الأخوية، والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم، أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينابكم من الاضطهاد والمكروه، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا في ما يأل لخيركم وراحتكم، كما أننا مستعدون أن نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يأل لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الإنجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة»[1] .

وفي العام ١٩٣٥، «أرسل البطريرك الماروني إلى فلسطين اثنين من رجال الكنيسة المارونية هما: المطرانين عقل والمعوشي، فاجتمعا بحاييم وايزمن، وتم الاتفاق بين الطرفين للعمل على تحويل لبنان إلى وطن قومي مسيحي، مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً»[2] .

ويقول الياهو ايلات في مذكراته، إنه التقى البطريرك الماروني، في مقره في بكركي بداية آذار/ مارس العام ١٩٣٧، حيث أبلغه أنه سيسافر إلى فرنسا بعد أسبوعين، وفي اللقاء، «أكد البطريرك أنه يأمل أن يلتقي ليون بلوم، اليهودي ورئيس الحكومة الفرنسية الذي يعده أكبر رجال العصر، وأضاف: إنه في حال لقائه به سوف يعلن أمامه عن تأييده للصهيونية وللمشروع اليهودي في فلسطين. ولهذا وقبل مغادرته بيروت، أقامت الجالية اليهودية هناك حفلة تكريم على شرفه، قوبل باستقبال ملكي في الكنيس اليهودي الرئيسي في حي اليهود، وهناك ألقى خطاباً، لم يبارك ويمدح فيه الجالية اليهودية في لبنان فحسب، وإنما الاستيطان اليهودي في فلسطين، ومما قاله: «أخوة المصير والأهداف للمسيحيين في لبنان» ثم يتحدث ايلات، إنه التقى ورفيقه دوف هوزر البطريرك في غرفته الخاصة، على متن السفينة ماركو باولو المسافرة من الاسكندرية إلى البندقية في ٢ أيار العام ١٩٣٧، فشكر دوف البطريرك على خطابه الذي ألقاه في الكنيس اليهودي، وأكد له أنه «إذا قامت دولة يهودية في فلسطين، بناء على خطة التقسيم التي تعدها لجنة بيل الملكية، فيجب أن لا يكون أي حاجز بين الدولة اليهودية ولبنان، وإنه «لأمر حيوي بالنسبة لليهود والمسيحيين أن يزداد التعاون الوثيق بينهما في جميع المجالات: الاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية»[3] .

وطلب دوف من البطريرك أن يكون قادة الطائفة المارونية «على أتم استعداد عند تحديد خارطة تقسيم فلسطين، بحيث يحافظ على مبدأ إبقاء حدود متواصلة مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان، وعلى أن لا تكون هناك مناطق إسلامية تفصل بين البلدين». و«السعي لدى حكومة فرنسا لكي تبذل كل ما في وسعها للتأثير على الحكومة البريطانية بخصوص الحدود المشتركة بين لبنان والدولة اليهودية حين قيامها».

---

[1] المصدر السابق، من وثائق البطريركية المارونية في بكركي ١٩٣٤/٤/١٠.

[2] المصدر السابق ص ٢٤٢.

[3] الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان.

وشرح ايلات للمونسنيور يوسف رحمة مرافق البطريرك في تلك الرحلة «ماهية الأخطار التي سيواجهها لبنان إذا فصلت الدولة اليهودية عنه، بحدود أو ممر يسيطر عليه العرب. ففي هذه الحالة سيتضايق لبنان أكثر منا، وستكون في هذا الممر بلا شك مدينة وميناء جديد، ستنافس ميناء حيفا العبري وميناء بيروت اللبناني، وسيكون منفذاً لسوريا المسلمة إلى الجنوب من لبنان، كما أن الصادرات من لبنان إلى فلسطين تتعرض لحواجز جمركية، وهذا الأمر سيخلق صعوبات أمام حركة السياحة»[١] .

وفي رده شكر البطريرك دوف على مديحه الخطاب، وقال: إن ما أعلنه في الكنيس اليهودي في بيروت، لا يعبر عن وجهة نظره الشخصية فحسب، إنما يعبر عن سياسة الكنيسة والطائفة المارونية بأجمعها، وذكر البطريرك محدثه بالخطاب المؤيد للصهيونية الذي ألقاه مطران بيروت الماروني اغناطيوس مبارك. و«عبر البطريرك عن تأييده المطلق لكل عملية يكون هدفها تخريب الأهداف الإسلامية والعربية التي هي بنظرة واحدة» [٢].

وأثناء وجود البطريرك في باريس، زاره د. حاييم وايزمن برفقة ايلات، وقد تم ترتيب ذلك اللقاء عبر سكرتير البطريرك الخاص المونسنيور يوسف رحمة، وقد جرى الحديث حول إمكانية التعاون المشترك بين اليهود والموارنة، وقال البطريرك: «إن لبنان سيفرح بحدود مشتركة مع فلسطين اليهودية»[٣] .

٣ ـ علاقة اميل اده بالوكالة اليهودية ولقائه وايزمن

وتحدث ايلات عن علاقة اميل اده، الذي كان رئيساً للبنان بين السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٤١، ولقائه حاييم وايزمن، فأكد أن اده كان يتطلع إلى يوم يستطيع فيه لبنان أن يقيم علاقات ودية مع الدولة اليهودية في فلسطين عند نشوئها، وهذه المسألة ـ برأي ايلات ـ ليست تعبيراً شخصياً عند اده، بقدر ما هي حالة تكمن في الطموحات الاجتماعية والسياسية للطائفة المارونية.

ويضيف ايلات في مذكراته، التي نشر بدر الحاج مقتطفات منها في كتابه «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان»:

«تعرفت على اده في أثناء دراستي في بيروت بين السنوات ١٩٣١ و ١٩٤٣ عندما كنت أعمل مراسلاً لصحيفتي (دافار) و (بالستين بوست) ولوكالة أنباء رويتر في سورية ولبنان. في تلك الأيام كان اده عضواً في البرلمان اللبناني ورئيس الكتلة الوطنية المعتدلة والمؤيدة لفرنسا. قبل ذلك ما بين سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ كان اده رئيساً للحكومة اللبنانية ودعا في خطبه في البرلمان وخارجه لإقامة علاقات وثيقة بين لبنان وفرنسا، وعارض كل محاولة من أي جانب ترى في لبنان جزءاً من العالم العربي وتدعو لإقامة علاقات معه. وحارب بشكل خاص فكرة سورية الكبرى ومؤيديها بين المسلمين في لبنان وفي بعض الأوساط المسيحية.

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

التقيت اده لأول مرة في منزل البرت نقاش ابن إحدى العائلات المارونية المعروفة، وهو مهندس وقد شغل منصب وزير في عدة حكومات أثناء فترة الانتداب الفرنسي. والبرت هو ابن عم القاضي الفرد نقاش الذي كان رئيساً للبنان ما بين السنوات ١٩٤١ و١٩٤٣. كان البرت نقاش من مؤسسي جمعية «الشبان الفينيقيين» في لبنان والتي كان هدفها تطوير الاستقلال الروحي والتربوي للبنان بوصفه جسماً منفرداً عن المحيط العربي، وكذلك تطوير معرفة العلاقة التاريخية بين لبنان الحاضر وبين الثقافة والتقاليد الكنعانية القديمة. وكان الروح المحركة لهذه الجمعية الشاعر اللبناني بالفرنسية شارل قرم، وأحد العاملين فيها الكاتب بالفرنسية هكتور خلاط، وغالبية أعضائها من المثقفين الموارنة الذين تلقوا علومهم في بيروت أو فرنسا ورأوا أن باريس هي مركزهم الروحي وليس دمشق أو القاهرة. صدر عن هذه الجمعية مجلة باللغة الفرنسية اسمها اليقظة الفينيقية نشرت فيها أفكار الجمعية. وعندما كشفت الحفريات الأثرية في جبيل الوثائق المكتوبة بلغة أوغاريت، دبت في أعضاء الجمعية حماسة شديدة ورأوا أن هذه الوثائق مصدر فخر لهم وشجعهم ذلك على الميل أكثر إلى أصلهم الكنعاني. وعندما زار الدكتور فكتور يعقوبسون بيروت عام ١٩٣٣ كعضو في بعثة الإدارة الصهيونية أقامت جمعية «الشبان الفينيقيين» حفلة استقبال على شرفه، وألقى فيها محاضرة عن العلاقات التاريخية بين الملك سليمان والملك احيرام وناشد يعقوبسون الجمعية العمل من أجل تجديد العلاقات القديمة عن طريق توثيق الروابط بن الاستيطان اليهودي في فلسطين في وقتنا الحاضر وبين نسل صور وصيدا في لبنان. وقوبلت كلماته بحماسة شديدة من قبل المشتركين في الاحتفال».

وعن نظرة اده إلى الحركة الصهيونية، وإقامة دولة يهودية في فلسطين قال:

«رأى اده في الصهيونية وفلسطين اليهودية حليفتين للبنان المسيحي المحرر والمحصن من التبعية للعالم العربي أو السوري. وقبل انتخابه للرئاسة في العام ١٩٣٦ عبر اده عن رأيه هذا في حديث معي، وحول هذا الموضوع بالذات تحدث كما قال لي مع سياسيين فرنسيين أثناء مرورهم في بيروت، أو أثناء لقائه إياهم في باريس. وكان مؤسفاً بالنسبة له، أنه لم يلق دائماً التأييد من قبل السياسيين الفرنسيين وخصوصاً في (الكي دورسيه) وزارة الخارجية التي سيطرت عليها علاقة سلبية إزاء الصهيونية (الأداة البريطانية) حسب تعريف طبقة الموظفين الكبار في وزارة الخارجية الفرنسية. وطرح اده فكرة تقوية المصالح المشتركة بين المسيحيين الموجودين في البلاد العربية واليهود في فلسطين. تلك الفكرة التي سادت أوساط الكنيسة المارونية والمسيحيين الذين ينتظرهم خطر روحي وجسدي من قبل الأغلبية المسلمة. ولادة دور لا يستهان به بخصوص تقرب البطريرك الماروني انطوان عريضة واغناطيوس مبارك مطران الكنيسة المارونية في بيروت من فكرة المصالح المشتركة بين اليهود والمسيحيين. كما أيد اده أيضاً جميع الاقتراحات التي قدمت له من أجل تقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الاستيطان اليهودي في فلسطين وبين لبنان.

وعندما عرض البرت نقاش في العام ١٩٣٨ أمام شركة فلسطين الاقتصادية في الولايات المتحدة (Palestine Economic Coorporation) اقتراحات مشروع لبناني . يهودي مشترك لاستغلال مياه الليطاني لمصلحة البلدين، أيد اده المشروع ورأى فيه أملاً جدياً لتوسيع المشاركة في مجالات أخرى. وقد فشلت الخطة بسبب معارضة السلطات الفرنسية في لبنان التي لم تنظر بعين الرضى إلى مشاركة من هذا النوع. وأثناء توليه منصب رئاسة الجمهورية في لبنان وافق اده على إقامة جمعية الصداقة اللبنانية . الفلسطينية من أجل التعاون الثقافي بين المؤسسات الثقافية اليهودية في فلسطين والمؤسسات الثقافية اللبنانية، وقد أعد قانوناً لهذه الجمعية اهتم به موشي شاريت شخصياً، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ أجل تنفيذ المشروع. ولم يعبر اميل اده عن رأيه بالأهداف الصهيونية في فلسطين كما عبر في اللقاء التاريخي مع الدكتور حاييم وايزمن في باريس العام ١٩٣٧».

وعن علاقة اده بالوكالة اليهودية قال ايلات:

«منذ أن انتخب اده رئيساً لجمهورية لبنان في العالم ١٩٣٦ كانت هناك علاقة شجاعة بين الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في القدس وبينه. وألقيت علي، كمسؤول في الدائرة عن العلاقات مع الدول المجاورة، مهمة المحافظة على هذه العلاقة مع اده. ولكوني كنت أعرفه قبل انتخابه للرئاسة وأعرف آراءه فقد سهل ذلك علي هذه المهمة. وكنت بين الفترة والأخرى أزور بيروت لكي أطلعه على ما يجري في الحلبة السياسية المتعلقة بفلسطين ولإطلاعه على المشكلات التي شغلتنا... في تلك الفترة، ولسماع آرائه بأمور كان خبيراً بها: ما يدور في المعسكر العربي، سياسة فرنسا في الشرق الأوسط وغيرها.

وجدنا في اده منذ بداية صراعنا من أجل الدولة اليهودية التأييد لفكرة التقسيم حيث رأى أن إقامة دولة يهودية مجاورة للبنان إنما هي دعم لاستقلال لبنان ولآماله في الوقوف بثقة أكبر في مواجهة أطماع قادة سورية والوطنيين أصحاب فكرة سورية الكبرى. ورأى اده قيام الدولة اليهودية زيادة مشجعة للقوى المادية للمعسكر المعادي لمشروع الفكرة العربية العامة والوحدة السورية، وتقوية لأصحاب المطامح الذين يريدون المحافظة على الطابع المستقل والسيادة للأقليات التي لا تقبل بثقافة وطرق حياة الأغلبية الإسلامية.

ورأى اده في الدولة اليهودية الحديثة المتقدمة شريكاً مخلصاً للبنان الذي يرتبط مستقبله بتلك المبادىء والأسس التي قادت إلى نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين في حقول الثقافة والتطوير الزراعي والصناعي. وكانت إحدى المسائل التي شغلت اده، أن يؤمن مشروع التقسيم حدوداً مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان. وقد أكد على هذه النقطة في أحاديثه معي أكثر من مرة».

وحول اللقاء الذي تم بين اده ووايزمن يقول:

«عندما علمت أن أميل اده سيسافر في نهاية شهر حزيران ١٩٣٧ إلى باريس، اقترحت عليه أن يلتقي الدكتور حاييم وايزمن لتبادل الآراء حول موضوعات ذات مصلحة مشتركة بيننا وبين لبنان. قبل اده فوراً الاقتراح وأعرب لي الدكتور وايزمن عن سروره بفرصة التعرف على الرئيس اللبناني والتحدث معه. وتم اللقاء في ٢٢ حزيران في فندق (لوشيا Lutetia) الذي نزل به الرئيس اده مع حاشيته، واشترك فيه إضافة إلى الرئيس اده والدكتور وايزمن السكرتير الشخصي للرئيس اده وأنا[١].

بعد تبادل التحيات بين الاثنين قدمت الواجبات للضيوف، وأوقف الدكتور وايزمن الحديث فجأة وأخرج ساعته التي كان معتاداً أن يضعها في جيب معطفه الكبير وظهر الأمر كأنه محض مصادفة وقال بعد نصف ساعة تقريباً سيجري التوقيع على تقرير لجنة بيل الملكية وفيه اقتراح تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في جزء منها. سمع اده أقوال وايزمن لم يعلق في تلك اللحظة بأي شيء بل واصل توجيه الأسئلة للدكتور وايزمن حول تطوير البلاد واستيعاب المهاجرين الهاربين من المانيا، وحول الأعمال العلمية التي يقوم بها الدكتور وايزمن شخصياً. وتحدث عن المشكلات التي تشغل لبنان، وعن الاستيضاحات التي يقوم بها مع السلطات الفرنسية حول أمور مختلفة. وفي منتصف الحديث تطلع اده إلى ساعته وقام من مكانه وتقدم من الدكتور وايزمن وقال «الآن وبعد أن مرت نصف الساعة التي أشرت إليها، وبعد أن وقع تقرير لجنة بيل وأصبح وثيقة رسمية، لي الشرف أن أهنىء الرئيس الأول لدولة اليهود التي ستقوم». وأضاف اده إن كوني أول المهنئين للدكتور حاييم وايزمن بالقرار التاريخي الذي حاربت الحركة الصهيونية من أجله لاستقلال الشعب اليهودي في أرض الوطن التي خسرها قبل ألفي سنة فإنني أطلب من الذي سيقف على رأس الدولة الجديدة أن يكون اتفاق حسن الجوار الأول (Bon Voisinage) الذي يوقع بين دولة اليهود وأية دولة أخرى مع لبنان. وظهر لي أن الرجلين، الرئيس اده والدكتور وايزمن كانا منفعلين جداً من الموقف الدراماتيكي العاطفي الفريد من نوعه والذي كنا شهوداً له في مسكن الرئيس اللبناني في العاصمة الفرنسية. ووصل الشعور بالأهمية التاريخية لتلك اللحظة إلى قمته عندما رفع اده ووايزمن نخب الصداقة العتيدة والمصالح المشتركة بين الدولتين المتجاورتين. أما أنا فقد شربت مع سكرتير اده نخب الرئيسين.

وكانت كلمات الوداع بين الرئيسين وايزمن واده عاطفية ومؤثرة جداً، وعبر كلاهما عن الأمل باللقاء مرة أخرى وفي ظروف أفضل. بعد هذا اللقاء مع اميل اده عدت مع الدكتور وايزمن إلى فندقه، وهناك تحدثنا فترة طويلة حول الأمور التي أثيرت أثناء الحديث مع الرئيس اللبناني. وكان هذا اللقاء الأول بين الرجلين، ورأى الرئيس وايزمن في اده صديقاً مخلصاً لنا يرى الصداقة

---

[١] (رافق الرئيس اده في زيارته إلى فرنسا وزير التربية والصحة والاقتصاد حبيب أبو شهلا، ومدير غرفة رئاسة الجمهورية جورج حيمري).

بين لبنان والدولة اليهودية ليس فقط مصلحة للبلدين إنما أيضاً مصلحة لثبات الثقافة الغربية في الشرق الأوسط. وكانت معنويات وايزمن عالية وشعرت أنه كان مسروراً جداً من نتيجة لقائه مع اده، ومن الجو العاطفي الذي سيطر على محادثاتهما، وخاصة عندما وقف اده في وسط الحديث واقترب من الدكتور وايزمن مباشرة وقال «نخب رئيس الدولة اليهودية العتيدة التي ستقوم بالمستقبل».

ولا بد أن أشير إلى أنه عندما كنت أزور الرئيس اده في بيروت بعد ذاك اللقاء كان يتحدث هو الآخر بانفعال واضح عن لقائه الدكتور وايزمن في فندق لوتسيا الذي يقع في بولفار (رسباي Raspail) الجميل في باريس. لم يلتق اده والدكتور وايزمن بعد ذلك لكن نبوءته يكون وايزمن الرئيس الأول لدولة إسرائيل قد تحققت وحظي اده برؤية الدولة اليهودية الفتية المزدهرة بعد انتصارها على الدول العربية التي هاجمتها بما في ذلك دولته لبنان التي لم يكن هو رئيساً لها ولم يكن باستطاعته التأثير على سياستها في تلك الفترة».

٤ . اجتماعات بشارة الخوري والأحدب وآخرين بالصهاينة

ويتناول الياهو ساسون (أحد أبرز القادة الصهاينة، الذي تمكن من إقامة شبكة علاقات مع الزعماء العرب في فترتي الثلاثينات والأربعينات، وتولى منصب رئيس الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية. ورئاسة المكتب الإسرائيلي في باريس حيث واصل اتصالاته السرية بالقادة العرب)، في كتابه «في الطريق إلى السلام»، سلسلة اتصالات وحواراته مع عدد من الشخصيات السياسية والإعلامية تتلخص:

في ١٩٣٨/١/١٠، التقى ساسون، الياس حرقوش، صاحب جريدة «الحديث» اللبنانية، وفي ١٩٣٨/٣/٢٧، التقى خير الدين الأحدب (الذي ترأس الحكومة اللبنانية ابتداء من ٥ كانون الثاني ١٩٣٧إلى ٢١ آذار ١٩٣٨)، وأشار إلى أن علاقته الودية معه بدأت منذ حوالي سنتين «عندما جئت إليه آنذاك طالباً موافقته الرسمية كرئيس للحكومة اللبنانية على الاستيطان في حانيتا قرب الحدود الشمالية».

«وفي ١٩٤٨/٤/٢١، تلبية لطلب مدير القسم السياسي في الوكالة اليهودية موشي شاريت (شرتوك)، سافرت إلى بيروت خصيصاً للقاء الياهو رابينوفيتش (يهودي يسكن بيروت) للاطلاع على ما لديه من معلومات».

«وفي ١٩٣٧/٥/١٨، التقيت الساعة السادسة بعد الظهر في حيفا، على متن السفينة الفرنسية (باتريا)، رئيس الحكومة اللبنانية السابق خير الدين الأحدب المسافر إلى باريس. وقد سر الأحدب عندما علم بزيارة حاييم وايزمن إلى فرنسا، وطلب مني ترتيب موعد معه».

«وفي نهاية الحديث وعد الأحدب بأن يؤيد وجهة نظرنا في المشكلة الفلسطينية، وذلك أثناء محادثاته مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين، كما طلب مني إيصال سلام حار منه لموشي شرتوك».

«وفي ١٩٣٨/٦/٦، زرت الزعيم الروحي للطائفة الدرزية الشيخ حسين حمادة في منزله الكائن في بلدة بعقلين، لمدة ساعتين، بناء لطلب السيد نجيب صفير الذي سبق له أن تحدث حول مشروعه مع حاييم وايزمن».

وأشار ساسون أنه «في حزيران ١٩٣٨، تشكلت في بيروت فرقة مارونية برئاسة جورج مشحور، أحد زعماء الموارنة، بهدف تدعيم وتوثيق العلاقات بين المسيحيين في لبنان واليهود في أرض إسرائيل».

وفي العام ١٩٤١، التقى ساسون الشيخ بشارة الخوري، بناء لتوصية من المطران عبدالله خوري، ومما قاله الخوري:

«يوجد بيننا وبينكم حاجز يجب إزالته، وهذا الحاجز هو جبل عامل، هناك ضرورة لتفريغ هذه المنطقة من السكان الشيعة الذين يشكلون خطراً على بلدنا، وقد سبق لهم أثناء فترة الاضطرابات في فلسطين أن تعاونوا مع عصابات المفتي لتهريب السلاح والرجال».

ويعتقد الخوري أنه «يجب تفريغ جبل عامل من سكانه وتوطين الموارنة اللبنانيين المهاجرين حالياً إلى أمريكا فيه بعد انتهاء الحرب»، واقترح علينا «البطريرك عريضة أن تقرضه الصهيونية مبلغاً كبيراً من المال لكي يتم شراء منطقة جبل عامل لإسكان الموارنة فقط هناك في المستقبل، وبهذه الطريقة يصبح الموارنة جيراناً لليهود، ويصبح التعاون سهلاً ودون مضايقات، وسيقف عندئذ اليهود والمورانة، صفاً واحداً أمام الزحف الإسلامي من الشرق، وبذلك يحافظ اليهود على حدودهم الشمالية»[1].

٥ ـ الاتصالات الكتائبية ـ الصهيونية (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)

بينما كانت الحشود العسكرية العربية تتجمع، للتصدي للعصابات الصهيونية المدعومة من الجيش البريطاني، لمنعها من احتلال فلسطين العام ١٩٤٨، كانت الاتصالات السرية بين القادة الصهاينة وعدد من أعضاء «حزب الكتائب اللبنانية»، تنشط لمواجهة الأخطار التي تهدد المخططات المشتركة.

في هذا الوقت أقيمت علاقات بين بعض الصهاينة مع الأب جوزيف عواد (أحد قادة الدعاية الكتائبية والعلاقات، يسكن في مدينة ووترفيل في ولاية مين الأمريكية)، وصفت بأنها «حميمة». وطبقاً لمذكرة وجهتها مديرة منشورات المجلس الصهيوني الأمريكي شولاميت شفارتز (ناردي)، إلى موشي شاريت بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ ـ، فإنه «تمت مساعدة عواد في عام ١٩٤٨، بواسطة الوكالة اليهودية، ومجلس الطوارىء الصهيوني الأمريكي للذهاب إلى لبنان واستطلاع أوضاع البلاد»[2]. والقصد من ذلك، معرفة رأي المسيحيين بما يجري، وإمكان عقد اتفاق بين لبنان والحركة الصهيونية، يحيد لبنان عن معركة المواجهة، والمشاركة مع الجيوش العربية في الزحف لتحرير فلسطين.

---

[1] المصدر السابق.

[2] «فلسطين الثورة»، العدد ٤٦٩.

وعندما عاد عواد من زيارته لبيروت، كتب للصهاينة الذين أرسلوه، ضروره أن يواصل الصهاينة زحفهم إلى بيروت لإسقاط الحكومة المؤيدة للحرب. وأكد أن غالبية اللبنانيين الأمريكيين معادين للحكومة القائمة.

وعند منتصف الحرب العربية ـ الصهيونية في فلسطين العام ١٩٤٨، اتصل الأب عواد بمستشار شؤون الشرق الأوسط في مجلس الطوارىء الصهيوني الأمريكي الياهو بن حورين، مؤكداً له استعداد «الكتائب» التمرد على الحكومة اللبنانية، والعمل على إسقاطها؛ كما جاء في تقرير حورين إلى وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت «شرتوك» بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٤٩، بأن عواد أوضح له أن الوقت قد حان لقلب الحكم واستلام السلطة، وطلب منه مساعدات للنجاح في هذه المهمة.

لكن رد بن حورين كان حذراً، مما أغضب عواد، ودعاه إلى الاستشهاد برأي الياس ربابي (الرجل الثاني في حزب الكتائب ورئيس تحرير جريدة «العمل» الناطقة باسم الحزب)، المؤيد والداعم للحركة الصهيونية، والمتحمس لوجودها في فلسطين. تماماً كالمطرانين عريضة ومبارك.

لكن دعوة عواد وحماسه في خلق أزمة داخل لبنان، لم تلق دعماً صهيونياً، بينما الجيش اللبناني كان يخوض أبسل هجماته ضد الصهاينة في المالكية ومنطقة الجليل الأعلى، مسطراً بذلك أروع صفحات التاريخ الوطني، ومن ذلك الوقت أعلنت الحكومة اللبنانية، وطبقاً للإجماع العربي، إن أي اتصال لأي فرد أو هيئة أو حزب بالحركة الصهيونية، يعتبر خيانه في حق الأمة. غير أن ربابي وعواد، لم يعيرا هذا الإنذار اهتماماً، وطلبا مقابلة المندوبين الصهاينة في الولايات المتحدة، لكن كبار الصهاينة أمثال الياهو ايشتاين واوبري (ابا ايبان)، وغدعون رامز (رفائيل)، كانوا غائبين عن الساحة الأمريكية، فنصح بن حورين «أصدقاءه» بالاجتماع برفائيل وطوبيا ارازي في باريس أثناء عودتهما إلى بيروت. فاكتفيا بلقاء آرثر لوري وآرييل هيد (ديبلوماسيان صهيونيان من الدرجة الثانية) في أمريكا، وعادا فالتقيا في باريس الياهو ساسون ورازي، ولكن المذكرات والملفات الصهيونية لم تشر إلى فحوى ما دار في تلك الاجتماعات السرية.

وبعد الحرب التي نشبت في فلسطين العام ١٩٤٨، بين جيش الإنقاذ العربي، والعصابات الصهيونية، جمدت الاتصالات الكتائبية ـ الصهيونية لمدة عام، لكنها عادت وانفرجت بشكل واسع ومكثف في العام ١٩٥٠، كشفت عن جانب منها مذكرة شولاميت شفارتز إلى شاريت في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٥٠، إثر لقائه مع ربابي الذي كان يقوم بجولة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية يومي السابع والثامن من الشهر المذكور.

في أعقاب تسلمه المذكرة، كتب شاريت في ٢١ تشرين الثاني إلى والتر ايتان مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية:

«إن هذه المجموعة جديرة بالاهتمام الجاد من قبلنا والصورة مرسومة في العرض التالي: إن إخراج لبنان من دائرة العالم العربي، ودمجه مع إسرائيل، أمر مشجع للغاية، ويفتح الباب أمام إعادة اصطفاف بعيدة المدى في التركيبة الكلية للشرق الأوسط».

وأضاف: «حتى إذا كان الهدف غير ممكن إنجازه بسرعة، فإنه يبقى مع ذلك هدفاً يستحق الكفاح من أجله، وتوظيف كل الجهود والوسائل فيه».

وتابع: «حتى ولو كانت الأمور الواردة في هذه المذكرة، حقيقة بصورة جزئية فقط، فإن أمامنا بداية (لقوة حقيقية في الجمهور اللبناني)، وعلينا القيام بكل ما نستطيع لتشجيع هذه البداية وتغذيتها»[١].

وعن حجم وتركيبة الكتائب ورؤاها السياسية كتبت شفارتز: «الكتائب يحشدون الآن ما بين ٤٠ إلى ٦٠ ألف عضو، منظمين على طريقة الهاغاناه، وهناك على طبيعتها ذات حركة جماهيرية ذات قاعدة ديموقراطية (وفي الحقيقة فإن حزب الكتائب الذي تأسس في الثلاثينات، إذا كان قد اتخذ نموذجاً فهو نموذج الأحزاب الفاشية الأوروبية).

ونقلت شفارتز عن ربابي «إن الكتائب مصممون على إخراج لبنان من الجامعة العربية، وعلى إقامة سلام مع إسرائيل، وتأسيس علاقات اقتصادية معها»[٢].

استكملت الاتصالات السرية بين الكتائب والحركة الصهيونية، على قاعدة «المصلحة الثنائية المشتركة»، فكان الكتائب يطلبون من الصهاينة أموالاً تساعدهم على تمتين وضعهم السياسي خاصة أثناء الانتخابات النيابية، ووضعهم الاقتصادي من خلال إقامة المؤسسات، مقابل تقديم «خدمات» كتائبية في مختلف المجالات للحركة الصهيونية. وتأكيداً لذلك، لا بد من الاستعانة بالملفات الصهيونية التي كشفت تفاصيل قليلة عن هذا الموضوع، فقبيل نهاية العام ١٩٥٠، أبرق ايتان إلى شاريت في الولايات المتحدة، بإيعاز من رئيس الحكومة، وزير الدفاع الصهيوني آنذاك دافيد بن غوريون، لترتيب لقاء كتائبي ـ صهيوني، فكان لقاء ربابي ـ رفائيل بحضور عفرون وشفارتز، وذلك في نيويورك، يوم ١٢ كانون الأول، وقد كشفت ايتان في ٢٨ من نفس الشهر عما دار في الاجتماع السري فقال:

«كتب رفائيل أن ربابي، أخبره عن اعتزام الكتائب خوض الانتخابات في ربيع عام ١٩٥١، وعن أملهم في الحصول على ثلاثة أو أربعة مقاعد، وقد عاود ربابي الحديث عن فكرة العصيان المسلح، لكنه أضاف: بينما توجد خطط للقيام بثورة، يعتقد الزعماء المسؤولون إن الوقت لم يحن بعد لتحركات فعالة، وإن استعدادات سياسية أكثر حيوية يجب أن تنجز».

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

أما بالنسبة لإسرائيل فقال ربابي: إن زعماء الكتائب كانوا دوماً على قناعة بأن قدر المسيحية اللبنانية، مرتبط بدوام وجود علاقات ودية مع دولة إسرائيل. وقد تجرأت صحف الكتائب مؤخراً على التعبير عن فكرة السلام والتعاون مع إسرائيل، بفعالية أكثر».

وقال رفائيل إن ربابي «أعرب عن الأمل في أن تتفهم إسرائيل أهمية دعم الحركة مادياً، وأن الكتائب يطلبون على وجه التخصيص مساعدة مالية إسرائيلية من أجل الحملة الانتخابية، التي ستكون مكلفة لما تنطوي عليه من رشاو وشراء أصوات».

وختم رفائيل تقريره بملاحظة وتوصية: «يجب أن نهتم بدوام وجود قوة صديقة مهمة في لبنان، دون توقع أكثر مما يجب في المستقبل القريب. وقد رفعت إلى الوزير توصية بأن يخص الكتائب بمبلغ يتراوح بين ٥ إلى ١٠ آلاف ليرة إسرائيلية، أي ما يعادل ٢٥ إلى ٥٠ ألف دولار بأسعار صرف ١٩٥٠»[١] .

وفي إطار الحديث عن المساعدات المالية الصهيونية للكتائب، يجب أن لا يفوتنا، أن الحركة الصهيونية كانت قد خصصت لعدة سنوات قبل إعلان الدولة العبرية، دعماً مالياً كبيراً لمنشورات «فينيقيا برس» الكتائبية، التي كانت تشيد بالصهاينة، وتنظر لأحقية وجودهم في فلسطين، وتدعو إلى سلخ لبنان «الفينيقي» عن المحيط العربي والإسلامي.

وهذا ما دفع رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي انطون سعادة، إلى الاستغراب والدهشة لهذه التصريحات والمواقف المارونية، وقد كتب يقول:

«غريبة أعمال العقلية الانعزالية في لبنان، المؤسسة في تفكير الدولة الدينية، فهناك ترحيب هائل بغفلته، بقيام الدولة اليهودية إلى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود أفكار الرجعية الانعزالية وتتردد في أحلامها، إنه ترحيب الباحث عن صفته بكل قوته».

وأضاف سعادة: «إن كتائب الرجعة الانعزالية، تصر على جمع قوى الطائفية وتكتيلها حول فكرة الدولة الدينية القاتلة وعلى «التفاهم» مع أعداء لبنان، أو «التعاقد» معهم على نجاحهم في بناء إسرائيل وضم لبنان إلى أملاكها»[٢] .

٦ . الدعم الصهيوني لشمعون والجميل

على ضوء هذه الاجتماعات السرية، والاطلاع على رؤية ومفاهيم بعض الشخصيات اللبنانية السياسية والروحية والحزبية، بخاصة المارونية، تبلورت لدى الصهاينة قناعات تدعو إلى تفتيت الساحة العربية وتفريغها من الداخل. وذلك من خلال متابعة الاتصالات بالعناصر والقوى «الموالية»، مما سيساعد الصهاينة كثيراً على فرض الأزمات والمشاكل على الساحة اللبنانية بشكل خاص والعربية بشكل عام، تشغل العرب عن التفرغ لمقاتلة «إسرائيل»، وتنزف إمكاناتهم في

---

[١] المصدر السابق.

[٢] «الجيل الجديد»، «مراحل المسألة الفلسطينية»، لأنطون سعادة، نشر في تشرين الثاني ١٩٤٨، ص ١١٢.

الصراعات الداخلية، وهذا سيتيح لـ «إسرائيل»، فرصة العمل على تسليح نفسها، والتفرغ لإقامة شبكة من العلاقات الدولية، تؤمن لوجودها غطاء سياسياً شرعياً، كما تؤمن لها احتياجاتها من السلاح والعتاد الحربي، وتأمين السلاح النووي. فخططت «إسرائيل مبكراً لتفجير مشكلة الأقليات في المنطقة، وكما هو ثابت في مذكرات موشي شاريت بأنه في سنة ١٩٥٤، عقد اجتماع ضمه بالإضافة إليه، كل من بن غوريون ودايان ولافون، خصص لمناقشة مخططات إسرائيل حيال بعض بلدان المنطقة، منها لبنان»[1] .

وكانت أبرز مواقف دعم الموارنة في لبنان، وقوف بن غوريون إلى جانب الرئيس كميل شمعون، في أزمته الصعبة، أثناء ثورة ١٩٥٨، التي تنادت إليها القوى الوطنية والشعبية اللبنانية لإقالة شمعون من رئاسة الجمهورية، بسبب مواقفه المرتبطة بالغرب، والتي أدت إلى استدعاء القوات الأمريكية إلى لبنان، والمعادية للخط القومي العربي الذي كان يمثله الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وثورته التي تفجرت في العام ١٩٥٢.

كان اتصال العام ١٩٥٨، مفتاح سلسلة طويلة من الاتصالات المارونية ـ الصهيونية رفيعة المستوى، والتي تعززت أثناء الحرب اللبنانية التي بدأت أعقاب مجزرة ١٣ نيسان في عين الرمانة العام ١٩٧٥، عندما قدم الصهاينة، الدعم المادي والعسكري والتدريب الفني لـ «القوات اللبنانية»، والدعم السياسي لأركان «الجبهة اللبنانية» التي كان يتزعمها كميل شمعون، وتضم رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ونجلاه بشير وأمين، وعدد من رؤساء الأحزاب المارونية الصغيرة.

عن هذه الاتصالات وما دار فيها من أحاديث وما تم خلالها من اتفاقات، سربت أجهزة الاستخبارات الصهيونية، بعض المعلومات للصحفيين زئيق شيف (المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس»)، وأهود يصاري (المسؤول عن قسم الشؤون العربية في التلفزيون الإسرائيلي)، فجمعاها في كتاب «حرب الظلال»، نشرت فصوله في ما بعد مجلة «الوطن العربي» التي تصدر في باريس، وقد لخص أبرزها المركز العربي للأبحاث والتوثيق، الذي يرأس تحريره رجا سري الدين، في «وثائق الحرب اللبنانية»، (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، سنوات في ظل الاحتلال الإسرائيلي». ولأهمية ما ورد فيها، لا بد من الإشارة إليها، لتوضيح حقيقة وأبعاد التحالفات الصهيونية المارونية عبر تلك السنوات المؤلمة:

في منتصف العام ١٩٧٦، رتبت المخابرات الإسرائيلية، لقاء بين اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، وكميل شمعون رئيس الجمهورية السابق، ورئيس «الجبهة اللبنانية»، الذي بادر بالسؤال التالي:

ـ هل ستتدخلون؟

فرد رابين: وهل تطلبون منا ذلك؟

---

[1] «بيروت المساء» ـ «العلاقات القواتية ـ الإسرائيلية» لزكي أبو ضاهر، ٢٠ حزيران ١٩٨٨.

التقى الرجلان قبالة ميناء حيفا على متن سفينة حربية إسرائيلية، وكان ذلك أول لقاء على مستوى عال بين المسيحيين اللبنانيين والإسرائيليين، وحضر اللقاء: مستشار مكتب الدفاع آشر بن ناتان، ورئيس «الموساد» اسحق حوفي. وألح شمعون على ضرورة تدخل سلاح الجو الإسرائيلي، وقال: إن وحدة من الدبابات تكفي لحسم المعركة.

لكن رابين أجاب: إننا على مساعدتكم حتى تساعدوا أنفسكم. وقد ضغط آلون على رابين كي يستفيد من الفرصة، فيعوض ما حدث في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. كان آلون يرى أن الفرصة مواتية لخلق دولتين بدل دولة واحدة في لبنان، الأولى مسيحية والثانية درزية، وطالب بإرسال ضابط ذي رتبة عالية يتولى تنظيم الميليشيات المارونية وتدريبها، واقترح اسم الضابط وهو «دان لنر».

غير أن رابين عارض بشدة إرسال ضباط إسرائيليين إلى لبنان، لكنه طمأن شمعون إلى أنه سيرسل مزيداً من السلاح إلى ميناء جونية في الليل، وقد تلقى المسيحيون من إسرائيل بنادق م ١٦ الأمريكية الصنع، وصواريخ ضد الدبابات، وكانت قيمة ما تلقته الميليشيات المسيحية خلال فترة حكم حزب «العمل»، ١٥٠ مليون دولار.

وبعد لقاءات ثلاثة مع شمعون، انضم بيار الجميل ونجلاه أمين وبشير إلى المحادثات مع رابين، كان بشير خجولاً وعصبياً في الوقت نفسه، قد بقي صامتاً طوال المحادثات، ولم يكن الإسرائيليون يدركون أنه سيصبح قائداً موهوباً للميليشيات المسيحية.

أ . فوق حاملة الصواريخ

عن اللقاء الذي جرى فوق متن إحدى السفن الإسرائيلية قال:

«وقف جنود إسرائيليون فوق سفينة حاملة للصواريخ، مصوبين سلاحهم نحو رجل عربي ينزل من قارب سياحي صغير، واضعاً يديه حول عنقه، وظن قائد السفينة للحظات أن في الأمر خدعة، وأن الفدائيين يخططون لضربة جديدة، أما الجنود فقد وقفوا بانتظار تفسير ما.

وصل الرجل إلى السفينة الإسرائيلية، فأحاط الجنود به، وكان جسده يتصبب عرقاً وقال: أرجو أن تنقلوني إلى إسرائيل، إنني أحمل رسالة عاجلة، لقد كان أحد ضباط «الكتائب»، وبرفقته رجلان أحدهما من ميليشيا «النمور»، التي تعتبر القوة المسيحية الثانية من ناحية، والآخر من تنظيم «التنظيم». وقصد الثلاثة إجراء محادثات بين الإسرائيليين والقيادة المسيحية وقد طلب منهم أن يكونوا حلقة اتصال بين قيادة كل من الطرفين، وكان ذلك في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٦، وقبل أن تكمل الحرب الأهلية اللبنانية عامها الأول بأيام. ولأول مرة حينذاك وطأت أقدام مسيحية شاطئاً إسرائيلياً. وبعد ذلك استمرت الاتصالات عبر تنظيمات سرية تابعة للمخابرات اللبنانية واستمرت خلال سنوات الحرب.

النقطة الأولى التي بحثها الرجال الثلاثة مع الضباط الإسرائيليين كانت سبل تحريك الجيش الإسرائيلي لدعم الكتائب أو المسيحيين بوجه عام. والهدف المشترك بين الفريقين هو تصفية الفلسطينيين وتمتين أواصر العلاقات بينهما. وبعدما عاد الرجل السمين (أحد الثلاثة)، الذي يضع نظارتين سميكتين إلى منطقة كسروان للقاء الشيخ بيار الجميل توقف في الطريق في بيت (....)، الذي قاد المحاربين في منطقة المتن ضد الفلسطينيين، وطلب منه أن يقنع بيار الجميل بجدوى الاتصال بإسرائيل، وحجته في ذلك أن لا مقر من طلب المساعدة الإسرائيلية، وقال وهو ينظر إلى فوق: «ليس لدينا ما نخسره، نحن على حافة اليأس». وكان أن هز (....) رأسه موافقاً ثم أضاف: إنها مجازفة.

استقبل بيار الجميل الذي يبلغ من العمر ٧١ عاماً (....) والرجل الآخر، وكان وجهه فوق عنقه الطويل لا يبوح بأي معنى، وقد أنصت إلى وجهة نظر الرجلين بهدوء، قطعه أحياناً رنين جرس الهاتف والرسائل العاجلة وأخبار ضرب القرى المسيحية في الجبل، وانضمام وحدات من الجيش اللبناني إلى أحمد الخطيب قائد «جيش لبنان العربي» الذي انشق عن الجيش الأساسي. أما أخبار الإذاعة فقد ركزت في ذلك اليوم على العميد عزيز الأحدب الذي حاول القيام بانقلاب ضد الحكومة اللبنانية بمساندة منظمة التحرير الفلسطينية، وطلب من الرئيس فرنجية الاستقالة خلال مدة لم يحددها، أو على الأقل ابتعاده عن القصر الجمهوري لمدة معينة.

لم يتحمس بيار الجميل لفكرة طلب المساعدة من إسرائيل، وطالب بأن يحاط أي اتصال جرى مع القيادة الإسرائيلية بسرية تامة. لكنه وافق في النهاية نصف موافقة، كانت كافية لجره إلى متاهات الصراع العربي - الإسرائيلي بعدما حاول الابتعاد، هو وحركته عن هذا الصراع خلال أعوام طويلة. وقد سبق له أن أدان في تصريحاته الصحفية الصهيونية وإسرائيل، كبعض القادة المسيحيين الذين كانوا يناوئون إسرائيل من أجل كسب مكانة أفضل في لبنان والعالم العربي. لكن بدا أن الوقت قد حان لطلب مساعدة الإسرائيليين، وقد سبق لأبي أياد، الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، أن صرح أن الطريق إلى القدس تمر من عينطورة (بلدة في المتن الشمالي اللبناني)، وقد كان الفدائيون ينطلقون من تلك المنطقة إلى بكفيا (بلدة بيار الجميل).

قبل ذلك اعتاد المسيحيون شراء السلاح عن طريق جزيرة قبرص. فقد كان ميناء لارنكا بتصرفهم، بينما كان ميناء ليماسول بتصرف منظمة التحرير، لكن الصورة تبدلت في آذار/ مارس ١٩٧٦، حين وجدت القيادة المسيحية نفسها، وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل، على مفترق طرق وفي أسوأ مراحل تاريخها».

ثم يتحدث الكتاب عن اختراقات القوى الفلسطينية واللبنانية للجبل، واحتلال زحلة، مما دفع شمعون إلى التفكير بالاستعانة بـ «إسرائيل»، ويؤكد أن هذا التفكير بني على أساس التقارب الذي سبق هذه الأحداث بسنتين.

ب . لقاء أوروبا

«قبيل حوالي سنتين، وبالتحديد صيف عام ١٩٧٤، ظهرت بوادر تقارب مسيحي . إسرائيلي يهدف إلى إجراء مشاورات سياسية بين الفريقين، فبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، التقى أحد التجار اللبنانيين بأحد القادة الإسرائيليين وقال له: هل يمكنني إبلاغهم بأنك مستعد للالتقاء بهم؟ أجاب الإسرائيلي: بكل سرور، وبعد ٢٤ ساعة فقط كان اللقاء في أوروبا، تهيأ الرجل للسفر إلى أوروبا، ولم يفه بسره لغير ثلاثة أشخاص من تنظيم «التنظيم» السري، وهو مجموعة صغيرة من المثقفين المتطرفين الذين حلموا بتحويل لبنان إلى بلد مسيحي بكل معنى الكلمة وكانت تقف وراءهم قيادة قادرة على رأسها شربل قسيس رئيس «حراس الأرز».

قابل الرجل المسيحي ممثل المخابرات الإسرائيلية في أوروبا، وتحادث الاثنان بالفرنسية وفي جو ودي، وقال اللبناني: لم آت إلى هنا لأطلب مساعدتكم، بل لأجل أن نتفق على المستقبل. وقد عاد الإسرائيلي بالطبع راضياً عن المحادثات التي أجراها، وقد كانت تلك المحادثات أساس المحادثات الأخرى التي جرت في العام ١٩٧٦ بين «الكتائب» و«إسرائيل».

جـ . الاجتماع شمالي جونية

ويتناول الكتاب بعد ذلك التحرك الصهيوني تجاه «الكتائب» لتقديم المساعدة والمشورة لهم، وحول لقاء تم بين «الموساد» الصهيوني وبشير الجميل يقول:

«بعد ذلك توجهت شخصيتان من المخابرات الإسرائيلية من ذوي الرتب العالية إلى منطقة شمالي جونية. وهناك التقيا للمرة الأولى بشير الجميل ابن الثمانية والعشرين عاماً، على ظهر سفينة، وتحدث الجانبان عن قوة الفلسطينيين وحلفائهم. لكن رجال المخابرات الإسرائيلية قالوا في تقريرهم: إن بشيراً هو مجرد فتى لا يمكن الاعتماد عليه، والمقابلة الثانية على ظهر السفينة ذاتها، حضرها (....) الذي طلب من الإسرائيليين سلاحاً، لكن تقرير المخابرات الإسرائيلية كان سلبياً أيضاً هذه المرة، وقال أحد المبعوثين الإسرائيليين: (....) ليس أميناً. وبعد عودتهم شدد رجال المخابرات الإسرائيلية على ضرورة الاستمرار في معاينة الموقف اللبناني جيداً، واقترحوا بحث إمكانية تزويد الكتائب بالسلاح بطريقة مباشرة. وبعد إجراء دراسة دقيقة لإمكانية الكتائب ومدى حاجتهم للسلاح، وعند ذلك أمر اسحق رابين بتشكيل لجنة من أربعة عسكريين ومن جهاز المخابرات، توكل إليها مهمة تقديم تقرير مفصل في المسألة. يتناول وضع المنطقة والقوات المسيحية والمنظمات وكمية السلاح لديها وقدراتها. والوجود السوري في الأراضي اللبنانية وردود الفعل السياسية.

العسكريون الإسرائيليون الأربعة في هذه اللجنة توجهوا على متن سفينة «ديبور» التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية إلى الساحل اللبناني، وقد تزود كل منهم بمسدس من نوع «سميث اندوسون». وصلت السفينة إلى ساحل بيروت، وكان من الممكن للإسرائيليين على متنها رؤية القذائف

المتساقطة. ثم توقفت مقابل وسط ميناء جونية، على بعد حوالي خمسة أميال من الشاطئ. في تلك اللحظات كان يخت يسير في اتجاههم ببطء ووفق خط متفق عليه. وحين وصل اليخت إلى السفينة توجه الإسرائيليون الأربعة إليه وهناك التقوا ضابطاً مسيحياً هو داني شمعون، الابن الأصغر للرئيس اللبناني السابق، وقد بدا جميل المظهر في ثياب رياضية (على الموضة)، تكلم داني بإنكليزية غير سليمة، ثم توجه اليخت نحو سفينة كبيرة راسية في القطاع الشمالي.

وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل نزلت البعثة الإسرائيلية تحت علم «كازينو لبنان»، وابتعدت السفينة «ديبور» عائدة إلى حيث جاءت. وحين وصل الجميع إلى البيت استقبلتهم فتاة يهودية، قدمها داني شمعون لضيوفه بقوله: اسمها «آبة»، إنها يهودية ومهمتها أن تستقبل الضيوف. تعجب الإسرائيليون من الاستقبال الجيد، وبدأ داني يصف الموقف على أرض المعركة. قال «فؤاد» وهو الاسم الحركي لرجل المخابرات الإسرائيلية (اسمه الحقيقي بنيامين بن اليعازر) إنه جائع، وانتقل الجميع إلى الطعام، ثم بدأوا بمحادثات العمل. تكلم داني بثقة تامة وبدأ أنه الابن المدلل لشمعون، قال للإسرائيليين إن العديد من المسيحيين تطوعوا للحرب، لكن السلاح ينقصهم، وكذلك التدريب، ووجه «فؤاد» وأصدقاؤه عدة أسئلة إلى الطرف الآخر، وقال داني: أعطونا السلاح لنذبح الفلسطينيين. في اليوم التالي انضم إلى المحادثات مبعوثوا الكتائب وفق ما أراده الإسرائيليون، فقد سمعوا كل ما يريد أن يقوله الشمعونيون وأرادوا أن يعرفوا بالضبط كيف يفكر الكتائب.

وبعد انتهاء المحادثات، وللمرة الثانية، كون الإسرائيليون فكرة غامضة عن أبناء بيار الجميل. في البداية تكلم بشير بصوت مبحوح حتى أن الإسرائيليين اعتقدوا بأنه سيبكي، قال: لدى الفلسطينيين سلاح ثقيل، لقد قتلوا عدداً كبيراً من الناس. وقال الإسرائيليون لنجلي الجميل: نريد أن نقابل والدكما. أجاب بشير: عندما يحين الوقت».

وبعد جولة قام بها الوفد الإسرائيلي على خطوط التماس، قدم خلالها داني شمعون أربعة فتيات كن هناك، التقى «فؤاد» مضيفيه في جلسة أخيرة دعاهم إلى العمل في إطار تنظيمي موحد، والانخراط تحت قيادة عسكرية واحدة، وأكد أنه أجرى اتصالات مع بعض القرى المسيحية في الجنوب لمساعدتهم وتدريبهم لعناصرهم، ويستطرد الكاتب:

وعلق إسرائيلي آخر: قبل أن نتحدث في الأمور يجب التكلم مع «البيت»، (المقصود القيادة الإسرائيلية).

بعد ٧٣ ساعة، وفي الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، عاد الإسرائيليون الأربعة إلى ميناء حيفا، وقدم «فؤاد» تقريراً مفصلاً عن وضع الميليشيات المسيحية العسكري ومدى ضعفها، وبعد الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في أيار/ مايو ١٩٧٧، اعتقد بشير الجميل أن بيغن سيكون أكثر تعاوناً معه من رابين».

د . سلاح «إسرائيلي» مجاني لـ «القوات»

طلباً للسلاح والمساعدات، تتابعت الاتصالات بين بشير الجميل والصهاينة، من هذه اللقاءات كما وردت في الكتاب:

«سافر بشير إلى إسرائيل ليلتقي وزير الدفاع الجديد عازار وايزمن في مكتبه. وقد التقى بشير قبل ذلك الجنرال مردخاي غور وادعى أن منظمة التحرير الفلسطينية تنقل قواتها إلى الجنوب بعدما دخل السوريون إلى الشمال، لكن بن غور رفض أن يتدخل وبقيت سياسة حكومة بيغن كسابقاتها خلال سنوات حكمها الأولى، وقد أرسلت إسرائيل إلى بشير سلاحاً مجانياً وقدم ميليشيات من «الكتائب» و «النمور» إلى إسرائيل للتدرب، وبعد لقاءات مكثفة بين القيادة الإسرائيلية الجديدة وبشير الجميل تقرر سرياً ما يلي:

أولاً: تقوية الميليشيات المسيحية حتى تستطيع مجابهة القوات السورية.

ثانياً: تنظيم هذه الميليشيات بطريقة أفضل ووفق النموذج الإسرائيلي.

ثالثاً: على الميليشيات الكتائبية أن تدفع ثمن السلاح الذي تأخذه. وترتب على بشير مبلغ مليوني دولار لقاء ذلك، لكنه توجه إلى رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل ايتان وطلب منه تخفيض المبلغ حتى النصف، وقبل ايتان بذلك لمجرد محبته الشخصية لبشير.

رابعاً: حق الضباط الإسرائيليين في التدخل في شؤون الميليشيات. لكن بشير رفض ذلك دائماً.

وقبل علمية الغزو الإسرائيلية، بأربع وعشرين ساعة، أرسلت المخابرات الإسرائيلية أحد مبعوثيها ليخبر بشير بأن الحرب ستبدأ قريباً، وأن عليه تقديم بعض الخدمات للجيش الإسرائيلي، وأولها إطلاق النار حول مدينة بيروت، لكنه لم ينفذ معظم ما طلب منه.

وعندما اجتاحت القوات الصهيونية الجنوب، ووصلت على أبواب العاصمة بيروت، في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، استقبلتها ميليشيا «القوات اللبنانية» بالترحاب والزغاريد، ونثرت عليها الورود والأرز، ولم يمض وقت طويل، حتى دعا المجلس النيابي الذي كان يرأسه كامل الأسعد إلى جلسة انتخابية، نجحت في إيصال بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية، بينما كانت الدبابات الصهيونية تحيط بالقصر الجمهوري.

ولكن لم تمر أيام قليلة، حتى اغتيل بشير في تفجير مبنى حزب «الكتائب» في الأشرفية شرقي العاصمة اللبنانية بيروت، حيث كان يعقد اجتماعاً موسعاً لقيادته العسكرية، وذلك في ١٤ أيلول/ سبتمبر العام ١٩٨٢. وبعد يومين من هذه العملية، أي في ١٦ أيلول/ سبتمبر، قرر المكتب السياسي لحزب الكتائب، في اجتماع استثنائي ترشيح شقيق بشير، أمين الجميل، لرئاسة الجمهورية خلفاً له، وفي ٢١ من نفس الشهر أعلن أمين رئيساً للجمهورية «بأغلبية ٧٧ صوتاً من أصل ٨٠ صوتاً»[١]. لكنه فشل في إنهاء الحرب وإلغاء خطوط التماس بين المناطق اللبنانية، وانتهى عهده بإدخال

---

[١] «وثائق الحرب اللبنانية»، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

البلاد في مآزق سياسية واقتصادية وأمنية بالغة التعقيد، ليس أقلها اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، بعد مفاوضات لبنانية ـ صهيونية صعبة، عقدت جلستها الأولى في فندق «لبيانون بيتش» في خلدة جنوب بيروت، والثانية كريات شمونة (الخاصة) في الأرض المحتلة في ٣٠ كانون الأول/ يناير ١٩٨٣، وفي الجلستين بقي الخلاف على حالة حول جدول الأعمال، وصدر بيان بإعادة الحوار في خلدة في ١٩٨٣/١/٣٠. وبعد ٣٤ جولة من المحادثات، انتهت بلقاء في ناتانيا في ١٩٨٣/٥/١٣، اتفق خلاله على ما سمي باتفاق ١٧ أيار، غير أن هذا الاتفاق لم ير النور بعد رفض الشعب له وإسقاطه.

التواقيع على اتفاقية ١٧ أيار باللغتين العربية والإنكليزية

هـ ـ الصهاينة وإيلي حبيقة

في سياق المعلومات التي كشفتها المصادر الصهيونية، الإعلامية والاستخباراتية والسياسية، حديث مطول عن العلاقة التي كانت تربط الصهاينة بإيلي حبيقة، وقد كتب اللواء احتياط عاموس جلبوع (الذي كان يرأس منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في قيادة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي لشؤون البحث والاستطلاع)، الذي كانت تربطه صداقة خاصة بحبيقة: «في شباط/ فبراير ١٩٨٢، قبل دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان بأربعة أشهر، عين (حبيقة) ضابطاً للاتصال مع إسرائيل، في أعقاب لقاء تم بين رفائيل إيتان وبشير الجميل»[١].

وتحدث عن دوره أثناء الاجتياح الصهيوني فقال:

«حرب سلامة الجليل، فتحت أمام إيلي حبيقة آفاق صيد جديدة، فقد هرع رجاله إلى الجنوب في اتجاه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صيدا وصور، وذلك في حملة تصفية حسابات قديمة، مئات من الرجال اختفوا على حواجز التفتيش، وفي جبال الشوف أيضاً معقل الدروز، لاحق رجاله المطلوبين لقوائم».

أما عن مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا، فقد أسهب جلبوع في الحديث عن التفاصيل، كما شهدها من خلال الاتصالات بين «القوات اللبنانية» والقوات الإسرائيلية، وتأكيد مشاركة رجال حبيقة بها، في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، مما يكشف التنسيق بين جهازي المخابرات «القواتي» والصهيوني، ولن ندخل بأسبات ودوافع المجزرة، وحصيلتها المؤلمة، والضحايا البريئة التي سقطت، لأننا لسنا في صددها هنا، غير أنه لا بد من إشارات سريعة نقلها جلبوع، مرتبطة بموضوع دراستنا، حيث قال:

---

[١] «اليوم السابع»، الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ترسم شخصية إيلي حبيقة، ١٢ أيار/ مايو ١٩٨٦.

«دخل الكتائب مخيمات اللاجئين، صبرا وشاتيلا، هذا ما أعلنه أحد الضباط الإسرائيليين، لكن لم يعر إعلانه هذا أي اهتمام، فقط واحد ذو شعر أحمر صاح: ستكون هناك مجزرة، وفكر بينه وبين نفسه «هذا ما ينقصنا أن يقوم رجال إيلي حبيقة بمجزرة»[1] .

وهذا ما عادت وكشفته صحيفة «تايم» الأمريكية التي تحدثت عن المجزرة فكتبت تقول:

«إن مجزرة صبرا وشاتيلا لم تكن عملاً ساذجاً، إنما عملية مدبرة، تكشف عن تواطؤ سلبي لبعض المسؤولين الإسرائيليين، مع بعض الميليشيات المسيحية التي رغبت فقط بالثأر بعد ٤٨ ساعة من اغتيال زعيمها بشير الجميل، إن المجزرة كانت نتيجة عملية حسابية طويلة نفذتها فرق من «القوات اللبنانية» بقيادة الياس حبيقة رئيس جهاز المخابرات الكتائبي وبموافقة وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير دروري، وإن ضباطاً رفيعي المستوى خططوا منذ مدة لتمكين القوات اللبنانية من الدخول إلى مخيمات الفلسطينيين بعد الانتهاء من حصار بيروت الغربية»[2] .

٧ . لقاءات سرية متفرقة

وفي إطار كشف اللقاءات الصهيونية . المارونية السرية، والمساعدات التي قدمها الطرف الأول للطرف الثاني، كشف مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، أن حكومته تعهدت في آب/ أغسطس العام ١٩٨٧، لوفد يمثل مسيحيي الشمال اللبناني، زار القدس، بأنها ستدافع عنهم لو تعرضوا لأي هجوم سوري، وقد شارك في ذلك اللقاء إضافة إلى بيغن كل من: دايان ووايزمن.

وتكرر هذا التعهد في فترة حكم اسحق رابين ١٩٨١، حيث قدم مساعدات كثيرة للموارنة.

في مجال آخر، نشر شموئيل سيغيف مقالا في صحيفة «معاريف» الصهيونية، في ١٩٧٨/٤/٢١، أوضح فيه مدى التعاون الصهيوني مع «الجبهة اللبنانية»، لخصه:

١ . فرض حصار بحري دائم على موانىء التموين التابعة للمخربين واليسار اللبناني في صور وصيدا، وإغراق السفن المحملة بالأسلحة.

٢ . تأمين خط بحري دائم بين مسيحيي الشمال، وبين مواقعهم في جنوب لبنان.

٣ . المساعدة في تأمين غطاء مدفعي إسرائيلي لتمكين الرائد سعد حداد، من الحفاظ على مواقعه في المناطق الحدودية.

٤ . تدريب طواقم دبابات ونصف مجنزرات في جنوب لبنان.

٥ . إقامة شبكات اتصال بين مواقع الرائد حداد في قرى الحدود وبين المواقع الإسرائيلية، بهدف تبادل المعلومات حول تحركات المخربين في المنطقة.

٦ . تزويد المسيحيين بمساعدات عسكرية تتضمن أسلحة أوتوماتيكية ودبابات من طراز شيرمن ونصف مجنزرات ومدافع وألبسة وعتاد طبي» [3] .

---

[1] المصدر السابق.

[2] وثائق الحرب اللبنانية، مصدر سابق، ص ٣٧.

[3] الجذور التاريخية.

لقد تم كل ذلك «استناداً إلى أن المصلحة السياسية للمعسكر المسيحي هي مصلحتنا السياسية، ومن الحماقة عدم التعاون معه»، كما صرح الجنرال افيغدور بن غال، قائد الجبهة الشمالية.

هذا وكانت مجلة «تايم» الأمريكية قد كشفت الصلة الوثيقة التي كانت تجمع بشير الجميل بآرييل شارون، وذلك من خلال نشرها عن اجتماع عقد بين الاثنين «في عرض البحر قبالة الكسليك، على بعد ٥٠٠ متر من ساحل جونية»[1] ، وعن لقاء آخر تم بين الجميل، وشارون في بعبدا. وقد دام «أربعون دقيقة خرج على أثره بشير الجميل، دامع العينين ممتقع الوجه، والسبب أن ما دار في الاجتماع كان مخالفاً للاتفاق الذي تم في عرض البحر، إذ وضع شارون الجميل أمام أمرين: إما أن يكون سعد حداد موارنة جبل لبنان، وإما أنه ليس له مكانة خاصة في التركيبة اللبنانية المقترحة»[2] .

عن هذه العلاقة المتينة بين الاثنين، كشف الصحافي الأمريكي بوب وود، أن بشير الجميل التحق بجهاز المخابرات الأمريكية (سي. آي. إي) منذ العام ١٩٧٥، بناء لطلب من شارون، وكان يعمل مخبراً باسم حركي.

وتعزيزاً لكل تلك العلاقات، ولمتابعة التنسيق والتعاون بين الجانبين، فتحت «إسرائيل» مكتباً لها في «ضبية»، بإشراف ضباط من «الموساد»، كما فتحت «القوات اللبنانية» مكتباً لها أيضاً في القدس المحتلة (تم إقفال الأول لاحقاً)، وقد لعب اللواء المتعامل مع إسرائيل، وخليفة سعد حداد في «جيش لبنان الجنوبي»، أنطوان لحد، دوراً في توصيل المعلومات والخدمات بين الجانبين وهو ما زال كذلك حتى اللحظة.

---

[1] الشراع، ٢١ حزيران ١٩٨١، ص ٢٦ ـ ٢٧.

[2] المصدر السابق.

الفصل الرابع

اجتماعات الملك حسين السرية بالصهاينة

١٩٦٣ . ١٩٩٣

مقدمة

سجلت الاتصالات والاجتماعات السرية، بين ملك الأردن الحسين بن طلال، وبين الصهاينة، رقماً قياسياً، نسبة إلى اللقاءات والاتصالات التي أجراها بعض المسؤولين العرب بالزعماء اليهود. ولم تؤثر الحربان اللتان نشبتا بين البلدان العربية و«إسرائيل» في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، في متابعة هذه الاتصالات، التي جرت في لندن وباريس وواشنطن وتل أبيب وعلى الحدود الأردنية . الفلسطينية المحتلة.

تركزت المحادثات بين الجانبين منذ تولي الحسين الحكم حتى يومنا هذا، على سبل التعاون المشترك، على الصعد: السياسية والأمنية والخدماتية المختلفة، وكانت هذه المحادثات «صريحة، جدية وودية، ومع أنه لم يتم التوصل إلى حلول على مستوى عام، إلا أن هذه المحادثات لم تكن غير مجدية، لقد أنجزت بعض المكتبات التي ضمنت أن لا تتحول بعض الحوادث المحلية التي وقعت في أوقات مختلفة على الحدود إلى اشتباكات أساسية، وباستثناء حرب أكتوبر التي فقد خلالها الحسين السيطرة على الأمور، فإن الحوار مع إسرائيل، ساعد في تهدئة التوتر الذي كان يسببه تسلل «النهاب والإرهابيين» إلى إسرائيل»[1] .

أكدت هذه المحادثات، كل مذكرات القادة الصهاينة الذين التقوا الملك حسين، حيث نقلوا كل ما دار فيها من حوار ومن تمنيات، وقد شارك يغال آلون في العدد الأكبر من «اللقاءات التي أجراها مع الملك وعددها (١٤ لقاء)، أما أبا إيبان فالتقاه (١٢) مرة، والتقاه اسحق رابين (٨) مرات، إضافة للقاءات متفرقة مع غولدا مائير في باريس وعلى الحدود الأردنية . الإسرائيلية وفي خليج العقبة وإيلات، كما التقاه موشي دايان لأكثر من مرة في الخارج، في لندن خاصة، وفي إيلات، كما التقاه شمعون بيريز في أكثر من لقاء سري بينهما»[2] .

وقد كان الحرص شديداً من الطرفين، على عقد هذه المحادثات سراً، خوفاً من ردود الفعل الشعبية، من جهة، وحرصاً على تنفيذ محتواها بكتمان من جهة ثانية. وكانت تقتصر على لقاءات

---

[1] زاك، موشي، «المفاوضات الإسرائيلية الأردنية»، «واشنطن الفصلية»، نقلته «النشرة»، وعادت فنشرته «البيادر السياسي»، ٨ تشرين الأول، العام ١٩٨٦ .

[2] «صوف فلسطين»، العدد ٢٠٢، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ٤٤ .

مباشرة شخصية بين الملك حسين وأحد الزعماء الصهاينة، أو يرافق كل طرف شخص أو شخصين على أكثر تقدير، لمنع تسرب المعلومات حول مكان ومضمون هذه اللقاءات، وحصر محتواها في نطاق ضيق.

غير أن الزعماء الصهاينة ـ كما سنلحظ بعد ذلك ـ كانوا يتنافسون بسرد أدق التفاصيل عن هذه المحادثات دون أن يتمكن الجانب الأردني من دحضها أو الرد عليها. وهذا الصمت كان يؤكد صحتها.

في ما يلي أبرز المحطات السرية للاجتماعات الأردنية ـ الصهيونية، على مدار حكم الملك حسين:

١ ـ اجتماعات ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥

اللقاء الأول تم في العام ١٩٦٣ في لندن، بمبادرة من الملك الأردني حسين، الذي كان يتوق إلى رضى الصهاينة «لتحسين صورته أمام الجمهور والكونغرس الأمريكي (كابتول هيل)، إذ كان حسين في تلك الفترة يرغب في الحصول على مساعدات اقتصادية أمريكية»[١] .

وتؤكد المراجع والصحف الصهيونية، إن هذا اللقاء جرى بين مبعوث رئيس الوزراء الصهيوني ليفي اشكول آنذاك، الدكتور يعقوب هرتزوغ، (وهو الأخ الراحل للرئيس الإسرائيلي)، وكان يشغل منصب أمين عام مكتب رئيس الحكومة، وبين الملك، وقد تابع هرتزوغ هذه اللقاءات في ما بعد بين الأعوام ١٩٦٨ و١٩٧٠، حيث كان يعمل رئيسا للمخابرات العسكرية الإسرائيلية.

في هذه الفترة كان الوطن العربي، يشهد تطورات في غاية الأهمية، ففي بداية الستينات كانت طموحات الرئيس جمال عبد الناصر، تتجاوز حدود مصر، لإقامة وحدة عربية تضم كل الأقطار العربية، لذا كانت إسرائيل تخشى أي تطور على هذا المستوى، لأنه سيضيق الخناق عليها، ويحكم الطوق حول رقبتها وخواصرها الأمنية والاقتصادية.

وكان اشكول يرتاب من أن ينعكس هذا الواقع على الجبهة الأردنية، فيضطر حسين إلى السير في ركاب التحول العربي الجديد. لذلك سارع إلى تلبية الدعوة إلى اللقاء المذكور، كما سارع إلى دعوة واشنطن التجاوب مع كل المطالب الأردنية الاقتصادية.

وفي أيار/ حزيران من العام ١٩٦٣، ناشد بن غوريون، كلاً من الرئيس الأمريكي جون كندي، والجنرال ديغول، وعدد آخر من رؤساء الدول الأوروبية، لتأمين ضمانات على حدود الكيان الصهيوني الشرقية. وهذا دليل آخر على أن الصهاينة كانوا على استعداد للقيام بأي دور، ودفع أي ثمن لمنع التقارب المصري ـ الأردني في تلك الحقبة. وبما أن الملك حسين كان يرى بأن المساعدات البريطانية لمملكته قد خفت ولم تعد تفي بتغطية النفقات الكاملة، مال إلى الصهاينة الذين يتربعون على مقاليد النشاط التجارية والاقتصادي في الولايات المتحدة، لكسب ودهم ومساعداتهم.

---

[١] زاك، البيادر السياسي، مصدر سابق.

وبالفعل أبرفت الحكومة الصهيونية إلى الشركات اليهودية، كي تفتح ودائعها لصالح هذه المساعدات، كما أجرت اتصالات مع مسؤولين أمريكيين للغاية ذاتها، فكانت بداية الانتقال الأردني من التعاون والتنسيق مع بريطانيا، إلى التعاون والتنسيق والتحالف مع الولايات المتحدة.

أثمرت تلك الاتصالات رسماً لمشروع توزيع مياه نهر الأردن واليرموك، حسب خطة جونسون (مشروع المبعوث الأمريكي الخاص ايريك جونسون الذي رفضته الجامعة العربية)، في الوقت الذي كانت سوريا تسعى فيه لتحويل مياه هذا النهر، وقد تجسد هذا التعاون بين إسرائيل والأردن بعد ذلك، «في خطة مشتركة نفذت من قبل شركة الهندسة الأمريكية التي أشرفت على المشاريع الإسرائيلية والأردنية المنفصلة، وكان من الممكن أن يتطور هذا التعاون الاقتصادي إلى مشروع مثمر، لو أن الملك حسين لم يطلب في مرحلة لاحقة، بمساعدات أمريكية عسكرية وخاصة الدبابات الحديثة، وذلك لأن العقيدة الإسرائيلية ارتأت أن تواجد دبابات في الضفة الغربية خطراً لخواصرها الضيقة في منطقة طولكرم وناتانيا، وعلى هذا الأساس توترت العلاقات»[1] .

لتهدئة المخاوف الصهيونية، زار كل من افريل هازمان وروبرت كومر الكيان الصهيوني، وحاولا اقناع المسؤولين الصهاينة بعدم الاعتراض على الصفقة الأمريكية، وبعد محادثات طويلة، أبرمت الصفقة بعد توقيع الأردن على اتفاق يحول دون عبور هذه الدبابات نهر الأردن، وهذه الاتفاقية فتحت الطريق أمام لقاء سري آخر تم «بين وزيرة خارجية «إسرائيل» غولدا مائير، والملك حسين، في خريف عام ١٩٦٥ في باريس»[2].

وكانت المعلومات التي نشرتها الصحف الأمريكية والبريطانية، تشير إلى أن اللقاءات التي كانت تتم في لندن، «تجري في فندق (دوتشير)، حيث كان الملك حسين وآبا ايبان ينزلان، وبأجنحة متجاورة فيه، كما نشرت معلومات غربية حول لقاءات تمت في شارع (هارلي) في لندن، ومعلومات أوردها صحافي بريطاني، حول أن رجال الاستخبارات الأمريكية كانوا وراء تنظيم هذه اللقاءات، وقال: إن هذه اللقاءات كانت تجري في فندق هادىء يقع في شارع (ووليك). ومحاط بكثير من عيادات الأطباء، وتؤكد المصادر الصحفية الإسرائيلية، بأن معظم اللقاءات بين الملك حسين والمسؤولين الإسرائيليين، كانت تتم في عيادة طبيب يهودي في لندن، حتى فترة حكم غولدا مائير، حيث نقلت المحادثات إلى منطقة الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية، لكي تتمكن من الإشراف عليها والاشتراك بها»[3] .

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] شؤون فلسطينية، العدد (٣)، تموز ١٩٧١، دراسة للدكتور صلاح الدباغ حول «الآثار القانونية المترتبة على الصلح مع إسرائيل» ومعاريف، ١٩٨٠/٤/٦ .

٢ . محادثات وأجواء العام ١٩٦٦

كان الشعور القومي العربي، المعادي للكيان الصهيوني في العام ١٩٦٦، قد وصل ذروته، وكانت الجماهير العربية تراهن على كسب أية جولة عسكرية عربية ضد «إسرائيل»، وكانت تتحرك باتجاه إعلان ثورات شعبية، مما حمل بعض الأنظمة إلى اتخاذ كل الاحتياطات والتدابير اللازمة للدفاع عن نفسها، حتى تنحسر هذه الموجة. وكانت الأحزاب السياسية العربية تضغط في تلك الفترة للتحرك من جديد، «لتحرير فلسطين»، وإسقاط كل من لا يسير في هذا الطريق. أما الأحزاب في الضفة الغربية فكانت تعارض ضم الضفة إلى المملكة الأردنية، لذلك خطا الملك خطوة انتقامية ضد هذه الأحزاب فأعلن قراراً شخصياً بحلها في ١٩٥٧/٤/٢٥، شهدت على أثره الضفة الغربية صدامات دامية واسعة، بين أنصار الملك وبين قيادات وعناصر تلك الأحزاب السياسية، وظل الجو متوتراً إلى أن تم لقاء باريس السري بين الملك حسين وغولدا مائير، فحدثت «مجازر في بلدة «السموع» في منطقة الخليل، حيث دخلت قوات العدو الصهيوني إلى البلدة، ونفذت مجزرة بشعة فيها تحت عين القوات الملكية الموجودة هناك» [١] .

عربوناً لهذه الصداقة، ولتمتين التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والكيان الصهيوني، قدمت الحكومة الصهيونية في أواخر شهر آذار/ مارس من العام ١٩٦٦، هدية رمزية لها دلالتها، وهي عبارة عن بندقية «جليل» المصنوعة في «إسرائيل»، موضوعة في علبة من خشب الزيتون كتب عليها: «إلى جلالة الملك حسين، من اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل» [٢] ، وقد منحت هذه الهدية في آخر لقاء تم بين الملك وبين فريق من الوزراء عمل مع اسحق رابين.

وتشير المعلومات، إلى تفاصيل هذا الحدث، بأن الملك جاء إلى ذلك الاجتماع «بواسطة طائرة هليوكبتر، هبطت قرب الحدود، ومن هناك ركب هليوكبتر إسرائيلي إلى الاجتماع بالقرب من تل أبيب، وكان الملك يقود الهليوكبتر بنفسه، لأن قبطان طائرته ومرافقه المخلص كان قد لقي حتفه في حادث هيلوكبتر قبل الاجتماع بأربعين يوماً، وهو نفس الحادث الذي أودى بحياة الملكة علياء زوجة الملك السابقة» [٣].

٣ . الاتصالات أثناء وبعد حرب ١٩٦٧

لم تنقطع الاتصالات السرية بين الملك حسين والصهاينة، لا قبل ولا بعد حرب العام ١٩٦٧، رغم كل ما تعرضت له الأمة العربية، بشكل عام، والأردن بشكل خاص، إذ كان الملك يغلب في كل هذه الاتصالات مصلحته في السلطة فوق كل اعتبار.

---

[١] «صوت فلسطين» . العدد ٢٠٢، مصدر سابق.

[٢] البيادر السياسي، ٨ تشرين الأول، ١٩٨٦ .

[٣] المصدر السابق.

فقبل نشوب هذه الحرب. وكان المناخ النفسي العربي الرسمي والشعبي في أوج اندفاعه. اتصل رئيس وزراء إسرائيل ايشكول، بالملك حسين، وأبلغه أن «إسرائيل» لن تشن حرباً على الأردن، وأن القتال سوف ينحصر ضد جيش جمال عبد الناصر، وحذره من أنه لو دخل المعركة إلى جانب مصر فلن يتأخر الجيش الإسرائيلي عن القيام بعمل عسكري ضد الأردن.

رغم ذلك دخل الجيش الأردني الحرب ضد «إسرائيل»، لكن الصهاينة وجدوا تبريراً لذلك بالقول إن الأوامر لم تأت من الملك، إنما جاءت من مقر القائد المصري الموجود في عمان، حيث كانت هناك اتفاقية عسكرية بين البلدين وقعت في ٣ أيار من العام ١٩٦٧. غير أن القوات الصهيونية دخلت الضفة الغربية، وارتكبت بحق الشعب الفلسطيني مجازر بشعة، كما ارتكبت حملات إبعاد وطرد شملت آلاف العائلات.

وتؤكد المصادر السياسية والإعلامية الصهيونية، إن «إسرائيل» لم تنتظر مكالمة من حسين لإعادة الحوار، كما أمل ذلك موشيه دايان، الذي أعلن أنه بعد حرب الأيام الستة، . كما أطلق على حرب العام ١٩٦٧ . سوف يجلس بالقرب من الهاتف ليرد على مكالمات الزعماء العرب إيذاناً بالاستسلام والاعتراف بإسرائيل، فأجرى المسؤولون الصهاينة اتصالاً هاتفياً بالملك حسين، انعقد على أثره لقاء سري في شهر أيلول من العام ١٩٦٧ في لندن، وذلك قبل إعلان مجلس الأمن القرار ٢٤٢، لتسوية الصراع في المنطقة، وتكرر اللقاء من جديد بين وزير الخارجية الإسرائيلي أبا ايبان والملك حسين عبر الوسيط هرتزوغ، وهذا ما أقره ايبان لاحقاً، عندما أشارت الصحف الصهيونية إلى تعدد لقاءات الحسين. الصهاينة في أكثر من مكان.

وأشارت هذه الصحف، انه بعد لقاء لندن، جرت عدة اجتماعات بين الجانبين في كل من خليج العقبة وعلى حدود عرابة بالقرب من دير مسعدة وفي بيت الضيافة بالقرب من تل ابيب. وقد بحثت في كل هذه الاجتماعات مسائل تتعلق بمستقبل الضفة الغربية، والتسوية العربية . الصهيونية الشاملة.

وكان الملك خائفاً من أن ينقلب المستقبل ضده، حيث يسحب بساط الضفة من تحت قدميه لصالح الفلسطينيين، وإقامة دولة لهم فيها.

في هذه الأثناء جرت تطورات ومبادرات سياسية حساسة، منها مبادرة «روجرز» طبقاً لاسم وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز، التي قبلتها «إسرائيل» وقبلها عبد الناصر ثم تراجع عنها. بعد أن أشار إلى أن موافقته كانت «مناورة» ضرورية. وقد لعبت الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات الفلسطينية ضدها دوراً في ذلك، وكانت المقاومة الفلسطينية تشق طريقها لتؤكد حضور الشخصية الفلسطينية لأول مرة في التاريخ المعاصر، كقوة لها كلمتها ونفوذها.

بعد ذلك زار سفير الأمم المتحدة ومبعوثها غونار يارينغ، المنطقة، وأجرى مباحثات مع الأردن ومصر وإسرائيل، لبحث موضوع الانسحابات، لكن مناحيم بيغن. وكان عضواً في حكومة الوحدة الوطنية. عارض أي انسحاب من الضفة الغربية، ولكنه وافق على عقد لقاء بين وزير الخارجية أبا

ايبان ومساعد رئيس الوزراء يغال آلون، مع الملك حسين لشرح وجهة نظر بيغن، وقد انضم كل من موشيه دايان ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي حاييم بارليف إلى تلك المحادثات لاحقاً.

وكان «آلون يرغب في التشريع بالمحادثات، لأنه كان قد قدم إلى الوزارة مشروعاً معروفاً باسم مشروع آلون، بني على أساس التصور بأن معظم السكان العرب في الضفة الغربية يجب أن يعودوا إلى الأردن، وأن معظم المناطق الخالية من السكان، في وادي الأردن، وفي صحراء «يهوذا» يجب أن تترك لإسرائيل»[1] .

ورغم أن تلك المباحثات لم تسفر عن نتائج ميدانية ملموسة، غير أنها وصفت بـ «المفيدة»، حيث اتخذت بعض خطوات التعاون في المجالات: الإعلامية والثقافية والاقتصادية، وقد برهن حسين عن رضاه من خلال تقديم سيف إلى آلون، وقلم ذهبي إلى أبا ايبان.

كانت واشنطن بالطبع على علم بكل ما يدور، من خلال التقارير التي كان الجانبان يرفعانها إلى البيت الأبيض، لذلك كانت المواقف الأمريكية السياسية والعسكرية المتعلقة بالمنطقة تأخذ في حساباتها أبعاد ما يجري في الخفاء، والاتفاقات التي تبرم بين الطرفين: وقد كشفت صحيفة «فتح» في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٧٠، وثيقة يعود تاريخها إلى العام ١٩٦٧، تؤكد حقيقة كل هذه الاتصالات ومضامينها. يقول نص الوثيقة:

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم س. ٢٥. ١٠٤. ٨

التاريخ: ١١. ١٠. ١٩٦٧

سعادة السفير الأردني في واشنطن. المحترم.

أرجو أن تقوم سيادتكم بإجراء اتصالات عاجلة مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية المستر دين راسك، بشأن الضغط على الحكومة الإسرائيلية، للعدول في سياستها تجاه إقامة دولة فلسطينية، يشترك فيها نواب وزعماء فلسطينيون في الضفة الغربية.

إن إقامة دولة فلسطينية في فلسطين، وضم الضفة الغربية إليها، يؤثر تأثيراً كلياً على الكيان الأردني، ويشجع أبناء فلسطين المقيمين منذ النكبة في الأردن على التمرد ضد الوضع الحاضر، بالإضافة إلى أن حكومة سوريا ستغذي حركة التمرد في داخل الأردن، وهذه ليست لصالح أمريكا ولا لصالح إسرائيل.

كما أرجو إبلاغ المستر دين راسك، أنه إذا استمرت إسرائيل في مشروعها هذا، فإننا مضطرين لإلغاء جميع الاتفاقيات السرية وغير السرية المرتبطين بها مع إسرائيل، إضافة إلى أن الحكومة الأردنية سترى نفسها مضطرة للتعاون مع الدول العربية ودول الكتلة الشرقية للوصول إلى حقها، ولكنها ستحتفظ بصداقة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد الحدود.

---

[1] نفس المصدر.

آمل أن يوفق سيادتكم بهذا الموضوع

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

نسخة للديوان الملكي الهاشمي

نسخة للملف السري

خاتمة المملكة الأردنية الهاشمية ـ وزارة الخارجية.

رئيس الوزراء

وزير الخارجية

بهجت التلهوني

من ناحية أخرى، كشف الملك حسين، في أحد تقاريره، عن جانب من هذه الاتصالات السرية، وهو أول اعتراف له بهذا الخصوص، رفعه إلى الأمريكيين. والتقرير كما تناولته الصحافة الأمريكية، يصف مشاعر حسين «عندما مر جواً فوق القدس من دير مسعدة، إلى شمال تل ابيب، وكان الوصف مثيراً للمشاعر، معبراً تعبير ارتباط الملك الإسلامي الوثيق بالقدس، الأمر الذيأثار اهتمام القراء الأمريكيين، وفي نفس التقرير روى الملك عن زيارته لبيت غولدا مائير، وكيف ذهل بكرمها وطبيعتها، وفي الواقع لم يزر الملك بيتها، ولكنه زار شقة داخل بيت الضيافة الرسمي، شمال تل ابيب، حيث كانت تتواجد هناك في بعض الفترات»[1] .

٤ ـ أحداث ومواقف وحوارات: ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠

في العام ١٩٦٨، جرت محادثات وصفت بـ «الودية»، بين الملك حسين، وبين أبا ايبان ويغال آلون في لندن، طلب على أثرها حسين من ايبان، إطلاع مضمونها على الرئيس الأمريكي لندون جونسون، وتلبية لهذه الرغبة كان لقاء ايبان ـ جونسون، بعد أن طلب الأول إخلاء غرفة الاجتماع من المسؤولين الأمريكيين والصهاينة بينهم السفير الإسرائيلي في واشنطن رابين، وانفرد ايبان بجونسون، حيث أطلعه على التفاصيل، ولم يمض وقت طويل على ذلك، حتى أصبح رابين رئيس حكومة إسرائيل، فأكمل الحوار السري مع حسين، تركز في غالبيته على إجراء تسوية حول القضية الفلسطينية.

وفي العام ١٩٦٩، بادر الملك حسين إلى طرح مشروع للسلام مع إسرائيل، عرف باسم «مشروع النقاط الست»، أثناء وجوده في واشنطن بدعوة من الرئيس ريتشارد نيكسون. وقد تم طرح أفكاره أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن، في ١٩٦٩/٤/١٠، مؤكداً أنه يطرحها باسمه وباسم رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر الذي فوضه بذلك. ويعتمد المشروع على القرار الدولي ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢، وتتخلص نقاطه كالتالي:

«١. إنهاء حالة الحرب كلياً.

---

[1] المصدر السابق.

«٢. احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها، والاعتراف بذلك.

«٣. الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

«٤. ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة، وقناة السويس.

«٥. ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

«٦. قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»[١] .

أحدث هذا الإعلان، عاصفة رفض فلسطينية، شاركت فيه كل فصائل الثورة الفلسطينية، في بيان صدر في ١٩٦٩/٤/١٥، كما رفضته غولدا مائير باسم الحكومة الصهيونية. وكذلك رفضته سوريا واليمن، بينما أيده لبنان في ١٩٦٩/٤/١١، بينما ظلت البلدان العربية الأخرى صامتة.

وكان الملك حسين على ما يبدو من خلال طرحه، يبحث عن موقع له في التسوية، بعد أن شعر بقوة وتنامي المقاومة الفلسطينية، وضعف دوره. وهذا ما قاد إلى صدام عنيف بين الجانبين، أدى إلى إخراج هذه المقاومة من الأردن.

وكانت هذه الحقبة، قد شهدت معارك استنزاف قوية ضد إسرائيل، شارك فيها الفدائيون الفلسطينيون وبقية أبناء الأمة العربية، بشكل هزّ معنويات الجيش الصهيوني، وأشعره بأن احتلاله لمزيد من الأرض العربية، هو بمثابة السنّارة التي علقت في سقف حلق الاحتلال، ولم يعد من السهل بلعها أو اقتلاعها.

تمهيداً للاشتباك بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني، بعث الملك حسين برسالة سرّية، إلى وزير الخارجية الإسرائيلي أبا ايبان، عبر نائب رئيس البعثة الأمريكية في تل ابيب أون زورهلن، تضمنت ثلاثة أسئلة، طلب الرد عليها فوراً، وهذه الأسئلة هي:

«١ . هل تتعهد إسرائيل بعدم استغلال الفرصة، في الوقت الذي سيضطر فيه لتقليص عدد قواته على الحدود، لكي يعالج أمر من يقومون بأعمال (هدامة) داخل الأردن؟

«٢ . هل تستطيع إسرائيل تقديم تعهد بأن لا تنجز وراء تحرشات (المخربين) الفلسطينيين، الذين سيحاولون القيام بعمليات على الحدود، أثناء تقليص القوات الأردنية، بقصد جرّ إسرائيل للقيام بعمليات انتقامية؟

«٣ . هل يستطيع الملك حسين الاستعانة بقوات إسرائيلية، إذا ما جاءت جيوش من الدول المجاورة لمساعدة «المخربين»، عندما سيحاول ضربهم»؟

وافقت حكومة (التكتل الوطني) في إسرائيل على أن ترسل الأجوبة، عن طريق وسطاء أمريكيين، كالتالي:

---

[١] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ج . ش، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٤٢.

«١ . إسرائيل لن تستغل فترة تقليص القوات الأردنية على الحدود مع إسرائيل لمهاجمة الأردن.

«٢ . في حال حدوث أعمال تحرش من جانب (المخربين) على الحدود الأردنية . الإسرائيلية، فسترد إسرائيل بحزم.

«٣ . إسرائيل مستعدة لبحث إمكانية تقديم مساعدات للأردن في حال طلب ذلك»[١] .

لم يمض على هذه الرسالة ٧ شهور، حتى نشبت المعارك الطاحنة بين الجيش الأردني الذي كان مجهزاً . عدة وعدداً وتعبئة نفسية . وبين الفدائيين الفلسطينيين، الذين اعتبروا خسارة موقعهم في الأردن لا يعوض. وقد تكبد الجانب الفلسطيني عدداً كبيراً من القتلى، وكذلك سقط في الجانب الأردني عدد آخر من القتلى، لكن الخسائر المادية كانت فادحة.

في هذه الأثناء حاولت سوريا التدخل بـ ٢٥٠ دبابة لمساعدة الفدائيين، غير أن التدخل الإسرائيلي حال دون تقدمها.

تدخل على أثرها الرئيس جمال عبد الناصر، لوقف حمامات الدم هذه، وحدثت أكثر من هدنة، لكنها سرعان ما سقطت، وكانت لجنة الوساطة العربية تنتقل بالدبابات من مكان إلى آخر، لإجراء المحادثات ونقل الرسائل، غير أن الإصرار الأردني على إخراج الفدائيين صعد المعركة إلى أن تحقق ما أراد، وكان مستنداً . كما أشارت صحف صهيونية وأمريكية . إلى ضمانات أمريكية وصهيونية على حد سواء، وهذا ما فسر إرسال حسين رسالته عبر مندوب أمريكي إلى الحكومة الصهيونية، رغم أنه كان قادراً على إبلاغها إياها بشكل مباشر ودون وسيط.

ونقلت هذه الصحف عما دار في اجتماعات الحكومة الصهيونية عندما ردت على أسئلة حسين، فأكدت أن وزير الدفاع موشيه دايان كان أشد المتحمسين لمساعدة حسين في معركته ضد الفدائيين، لأنه كان يشك في قدرته على الصمود في وجههم، خاصة وأنه جرب مثل هذه المواجهات في معركة «الكرامة» التي دارت بين القوات الصهيونية وعدد من المقاتلين الفلسطينيين، والتي رفعت من معنويات هؤلاء المقاتلين وبقية الشعب الفلسطيني.

وفي شهر آذار/ مارس من العام ١٩٧٠، تم اجتماع بين حسين ودايان، على متن باخرة بالقرب من مدينة ايلات، حيث تم الاتفاق . كما ورد في مقال موشي زاك في «الواشنطن الفصلية» . على إخلاء منطقة الصافي جنوب البحر الميت، وهي منطقة احتلتها إسرائيل إثر عمليات فاعلة ضد المنشآت الإسرائيلية في البحر الميت، وتسليمها إلى الجيش الأردني، بعد أن وافق الملك على تمركز وحدة من الجيش الأردني لمنع عمليات «إرهابية»، تنطلق من تلك المنطقة إلى الأراضي الإسرائيلية».

ويشير رافي، إلى أنه رغم التنسيق المشترك بين الأردنيين والإسرائيليين حاول حسين إظهار ما جرى وكأنه معركة خاضها الجيش الأردني ضد القوات الإسرائيلية، قادها الملك حسين بنفسه، ولم يكشف دايان السر، ولم يتحد حسين إلا أنه قال: «إذا قرر ملك الأردن أن يأخذ الأمور على عاتقه،

---

[١] معاريف، ١٩٨٠/٣/٣١.

وأن يأمر قواته بتنظيف المنطقة من «الإرهابيين»، فإنه يجب النظر إلى موقفه بشكل إيجابي، وإذا نجح فلن يكون هناك أي سبب لقوات الدفاع الإسرائيلية لعبور خطوط وقف إطلاق النار كما فعلت».

وتطورت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية ـ الصهيونية، على قاعدة الحرب ضد «الإرهاب»، وتأمين تسوية تحقق رغبة الأردن وإسرائيل، أثناءها كثرت جولات المبعوثين الدوليين، إضافة إلى جولات الوزراء والسفراء الأمريكيين، لقراءة المستجدات، ووضع الخطط الملائمة.

عند هذا المفصل السياسي الدقيق، تكشفت اللقاءات الأردنية ـ الإسرائيلية الرسمية، التي تمثلت باجتماعات حسين، وغولدا مائير بحضور دايان وأبا ايبان، والتي طرحت فيها إمكانية تسوية ثنائية منفردة، تكون قاعدتها:

« ـ إنشاء سلطة محلية موالية للأردن في غزة.

ـ يتم تسليم غزة إلى الحكم الأردني بما في ذلك ميناء غزة.

ـ تقوم الأردن وإسرائيل بمشاريع اقتصادية مشتركة بمساعدات أجنبية.

ـ يتم بناء مساكن دائمة للاجئين في الضفة الغربية.

ـ يحصل سكان قطاع غزة على الجنسية الأردنية.

ـ يتم تعيين رئيس المجلس الإسلامي في القدس من قبل الأردن».

مقابل ذلك التنازل الإسرائيلي، طالبت غولدا مائير أن يوافق الأردن على:

« ـ السماح بقيام قواعد إسرائيلية في الضفة الغربية، مع عدم التدخل في الحياة المدنية.

ـ السماح بحقوق اليهود بالاستيطان في الضفة الغربية، مع عدم طرد أي عربي.

ـ يسمح للإسرائيليين بالعيش في الضفة الغربية، ويسمح للعرب الحاملين الجنسية الأردنية، الإقامة في إسرائيل.

ـ تبقى مسألة القدس معلقة، حيث ينبغي تسوية المشاكل الأخرى أولاً»[1] .

استمرت المناقشات والاقتراحات فترة طويلة، وكان لكل فريق قناعاته وآراءه التي يدافع عنها، فكان ايبان يدافع عن مشروعه، وكان دايان يقدم أفكاراً أخرى، يعدلها متى يشاء، وكان حسين يقترح تسوية جزئية كاختبار لخطوات أوسع. وقد اختصر دايان كل الجولات بقوله:

«لا، ليس عليكم أن تتنازلوا عن شبر واحد من ترابكم، أعطونا مستعمراتنا ومواقعنا العسكرية الضرورية لأمننا، بدون أن تتخلوا عن أرضكم، وسموا ذلك ما تشاؤون، نحن غير متهمين بحكم شعبكم»[2].

[1] البيادر السياسي، مصدر سابق.

[2] المصدر السابق.

وظل الوضع كذلك في لعبة شد الحبال السياسية، إلى أن دخل الرئيس المصري أنور السادات على الخط، فأبدى استعداده في ٤ شباط/ فبراير العام ١٩٧١، لمناقشة مشروع مرحلي للتسوية مع إسرائيل، يمكن أن يكون خطوة في اتجاه حل شامل وواسع، تتبعه كل الوفود العربية من بعده.

وتوضيحاً لما وصلت إليه العلاقات الأردنية . الصهيونية، كشف ميرون بنبنشي مساعد رئيس بلدية القدس والخبير بالشؤون العربية، في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٠. عن اتفاق أردني . صهيوني، بشأن التسوية، فقال:

«إن إسرائيل وقعت بالحروف الأولى على مسودة بروتوكول مؤلف من ٢٩ بنداً مع الأردن، وذلك في شهر أغسطس ١٩٦٧، مما كان سيؤدي إلى علاقات اقتصادية مع الأردن، بما في ذلك منحها ميناء أردنية حرة على البحر المتوسط. لكن حكومة إسرائيل تراجعت خوفاً من فقدان ورقة على مائدة المفاوضات من أجل السلام»[1] .

وحول أحد اللقاءات السرية، التي تمت بين حسين ويغال آلون، تحدث شاهد رافق الملك، هو العريف عوض الصبيحي من الحرس الملكي، عن مكان وطريقة وجو اللقاء فقال: «طلبت مني الحراسات الملكية في قصر الحمر، وعدد من الحراس، السفر إلى العقبة مع الملك حسين، وعقب الوصول إلى القصر الملكي في العقبة، شاهد رجال الحرس زورقاً مسلحاً قادماً وقد أعطى إشارة حمراء على بعد كيلومترين من الميناء، وعند وصول اللنش إلى الميناء أطفئت الأنوار، ونزل من اللنش مجموعة من بينهم ايغال آلون، وقد حضر الاجتماع: عبدالله شياب، محمد كساب، عبدالله حريتان وعبد القادر سعد، وبعد ذلك حضر وصفي التل وشخص آخر.

حضر الملك حوالي ثلاث ساعات من الاجتماع، وخرج الساعة الثانية عشرة ليلاً، وركب دبابته ومشى. أما وصفي التل ومن معه فقد استمروا في الاجتماع مع آلون والمرافقين له.

وقد جاء إلينا عبدالله حريتان ومحمد كساب، وهم من مرافقي الملك، وقالوا للحرس: يا شباب رجاء بأن لا يبلغ أي منكم أي شيء، حتى لزوجته، أو أي شخص كان، أو زميله، أن الملك راح العقبة، أو اجتمع بأي أحد، والناس الذي هم في الداخل، هم أصحابنا وليس بينهم غريب»[2] .

٥ . اتصالات ما بين ١٩٧١ . ١٩٧٥ ومشروع المملكة العربية المتحدة

رغم كل المواقف وردود الأفعال، والتسريبات الصحافية، العربية والصهيونية والأوروبية والأمريكية، ظل الملك حسين ماضياً في طريق الاتصالات السرية، غير عابىء بل كان إلحاحه يزداد لدى الطرف الصهيوني، لكي يعمق ويقطف ثمار هذه الاتصالات سريعاً، قبل أن تأتي أحداثاً تنسف كل ما مهد له طوال سنوات حكمه.

---

[1] الكاتب، العدد ١٣٢، آذار/ مارس ١٩٧٢، ص ٩٢ . ٩٣، نقلاً عن: أوراق من ملف وصفي التل . إذاعة العاصفة . قسم المعلومات والعلاقات الخارجية.

[2] صوت العاصفة، ١ شباط/ ابريل ١٩٧٢ .

وفي ٣٠ تموز/ يوليو العام ١٩٧١، كشفت الإذاعة الصهيونية، عن زيارة قام بها نائب رئيس قسم الآثار الأردني، حيث نزل ضيفاً على رئيس قسم الحفريات، الصهيوني تيرن دوف.

«وفي ٥ أيلول/ سبتمبر العام ١٩٧١، ذكرت صحيفة «الجيروزاليم بوست»، أن دبلوماسياً يمثل النظام الأردني، قام بزيارة إسرائيل بهدف تنمية الحوار الصهيوني الهاشمي، كما ذكرت الصحيفة في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، أن رئيس الوزراء أردني سابق، معروف بصلته الوثيقة بالملك موجود الآن في إسرائيل»[1].

وفي العاشر من نفس الشهر، تناقلت وسائل الإعلام الصهيونية أثناء اجتماعات بين وزير الدفاع الأردني السابق أنور نسيبة، وبين عدد من المسؤولين الصهاينة أمثال: غولدا مائير وموشيه دايان، وكان سبق لنسيبة أن أجرى في شهر شباط/ فبراير، اتصالات أخرى، الغاية منها دراسة إمكانية عقد اتفاق أردني ـ صهيوني منفرد. وهذا ما شجع غولدا مائير إلى الإعلان غير مرة، أنها لا تستبعد في أية لحظة إبرام اتفاق من هذا النوع مع الأردن، خاصة بعد أن أبدى الأردن «نواياه الحسنة» تجاه «إسرائيل» من خلال تصريحات الملك في تلك الفترة، التي أكد فيها أنه لن يخوض حرباً ضد إسرائيل، ولا يمكن لأحد أن يجرنا إلى ذلك، والحل الوحيد هو إجراء مفاوضات مباشرة.

وقد أثنت السلطات الإسرائيلية على هذه التصريحات، وأكدت أنها تدل على رغبة الملك في تسوية منفردة، وهي لا تمانع في ذلك، لكن الأمر يتطلب درساً لإقراره.

وفي هذا العام، ١٩٧١، استكمل الجيش الأردني حربة ضد المقاومة الفلسطينية، حتى أبعدها تماماً من الأردن، وكان لهذا العمل، أثر طيب في نفس الصهاينة، لأن أطول حدود عربية ـ صهيونية مشتركة، باتت ـ ولو إلى حين ـ في مأمن من أية هجمات، أو عمليات فدائية.

وفي العام ١٩٧٢، قام الملك حسين بمبادرة جديدة، لكسب الوقت والأرض معاً (الضفة الغربية)، من خلال طرحه مشروعاً باسم: «المملكة العربية المتحدة»، وقد أكد الدكتور كلوفيس مقصود، بأن «هذا المشروع أعد في مركز الأبحاث والدراسات التابع لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض»[2].

هذا المشروع يشتمل على النقاط التالية:

«١ ـ تصبح المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم.

«٢ ـ تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ ـ قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية، وأية أرض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب ـ قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

«٣ ـ تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

---

[1] الكاتب، العدد ١٣٢، مصدر سابق، ص ٩٤.

[2] شؤون فلسطينية، العدد ٩.

«٤ . تكون القدس، عاصمة لقطر فلسطين.

«٥ . رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف باسم مجلس الأمة. ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشرة، وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

«٦ . تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

«٧ . للمملكة قوات مسلحة واحدة، قائدها الأعلى الملك.

«٨ . تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

«٩ . يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.

«١٠ . يتولى السلطة التشريعية في كل قطر، مجلس يعرف باسم مجلس الشعب ويتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

«١١ . السلطة القضائية في القطر هي محاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

«١٢ . تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر، جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية، ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومرتكزاتها إلى الأصول الدستورية المتبعة، فتحال إلى مجلس الأمة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد»[١] .

تفاوتت ردود الفعل العربية والأجنبية على هذا المشروع، وتراوحت بين رافض، ومتحفظ وموافق. وكان الموقف الفلسطيني أبرز المعارضين، إذ اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، أن المشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ولذلك حاولت بعض الدول أن توافق بين كل الآراء، فلم تحسم ردها. وأشارت إلى أنها مع أي حل يرتضيه الشعب الفلسطيني، أما «إسرائيل» فقد رفضت المشروع بلسان رئيسة حكومتها غولدا مائير. وبذلك انطوت محاولة أردنية جديدة لتعديل مسار التسوية لصالحها كلياً، دون إعطاء الفلسطينيين دوراً.

وكان التعاون الأردني . الصهيوني قد برز قبل هذا الإعلان، في التنسيق المشترك لإجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية العام ١٩٧٢. وكان الوزير أنور نسيبة قد بذل منذ العام ١٩٧١ جهوداً، وقام باتصالات مع غولدا مائير وشخصيات يهودية أخرى، لتبقى نتائج هذا الانتخابات في صالح المملكة الأردنية، غير أن الأمور بدأت تتبدل فعلاً، حيث برزت مجموعة من الوجوه الفلسطينية الشابة، راحت تعمل لأخذ مواقعها، ولعب دورها، وهي تتعارض مع السياسة الأردنية . الصهيونية.

---

[١] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

وفي العام ١٩٧٣، شهدت المنطقة تطوراً عسكرياً وسياسياً مهماً، تجلى بالانتصار الذي حققه الجيشين العربيين السوري والمصري، أدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء واسعة من الأراضي المحتلة.

حاول السادات استثمار هذه الخطوة على طريقته بحل منفرد مع «إسرائيل»، فلاقى معارضة عربية شاملة. لكنه مضى في طريقه، وشد الأنظار إليه، فانحصرت اتصالات حسين في حينها والتي دارت في ايلات والعقبة، على إيجاد موقع له في التسوية، خاصة وأنه لم يدخل الحرب هذه المرة ضد «إسرائيل» كبرهان على صدق وعوده السابقة للزعماء الصهاينة، وهذا ما اعترف به موشيه دايان عندما قال:

«أثناء حرب الغفران، تشرين أول ١٩٧٣، لم يهدد الأردن بمحاربتنا، وعندما اكتفى بإرسال وحدة عسكرية من جيشه لمساعدة الجيش السوري، لم يكن الأمر مفاجئاً بالنسبة لنا (!)»[١].

وشهد العام ١٩٧٤، عدة اجتماعات بين حسين وغولدا مائير، جرى فيه البحث في «فك الارتباط»، وفي «تسوية جزئية» كما عقدت لقاءات أخرى ضمت إضافة إلى حسين، رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، بينما مثل الجانب الآخر، رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين ووزير الخارجية يغال آلون، ووزير الدفاع شمعون بيريز، وقد «طرح على الملك حسين مشروع «ممر أريحا» كتسوية مؤقتة، وعندما رفض حسين ذلك، عاد آلون وطرح هذا المشروع على هنري كيسنجر، في أثناء لقائهما في كامب ديفيد في آب ١٩٧٤، وكان استعداد حسين لقبول التوقيع على معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل هو الذي دفع بحكومة العدو إلى إدخال بند في مذكرة التفاهم بين آلون وكيسنجر (١/٩/١٩٧٥)، يحدد هذا البند بأن الاتفاق مع الأردن يجب أن يكون ضمن معاهدة سلام»[٢].

وفي تشرين الثاني من العام ١٩٧٤، أصيب الأردن بخيبة أمل كبيرة، بعد أن أقر مؤتمر القمة العربي في الرباط، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما عزل حسين عن لعب دور مؤثر في هذه القضية. على الأثر التقى حسين، رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين الذي جاء خلفاً لغولدا مائير، وألقى عليه باللائمة لعدم مساعدته قبل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه. كذلك لام حسين الدول العربية لنفس السبب. لكن ذلك لم يمنع حسين من مواصلة المحادثات السرية عله يخرج بنتيجة ما، وهكذا ففي العام ١٩٧٥، عاد إلى فتح قنوات جديدة مع عدد من المسؤولين الصهاينة، خاصة بعد أن شعر بأن الفرصة ما زالت متاحة له للعب ورقة إضافية، عندما أعلن الرئيس الأمريكي فورد، بأنه سيعيد النظر في سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، وقد جاء ذلك في أعقاب بعض التعقيدات التي مرت بها المباحثات المصرية ـ الصهيونية.

---

[١] صوت فلسطين، مصدر سابق.

[٢] المصدر السابق.

عندئذ عاد حسين ليطرح نفسه مجدداً مع الصهاينة لإيجاد تسوية مشتركة قبل أن يخرج من اللعبة، غير أن رياح رغبات حسين كانت تجري في غير ما تشتهيه سفن حلوله. فقد عقدت مصر و«إسرائيل» اتفاقية سيناء، لتبدأ مسيرة التسوية بينهما بكل اندفاع بعد ذلك.

٦ ـ رعاية أمريكية لاجتماعات سرية جديدة

(١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)

كانت مخاوف وهواجس الملك حسين، تزداد يوماً فيوماً، في ما يتعلق بخسارته الضفة الغربية، وخروجه من مولد التسوية بلا حمص، فاستنجد بأصدقائه الأمريكيين، وبعض اليهود، وأجرى اتصالات سرية عديدة من عدد من المسؤولين في حكومة «إسرائيل» ما بين العامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، وحاول أن ينشط علاقته بالرئيس المصري أنور السادات، غير أن الأخير خذله وأهانه أكثر من مرة، مما أحدث لدى الملك حسين ردود فعل غاضبة دفعته إلى المناورة مع المعارضة ضده.

ففي العام ١٩٧٦، اتصل حسين بوزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر، وشكى له مأزقه، وطلب منه التدخل لدى حكومة إسرائيل، للموافقة على مشروع تسوية بين الجانبين، بأقصى سرعة ممكنة.

ولم تمض ساعات على هذا الطلب، حتى بادر كيسنجر إلى الاتصال، مؤكداً أن حسين بات جاهزاً لتوقيع تسوية جزئية منفردة مع «إسرائيل»، ونصح كيسنجر حلفاءه الصهاينة بأن لا يفوتوا الفرصة من يدهم.

لكن انشغال الصهاينة في ترتيب صفقة كامب ديڤيد في خريف العام ١٩٧٧، أجل البت في هذا الموضوع، ولولا خطوة السادات، «لكان لقاء موشي دايان وزير خارجية بيغن، مع الملك حسين في صيف عام ١٩٧٧ في لندن، قد أثمر عن حل وسط إقليمي بين إسرائيل ونظام الملك»[١].

ويعتبر عاما ١٩٧٦ و١٩٧٧، نهاية سلسلة من الاتصالات مع حكومة رابين، كان أبرزها: اتصالات حسين مع عدد من المسؤولين الصهاينة في العام ١٩٧٦، لمنع تسلل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية المحتلة. وفي نفس العام، استدعى حسين، سفير «إسرائيل» في لندن، غيدبون رافائيل، وطلب منه موافقة حكومته في تل ابيب على وجود قوات سورية في نقاط معينة في لبنان.

وفي آذار/ مارس العام ١٩٧٧، عندما كان اسحق رابين عائداً من اجتماع له مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، جرى اتصال بين حسين ورابين، لتدارس الالتفاف على نداء كارتر الذي دعا فيه إلى ضرورة وجود «وطن قومي للفلسطينيين»، واتفق الاثنان على لقاء بعد الانتخابات الإسرائيلية التي كانت على الأبواب، وكان الطرفان منزعجان لهذا التصريح، لأنه يفقدهما ورقة سياسية مهمة، ويجعل من الفلسطينيين حاجزاً بينهما.

---

[١] معاريف، ١٩٨٠/٤/٦.

وفي ٢٢ من شهر آب/ أغسطس العام ١٩٧٧، تم عقد لقاء بين حسين ودايان في لندن، وصفه دايان كما يلي:

«جاء الملك حسين متأخراً، واعتذر بينما كان يحييني بابتسامة واسعة، وقال إن زواراً جاؤوا إليه، ولم يتمكن من الحضور قبل ذهابهم. ووجدت فيه تغييراً هاماً، ليس في شكله، ولكن في روحه، لم يكن نفس الرجل الذي رأيته في المرة السابقة، إنه الآن يبدو منطوياً وهادئاً، ولم تؤثر فيه المواضيع السياسية التي رفعتها للنقاش، كانت لهجته متخفظة وأجوبته لأسئلتي كانت قصيرة لا تزيد على أكثر من «نعم» أو «لا»، بدون أي شرح. ربما كان ذلك بسبب وفاة زوجته المأساوية والتي كانت قد قتلت بحادث هليوكبتر، أو كان بسبب قرارات مؤتمر الرباط التي اتخذت في عام ١٩٧٤، التي كان حسين ينتقدها بمرارة، فقد كان ذلك القرار الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، هو الذي سحب من حسين دوره، وقد قال: إنه الآن يركز فقط على مسألة حكم الضفة الشرقية لنهر الأردن، في المملكة الأردنية، ولم يكن قادراً أو راغباً بالتصادم مع العرب، أو المنظمة، حول هذه النقطة، إن كانوا لا يرغبون به فبإمكانهم أن يديروا شؤون الفلسطينيين بدونه.

وتساءلت هل كان حسين آنذاك لا يزال ملكاً للأردن أو أن ذلك فقد كان خيالاً لحاكم؟ هل كان فعلاً يدير أمور بلاده، أو هل كان يقضي معظم وقته بالسفر؟

وفي كل الأحوال فإن موقفه من موضوع نقاشنا، والذي كان مجرد محاولة لوجود ترتيب مقبول ومتفق عليه لمشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة، كان موقف اللا مبالاة»[1] .

رغم هذا الجو المتشائم، فوجىء دايان، أن الملك حسين طلب عقد لقاء ثان معه في اليوم الثاني مباشرة، واستغراب دايان جاء من أن الانطباع الذي خرج به من اللقاء الأول الذي لا يوحي بأن لدى حسين ما يمكن أن يقوله أو يضيفه. ولكن كان لا بد من الاستجابة للدعوة، وفي اللقاء كما ذكر دايان، شرح حسين أنه لم يعد مستعداً لطرح أية مبادرات بشأن الفلسطينيين، وعندما عرض دايان إمكانية تقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، رفض الملك، وأكد أنه لو فعل ذلك سيتهم ببيع الأرض لليهود، لصالح توسيع رقعة مملكته.

وانتهى الاجتماع، بطلب حسين أن يبقى الحوار متصلاً بين الجانبين، غير أن دايان كان يرى أن هذا اللقاء يجب أن يكون الأخير بينهما، لأن الملك فقد وظيفته، وليس لديه ما يعطيه. وبذلك انطوت صفحة طويلة من الاجتماعات، عمرها أربعة عشر عاماً لكنها لم تلغ في ما بعد الاتصالات واللقاءات السرية، سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء، في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي نظر بعض الصهاينة أنه ما زال للملك حسين، دور في سياق اتفاقات الشرق الأوسط، تتعلق بالجوانب الاقتصادية، والسياسية، والفكرية والإعلامية والخدماتية المتنوعة. كما أن بعض

---

[1] «البيادر السياسي»، مصدر سابق.

الأمريكيين كانوا يتفهمون دوافع الملك ومشاكله، فتعاطفوا معه، خاصة بعد أن رفض السادات مشاركة الملك حسين في مفاوضات كامب ديڤيد، كما رفض أن يقابله في واشنطن، وطلب منه لقاءه في المغرب في طريق عودته إلى القاهرة، لأن السادات كان يريد ترتيب أموره دون أية مشاكل جانبية كالبحث في الحدود الأردنية.

حاول الأمريكيون، تطييب خاطر حسين، وإشعاره أنه لم ينته، ودوره ما زال مهماً في مسألة الصراع الشرق أوسطي، وهو صديق وفي طالما قدم مساعدات لا يمكن أن تنسى.

وبعد سقوط حكومة رابين، ووصول أعضاء «الليكود» للحكم، قدم اسحق شامير اقتراحاً يعرض فيه على حسين استخدام خط حديدي مشترك تنوي «إسرائيل» بناءه بين شط البحر الميت وخليج العقبة. وكان هذا الاقتراح مدار بحث طويل ما بين أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٧ بين الأردن وإسرائيل، قدمت فيه عدة اقتراحات مشاريع.

جاء عرض شامير هذا بمثابة تأكيد من جانبه، بأنه رغم اختلافه مع حزب «العمل» بشأن الحوار مع الأردن وتفاصيله، فإنه لا يمانع في أن تستأنف حكومة «الوحدة الوطنية» هذا الحوار وتنميه بطريقة تعود بالنفع المشترك على الجانبين.

وكانت حكومة «الليكود» قد عارضت لقاء بين شمعون بيريز بالملك حسين رسمياً في العام ١٩٧٨، كما عارضت ذلك في العام ١٩٨٠. لكن إحدى الشخصيات الأردنية كشفت النقاب بعد ذلك عن أن اتصالات سري جرت بين الجانبين، رعتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب طرح مشروع الرئيس الأمريكي ريغان العام ١٩٨٢، سواء بشكل شخصي، أو عبر أصدقاء مشتركين.

٧ . محادثات «ماريوت» ومشروع «الكوندومنيوم»:

١٩٨٥ . ١٩٩٣

بعد فترة جمود قصيرة في الاتصالات المباشرة وغير المباشرة، بين الأردن و«إسرائيل»، أملتها بعض الظروف والأجواء السياسية التي سادت ما بين العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨٢، عادت هذه الاتصالات لتقوى بعد عملية الاجتياح الصهيوني للبنان، والتي أدت إلى دخول أول عاصمة عربية.

في أعقاب الاجتياح ظن الصهاينة أن بإمكانهم وضع الأسس الكاملة لعملية التسوية بين الأردن و«إسرائيل»، بعد أن أبعدت المقاومة الفلسطينية آلاف الأميال عن الحدود مع فلسطين المحتلة. فكانت جلسات الحوار السرية في عدد من العواصم الأوروبية، ولكن يبدو من خلال الاطلاع على مجموعة الوثائق المتعلقة بالاتصالات بين الطرفين، إن أول لقاء عمل صهيوني . أردني من نوعه عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف العام ١٩٨٥.

حول هذا اللقاء، تحدث مراسل صحيفة «داڤار» الصهيونية، فقال:

«إن وفداً يضم موظفين إسرائيليين، كان في زيارة عمل لواشنطن قبل أسبوعين، اجتمع إلى مساعدين للملك حسين، وكان أعضاء الوفد الإسرائيلي أقاموا في فندق «ماريوت»، وعلم أن الملك حسين أعرب عن أمله في أن يتجاوب رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمعون بيريز، وبانفتاح كبير، مع

مبادراته السلمية»[1]. وكان يقصد المبادرة التي عرضها حسين أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ ١٧، العام ١٩٨٤. وتدعو إلى تسوية مفادها «الأرض مقابل السلام». وكان بيريز قد أوضح بعد ذلك، أن قنوات الاتصال الأردنية ـ الإسرائيلية عادت إلى العمل بشكل طبيعي على امتداد العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦، إذ أنه «تم فتح طريق في هذه المرحلة يتصف بالديبلوماسية الهادئة، التي تتسم بالتفاهم أكثر من الاتفاق»[2].

لكن هذه التسريبات التي مررها بيريز لوسائل الإعلام، وغيرها من تصريحات القيادات الصيونية، أزعجت الملك حسين كثيراً، لأنها كانت تحرجه في اتصالاته العربية، فطلب من أصدقائه الأمريكيين التدخل لوقف نشر أو فضح هذه اللقاءات، وبالفعل اتصل أكثر من مسؤول أمريكي، يتمنون فيه عدم الكشف عن أسرار العلاقات الثنائية.

غير أن وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي اربيل شارون، عاد بعد مدة وجيزة ليكشف، أنه «أجريت خلال الشهور السبعة الأخيرة بين أيار ـ تشرين الثاني/ مايو ـ نوفمبر ١٩٨٥، اتصالات سرية بين ممثلين لرئيس الحكومة الإسرائيلية، وبين مصر والأردن وعرب فلسطينيين، أجرى خلالها تبادل الآراء والاتفاق على مبادىء لم تكن المفاوضات مفصلة، لكنها تمكنت من توضيح بعض النقاط. مثل الموقف من عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، وتوضيح أن الأردن لا يستطيع دخول المفاوضات بمفرده، بل جنباً إلى جنب مع سوريا، ومحاولة إيجاد طريقة يستطيع بموجبها عرب فلسطينيون، توافق عليهم م. ت. ف. الاشتراك في المفاوضات»[3].

وأشار شارون أيضاً، إلى أنه «أجري حديث حول سلطات حكم إسرائيلية ـ أردنية مشتركة في الضفة الغربية، ووقف الاستيطان، وتجميد المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] عند حجمها الحالي، والسماح للأردن بتولي مهام الأمن الداخلي في الضفة الغربية، وتسيير دوريات إسرائيلية ـ أردنية مشتركة، ووضع الأراضي ومصادر المياه في المناطق تحت سيطرة مشتركة»[4]. وتؤكد معلومات كثيرة شريت بعد ذلك، أن هذه المحادثات أخذت طابعاً أكثر حيوية وقوة، عندما ضم كبار الشخصيات الأردنية والصهيونية، وصلت إلى مستوى القمة، حيث التقى شمعون بيريز الملك حسين مباشرة، فاستناداً إلى مصادر ديبلوماسية في تل أبيب «التقى بيريز سراً شخصية شرق أوسطية رفيعة المستوى»[5]. وأوردت معلومات كلها تدور حول شخص الملك حسين وأعضاء من كتلة الليكود.

---

[1] شؤون فلسطينية، أيار /حزيران، (مايو/ يونيو ١٩٨٦) نقلاً عن «دافار»، ١٩٨٥/٩/١٨.

[2] «دافار»، ١٩٨٦/٤/٢٨.

[3] يديعوت احرونوت، ١٩٨٦/١/١٢.

[4] المرجع السابق.

[5] معاريف، ١٩٨٥/١٠/١٦.

إن اتصالات حسين السرية مع الصهاينة، باتت على كل شفة ولسان في فلسطين المحتلة، يتناولها عدد من الشخصيات الصهيونية وكأنها أمر روتيني وعادي، وقد كتب أرييه تاءور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣، عن فحوى ذلك فقال:

«إنه عندما تفتح الأرشيفات، وتشير الوثائق [المتعلقة بالمباحثات السرية الأردنية ـ الإسرائيلية]، يتضح أن الملك حسين انهمك، أكثر من أي زعيم عربي آخر، في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وبدون شروط مسبقة، وربما يزيد عدد الساعات التي قضاها زعماء إسرائيليون في المحادثات مع الملك، على مجموع الساعات التي استغرقتها المفاوضات المباشرة، التي أجريت مع الزعماء العرب الآخرين».

لكن يبقى أن نشير إلى أن أهم وأبرز هذه الاتصالات في فترة الثمانينيات، كان لقاء بيريز ـ حسين في باريس، بسبب أهمية النقاط التي أثيرت فيه، إذ أشارت المصادر الصهيونية، إلى أنه جرى «طرح مسألة تطبيق الحكم الذاتي الإدارة في الضفة الغربية لفترة ثالث سنوات، تضمن [إسرائيل] خلالها، تدخلاً فعالاً للأردن في المجالات الإدارية. على أن تتسلم هي قضايا الأمن في المنطقة، وتضمن أن لا يتم تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية إلا بموافقة الملك حسين، ومن خلاله. وقد أبدى الملك حسين «ميلاً» إلى هذه الخطة، على الرغم من إبدائه بعض التحفظات تجاه حجم التدخل الإسرائيلي في مسألة الإدارة»[1] .

وأشارت المعلومات الواردة عن هذا اللقاء، أن حسين أوضح لبيريز «عدم استطاعته الدخول في مفاوضات بدون مظلة دولية، وأكد أنه ينبغي على إسرائيل الموافقة على وجود هذه المظلة، والموافقة كذلك على حل مرحلي في الضفة الغربية»[2] .

وهكذا تولد لدى الصهاينة تفكير بأن هناك شيء الآن، يمكن الحديث حوله، وقد بدأ يتبلور شيئاً فشيئاً، على أن يشمل قطاع غزة أيضاً، وعلى هذا الأساس أعدت الحكومة الصهيونية خطة عنوانها «كوندومنيوم» أو السلطة المشتركة في الضفة الغربية، شارك في وضعها الوزير عايزر وايزمن.

حول هذا المشروع، أكد غير مصدر صهيوني أن تقاسم السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين الأردن وإسرائيل لم يكن ثمرة لقاء حسين ـ بيريز، إذ سبق وأن طرح هذا الموضوع بين الجانبين في العام ١٩٧٤، في لقاء رباعي ضم: حسين، بيريز، رابين ويغال آلون، عرض خلاله بيريز فكرة سلطة أردنية ـ إسرائيلية في الضفة والقطاع، وهو تجسيد للحل «الوظيفي الوسط الذي طرحه دايان وتبناه بيريز كمشروع مضاد للحل الإقليمي الوسط»[3].

---

[1] شؤون فلسطينية العددين ١٥٨ ـ ١٥٩، نقلاً عن: معاريف ١٩٨٥/١٠/١٦.

[2] المصدر السابق، ص ١٠٢.

[3] معاريف، ١٩٨٥/١٠/٣٠.

وبهذه الطريقة تضمن «إسرائيل» أنها بدأت الخطوة العملية باتجاه تحقيق تسوية منفردة: «سلام الأمر الواقع». ولوضع الخطة في إطارها العملي «تتم لقاءات مشتركة بين طواقم عمل إسرائيلية ـ أردنية وفلسطينية محلية، من أجل إعداد مقترحات في مجالات السلطة كافة، بما فيها موضوع الأمن، وطرق عمل وإدارة السلطة المشتركة في هذه المجالات، ويترافق عمل هذه الطواقم مع محادثات تجري على مستويات سياسية»[1] .

أما بخصوص الأمن في هذه الخطة فهو يقتضي الاتفاق على «تسيير دوريات مشتركة من جانب الجيش الإسرائيلي والجيش الأردني، في غور الأردن، وأن يتعاون الجيشان في المحافظة على الأمن في المنطقة، والحؤول دون تسلل عناصر معادية. ويبقى موضوع الأمن ـ في المرحلة الأولى على الأقل ـ ضمن معالجة ومسؤولية إسرائيل، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في السلطة المشتركة»[2] .

هذا المسعى الأردني ـ الصهيوني المشترك، كانت غايته إيجاد تسوية «هادئة» في نهاية المطاف، مستغلاً الأجواء السائدة في المنطقة التي تشجع على ذلك، ومستفيداً كذلك من الرغبة الدولية لإنهاء ملف الصراع العربي ـ الصهيوني، كي تتسنى لها ترتيب أوضاعها ومصالحها في المنطقة. لكن حسابات «الحقل» لم تتفق مع حسابات «البيدر»، فهبت على المنطقة عاصفة الصحراء في التسعينات، أعادت تنظيم خانات الحركة السياسية في المنطقة، فسرقت حرب الخليج الثانية الأضواء، وتأجل معها كل نقاش أو اتصال بسبب وضع الأردن الحرج والصعب.

وما إن برد مناخ الاحتقان السياسي في المنطقة، حتى تسارعت الأحداث، وكان مؤتمر التسوية في مدريد وواشنطن، بحضور وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. غير أن الوقائع في ما بعد دلت أن الاتصالات السرية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، برعاية أمريكية وأوروبية قد قطعت شوطاً كبيراً، مما أضعف دور الاتصالات الأردنية، «ولنا مع الاتصالات الفلسطينية ـ الإسرائيلية حديث منفصل في هذا الكتاب)، وجعل الملك حسين كالمصاب بالدوار، فتنقل بين العواصم الأوروبية والعربية، والتقى وفوداً صهيونية وأمريكية، لإيجاد طاقة ضوء تسرب له بعض الأمل، وتضعه على قدم المساواة مع الآخرين، لأن خسارته الضفة الغربية، جعلته يفقد ورقته في المساومة والدعم على حد سواء، بل إن وضعه السياسي المستقبلي لا يحسد عليه. نتيجة احتمالات متغيرات قد تطاله، بسبب كثافة الوجود الفلسطيني في الضفة الشرقية (٧٠٪ من عدد السكان). لذلك نراه مرة يهاجم اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»، لا لأنه ضد اللقاءات والتسويات المنفردة، بل لأسباب شخصية ومصلحية بحتة، تحت حجة خروج منظمة التحرير الفلسطينية عن سياسة التنسيق المشترك، ومرة يلجأ إلى الرئيس المصري حسني مبارك، الذي كانت علاقته قد ساءت أثناء حرب الخليج، ومرات يبحث في واشنطن عن صيغة تحافظ على وجوده، وماء وجهه.

---

[1] هآرتس، ١٩٨٥/١٠/٢٩.

[2] المصدر السابق.

ما يهمنا هنا هو الجانب المتعلق بالاتصالات السرية الصهيونية ـ الأردنية، فهذه الاتصالات في فترة التسعينات لم تتوقف، فقد ذكرت الصحف الصهيونية، إنه «جرى منذ العام ١٩٩٠، ما لا يقل عن ٢٠ لقاء بين الملك حسين والمسؤولين الإسرائيليين»[١] . وأكدت مصادر أمريكية وصهيونية، أن «بيريز التقى حسين في عمان، يومي الثلاثاء والأربعاء، ٢ و٣ تشرين الثاني ١٩٩٣، طوال تسع ساعات، وبحث معه خطوط اتفاق السلام، ومستقبل التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، على أثر اللقاء صرح بيريز أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست: إن الأردن سيوافق على التوقيع على اتفاقية سلام شاملة مع إسرائيل من دون اشتراطها باتفاقية موازية مع سوريا أو مع الفلسطينيين»[٢].

وعندما سئل حسين عن حقيقة الاتصال مع الصهاينة قال: «قواعد اللعبة تقضي ألا يؤكد المرء أو ينفي شيئاً»[٣] .

وفي ١٩٩٣/٩/٢٧، تحدثت الإذاعة الإسرائيلية، عن «شائعات قوية» حول لقاء الملك حسين واسحق رابين في «إسرائيل»، وأوضحت صحيفة «معاريف» الصهيونية، «ان رابين لم يكن موجوداً في منزله، وذكر بأنه «اختفى» مراراً في الماضي للقاء حسين أو شخصيات أخرى في الخارج»[٤]. وفي معلومات أخرى نشرتها «معاريف»: «إن وفداً من رجال الأعمال الأردنيين يزور إسرائيل حالياً»[٥].

كل هذه المعلومات والتصريحات والتلميحات، تشير إلى أن ثمة «شيء» مازال في حقيبة الاتصالات السرية بين الملك حسين والحكومات الصهيونية المتعاقبة، وهو أمر ننتظر إعلانه آجلاً أم عاجلاً.

---

[١] «السفير»، ١٩٩٣/٩/٢٨.

[٢] «السفير»، ١٩٩٣/١١/٩.

[٣] المصدر السابق.

[٤] «السفير» ٩٣/٩/٢٩.

[٥] «السفير»، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١.

الفصل الخامس

الاتصالات المغربية ـ الصهيونية السرية

١٩٦١ ـ ١٩٩٣

مقدمة

يعود تاريخ الاتصالات السرية بين ملك المغرب الحسن الثاني، وبين عدد من الزعماء الصهاينة الرسميين وغير الرسميين، إلى فترة تولى الحسن الحكم خلفاً لوالده الملك محمد الخامس، وقد رأى كثيرون من بينهم الصحفي حغاي ايشد «إن ثمة خلفية يهودية خاصة للصلات المغربية ـ الإسرائيلية»[١] ، وهذا ما أكده شموئيل سيغف عندما قال: «ليس بالإمكان فهم الصلة الخاصة بين المغرب وإسرائيل طيلة ربع القرن الماضي، من دون الوقوف على خاصية يهود المغرب»[٢]. إذ أن «الحسن لم يكف ـ منذ تتويجه ملكاً للمغرب في أعقاب وفاة والده الملك محمد الخامس في أيار/ مايو ١٩٦١ ـ عن تنمية علاقاته بيهود دولته الذي هاجروا إلى إسرائيل»[٣]. وأضاف سيغف: «بالنظر إلى خيبة الأمل من الدول العربية، والتطلع إلى الحصول على مساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية، طرأ تغيير في علاقة الملك الحسن بإسرائيل، وفي عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، نشأت علاقات بين إسرائيل والمغرب، وتم توجيه الدعوة لأعضاء كنيست وشخصيات من إسرائيل لزيارة المغرب، حيث التقى بعضهم الملك»[٤] .

هذه الاتصالات ـ سواء كان دافعها شخصي أو مصلحي أو بسبب العجز ـ أدت إلى فتح أبواب كانت موصدة في وجه الحوار العربي ـ الصهيوني من جهة، والاعتراف المتبادل بين بلدان عربية والكيان الصهيوني من جهة أخرى، حتى إن المحللين ـ عرباً وأجانب وصهاينة ـ أشاروا في تقاريرهم وتعليقاتهم، بأن الفضل الأول والأساس للمفاوضات السرية والعلنية بين الصهاينة والعرب، يعود إلى الملك الحسن، الذي استضاف ومهد وسعى إلى تقريب وجهات النظر، ولم يبخل بالوقت والمثابرة لكي يجمع الأضداد، ويسهل عملية التواصل، حتى قرب ما كان مستحيلاً بالأمس، وجعله ممكناً ومرئياً.

لذلك ما انفك الصهاينة يعترفون بهذا «الجميل»، ويسددون ثمنه مواقف سياسية وأمنية واقتصادية لصالح نظام الملك. وإذا كان الحديث عن بدايات هذه الاتصالات، قد أحدث صدى وانعكاسات مختلفة، في الأوساط السياسية والشعبية،العربية والإقليمية والدولية، فإن حديث

---

[١] الملف، العدد رقم ٥، آب ١٩٨٦، نقلاً عن: «دافار»، ١٩٨٦/٧/٢٣ ص٤١٢.

[٢] «معاريف»، ٢٤ ـ ١٩٨٦/٧/٢٥.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

النتائج كان أكثر صخباً، لما أحدثه من صدمة نفسية لدى البعض، و«ارتياحاً» لدى البعض الآخر، خاصة بعد توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الصهيونية، في عهد الرئيس أنور السادات، وما تبعه من تطبيع علاقات، الأمر الذي مهد لمزيد من الاتصالات، ومزيد من العمل على هذا الطريق، إلى أن كانت محادثات التسوية العربية ـ الصهيونية في مدريد ـ واشنطن، وما أسفرت وسوف تسفر عنه من نتائج، وقد لخص جوانب منه، مسؤول مغربي كبير في أعقاب المصافحة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، عندما قال: «الآن سقطت كل المحظورات، والطريق مفتوح للاعتراف المتبادل»[1] . ولم يقصد هذا المسؤول، الاعتراف بين الفلسطينيين والصهاينة فقط، إنما كان يقصد الاعتراف المغربي ـ الصهيوني كذلك، في وقت ازداد فيه الحديث عن إمكانية إعلان تبادل السفراء بين الجانبين، بعد فتح سفارة صهيونية في الرباط، وأخرى مغربية في تل أبيب، غير أن هذا الحديث عاد فتراجع، بعد أن رأى الطرفان ـ وهما المعترفان بعضهما ببعض ـ أن هذا الأمر با شكلياً، ولا داعي لاستثارة بعض المشاعر الغاضبة من هذه اللقاءات، ولا بد أن يأتي وقت إعلانه لاحقاً في ظل جو خال من أية عواصف.

المهم أن هذه الاتصالات أسفرت عن تغيير مسار أسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية، فاستبدلت لهجة الكفاح المسلح، وحشد كل إمكانات وطاقات الأمة العربية والإسلامية، العسكرية والاقتصادية والعقائدية والفكرية والإعلامية، لمحاربة «العدو الصهيوني»، بلهجة «الأرض مقابل السلام». ومبدأ «التعايش المشترك»، وتداول اسم «إسرائيل بدل فلسطين»، واستعمال كل ألفاظ «الحمام» بدل ألفاظ «الجهاد والنضال»، ليسود ما أسموه استقراراً في المنطقة.

والحقيقة كان المقصود من هذه المصطلحات، تأمين مناخ يسمح للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الثروات والأسواق والأموال العربية، ويسمح للكيان الصهيوني بالتجذّر في المنطقة، ويبدو ذلك من خلال زيادة التسلّح الصهيوني في ظل مفاوضات التسوية، وفي ظل تأكيدات أمريكية، بأن «إسرائيل» يجب أن تظل متفوقة بالسلاح النوعي على كل جيرانها العرب، لذلك قدمت لها أحدث ما أنتجته المصانع الأمريكية والأوروبية الغربية، من طائرات، آخرها «جيل جديد من طائرات ف ـ ١٥ الحربية المتطورة المقاتلة». أمريكية الصنع، إضافة إلى تطوير صواريخ من نوع «أريحا»، التي «تعتبر سلاحاً أساسياً في القوة النووية الإسرائيلية»[2]. وقد كشفت صحيفة «افيايشن ويك» معلومات نقلتها عن تقرير سرّي روسي حصلت عليه المخابرات المركزية الأمريكية، تشير إلى وجود قواعد لإطلاق هذه الصواريخ تقع على تلة تبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً غربي مدينة القدس المحتلة، كما كشفت أن «لدى إسرائيل وسائل علمية وتقنية تمكنها من مواصلة الأبحاث بهدف تحسين الأسلحة النووية»[3]، والجانب «المخيف» في الحديث عن هذا

---

[1] «النهار» ٩٣/٩/١٥.

[2] «السفير»، ٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، نقلاً عن مجلة «افيايشن ويك».

[3] المصدر السابق.

الموضوع، حسب ما ذكره عدد من الخبراء النوويين الأجانب، إن الصهاينة انتقلوا عملياً ـ تحت سمع وبصر العالم ـ إلى «تصميم قنبلة نووية من الجيل الثاني، تضم متفجرات حرارية ـ نووية»[1]، وأكدوا أن إسرائيل «تأتي في المرتبة السادسة (وفي الإحصاءات الجديدة الخامسة) بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقاً) وبريطانيا وفرنسا والصين، وحجم ترسانتها النووية أكبر بكثير مما لدى أقطار أخرى مثل: الهند والباكستان وجنوب أفريقيا»[2] .

ولو حاولنا الدخول في تفاصيل ما تحتويه المخازن الصهيونية من أسلحة دمار وفتك لاضطررنا إلى فتح ملف كبير، لسنا هنا في صدد التعرض له إلا تلميحاً، وذلك لتوضيح التناقض القائم في التعاطي مع الحلول السياسية المطروحة، إذ كيف يجوز أن يجرّد فريق من السلاح بحجة أنه لم يعد لذلك مبرر، بينما تعزّز ترسانة الطرف الآخر بكميات هائلة نوعية من العتاد وأسلحة الدمار الشامل، بحجة حمايته من أي عدوان؟ وهذا بالتالي يوضّح بأن التسوية التي تمت صياغتها عبر سنوات طويلة من العمل السرّي، ليست سوى تغليب طرف على آخر، مما يفرّغ أي دعوة للسلام من مضمونها الحقيقي، ويجعل أي حل على هذا الصعيد، وبهذا المنطق عرضة للانهيار.

رغم ذلك، رغم المعرفة الدقيقة لهذه التفاصيل، كان الملك الحسن، يشجّع التسوية ويعمل لها، وبدل أن يدعو إلى وقف الإمداد العسكري الغربي إلى إسرائيل، استغل هذا الإمداد ـ تماماً كالمنطق الصهيوني ـ ليهوّل به على أمته العربية، ويدعوها إلى ضرورة الانصياع لحل واحد لا ثاني له، هو الذي يؤدي إلى صلح مع الكيان الصهيوني. وكان في خُطبه التي تناول فيها الحديث عن هذا الموضوع، أمام الناس، بعد أن تناهت إلى أسماعهم معلومات وأخبار عن زيارات وحوارات مغربية ـ صهيونية سرية، ولكي لا تؤدي هذه التسريبات إلى ردود غاضبة، كان الملك يشير إلى ضعف البنية العربية أمام قاعدة الغرب العسكرية، ويؤكد أن هزيمة الكيان الصهيوني في ظل قدراته المتفوقة والمتطورة غير ممكنة، لذلك يرى أن تسوية الصراع بالحوار والجلوس حول طاولة مفاوضات واحدة هو الأسلوب الأمثل، ولم ينس الحسن أن يحمّل الزعماء العرب جانباً كبيراً من المسؤولية، حيث كان يؤكد لمواطنيه، بأنه أثناء مناقشاته مع الزعماء الذين كانوا يلتقيهم، يستشف بأن الرغبة والقدرة على مقاتلة الصهاينة غير متوافرة، لذلك ـ وتبريراً لنشاطه السرّي ـ يحاول أن «ينقذ» المنطقة من مخاطر استمرار تصعيد الحرب، بإيجاد قنوات حوار بين الطرفين.

كان هذا التبرير يجد بعض الأنصار، بينما كان فريق آخر كبير يرد عليه بقسوة، ويعتبره نوعاً من التسليم والمراوغة، وترويض العقل لتقبل ما سوف يفرض عليه. وهذا ما جعل الحسن يتريث في البوح بكل ما يعمل من أجله، وكان يطلب من الصهاينة «الالتزام بحفظ سريته»[3] ، إلى أن يحين الوقت المناسب.

---

[1] «اليوم السابع»، ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦، نقلاً عن «الضداي تايمز»

[2] المصدر السابق.

[3] «معاريف»، ١٩٨٦/٧/٢٤ .

١ . دعوات رسمية لوفود غير رسمية

لم يكن سهلاً على الملك الحسن في بداية الستينات، أن يوجه دعوات رسمية لشخصيات صهيونية رسمية، لزيارة المغرب، لإقامة حوار ثنائي بينهما، ولم يكن يجرؤ بالطبع على وعد بتأمين حوارات عربية ـ صهيونية، على أكثر من جبهة عربية. لذلك لجأ إلى أسلوب غير مباشر، دفع من خلاله شخصيات رسمية مغربية، إلى لقاء شخصيات صهيونية غير رسمية، وهو يعرف ضمناً أن هذه الاتصالات المتحركة تحت الجلد، لن تكون بأي حال خافية على القيادات الصهيونية الرسمية. وكان الكيان الصهيوني يرى بهذه المبادرة «فتحاً» كبيراً، لأنه لم يكن يحلم يوماً أن يسمع زعيماً عربياً يقدم مثل هذا العرض، إذ كان الوطن العربي في تلك الحقبة، في فترة نهوض، ودعوة لتحرير فلسطين، كل فلسطين، من الاحتلال الصهيوني، كما كانت المعارضة المغربية تقوى وتشتد وتترابط مع المد الوحدوي العربي.

وكان أي نظام، أو أي فرد، سريع السقوط، ومن السهل أن يحترق في ما لو أشيع عنه بأنه يتقاعس في حمل لواء التحرير، فكيف إذا تبين أنه يروج لفكرة اللقاء مع الصهاينة، أو الاعتراف بدولة إسرائيل؟

إذن كانت أول دعوة رسمية لوفد إسرائيلي غير رسمي (كتاب وأدباء إسرائيليون)، يعود تاريخها إلى العام ١٩٦١، حيث انعقد في حينه في فلورنسا في ايطاليا، مؤتمر فكري، مثل المغرب فيه، ولي العهد المغربي آنذاك، مولاي الحسن، وبعد اختتام أعمال المؤتمر قام ولي العهد بدعوة الوفد الإسرائيلية لزيارة المغرب والحلول ضيفاً عليه»[١] .

وكان الملك الحسن لا يرى «في المشروع الصهيوني، وأداته السياسية «إسرائيل»، أكثر من تجمع يهودي كبير في العالم العربي، على غرار التجمعات السكانية اليهودية الصغيرة في الأقطار العربية، كل على حدة»[٢] . وربما كان لهذه النظرة «أثر في تحول الجهود الصهيونية لتهجير يهود المغرب من العمل السري في العام ١٩٦١ وقبله، إلى النشاط شبه العلني، والمباشر إبان التهجير الجماعي ليهود المغرب في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، تلك الحملة المعروفة في تاريخ النشاط الصهيوني لتهجير يهود المغرب، باسم «عملية ياخين»[٣].

وتشير التقارير التي تناولت هذه المعلومات، بأن المغرب سمح لليهود الذين آثروا الهجرة من الرباط إلى فلسطين المحتلة، الاحتفاظ بجنسيتهم المغربية، وقد احتفظ بالفعل معظمهم بهذه الجنسية، بينما رغب نفر قليل بالتخلي عنها طوعاً.

ويعيد بعض الصحافيين والخبراء إلى أن أسباب استمرار العلاقات السرية، ومن ثم العلنية بين المغرب والكيان الصهيوني، إلى نظرة الأسرة المالكة الخاصة في المغرب، إلى اليهود بعامة، وإلى

---

[١] زراي، عوديد، هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٣ .

[٢] العبدالله، هاني، شؤون فلسطينية، نقلاً عن: شموئيل سغيف، «معاريف»، ١٩٨٦/٧/٢٥، ص ١٣٧ .

[٣] المصدر السابق.

يهود المغرب بخاصة، فالصحافي حغاي إيشد يرى أن «هناك خلفية يهودية خاصة لهذه الاتصالات، فهي تعبر عن العلاقات الخاصة القائمة بين الأسرة الملكية وبين يهود المغرب في إسرائيل وفي الشتات، وان هذه العلاقات كان لها دور في عمليات جس النبض من أجل السلام والاندماج في المنطقة من جانب دولة إسرائيل وسكانها»[1] .

وهذا ما يؤكده أيضاً الصحافي شموئيل سغيف عندما يقول: «ليس بالإمكان فهم الصلة الخاصة بين المغرب وإسرائيل طيلة ربع القرن الماضي، دون الوقوف على خاصية يهود المغرب»[2] . هذه الخصوصية تحدث عنها دان اڤيدان في صحيفة «داڤار» بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٥، بقوله:

«تتجسد هذه الخصوصية في الدور الذي تلعبه الجالية اليهودية في المغرب، والعلاقات الحميمة التي تربطها بالبلاط الملكي، حيث إن بعض زعمائها يشكل جزءاً من ركائز النظام». ويذكر على سبيل المثال أن سكرتير الجالية اليهودية في المغرب روبرت اسراف، هو مدير عام المشاريع الاقتصادية الخاصة التي تملكها الأسرة المالكة.

أما البروفسور شلوموبن عامي، فيحلل أسباب العلاقات والاتصالات بين المغرب والكيان الصهيوني، إلى الجذور السياسية، حيث ان كلا الطرفين يتعاطى مع المغرب، ويعمل على ضوء توجهاته. فالمغرب «منذ قيام دولة إسرائيل لم يتأرجح بين الشرق والغرب، بين الخيار السوفياتي والخيار الغربي، على غرار مصر والجزائر وليبيا، على سبيل المثال، فالخيار الواضح لتونس والمغرب كان دوماً خياراً غربياً، وبناء عليه، يجب فهم توجهات الملك الحسن الثاني، نحو إسرائيل كجزء من توجهه الغربي»[3] .

في هذا الوقت شهدت الرباط زيارات عدة وفود إسرائيلية، لا تحمل الطابع الرسمي، إنما في مضمون حركتها وعملها تصب في الإطار الرسمي، خاصة وأن هذه الوفود كانت تأتي ويتم استقبالها . كما أشرنا . من قِبل مسؤولين كبار في البلاط الملكي، من بين هذه الوفود، رجال أعمال، وخبراء في الزراعة، وممثلون لشركات تجارية واقتصادية متنوعة، وصحافيون وإعلاميون آخرون، وسيّاح، ورجال دين، مما جعل الحركة بين كل من المغرب والكيان الصهيوني دائمة ونشيطة. وقد عكست الصحف الصهيونية أبعاد وطبيعة هذه العلاقة، وربطتها برؤية الملك الحسن الخاصة، فهو منذ يومه الأول في السلطة «كان يقيم علاقات سرّية متشبعة مع إسرائيل، وقد خدمت هذه العلاقات الملك في مجالات عدة، منها التعاون في المجال الزراعي، وفي مجال تنظيم البوليس السرّي والجهاز العسكري، وفي هذا السياق نشرت وسائط الإعلام الأوروبية، أن تصفية الزعيم المغربي اليساري المناوىء للنظام المغربي، المهدي بن بركة في باريس، تمت بمساعدة من المخابرات الإسرائيلية»[4] .

---

[1] المصدر السابق نقلاً عن: «داڤار» ١٩٨٦/٧/٢٥ .

[2] «معاريف»، ١٩٨٦/٧/٢٥ .

[3] «عل همشمار»، ١٩٨٦/٧/٢٤ .

[4] «داڤار»، ١٩٨٦/٧/٢٢ .

وفي سياق نشر المزيد من التفاصيل حول العلاقات السرية المغربية ـ الصهيونية، كتب يغئيل بن ـ نون، مقالاً تحت عنوان: «الجانب الآخر من العلاقات بين إسرائيل والمغرب» في صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٥ ـ جاء فيه:

«الجميع يسافرون إلى المغرب، أعضاء كنيست من جميع الأحزاب، شخصيات عامة رفيعة المستوى، لقاءات مع مسؤولين مغاربة، علانية أو سرية أو شبه سرّية، ويسافر رجال فكر ورجال إعلام. ويعتبر السفر إلى المغرب بالنسبة إلى البعض منهم، رصيداً عاماً إضافياً ينبغي عدم الاستخفاف به. وتسافر وفود لتشترك في مؤتمرات ومناسبات احتفالية ذات طابع طائفي»[١].

ويتحدث بن نون عن دور الطائفة اليهودية وتأثيرها في هذه العلاقات، فيشير إلى أن العدد يتجاوز عشرة آلاف نسمة وهي: «أقلية ضئيلة ولكنها تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد المغربي، وللعائلة المالكة أعمال متشعبة مع صاحب رؤوس الأموال داڤيد عمار، الذي هو أيضاً الأمين العام للطائفة اليهودية في المغرب. علاوة على هذا المنصب يتوق زعيم الطائفة إلى منصب آخر يمنحه مكانة وقت الحاجة، في المؤتمر اليهودي العالمي وفي المنظمات اليهودية الدولية. وقد أقام عمار لهذة الغاية: «المؤتمر العالمي ليهود مراكش»[٢].

ويضيف الكاتب الصهيوني: «إن بداية التطبيع في العلاقات بين المغرب وإسرائيل تعود إلى مبادرة وزارة الداخلية المغربية، وقد دعي شاؤول بن سمحون، رئيس المنظمة العالمية للمتحدرين من شمال أفريقيا لإجراء محادثات في المغرب عام ١٩٧٧، وذلك بوساطة فرنسية، وبتنسيق كامل مع رئيس الحكومة ووزيري الخارجية والدفاع (الإسرائيليين) آنذاك، وقد نوقشت خلال تلك المحادثات شؤون تتعلق بالمغرب والطائفة اليهودية، وطبعاً النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وإمكان قيام المغرب بمبادرة باتجاه إنشاء علاقات بين إسرائيل ودول عربية، وقد مهدت تلك المحادثات الطريق أمام زيارة موشية دايان، وزير الخارجية في حكومة بيغن التي كان قد تم تأليفها على التو، وقد التقى دايان خلال تلك الزيارة حسن التهامي المصري، وأحدثت نتائج تلك الزيارة التحوّل التاريخي في علاقاتنا مع مصر، ويبدو أنها المرة الأولى التي تدعى فيها شخصية عامة من أصل مغربي، إلى محادثات رسمية تقريباً، بشأن مبادرات سياسية مشتركة بين الدولتين»[٣].

٢ ـ زيارات رسمية سرية

مهّدت الزيارات غير الرسمية الصهيونية إلى المغرب، الطريق لزيارات رسمية صهيونية سرية، التي شكلت جسر عبور، أو دفرسوار صهيوني إلى قلب الوطن العربي، وقد تناول الصحافي اليهودي حاييم مرغليت نقلاً عن أحد رؤساء المؤسسات المتهمة بشؤون الشرق الأوسط، هذه الزيارات، فحددها كالتالي: «زار رابين المغرب سنة ١٩٧٦، عندما كان رئيساً للحكومة لإجراء محادثات سرية، كما زارها موشية دايان سنة ١٩٧٧، وكذلك شمعون بيريز في مطلع الثمانينات»[٤].

---

[١] نشرة م.ر.ف، «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، العدد ٨، آب ١٩٨٦ ـ ص ٥٦٣.

[٢] المصدر نفسه ص٥٦٤.

[٣] المصدر السابق.

[٤] «عهل همشمار»، ١٩٨٦/٧/٢٤.

غير أن هذه اللقاءات، لم تكن الأولى على الصعيد الرسمي، إنما جاءت مكملة لما بدأته الوفود البرلمانية وشخصيات رسمية أخرى، فقد أوضحت صحيفة «معاريف» في ١٩٨٦/٧/٢٥، إلى أن «أول زيارة لوفد برلماني إسرائيلى وشخصيات أخرى، تمت خلال فترة عملية التهجير الكبرى ليهود المغرب بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٣» [١] .

أ . التعاون الزراعي . التجاري . السياحي

يبدو أن نشاط التعاون التجاري والزراعي والسياحي، في بداية هذا المشوار الطويل. كان الأبرز، وهو الذي قاد إلى ربط هذا التعاون بالمسار السياسي. فقد ظهر من خلال التقارير الكثيرة التي نشرت حول هذه المسائل، أن التعاون في المجالات المذكورة قطعت شوطاً كبيراً، بين المغرب والكيان الصهيوني، وهو يعتبر أول وأكبر خرق لقرارات الجامعة العربية بشأن المقاطعة الاقتصادية والسياسية وغيرها مع الصهاينة.

عن هذا الموضوع، نقل الصحافي الصهيوني تسفي زارحيا، وهو مراسل اقتصادي، عن نائب وزير الزراعة الإسرائيلي ابراهام كاتس عوز، بأن المغرب مهتم بالتعاون مع إسرائيل في المجال الزراعي، وأنه «علم أن كاتس عوز سافر قبل ٧ أسابيع إلى المغرب على رأس وفد ضم عضو الكنيست يتسحاق بيريتس، والمدير العام لشركة اغرسكو ومركز تسويق الفواكه من إسرائيل في أوروبا، وبعد عودته أطلع كاتس عوز رئيس الحكومة على نتائج زيارته. وقال مضيفوه إن الملك الحسين قد يتخذ قراراً بشأن سياسة التعاون الزراعي بين الدولتين، وقد مكث الوفد في المغرب أربعة أيام، والتقى وزير الزراعة المغربي، والوزير المسؤول عن شركة التصدير المركزية في هذه الدولة...» [٢] .

وعرض رفائيل من، المراسل السياسي لصحيفة «معاريف» في ١٩٨٦/٧/٢٣، المزيد من الإيضاحات عن طبيعة ونتائج هذه الزيارة، فقال: تناولت المحادثات إمكان تبادل الباحثين والطلبة في حقل الإرشاد الزراعي، وتصدير المنتجات الزراعية من إسرائيل إلى المغرب وغير ذلك، ومن بين الأمور التي بحثت أيضاً تصدير محتمل لأجهزة الري ومواد إخصاب الدواجن، وتربية النحل وتصدير البذور وغيرها، وأوضح الوزير أن الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التنفيذ مرهون بالملك، وقال: إنه شاهد في المغرب أجهزة ري إسرائيلية مكتوب عليها بالعبرية اسم الشركة: «نفاطيم» [٣]. من ناحية أخرى، نقلت تقارير صحيفة عدة، أن وفوداً صهيونية كثيرة، زارت المغرب، على فترات، للقيام برحلات استجمام «سياحية»، وقد تم خلال تلك الزيارات مباحثات تهم الطرفين، وتطرقت فيها الوفود الزائرة إلى مواضيع، كالعلاقات العربية . الصهيونية، الراهنة والمستقبلية، وطرائق عمل إزالة العداء، وكيفية التوصل إلى سبل لإقامة تبادل تجاري وصناعي وزراعي بين العرب والصهاينة.

---

[١] العبد الله، شؤون فلسطينية، مصدر سابق، ص ١٣٨ .

[٢] هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٤ .

[٣] نشرة م.ر.ف. الصراع العربي . الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٥٦٥ .

كما تحدثت هذه التقارير بإسهاب، عن الحفاوة والترحيب الذي صادفته هذه الوفود، لدى الرسميين المغاربة، وأكدت أن عقوداً كثيرة أبرمت بين الشركات الصهيونية المنتشرة في أوروبا وأمريكا والكيان الصهيوني مع الحكومة المغربية، وخاصة أعضاء الأسرة الحاكمة.

وأضافة التقارير: إن الانطباع الذي كان الصهاينة يخرجون به على أثر الزيارات، كانت «إيجابية» للغاية، وهذا ما دفعت الصحيفة الصهيونية عل همشمار الصادرة في ١٩٨٦/٧/٢٤، إلى القول: «إن سلاماً سلبياً قائم بين إسرائيل والمغرب منذ عشر سنوات، وهناك تجارة بين البلدين، وإرشاد زراعي، وزيارات سياحية، والسلام السلبي معناه الهدوء، وهو ينطوي على احتمالات للتوصل عبره إلى سلام إيجابي..»[1].

وكانت هذه الصحيفة وغيرها، قد نشرت قبل ذلك بيوم واحد، أن وفداً يضم رجال إعلام وأكاديميين إسرائيليين زاروا المغرب في أواخر أيار/مايو من العام ١٩٨٦، كان من بينهم مدير الإذاعة الإسرائيلية جدعون ليف، والأستاذ شمعون شمير، من جامعة تل ابيب، الذي ذكر أنه التقى أساتذة في جامعة الرباط «لم يكتشف عندهم انحرافاً ـ إيجابياً ـ عن خطوط التفكير الدعاية المألوفة في العالم العربي»[2].

ب ـ لقاء الحسن ـ رابين

لم تكن زيارات ولقاءات الوفود الصهيونية، على اختلاف انتماءاتها ومواقعها السياسية الأمنية والاقتصادية والفكرية، سوى مقدمات لأكبر وأهم لقاء تم في حينه، بين رئيس الحكومة الصهيونية اسحق رابين والملك الحسن الثاني، في تشرين الأول من العام ١٩٧٦، وكان هذا اللقاء بمثابة المفتاح السحري الذي شجع كل يهود العالم للتعامل مع المغرب باعتباره «صديقاً»، وإلى الاستئناس برأيه في قضية الشرق الأوسط وغيرها، وفي تأمين الاتصالات واللقاءات السرية الرسمية العربية ـ الصهيونية، لذلك أطلق على الحسن اسم عراب هذه العلاقات ومحركها.

وتشير المعلومات حول هذا اللقاء المهم، إلى أن رابين زار المغرب متخفياً، «مستعيناً بشعر مستعار ونظارتين سوداويتين»[3]. نوتحدثت تالي زيلينغر (دافار، ١٩٨٦/٧/٢٣)، عن فحوى المحادثات التي دارت بين الحسن ورابين التي تمت في قصر الأول في الرباط، تناولت درس إمكانية فتح ثغرة في الجمود والعداء السياسي القائم في المنطقة، لتوفير مناخ يساعد على إيجاد تسوية ما للصراع العربي ـ الصهيوني، وخلال هذه المحادثات تبين لرابين «إن ملك المغرب يتخوف من الراديكالية في العالم العربي، وبالتالي فهو يرى ضرورة حل النزاع، وقد أبلغ الحسن إلى رابين، أنه اقترح على العرب قبول إسرائيل في الجامعة العربية، معللاً ذلك بأنه لا يضرّ أحداً، ويمكن أن يفيد فقط».

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] «النهار» ١٩٩٣/٩/١٥.

ولكن صحفاً صهيونية أخرى (عل همشمار، ١٩٨٦/٧/٢٤)، حاولت أن تعتم على فحوى تلك المحادثات، فقالت إن الزيارة لم يكشف النقاب عنها، وعما دار فيها في حينه. لذلك بقيت المعلومات الحقيقية، والتفاصيل الدقيقة رهن القصر المغربي وأدراج رابين، غير أن التسريبات الإعلامية بعد ذلك أوضحت أن جوهر اللقاء انصب على إمكانية دعوة مصر إلى توقيع معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني.

لم يمض عام على هذا اللقاء، حتى زار رئيس جهاز «الموساد» في حينه اسحق حوفي، المغرب، والتقى مبعوث الرئيس أنور السادات حسن التهامي، اللذين مهدا إلى محادثات دايان . التهامي، وهذا ما أكده يوئيل ماركوس (صحيفة هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٥)، للتباحث في شأن التسوية.

لذلك لم يكن غريباً، بعد الانتهاء من توقيع الاعتراف الرسمي المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض أن يتوجه رئيس حكومة إسرائيل اسحق رابين فوراً برفقة وزير خارجيته شمعون بيريز إلى المملكة المغربية، لشكر الملك الحسن، على الجهود التي بذلها خلال أكثر من ربع قرن، هي عمر المحادثات السرية الصهيونية . المغربية، من أجل التمهيد والتحضير لمثل هذا اليوم التاريخي، وهو استكمال لما سبق وأن أنجزه أثناء احتضان اللقاءات السرية المصرية . الصهيونية التي أسفرت عن معاهدة السلام المعروفة باتفاقية كامب ديفيد، والتي وقعت على نفس الطاولة، وبنفس الأقلام، وفي نفس الزاوية التي وقعت فيها وثيقة التسوية الفلسطينية . الإسرائيلية.

وكانت بالطبع مناسبة لتدارس الأوضاع في المنطقة، على ضوء ما تم إنجازه، ليصار لاحقاً رسم الخطط والمشاريع طبقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة، التي تقتضي . كما أعلن . تنسيقاً وتعاوناً في كافة المجالات والميادين، أبرزها الاقتصادية والسياسية.

هذه الزيارة هي الأولى العلنية لزعماء إسرائيليين لبلد عربي غير مصري، بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني . الإسرائيلي، والتي جرت فيها مراسم الاستقبال بشكل رسمي وأمام عدسات التلفزيون. وقد تحدث اسحق رابين بالعبرية لوسائل الإعلام . وهذا بالطبع له مدلوله السياسي . عن أهداف هذه الزيارة فقال:

«للزيارة هدفين: أولاً تقديم الشكر إلى جلالته لما فعله في الماضي، والحديث عن الاستقبال الذي خصني به لدى زيارتي غير الرسمية التي قمت بها عام ١٩٧٦ عندما كنت رئيساً للوزراء.

وثانياً: هو شكر العاهل المغربي أيضاً على كل ما فعله من أجل السلام في السنوات العشرين الأخيرة حتى تحقيق اتفاق واشنطن التاريخي»[١].

واعترف بفضل الحسن في إرساء القواعد الأولى لانطلاقة التسوية في المنطقة، التي تمت على إيقاع هادئ، وقال: «إن العالم لم يصدق ما قاله جلالته يوماً في أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يتحقق على مراحل، وأن أول حجر في عملية السلام التي أدت إلى اتفاق واشنطن وضع في لقاءات أجراها (موشي) دايان وبيريز وأنا نفسي مع العاهل المغربي»[٢].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

بهذا الاعتراف أكد رابين صحة كل المعلومات والتسريبات التي سبق وأن تداولتها وسائل الإعلام عن الاتصالات السرية بين الجانبين، موضحاً أنها ستستمر حتى يتم ترسيخ وتعزيز أطر التعاون بين العرب والصهاينة، وهذا يقتضي «نصيحة الملك المغربي لمعرفة ما يمكن القيام به لتحقيق المزيد من التقارب بين إسرائيل والعالم العربي، إن هذه الزيارة هي واحد من أمور عدة عظيمة قام بها الملك الحسن الثاني لتقريب السلام بين الشعوب العربية وشعب إسرائيل»[1].

جـ. محادثات الحسن. بيريز

استكمل شمعون بيريز مباحثات رابين ودايان مع الملك الحسن، لتمتين العلاقات الثنائية، وتوسيع إطار هذه العلاقات لتشمل بلداناً عربية مجاورة لفلسطين المحتلة بخاصة والعربية بعامة.

زار بيريز المغرب سراً للمرة الأولى في العام ١٩٧٩، وفي المرة الثانية العام ١٩٨١، عندما كان زعيماً للمعارضة، وقد وصف المعلقون الصحفيون، أن أهداف الزيارة الأولى، كان «تحطيم الجمود الذي اعترى محادثات السلام بين إسرائيل ومصر، وفي الثانية كان الهدف فحص إمكانات دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام»[2].

أما أبرز المحادثات التي دارت بين الحسن وبيريز، وقد أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط السياسية: الصهيونية والعربية، هي تلك التي جرت في قصر ايفران، المقر الصيفي للملك الحسن الثاني، يومي ٢٢ و٢٣ تموز/ أيلول العام ١٩٨٦ برفقة وفد سياسي وإعلامي ضم: عضو الكنيست رافي إداري، رئيس كتلة المعراخ في الكنيست الذي كان له شأن في إعداد هذه الزيارة، والدكتور نمرود نوفيك المستشار السياسي لرئيس الحكومة، وأروى سابير مستشاره الإعلامي، والعقيد عزرائيل نافو سكرتيره العسكري، كما ضم: يغئيل غورن المراسل السياسي للتلفزيون الإسرائيلي، وعوديد بن عامي مراسل الإذاعة، ومصورين وفنيين[3].

هذا اللقاء لم يكن وليد تاريخه، إنما يعود إلى سلسلة من الاتصالات السرية دامت نحو عام تقريباً، كما ذكرت ذلك وسائل الإعلام الصهيونية. وفي التفاصيل، «إن هذه الاتصالات بدأت في آب/ أغسطس من العام ١٩٨٥، عندما أبلغ رافي اداري، وهو عضو كنيست من أصل مغربي، إلى نمرود نوفيك المستشار السياسي لشمعون بيريز أن استنتج من خلال اتصالات بداڤيد عمار رئيس الطائفة اليهودية في المغرب، وروبير أشرف، أحد زعماء الطائفة، أن لقاء بيريز والملك الحسن قد أصبح في متناول اليد، وقد شجع بيريز إداري على شد الخيوط، وأقام إداري علاقة مع أقرب مستشاري الملك، وهو أحمد بن جديرة (٦٤ عاماً)»[4].

---

[1] نفس المصدر.

[2] «معاريف» ١٩٨٦/٧/٢٢.

[3] «معاريف» ١٩٨٦/٧/٢٣.

[4] الدار، عكيفا، هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٥.

وتضيف المعلومات إنه «خلال زيارة بيريز القصيرة لفرنسا، قبل ٣ شهور، اجتمع ومبعوث من قبل الملك، وخلال الأسابيع الأخيرة، زار الدكتور نمرود نوفيك المغرب للإعداد للزيارة، وقد وصل إلى إسرائيل داڤيد عمار أيضاً وسلم بيريز رسالة من الحسن، وسافر سام شيطريت رئيس حركة «بياحد» لمهاجري المغرب إلى المغرب مرات عديدة للحصول على موافقة الملك الحسن على نقل رفات المهاجرين اليهود غير الشرعيين الذين هلكوا في سفينة «أغوز» التي كانت تنقل المهاجرين إلى فلسطين»[1] .

وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت في ١٩٨٦/٧/٢٣، إنه قبل ستة أسابيع من هذه التحركات، زار حوالي ١١٠٠ (ألف ومائة) إسرائيلي المغرب بمعرفة الملك ومباركته.

وفي باريس ذكر جدعون كوتس مراسل صحيفة داڤار الصهيونية في ١٩٨٦/٧/٢٥، أن رافي اداري سافر بين الرباط والقدس سبع مرات، وأن روبير أشرف أسهم في إنجاز المراحل الأخيرة للزيارة.

وتحدث اداري لصحيفة معاريف في ١٩٨٦/٧/٢٥، عن ترتيبه للقاء وكل ما تعلق بأطقم العمل الصهيونية المشاركة، وعن أفق الملك الحسن ورغباته ومشاعره من المباحثات، فقال: «سافرت قبل أسبوع إلى باريس حيث أنجزت مع أقرب مستشاري ملك المغرب التنسيق النهائي للقاء بيريز . الحسن، وقد طلب المغاربة ألا يحضر بيريز معه صحافيين لكي لا تكون هناك ضجة كبيرة أكثر من اللازم ولأسباب أمنية أيضاً، إذ أن كل جانب أخذ على عاتقه مخاطرات محسوبة».

وأضاف: «تم الاتفاق قبيل سفر بيريز على حضور مراسلين للتلفزيون والإذاعة فقط، وعندما عرض اقتراح اللقاء في الولايات المتحدة، قال الحسن أنه سيؤخذ انطباع بأن اللقاء إنما هو خطة أمريكية تفرض على المغرب وإسرائيل، وليس انطلاقاً من مبادرته الشخصية. وقبل ثلاثة أسابيع أعطى مستشاروا الملك الإشارة إلى أنه مستعد لدعوة بيريز».

وفي تعليق حول الدوافع التي أدت بالملك إلى دعوة بيريز، ربط عكيف الدار في صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٤، بينها وبين مشروع مارشال للشرق الأوسط «لأن المغرب زج في صعوبات اقتصادية خطرة، ومثل الكثيرين في أفريقيا والعالم الثالث، يؤمن الحسن بأن في أيدي الإسرائيليين المفتاح السحري لخزانة المالية الأمريكية»[2]. وفي تعليق آخر كتبه دان افيدان في صحيفة داڤار في ١٩٨٦/٧/٢٥، إشارة إلى أن وراء دعوة الحسن لبيريز مصالح مغربية داخلية، وأخرى مع إسرائيل، وتوطيد العلاقة مع يهود المغرب، لأن من «شأنها مساعدة الحسن على تنمية شبكة علاقات وطيدة بين بلاده وبين دول الغرب وبالأخص فرنسا، التي تقطن فيها نخبة مثقفة وميسورة من اليهود المهاجرين من المغرب، الذين لهم صلة بدوائر الحكم في فرنسا، ويستطيع الحسن الآن أن ينتظر المقابل من إسرائيل في مجال العلاقات الثنائية، وليس ثمة شك في أن مبادرته كانت

---

[1] هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٢ .

[2] نشرة م. ر. ف، مصدر سابق.

ترمي إلى مساعدة بيريز على تحسين صورته لدى الرأي العام في إسرائيل وفي العالم. فقد قال الحسن في خطابه الأخير، إن أحد أهداف مبادرته كان يتمثل في تدعيم وضع بيريز قبيل تغيير السلطة في إسرائيل وانتقال رئاسة الحكومة إلى «الحزب اليميني المتطرف» ـ الليكود، وثمة سبب آخر لدعوة بيريز لزيارة المغرب، وهو رغبة الحسن في الاستعانة بزعامة إسرائيل في مساعيه لجمع مساعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة للغاية من الولايات المتحدة خلال زيارته الوشيكة لواشنطن».

أما دوافع بيريز وراء لقائه مع الحسن، كما أوضحتها الصحافة الصهيونية، تتعلق بمحاولة تعزيز موقعه ودوره في الاتصالات العربية ـ الصهيونية، وربما المفاوضات، مما يعطيه مزايا ولون مختلفين ويحسن وضعه المعنوي والسياسي داخل الكيان الصهيوني وخارجه. وهو كان يمني النفس أن يشجع هذا اللقاء الرئيس حسني مبارك لعقد قمة معه قبل انتقال السلطة إلى الليكود. ويبدو من خلال ما تناقلته وكالات الأنباء، ومصادر طرفي اللقاء، أن هذه الزيارة لم تسفر عن اتفاقات ذات شأن، إذا ما استثنينا أن اللقاء، أن هذه الزيارة لم تسفر عن اتفاقات ذات شأن، إذا ما استثنينا أن اللقاء بحد ذاته حدث له وزنه ومدلولاته ومعانيه السياسية.

جرت المحادثات بين العاهل المغربي وشمعون بيريز، على ثلاث جولات، طرح خلالها بيريز النقاط التالية: «الاستعداد للتفاوض مع ممثلين فلسطينيين أصيلين ومتطلعين للسلام، ورافضين للعنف، الاستعداد لإجراء مفاوضات في إطار دولي، حرية زيارة الأماكن المقدسة. وحسم موضوع السيادة على المناطق (المحتلة)، في المفاوضات بين الأطراف. بينما عرض الحسن، حق تقرير المصير للفلسطينيين، الاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني، إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والانسحاب من كل الأراضي المحتلة»[1] .

وكان أطرف تعليق صحفي، على الاجتماعات، كتبه يوئيل ماركوس، في صحيفة هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٥، تحت عنوان «تمخض الجبل فولد كسكسي»[2] ، قال فيه: «كانما لم تسفر الزيارة إلا عن الوجبات والمأدبات الملكية الفخمة». وتراوحت ردود الأفعال الأخرى السياسية والإعلامية الصهيونية، بين مؤيد ومتحفظ، بينما وجدت أصداء سلبية واسعة في الوطن العربي، وعلى الصعيد الإسلامي.

فبينما اعتبرها رئيس إسرائيل حاييم هرتزوغ «انطلاقة وجزء من مسار تاريخي لاعتراف الدول العربية بإسرائيل»[3]. أشار اسحق شامير «بأن أهمية الزيارة تكمن بعلانيتها»[4]. أما اسحق نافون، نائب رئيس الحكومة ووزير المعارف والثقافة، قال: «إنه حتى لو لم تسفر الزيارة عن نتائج فورية، فإن ثمة أهمية كبرى لحقيقة أن يوجه ملك المغرب الدعوة لشخصية إسرائيلية رفيعة المستوى لزيارة

---

[1] هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٧ .

[2] كسكسي: أكلة مغربية شعبية.

[3] هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٣ .

[4] المصدر السابق.

بلاده»[1] ، وقد وافقه الرأي وزير الطاقة موشيه شاحال، الذي اعتبر الزيارة تاريخية بسبب لقائها العلني. ورأى يشعياهو بن بورات: «إن لقاء بيريز . الحسن له أكثر من قيمة رمزية، فهو بمثابة اعتراف فعلي بإسرائيل من جانب المغرب، وإيجاد قناة تفاوض علنية مع حاكم عربي، له وضع لا يستهان به في العالم الإسلامي، كما أن الكسر التدريجي لعزلة إسرائيل في المنطقة العربية، هو إنجاز ذو أهمية سياسية . استراتيجية من شأنه تمهيد الطريق للتفاوض مع أطراف عربية أخرى»[2] .

واعتبر عدد من المراقبين والمحللين السياسيين، أن لقاء الحسن . بيريز، مدماك في مسيرة التسوية، وهو سيؤدي في نهاية المطاف إلى اعتراف عربي بإسرائيل، ويحاول تعويد الذاكرة العربية على تقبل سماع لقاءات عربية . صهيونية من هذا المستوى في المستقبل، مما يسهل عملية الحوار، ويلغي «الحاجز النفسي» والألفاظ التي تدين مثل هذه الاتصالات وتصفها بـ «الخيانة».

من جهته لخص شمعون بيريز نتائج اللقاء، في خطاب ألقاه أمام الكنيست، قال فيه: إن اللقاء أسهم في التمهيد للتفاهم مع الأردن والفلسطينيين، وأضاف: «ليستغرق ذلك شهرين، وليستغرق سنتين، ولن نكل عن ذلك» وتابع: «نشأ في ايفران شرعية الحوار المكشوف، والتعامل مع المنطق الناجم عن الواقع وليس مع الصدى الناجم عن الشعارات، فقد أخرج اللقاء مسيرة السلام (التي بدأت مع مصر)، من عزلتها، وأثبت أن في الجانب العربي من يمكن التكلم معه»[3].

وبخصوص ورقتي العمل اللتين قدمهما شمعون بيريز خطياً للملك الحسن، فقد عرضتهما مندوبة صحيفة «معاريف، في ١٩٨٦/٧/٢٧»، تمار غولان كما يلي:

الورقة الأولى تضمنت ٧ نقاط هي:

«النقطة الأولى: تتحدث عن رغبة إسرائيل في التوصل إلى سلام دائم في المنطقة، ويقترح بيريز الإعلان عن سنة مفاوضات في الشرق الأوسط.

النقطة الثانية: الحاجة إلى إعلان وقف حالة الحرب.

النقطة الثالثة: المفاوضات تجرى حول مسائل السلام والأمن.

النقطة الرابعة: هي التي أثارت الاهتمام «يجب أن يتضمن كل اتفاق يوقع حلاً للمشكلة الفلسطينية، التي هي لب المواجهة في الطريق إلى السلام، وبوسائل دبلوماسية، وإسرائيل من جانبها تعترف بوجود الشعب الفلسطيني، وبحقوقه الشرعية، وبحقه في الاشتراك في القرارات التي تحسم مصيره، وهذه عناصر حيوية لضمان السلام».

النقطة الخامسة: يمكن أن يبدأ مؤتمر السلام في إطار دولي، وأن يستمر في إشراف دولي، ويمكن أن يعقد في المغرب على أساس القرارين: ٢٤٢ و ٣٣٨.

---

[1] الملف، مصدر سابق، نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٦/٧/٢٢ .

[2] «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٦/٧/٢٥ .

[3] نشرة، م.ر.ف. مصدر سابق.

النقطة السادسة: سيكون التمثيل الفلسطيني لفلسطينيين من «يهودا والسامرة» وغزة، ولكن يمكن قبول ممثلين آخرين بموافقة متبادلة أيضاً.

النقطة السابعة: الحاجة إلى تعاون من أجل تنمية اقتصادية مشتركة في الشرق الأوسط».

وأوضحت المندوبة في صحيفتها المذكورة، أن بيريز قدم للملك ورقة عمل ثانية بعنوان: «عرض موقف إسرائيل» مدون عليها: «ايفران ١٩٨٦/٧/٢٣» ومكونة من عشر نقاط مرقمة، وقد لخصتها على النحو التالي:

«. يتفق الفريقان على أنه على جميع قادة المنطقة، أن يبذلوا كل ما في وسعهم للحؤول دون وقوع مأساة أخرى في المنطقة، وذلك بأقصى سرعة ممكنة. ويتفق الطرفان على مبدأ إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها، وأن السبيل الوحيد هو طريق السلام والدبلوماسية. ووعد شمعون بيريز بأنه سيعرض على حكومته وجهة نظر جلالة الملك الحسن الثاني، وذلك لأن لقاء ايفران لم يحمل طابع المفاوضات، وإنما محاولة للتعمق في الموضوع وفحص الإمكانات.

. أكد بيريز أنه يعتقد أن العقبة أمام التقدم في المنطقة لا تتمثل في عرض مواقف من المحال التوفيق بينها، وإنما انعدام الرغبة في الحوار، والمفاوضات والحل الوسط.

. وعد بيريز بأن إسرائيل لن تطبق سياستها على الضفة وقطاع غزة بل ستحسم مسألة السيادة في المفاوضات.

. صرح بيريز أن إسرائيل مستعدة لإجراء مفاوضات مع ممثلين عن بلدان عربية بينهم الفلسطينيون، الذين يتطلعون إلى السلام ويرفضون الإرهاب والعنف. ويستطيع الجانب العربي أن يعرض خلال المفاوضات اقتراحاً يتعلق بموضوع السلام والأمن ومستقبل الفلسطينيين. وستعرض إسرائيل من جانبها مقترحاتها بشأن هذا الموضوع. ويمكن أن تجري هذه المفاوضات في إطار دولي، كما سيتم اتفاق الأطراف المتورطة في المواجهة على ذلك.

. وعد بيريز جلالته بالمحافظة على حرية العمل والعقيدة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

. وعد بيريز بأنه سيدرس فور عودته، إمكان الاجتماع إلى وفد من ممثلين معتمدين للشعب الفلسطيني للشروع في محادثات حقيقية.

. يوافق الطرفان على أن المواجهة الحالية عميقة، وتشكل خطراً فادحاً على المنطقة».

أما مراسل صحيفة يديعوت احرونوت (١٩٨٦/٧/٢٧)، روني شيكد، فقد عرض النقاط العشر، كما قدمها بيريز، وأعدها مساعدوه بالتنسيق مع رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أبا ايبان، على أنها تتضمن.

١ . مستقبل المناطق يتقرر في المفاوضات.

٢ . إسرائيل لن تضم المناطق.

٣ . إسرائيل غير مستعدة للانسحاب من جميع المناطق.

٤ . إسرائيل غير مستعدة لإقامة دولة فلسطينية.

٥ . المشكلة الفلسطينية تحل بالطرق السلمية.

٦ . يعقد «مؤتمر دولي» لمرافقة مفاوضات السلام، بالاتفاق بين الأفرقاء.

٧ . إسرائيل غير مستعدة لإجراء مفاوضات مع م.ت.ف، وإنما مع ممثلين فلسطينيين من المناطق وخارجها، ممن ليسوا أعضاء معلنين في م.ت.ف. إسرائيل مستعدة لإجراء محادثات مع «فلسطيين معتمدين» ينشدون السلام ويعارضون الإرهاب.

٨ . المفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية ستجري بواسطة الأردن.

٩ . توافق إسرائيل على مبدأ حرية العبادة للأديان الثلاثة في القدس، وستتيح الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة، ولكن القدس ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

١٠ . يقدم الملك الحسن مساعيه الحميدة لجميع الفرقاء في المغرب لإجراء المفاوضات.

د . اتصالات أعضاء الكنيست وآخرين

اتسعت دوائر الاتصالات الرسمية السرية بين الرباط وتل ابيب، فجرت لقاءات شارك فيها عدد من أعضاء الكنيست الصهيوني، تم فيها تبادل وجهات النظر والتنسيق المشترك على النطاق السياسي والأمني والخدماتي والاقتصادي. وقد وصل مستوى هذه العلاقات إلى درجة أن جهاز الاستخبارات الصهيونية الموساد، استطاع أن يحصل من المغرب على تسجيلات وقائع جلسات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط في العام ١٩٨٥، وكل الحوارات والنقاشات الجانبية التي دارت بين الزعماء العرب، حتى داخل الغرف الخاصة.

وفي صدد الحديث عن الزيارات الإسرائيلية الرسمية السرية إلى المغرب، أشارت سمدار بيري إلى «زيارات أخرى قام بها مسؤولون إسرائيليون إلى المغرب، من بينهم ابراهام تمير، مدير عام مكتب رئيس الحكومة، وداڤيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية، وضباط جيش (احتياط) رحبعام زئيفي ويهوشع سغي واللواء يهودا براك»[١].

أما زيارات واتصالات أعضاء الكنيست، فقد وصلت ذروتها في العام ١٩٨٤، «عندما قام وفد مؤلف من ٩ اعضاء، برئاسة عضو الكنيست رافي اداري (من كتلة المعراخ)، وعدد آخر من محرري الصحف الإسرائيلية بزيارة رسمية إلى المغرب للمشاركة في مؤتمر علمي، تخليداً لذكرى «الرامبام» . الحاخام موسى بن ميمون»[٢] ، اتبعت هذه الخطوة بخطوات أخرى تمثلت واحدة منها بزيارة «وفد إسرائيلي تعداده، ٢٥٠ شخصاً برئاسة عضو الكنيست رافي اداري، للمشاركة في احتفالات تقليدية تنظمها الجالية اليهودية هناك، احتفاء بذكرى ميلاد الملك الحسن الثاني»[٣] .

---

[١] يديعوت، احرونوت، ١٩٨٦/٧/٢٣ .

[٢] «معاريف»، ١٩٨٦/٧/٢٥ .

[٣] المصدر السابق.

وأشارت مصادر عسكرية (دافار، ١٩٨٦/٧/٢٣)، إلى أن «إسرائيل كانت تسدي النصح إلى المغاربة في حربهم ضد المتمردين (البوليساريو) في اقليم الصحراء».

ومن الاتصالات التي تركت أثراً واضحاً في خط سير الاجتماعات السرية، وأدت في ما بعد إلى نتائج مهمة في تمتين عرى الصداقة والتعاون بين المغرب والكيان الصهيوني، تلك الزيارة التي مهد لها الصحافي الفرنسي جان دانيال الذي التقى عدداً من الشخصيات المغربية المهمة في الحكم مثل وزير الأنباء مولاي أحمد العلوي وغيره، لناحوم فولدمان رئيس المؤتمر اليهودي، وقد لقي العرض قبولاً وترحيباً من الحكومة المغربية، وهكذا كان لقاء الملك الحسن الثاني مع غولدمان في العام ١٩٧٠.

وكان الحسن لا يتردد أحياناً في التفاخر أمام الصحافة الغربية عن مثل هذه اللقاءات، ففي ١٧ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٧، كشف لصحيفة «فرانس ـ سوار» الفرنسية، أنه «يحلم» بتسوية عربية ـ صهيونية، وسيبذل قصارى جهده لتحقيق هذا الحلم، وتبريره أنه:

«بالإمكانات المادية المتوافرة للعالم العربي، والعبقرية المميزة للشعب الإسرائيلي، نستطيع أن نتصور كيف ستكون هذه المنطقة في المجالات: الفكرية والعلمية والفنية والاقتصادية.. إنه حلم يراودني وآمل أن يتحقق في يوم من الأيام»[1] .

على هذه القاعدة، انطلقت واستكملت الاتصالات المباشرة وغير المباشرة، العلنية وغير العلنية، المغربية ـ الصهيونية، فهي قطعت أشواطاً مهمة على طريق التطبيع في كل مجالات التعاون والتنسيق المشترك، وإذا كانت المعلومات، التي استطعنا أن نحصل عليها من بعض التقارير والمعلومات الصحفية، أو وثائق الكنيست، أو بعض المذكرات، حملت لنا كل هذه الوقائع الحافلة بالدروس والعبر والدلالات، فإن ما خفي بالتأكيد أكثر شمولاً، وأخطر مضموناً. لذلك أتوقع أنه سيتم مع مرور الزمن كشف المزيد من الخفايا والتفاصيل حول هذه الاتصالات، التي إن دلت على وشيء فإنما تدل على أن المغرب في عهد الملك الحسن الثاني، كان ولا يزال محطة إدارة لعبة التسوية العربية ـ الصهيونية، ولم يعد ذلك سراً الآن، لأن كل اللقاءات باتت تتم تحت الأضواء الكاشفة، يفاخر بها الملك الحسن، كما يفاخر بها كل قادة الحركة الصهيونية، حيث يؤكد الطرفان، أنه لولا هذه المبادرات، وهذه القنوات من العمل السري، لما أنجزت كل المسارات التسووية المتلاحقة، لذلك كان بديهياً أن يبادر رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين يرافقه وزير خارجيته شمعون بيريز، لزيارة المغرب بعد توقيع مبادىء اتفاق «غزة ـ اريحا أولاً» في واشنطن، للإعراب عن الامتنان، لما قدمه الملك الحسن الثاني في مضمار ضمان وتقدم وتطور هذه المفاوضات.

[1] المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ـ المركز العربي للأبحاث والتوثيق ـ بيروت، نيسان ١٩٩٢، ص ٢٥ .

الفصل السادس

تاريخ اللقاءات المصرية ـ الصهيونية السرية

١٩٤٩ ـ ١٩٩٣

مقدمة

كانت مصر ولا زالت وستبقى ـ لما تمثله من ثقل بشري ومعنوي وعسكري واقتصادي وموقع جغرافي ـ تشكل هاجساً للقوى الاستعمارية بعامة، وللحركة الصهيونية بخاصة، لذلك انصبت كل المؤامرات والمشاريع الغربية، على النيل منها وضربها، أو فصلها عن أمنها ومحيطها، أو إضعافها وفرض التقوقع عليها، أو على الأقل تحييد طاقاتها وقدراتها عن المواجهات.

وفي استعراضنا لتاريخ مصر عبر قرون طويلة، نجد أن ما ذكرناه حقيقة واقعة، سببت لمصر حروباً وأزمات وجراحاً كثيرة مؤلمة، كلفتها دماء غالية وخسائر مادية رهيبة، وإعاقة نموها وتطورها السريعين.

هذا القدر القديم لمصر، لم يزل يسحب ذيوله على المرحلة المعاصرة، فشهدت مصر محطات حافلة، بعضها صعب ومرير، وبعضها الآخر مفرح ومثير للإعجاب.

وبما أننا في صدد البحث عن نقطة واحدة في سياق هذا التاريخ الطويل، تتمحور حول الاتصالات السرية المصرية ـ الصهيونية، فهذا يقيد توسعنا في الحديث عن الكثير من تفاصيل مزايا مصر وأدوارها، ويجعلنا أسرى مفاصل محددة وقليلة من هذا التاريخ، غير أنها على ضآلتها، كانت مؤثرة إلى درجة قلبت فيها الكثير من الموازين والمفاهيم السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، فكان غياب مصر عن ساحة المواجهة، مقدمة لتفكك وتأزم جبهة الصدام الأولى، مما سمح لكثير من العواصف إلى أن تهب هنا وهناك داخل أسوار الوطن العربي، فاقتلعت أفكاراً ومناهج واحتلت أرضاً، وتركت كل المساحات العربية عرضة للاختراق وللتمزق وللارتباك.

هذا الواقع هو أحد الأسباب التي أغرت الصهاينة، والغرب من ورائهم على اقتناص الفرصة، لإعادة رسم ملامح خارطتهم في المنطقة، حسب ما تمليها عليهم مصالحهم، وحسب ما تقتضيه مرحلة سيطرتهم على النظام الدولي الجديد.

لم تتوقف محاولات الدول الاستعمارية الغربية، منذ إعلان إقامة الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين، عن ممارسة الضغط للاعتراف العربي بهذا الكيان والتعامل معه كأنه جزء لا يتجزأ من طبيعة تكوين المنطقة.

كما لم تتوقف هذه المحاولات، عن إيجاد الرموز المحلية التي تساعدها على تحقيق ما تريد بأقل جهد وبأبخس الأثمان.

لذلك شهد تاريخ مصر القديم والمعاصر، تولي قيادات وعناصر مقاليد السلطة أو إدارة بعض أمور الدولة، وهي مرهونة سلفاً بتوجهات ومقتضيات مشاريع خارجية. وهذا يكشف تركيبة للنظام في عهد الملك فاروق، والفضائح التي رافقت هذا الحكم، سواء في حرب فلسطين، حيث أرسلت لأفواج الجيش المصري التي كانت تقاتل العصابات الصهيونية، سلاحاً فاسداً، أدى إلى إحداث اختلال في ميزان المعركة، ومحاصرة بعض جيوبها في الفالوجا، أو سواء في ارتباط هذا الحكم ببريطانيا التي كانت تهيمن على مصر وعلى فلسطين وغيرهما من البلدان العربية، ولاتي كانت السبب المباشر في إيجاد الكيان الصهيوني وحمايته ورعايته إلى أن أصبح قاعدة استعمار مدججة بالسلاح، تعيق وحدة الأمة وتقدمها، وتستنزف طاقاتها وأرواحها. أو من خلال الاتصالات والمباحثات السرية مع الصهاينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك بدأت اللقاءات والاجتماعات السرية بين بعض المسؤولين المصريين والمسؤولين الصهاينة، بعد إعلان «إسرائيل» في العام ١٩٤٨، وقد مرت هذه اللقاءات بمنعطفات ومزالق خطيره، منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

أولاً: اتصالات فاروق ولقاءات لوزان

حاولت الحركة الصهيونية أثناء وبعد حرب العام ١٩٤٨، عقد اتفاقات مع البلدان العربية المجاورة لفلسطين، تضع حداً للمعارك التي نشبت آنذاك، وتعيد الجيوش العربية إلى ثكناتها، فكانت الاجتماعات العربية . الصهيونية بإشراف دولي في جزيرة رودس أدارها الدكتور رالف بانشر، انتهت باتفاقية وقف إطلاق النار ثم هدنة بين مصر والكيان الصهيوني في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩ ثم مع بقية البلدان العربية. ورغم أن هذه المحادثات جرت بهذا الشكل غير المباشر، فإن الوفود العربية رفضت في مؤتمر لوزان الذي عقد في السابع والعشرين من شهر نيسان/ ابريل من العام ١٩٤٩، التحدث إلى الصهاينة مباشرة. لكن رئيس الوفد المصري عبد المنعم مصطفى الذي كان قد رفض الالتقاء باليهود، عاد فوافق «في نهاية الأمر على عقد بعض اللقاءات السرية معهم في سويسرا»[1] ، بإيعاز من السلطة.

وعندما قررت الحكومة الصهيونية برئاسة ديڤيد بن غوريون، ضم قطاع غزة إلى الكيان الصهيوني، «عارض الوفد المصري، في الاجتماع السري مع مندوب إسرائيل هذه الخطوة بشدة»[2]، ولما طرح في لوزان شعار «الأرض مقابل السلام»، وكان المصريون قد «طالبوا بالحصول على جنوبي النقب، فإنهم أوضحوا في محادثتهم السرّية، إنهم يرغبون في السلام ولكنهم ليسوا على استعداد للتوصل إلى اتفاقية سلام»[3].

---

[1] زاف، موشي، «تاريخ المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية»، معاريف، ١٩٩١/١٠/٢٥.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

استمرت هذه المفاوضات فترة طويلة، لكنها لم تسفر عن اتفاقات أو أية نتائج تكبل مصر، غير أن الوسطاء الذين كانوا يعملون ليل نهار لتقريب وجهات النظر لم ييأسوا، ودعوا إلى مزيد من التواصل، وعرضت على الطرفين عقد جلسات حوار سرية جديدة في كل من باريس ونيويورك.

هذا وقد فضحت الرسائل . الوثائق التي كان يبعث بها رئيس الوفد الصهيوني الياهو ساسون، إلى اجتماعات لوزان التي عقدت العام ١٩٤٩، إلى وزير خارجية «إسرائيل» موشيه شاريت، خيوط الاتصالات السرية بين النظام الملكي المصري والصهاينة.

فقد كشفت هذه الوثائق، رسالة من الملك فاروق، إلى ساسون يبدي فيها استعداده للتعاون، والرغبة في التفاوض، وهي كانت بمثابة الضوء الأخضر، لكل المسؤولين والمستشارين ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية، وصهر الملك، لمتابعة هذا النهج، واللقاء السري مع قادة صهاينة في عدد من العواصم الأوروبية، وتبادل الرسائل، والاقتراحات، والتشاور في عدد من الأمور السياسة الاقتصادية والخدماتية المختلفة.

لأهمية هذه الوثائق، وكشفها لخلفيات النظام المصري السياسية آنذاك، سوف ألخّص هنا أهم ما جاء فيها، وسأوردها كاملة، في وثائق هذا الكتاب، حرصاً مني على إطلاع القارىء على أدق التفاصيل، للتعرف على تلك الحقبة الزمنية وما أورثته من تركة ثقيلة، سببتها حالة التقاعس والخنوع والرضوخ لمشيئة الحركة الصهيونية والقوى الداعمة لها.

١. الرسالة الأولى:

الرسالة الأولى المؤرخة في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٤٩ بعث بها الملك فاروق مع رجل أعمال يهودي مصري يدعى سلفاتور سيكوريل، بعد استدعائه بشكل عاجل إلى القصر الملكي، ليوصلها إلى الياهو ساسون في لوزان، وقد أبدى سيكوريل نية طيبة للقيام بهذه المهمة رغم أنه لم يسبق له أن قام بأي نشاط سياسي من قبل «ما دامت هذه رغبة الملك».

وفي لقاء دبره اميل نجار (سفير إسرائيل في ايطاليا) لسيكوريل مع ساسون في ايڤان، اطلع الأخير على فحوى الرسالة التي لخصها (المستشار) الملكي، وهذه إشارة لاسم غامض، بأنها ستساعد على تحسين وضع يهود مصر، والتمهيد للتفاهم بين مصر وإسرائيل. وإلى إعادة النظر بجد في الوضع الذي قام به في فلسطين.

مقابل ذلك طلب الملك: وقف الحملات الإعلامية التي تشنها الإذاعة والصحافة الصهيونية، والضغط على الصحافة الغربية بعامة والأمريكية بخاصة لوقف حملاتها أيضاً ضده، لما للصهاينة من نفوذ لديها.

٢. الرسالة الثانية:

هذه الرسالة موقعة بتاريخ آب/ أغسطس، العام ١٩٤٩، وهي تشير إلى «التبدل الكبير نحو الأفضل، في موقف الوفد المصري، فهو يبدو إيجابياً أكثر، يتصل بي تلفونياً، من حين لآخر، عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد وهو دائماً يقترح بأن نلتقي، ويسأل إذا كنا راضين عنه في الاجتماعات».

وتشير إلى أن هذه الروح تساعد في «تحسين الجو، وتوثيق العلاقات وتوجيه المحادثات».

وأكدت الرسالة، أن عبد المنعم مصطفى، فاجأ الوفود كلها في لوزان، عندما بارد كأول المتحدثين للإعراب عن موافقته الشخصية على الاقتراحات اليهودية، مما أجبرَ بقية الوفود العربية إلى تبني الموقف، مع أن البعض أشار إلى أنه لو فعل ذلك لاتهم بالخيانة.

وفي هذه الرسالة أيضاً إشارة إلى لقاء بين ساسون وعبد المنعم، أطلع فيه الثاني الأول على تفاصيل لقائه بالملك فاروق، الذي استفسر عن نقطتين:

١. لماذا يشكو منه أعضاء لجنة التوفيق الأميركيون، ويطلبون استبداله؟

٢. لماذا يظهر ساسون تشاؤماً، ويعتبر موقف الوفد المصري سبباً في فشل محادثات لوزان؟

وكشف اللقاء من أن الملك أطلع عبد المنعم على رسالة وصلت من ساسون إلى صهره الكولونيل إسماعيل شيرين، مما يوضح الصلة التي كانت قائمة بين ساسون وشيرين.

وتتابع الرسالة سرد معلومات مهمة، تبين لغة المودة التي كان الفريق المصري يتحدث بها مع رئيس الوفد الصهيوني، كما توضح مدى التنسيق، وتبادل الرأي حول القضايا الحساسة في حينها، ورغبة الملك في تقديم خدمات كثيرة كإجراء الاتصال برئيس الجمهورية السورية حسني الزعيم.

والأخطر من كل ذلك ـ كما تكشف الرسالة ـ أن الملك وأعوانه، كانوا يطلعون الصهاينة على ما يبطنه العرب من أفكار، وينقلون لهم نصوص اجتماعاتهم، مما يسهل على الصهاينة اتخاذ مواقف مضادة قبل ولادة الأفكار العربية، ويرسمون خططهم المسبقة بطريقة كانت تذهل العرب أنفسهم.

٣. الرسالة الثالثة:

الرسالة الثالثة كتبت في ١٣ آب/ اغسطس العام ١٩٤٩، وتتضمن في معظمها رداً أملاه ساسون على مبعوث الملك فاروق سيكوريل، ليرسله إلى «مستشار» الملك في القاهرة، وفيها:

«إن الرجل مستعد للاجتماع بسرّية بالغة، بأي شخص توفدونه إلى سويسرا أو فرنسا أو أي بلد محايد آخر، وذلك للبحث بصورة مجدية وودية تماماً، في أي أمر من شأنه أن يحسّن تدريجياً بين العلاقات بين بلده وبلدكم، ويحافظ على المصلحة المشتركة في الشرق أو الغرب، ويساعد على إحلال سلام حقيقي دائم في الشرق الأدنى، وهو يعتقد أن مثل هذه اللقاءات مهمة ومفيدة جداً...».

٤. الرسالة الرابعة:

تتناول الرسالة الرابعة، المكتوبة في ٤ آب /اغسطس ١٩٤٩، تفاصيل اللقاء الذي تم بين ساسون عبد المنعم مصطفى، الذي دام مدة ساعتين، تركز على رغبة الجانبين في إعلان «السلام»، بين الجانبين، وإمكانية العمل لتحقيق ذلك.

وأكد عبد المنعم في هذا اللقاء على الموافقة «بدون تحفظ» على النقطتين التي أثارهما الوفد الصهيوني في المؤتمر بخصوص قضية اللاجئين.

ودارت أطراف الحديث الأخرى في هذا اللقاء، حول الحدود، ومطالب مصر الإقليمية، حيث كرر عبد المنعم «إنه ليس لبلده أية مطامع إقليمية في فلسطين»، وأعلن أن بلده أيضاً بحاجة إلى «ج» و«د» لأغراض أمنية!!

٥. الرسالتان الخامسة والسادسة:

تدور الرسالة الخامسة، غير المؤرخة، حول وصول الوفد السوري إلى لوزان، والرسالة التي كتبها ساسون إلى رئيس الحكومة السورية آنذاك محسن البرازي.

أما الرسالة السادسة، فقد أشارت إلى وصول عضوا «حكومة غزة»، رجا الحسيني وزير المال، ويوسف صهيون وزير الإعلام، كممثلين عن اللاجئين في قطاع غزة. وحسب الرسالة فإن الغرض من حضورهما: أن يكونا مستشارين للوفد المصري، «وأن يعرقلا أي احتمال اتفاق رسمي أو غير رسمي بين الوفود العربية وإسرائيل».

٦. الرسالة السابعة:

تؤكد هذه الرسالة المكتوبة بتاريخ ١٤ آب/ اغسطس العام ١٩٤٩، أن «العضو الثاني في أحد الوفود العربية» اتصل بساسون هاتفياً، وأبلغه فيها ما وردت ببرقيات الوفود العربية إلى حكوماتهم!

٧. الرسالة الثامنة:

تناولت هذه الرسالة، المرسلة في ١٦ آب/ اغسطس ١٩٤٩، لقاء ساسين وعضو آخر في الوفد الصهيوني يدعى رؤوبين، مع عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري، الذي دام لمدة ساعة، تركز فيه الحديث على انقلاب سوريا، حيث نقل مصطفى للوفد الصهيوني كل المعلومات المتوافرة لديه حول هذا الموضوع.

٨. الرسالتان التاسعة والعاشرة:

تتحدث الرسالة التاسعة، عن اللقاء بين ساسون «ورئيس الوفد الخاص من إحدى منظمات اللاجئين» محمد نمر الهراوي، وسوف نتعرض لها من مكان آخر من هذا الكتاب، أما الرسالة العاشرة المنقولة في ٢١ آب/ اغسطس ١٩٤٩، فتتحدث عن لقاء سري لمدة سبع ساعات بين رئيس الوفد المصري عبد المنعم مصطفى، والوفد الصهيوني إلى لوزان، في بلدة صغيرة بالقرب من لوزان تدعى «لافيثيرت»، جرى فيه مناقشة إمكانية الاتفاق على تسوية بين الجانبين، وتحديد وسائل استمرار المحادثات المباشرة في المستقبل.

في هذا اللقاء، كان جدول الأعمال ٣ نقاط:

أ . الحدود.

ب . اللاجئون.

جـ . التعاون الاقتصادي.

شرح الوفد الصهيوني أثناء المناقشات أهمية النقب بالنسبة لـ «إسرائيل»، بينما تحدث عبد المنعم عن إقامة حاجز بين إسرائيل ومصر، يمكن أن يكون «عربياً فلسطينياً»، وعن تحسين

العلاقات السياسية والاقتصادية بإسرائيل تدريجياً، إلى أن تمر بضع سنوات فتقوم «علاقات طبيعية بين البلدين».

٩ . الرسالة الحادية عشرة:

يعرب ساسون في هذه الرسالة (١٩٤٩/٨/٢٩)، عن إيجاد صعوبة في فهم «موقف مصر الجديد منا»، كما نقله عبد المنعم، ويعتقد أن السبب بنظره يعود إلى:

١ . الوضع الداخلي المصري، حيث تم تشكيل حكومة ائتلافية، ضمت جميع التيارات السياسية في البلد.

٢ . تحسن علاقات الملك بالهاشميين والبريطانيين.

هذا الوضع . على ما يبدو . لا يبرر تسرع فاروق في عقد حلف مع إسرائيل.

أما الفقرة الثانية والمهمة التي تناولتها الرسالة، فهي وصول وزير الدفاع السعودي الأمير منصور، الابن السادس للملك ابن سعود، إلى إيڤيان، واتصاله بالهواري (أشرنا إليه في رسالة سابقة كرئيس لوفد اللاجئين، وكان يتعامل مع الصهاينة)، للاطلاع منه على تفاصيل ما دار في مؤتمر لوزان.

ويؤكد ساسون، أن الهواري اتصل به، وتشاور معه في النقاط والأمور التي ينبغي إثارتها في الحديث وإطلاع الأمير عليها. وبعد جلسة دامت ٤ ساعات بين الأمير منصور والهواري، طلب الأمير مذكرة خطية لينقلها إلى والده، فكان لقاء بين ساسون والهواري، أملى فيها الأول النص الذي يريده، ليتم نقله وإبلاغه للسعودية.

١٠ . الرسالة الثانية عشرة:

هذه الرسالة هي الأخيرة من جملة الرسائل الوثائق التي نشرها الصحافي اللبناني عادل مالك، في كتابه «من رودس إلى جنيف»، الصادر عن «دار النهار للنشر» في العام ١٩٧٤، وهي مؤرخة بتاريخ ١٩٤٩/٩/٨، وتتحدث عن اللقاء الوداعي بين ساسون رئيس الوفد الصهيوني، وعبد المنعم مصطفى رئيس الوفد المصري، إذ بعدها كان مصطفى ينوي تقديم استقالته من الخدمة السياسية للحكومة المصرية (عمل ٢٥ سنة في الخارجية)، وفي الرسالة إشارة إلى رغبة مصطفى في لقاء وزير الخارجية الصهيوني موشيه شاريت في باريس، لإطلاعه على رأيه في محادثات لوزان، وعلى مطالب مصر، وللاستماع إليه لنقل وجهة نظره إلى الحكومة المصرية.

وفي ختام الرسالة، دعا مصطفى محاوره ساسون، إلى استمرار الاتصال بـ «صديقه» في مصر، وتقديم أية اقتراحات «مناسبة»، كما أبدى استعداده لتقديم أية «مساعدات» ممكنة، في «كل وقت وأوان»، انظر (وثائق الملحق).

ثانياً: الوثيقة الأمريكية السرية

وتكشف لنا الوثائق السرية، التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في العام ١٩٧٩، بعد مضي ٣٠ عاماً عليها، الدور الأمريكي بعد البريطاني، في تأمين السلام للكيان الصهيوني، وفرض إرادة

الاحتلال على العرب، وقد جربت أمريكا عبر سفرائها ووزرائها المتجولين، إقامة صلح منفرد بين مصر والكيان الصهيوني أولاً، كخطوة أولى، تتبعها البلدان العربية بعد ذلك، وهذا ما حدث في أيامنا هذه بالضبط، مما يؤكد أن النهج الأمريكي لم يتغير قط، رغم مرور عشرات السنين والأحداث عليه.

لتوضيح هذه الحقيقة، وقراءة لما استتبعته من تطورات ومن صدامات، مفيد أن نورد إحدى الوثائق المهمة بكل تفاصيلها، التي تفضح النوايا الأمريكية من جهة، ونظرة بعض القيمين على الحكم في مصر منذ العام ١٩٥٠ للحل، وفي هذا المجال كانت الرغبة تبدو واضحة في إقامة صلح مع «إسرائيل»، لولا الخوف من ردود الفعل الشعبية. لذلك كانت مصر ترفض الصلح المنفرد في حينه.

تروي الوثيقة التي رفعها السكرتير الأول للسفارة الأمريكية في القاهرة، فيليب ايرلاند، إلى وزارة الخارجية في واشنطن، والمختومة بـ «سري جداً»:

«دعاني البكباشي إسماعيل شيرين صهو الملك فاروق، والعضو البارز في لجنة الهدنة المصرية، إلى زيارته بمنزل زوجته الأميرة فوزية، بمناسبة عودته من أوروبا، والكولونيل شيرين علاقته ممتازة مع الملك فاروق كما يتمتع بثقته، وكان زواجه من أحب شقيقات الملك إليه، بموافقة الملك ومباركته. وقد تعارفنا منذ مدة ٣ شهور في سنة ١٩٤٥، في سان فرنسيسكو، وتمت بيننا علاقة طيبة في وقتها. كما أجريت عدة محادثات معه في باريس خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وهو يتميز بالصراحة والاهتمام بمستقبل البلاد والنظرة العلمية، وقد كان دوري في محادثاتنا الليلة هو حثه على الاستمرار في الكلام. ولغته الإنكليزية ممتازة ويستخدم في حديثه بعض التعابير الأمريكية.

بدأ شيرين حديثه بقوله: إنه قد غضب أشد الغضب للطريقة التي عالجت بها الحكومة الحالية (الوفد)، قضية فلسطين، أثناء غيابه في أوروبا، حتى لقد فكر بالاستقالة من لجنة الهدنة، وإنه يخشى أن يكون قد أساء كثيراً إلى صلاح الدين (وزير الخارجية) بسبب خشونته في نقد الموقف. إلا أنه قد وافق مع صلاح الدين على أن الشعور العام في مصر لا يزال معادياً لإسرائيل، وأن أية حكومة مصرية تقترح السلام مع إسرائيل ستواجه مأزقاً حرجاً. وقال إنه يمكن أن يقوم ببعض الخطوات الإيجابية إذا ما روعيت نفسية الجماهير، وقال إنه موقن أن تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل لا بد أن تعقبه مباشرة مفاوضات سلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

وقال: إن أمام مصر الآن ثلاثة خيارات:

١ ـ الحرب: وهذه مستحيلة، فحتى لو كانت مصر تريد استئناف الحرب، فإنها لا تستطيع ذلك قبل ثماني أو عشر سنوات. مصر ليس لديها المعدات، ولا الذخيرة، ولا وسائل النقل. وهو أمر يعرفه أي ملحق عسكري في مصر، بل أي شخص معني بالأمر. فبعكس ما تدعيه إسرائيل، لم تنفذ

بريطانيا تعهداتها وعقودها بتسليح مصر، تسلمنا مرة طائرتين، ومرة ثلاث طائرات، ولكن الصفقة الأساسية لم تسلم بعد.

وكان شيرين حاداً في انتقاده لموقف بريطانيا وأمريكا من طلبات السلاح المصرية، وقال: إن كلا من الدولتين تلقي المسؤولية على كتف الأخرى. وربما كان ذلك بضغط من إسرائيل، على أي حال . قال . إن مصر لا تحصل على سلاح.

وقال: إن فكرة سباق التسلح في الشرق الأوسط، التي تروج لها إسرائيل، هي فكرة خيالية، لأنه في هذا السباق، ستبدأ مصر والدول العربية من الصفر، بينما يستطيع الإسرائيليون الاعتماد على وارداتهم من تشيكوسلوفاكيا وغيرها. إن إمكانيات إسرائيل حالياً أكبر من أن تقارن بكل إمكانيات الدول العربية مجتمعة. ولذا فإن سباق التسلح مستحيلاً. وهذا يثبت أن إسرائيل . بعكس كل دعايتها . لا تتعرض لخطر الهجوم من مصر أو أية قوة عربية.

وقال: إن هذا النقص في القدرة العسكرية العربية، والذي لن يعالج لسنوات عديدة قادمة، سيضعف من قدرة العرب على مفاوضات إسرائيل.

٢ . الاختيار الثاني، هو استمرار الوضع الحالي «لا سلم ولا حرب». وقال: إن هذا ممكن ولكنه يحمل مخاطر عديدة منها:

أ . إسرائيل خلال الأسابيع الثلاثة التي تلت الهدنة، بدأت عملية قضم الأراضي المصرية ضد شروط الهدنة. إنها تتقدم هنا، وتحتل موقعاً هناك، وقد يكون هذا وفقاً لخطة مسبقة ومحسوبة، أو مجرد اندفاع حماسي من الجيش المصري وضباطه. ولكن المهم هو أن الوضع، قد يتغير ضد مصلحة مصر في المنطقة الواقعة بين مصر وإسرائيل ويخشى أن يستمر تدهوره إلى أسوأ.

ب . إسرائيل تشن حملة لإقرار الأمن الواقع، والعرب يخشون أن تستمر هذه السياسة، إن لم يكن بدعم الدول الكبرى، فعلى الأقل بتغاضيها.. والعرب لا يتوقعون أية مساعدة من الأمم المتحدة. فقد أهملت إسرائيل جميع قراراتها وتعليماتها.

جـ . قطاع غزة يشكل تهديداً على مصر، وقد سحبت مصر كل قواتها من هناك، ولكنها لا تزال محتلة، وإذا احتلت إسرائيل غزة، فإن ذلك سيشكل نكسة للسلام القائم حالياً.

د . يتوقع العرب أن يتعرضوا آجلاً أم عاجلاً لضغط من بريطانيا وأمريكا، تحت تأثير الادعاءات الإسرائيلية بأن العرب متصلبون وغير متعاونين.

هـ . ويحتمل أن تقوم الأمم المتحدة بدورها بالضغط على العرب ولو بقطع ميزانية اللاجئين.

٣ . الاختيار الثالث هو إقامة السلام: ولا يجوز أن نخدع أنفسنا، إن السلام يعني الاعتراف بإسرائيل من جانب مصر والدول العربية، إنه يعني التراجع عن المبادىء التي أعلناها بصدق وإخلاص. ولكن مصر والشرق الأوسط بحاجة إلى السلام.

فلما سألته عن العقبات التي تعترض السلام، قال الكولونيل شيرين:

١ . لم تطرح إسرائيل أبداً أسس المفاوضات التي تريدها، نحن نسمع دائماً أن إسرائيل تريد السلام، وأنها مستعدة للتفاوض، فإذا سألنا الإسرائيليين ما هي مقترحاتهم التي يقدمونها كأساس لهذا التفاوض يكون ردهم: «فقط ابدأوا معنا المفاوضات وسترون إلى أي حد نحن طيبون»!.

«إن مصر لا تستطيع أن تبدأ مفاوضات على هذا النحو، لأن المفاوضات إذا بدأت فلا بد أن تستمر، ولا يمكن أن تقطع لأن الدول الكبرى ستمارس ضغطاً هائلاً، بمجرد أن تبدأ هذه المفاوضات، لكي تستمر إلى نهايتها». و«أكثر من هذا إنه إذا بدأت فستكون بمثابة الضوء الأخضر للدول العربية الأخرى لكي تتفاوض بدورها، وعندها قد تواجه مصر احتمال عقد معاهدة سلام بين لبنان والأردن أو حتى سوريا مع إسرائيل. ويتركون مصر وحدها بالعراء، لأنها ستكون الدولة العربية الوحيدة التي لم توقع معاهدة السلام مع إسرائيل.

ولذا فإن عناصر المفاوضات يجب أن يتفق عليها قبل المشروع في التفاوض. وأضاف: إن هذا هو الأساس في معارضة مصر لأية مفاوضة منفردة مع إسرائيل، من جانب الأردن أو أية دولة عربية، لأن إسرائيل لو أعطت تنازلات للدولة العربية الأولى، فستتشدد مع من يأتي بعدها. ولذا ترى مصر ضرورة التسوية الشاملة.

٢ . لا توجد حكومة مصرية ، ولا رئيس دولة، يستطيع أن يعلن السلام والاعتراف معاً بإسرائيل، لذا فهذه العملية يجب أن تتم على مرحلتين:

أ . تخطيط الحدود مع الإعلان أن مصر قد توصلت إلى حل مرض مع إسرائيل يتضمن إنجازات محددة. بدون هذا الإعلان الذي لا بد أن يتضمن مكاسب محددة. لا يمكن لأية حكومة مصرية، ولا حتى مجرد الحديث عن الاعتراف.

فسألته: ما هي مطالب مصر بالتحديد، فقال:

١ . إعادة الوضع حول العقبة إلى ما كان عليه عند توقيع الهدنة. و«زعم» أن إسرائيل احتلت هذه المنطقة خارقة بذلك اتفاقية وقف إطلاق النار مع الأردن، واتفاقية الهدنة كلها. وقال: إن المنطقة حول العقبة تمثل أهمية دفاعية لمصر، وامتلاك إسرائيل لها يعني فرض التزامات دفاعية على مصر على طول ساحل سيناء والبحر الأحمر.

ولذا فمصر لا يمكنها إلا أن ترفض اقتراح ضابط الهدنة الفرنسي، القائل بتقسيمها بين مصر وإسرائيل، إن حل هذه المشكلة لصالح مصر عنصر أساسي للدخول في المفاوضات، وكذلك كل النقاط التي احتلتها إسرائيل بعد وقف إطلاق النار.

٢ . بالنسبة لغزة، فإن مصر لا تعلق أهمية كبيرة عليها، ولكن هناك مشكلة اللاجئين، ومصر تعتقد أن أي اقتراح تضم إسرائيل غزة مقابل تحملها لمسؤولية اللاجئين، هو مجرد خداع، لأن اللاجئين بسبب معاملة إسرائيل سيغادرون المنطقة، بمجرد خضوعها للسلطة الإسرائيلية. ولذلك يقترح منح اللاجئين موطناً في المنطقة ما بين البحر وشمال الصحراء، نحو بئر سبع، حيث يمكنهم العيش مهما تكن ظروفه.

ب . النقطة الأساسية الأخرى، التي يرى شيرين بك ضرورة تحقيقها قبل إقرار السلام، هي استعادة الثقة في وعود إسرائيل، لأن خرق إسرائيل لاتفاقيات الهدنة، لا يترك مجالاً لدى أي عربي للثقة باحترام إسرائيل.

وعاد شيرين بك يؤكد، أنه حتى لو تمت تسوية القضايا العسكرية، فلا بد من مرور بعض الوقت للحديث عن العلاقات الاقتصادية والاعتراف بإسرائيل.

أما طرح القضية بالطريقة الإسرائيلية، فهذا يعني العجز عن فهم نفسية المصريين والعرب، إن ذلك لا يمكن تحقيقه»[1].

يبدو من خلال هذه الوثيقة، أن الأمريكيين كانوا يدرسون أفكار ونفسية العرب، لإيجاد سبيل لإجراء مفاوضات عربية . صهيونية، تكون مقدمة للاعتراف المتبادل. وهي دلت على أن الجانب المصري، كما الجانب الأردني في ذلك الوقت، لا يعارض مبدئياً التوصل إلى هذه الصيغة، ولكن كان الترتيب المسبق، وعامل الوقت، مطلبان ضروريان، حتى لا تحدث انتكاسات تؤدي إلى الإطاحة بالسلطة.

واستمرت المحاولات، غير أن رياح التغيير التي هبت على مصر بعد ذلك، في العام ١٩٥٢، نتيجة تفجير ثورة تموز/ يوليو بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أجلت مثل هذه الدعوات إلى موعد آخر.

ثالثاً: دعوة بن غوريون للقاء سري مع عبد الناصر

بعد الثورة، التقى عبد الناصر النائب والوزير البريطاني ريتشارد كروسمان، لاستكشاف بعض الأفكار المتعلقة بنوايا بريطانيا تجاه مصر، ونوايا قادة الثورة الشباب من الوجود البريطاني في قناة السويس، وقد استمع كروسمان من الرئيس المصري إلى نية جيش مصر بإجلاء البريطانيين عن قناة السويس، ورغبته في إعادة إنماء مصر.

على أثر ذلك اللقاء، اتصل رئيس وزراء «إسرائيل» ديڤيد بن غوريون بصديقه كروسمان، للتعرف إلى ما دار في ذلك اللقاء. وطلب منه العودة سريعاً إلى القاهرة لعرض طلب منه لعبد الناصر، بعقد لقاء سري أو علني «في مصر أو في إسرائيل أو خارج البلدين كما تشاء، ولكن هذا الاجتماع لا بد أن يعقد بينكما قبل كل شيء» [2] . وكان رد عبد الناصر غير مباشر، وهو أن لمصر أولوياتها، وهي تبدأ بإجلاء البريطانيين.

وفي العام ١٩٥٤، أعلن عبد الناصر، أن مصر تحتاج السلام، للتفرغ لحل أزماتها الداخلية، واقترح على واشنطن القيام بدور الوسيط بين «إسرائيل» والبلدان العربية، لإنهاء الصراع في ما بينها.

---

[1] المفاوضات العربية . الإسرائيلية، مركز الأبحاث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان ١٩٩٢، ص ٢٢٤.

[2] هيكل، محمد حسنين، صراع امبراطوريات وكفاح ثورات . ٣٠ عاماً على حرب السويس.

على الفور، دفعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بكل قوتها في هذا الاتجاه، وأرسلت ٣ خبراء لها في قضية الشرق الأوسط هم: مايلز كوبلاند، كيرميت روزفلت وروبرت اندرسون، لدراسة الوضع ميدانياً وهم يحملون مشروعاً يدعى «جاما». وتم توزيع الأدوار، حيث يمضي كوبلاند وروزفلت لمقابلة عبد الناصر، بينما تقوم شخصيتان أخريات بمقابلة بن غوريون، يتم بعدها تحديد مكان الاجتماع السري بين عبد الناصر وبن غوريون على متن يخت في عرض البحر المتوسط.

ويؤكد كوبلاند في كتابه «لعبة الشعوب»، أن روزفلت حصل على موافقة عبد الناصر على أساس شرطين:

١ . يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر يربطها بالأردن، ويتم تحديد عرض هذا الممر في المفاوضات مع إسرائيل، وذلك لتأمين اتصال إقليمي بين أفريقيا وآسيا العربية.

٢ . على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة لحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وبعد عدة جولات مكوكية بين القاهرة وتل ابيب، يؤكد كوبلاند أن المشروع فشل بسبب رفض بن غوريون تقديم «تنازلات»، وكان يعتبر أن كلام عبد الناصر هدفه كسب الوقت حتى يتمكن الجيش المصري من استيعاب السلاح السوفياتي. لكن كوبلاند عاد فأكد في مقال نشره في صحيفة «التايمز» البريطانية في ٢٤ حزيران/ يونيو العام ١٩٧١، أنه تم في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٥٣ و١٩٥٤، تبادل رسائل بين عبد الناصر ورئيس الوزراء الإسرائيلي موشيه شاريت، وأن اجتماعات سرية عقدت بين ممثلين صهاينة ومصريين في إحدى العواصم العربية.

رابعاً اقتراح ايزنهاور

في عهد الرئيس الأمريكي ايزنهاور، جرت محاولات أخرى للتوصل إلى تسوية بين مصر والكيان الصهيوني، فاقترح ايزنهاور على الرئيس جمال عبد الناصر في بداية العام ١٩٥٥، عقد جلسة حوار مع الصهاينة لإنهاء الصراع بينهما. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في حينها تمني النفس بأن يكون لها موقع قدم في الشرق الأوسط بعامة، وقرب قناة السويس بخاصة، لما يشكله هذا الموقع الجغرافي من أهمية، بالنسبة لها في الوطن العربي والعالم، وكمدخل أساس إلى أفريقيا وجسر ترابط بين الشرق والغرب.

وقد وعد الرئيس ايزنهاور الرئيس عبد الناصر، بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة بعضهم إلى ديارهم، وتقديم تعويضات مادية على البعض الآخر، كما وعد في إطار خطة السلام المقترحة «إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من ايلات لتأمين حرية المرور للإسرائيليين . أو للبضائع الإسرائيلية . عبر خليج العقبة، ورفض عبد الناصر هذا الاقتراح الأمريكي معتبراً أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق «فرض» حل جزئي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[١] .

---

[١] أبو النصر، عبد الكريم . النهار العربي والدولي، «التاريخ السري لحلف كامب ديڤيد»، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، ص ٥ .

لكن ايزنهاور لم ييأس، فعاد وحرك محاولته بطلب عقد لقاء سري بين عبد الناصر وبن غوريون، في العام ١٩٥٦، وأرسل مندوبه الشخصي روبرت اندرسون، لهذه الغاية، سراً أيضاً، وبعد زيارة لكل من مصر وإسرائيل، وإطلاع المسؤولين في الجانبين على الأفكار الأمريكية، فشلت التجربة، وقد قال عبد الناصر لأندرسون: «لا أريد أن يحدث معي ما حدث للملك عبدالله»، حسب ما ورد في مقال لموشي زاك في صحيفة «واشنطن».

وقد شهدت مصر في تلك الحقبة عدواناً ثلاثياً نفذته كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، لإسقاط نظام عبد الناصر، واستبداله بنظام آخر موال لهذا التحالف. غير أن تدخل ايزنهاور وتهديده لهذه القوى بالتراجع، لأسباب عدة، أبرزها رغبة أمريكا في وراثة الاستعمار القديم، حالت دون نجاح هذا العدوان، وانسحبت القوى الثلاث المعتدية من أرض مصر.

منذ ذلك التاريخ أخذ الصراع العربي . الصهيوني، يشتد ويقوى، فبينما اتجهت مصر عبد الناصر نحو الاتحاد السوفياتي السابق والمعسكر الاشتراكي، للحصول على السلاح والذخيرة، اتجهت «إسرائيل» إلى الولايات المتحدة، لتعزيز موقعها وإقامة تحالفات عسكرية واقتصادية معها. وعند هذا المنعطف كان التنافس في التسلح على أشده، وكانت الحروب التي وضعت المنطقة كلها أمام مواجهات وصدامات دموية عنيفة، برزت في أعوام: ١٩٦٧، و١٩٧٣، وبالاعتداءات الصهيونية المتكررة ضد الأمة العربية، أبرزها اجتياحات العام ١٩٧٨ و١٩٨٢.

خامساً: اجتماعات سرية في بوخارست وطنجة

لم تتوقف أمريكا، ولا دول أوروبا الغربية، عن تأمين قنوات اتصالات سرية، بين المصريين والصهاينة، بغية إقفال ملف الشرق الأوسط، وفي مقدمته القضية الفلسطينية. وقد كشف كتاب وضعه جاك ديروجي (كبير المراسلين في مجلة الاكسبرس الفرنسية، والمعروف بعلاقته الوثيقة بالمسؤولين الصهاينة)، وهيسي كارميل (ديبلوماسي صهيوني سابق، ومراسل الاكسبرس أيضاً في الكيان الصهيوني)، تحت عنوان «التاريخ السري لإسرائيل»[1] . ملف الاتصالات السرية منذ العام ١٩١٧، أي أثناء وعد بلفور المشؤوم، وحتى قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس المحتلة في العام ١٩٧٧.

والكتاب استعان بوثائق ومصادر صهيونية، استطاع المراسلان المذكوران الحصول عليها نتيجة علاقاتهما الخاصة بعدد من القيادات الصهيونية والمسؤولين الأمريكيين والأوروبيين، خاصة وأنهما تابعا شؤون الشرق الأوسط، أكثر من عشر سنوات، ولهما صداقات في المنطقة.

ويبدو من خلال استعراض المعلومات والوثائق المسربة إن انتقال السادات من القاهرة إلى القدس، لم يكن مفاجئاً لكثير من الأطراف، رغم أنه شكل صدمة نفسية ومعنوية لدى الشعب المصري، وبقية الشعب العربي.

---

[1] المصدر السابق.

فهذه الزيارة جاءت بعد جولات طويلة ومعقدة من المباحثات السرية المصرية . الصهيونية، رعاها وأشرف على بعضها العاهل الأردني الملك الحسن الثاني.

وتشير المعلومات أنه «في مطلع ١٩٧١، عقد في باريس لقاء سري مصري . إسرائيلي، هو الأول من نوعه منذ تسلم السادات السلطة بعد وفاة عبد الناصر، اللقاء عقد في منزل هنري كورييل (أحد مؤسي الحزب الشيوعي المصري والذي اغتيل في باريس في وقت سابق هذه السنة)، وحضره عن الجانب المصري، أحمد هرموش رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف»، آنذاك، وعن الجانب الإسرائيلي يالين مور، أحد زعماء «حركة السلام»، حمروش أبلغ يالين . مور اقتراحاً من السادات يقضي بعقد اجتماع سري مصري . إسرائيلي، يحضره مسؤولون متوسطوا الأهمية، ويضع صيغة لتحقيق التسوية السلمية بين البلدين، فإذا نجح هذا الاجتماع وكانت الصيغة «مقبولة»، يعقد اجتماع آخر على مستوى رفيع للتوصل إلى اتفاق نهائي، وحمل يالين . مور هذا الاقتراح إلى غولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك)، فرفضته، إذ اعتبرت أن اللقاء المصري . الإسرائيلي يجب أن يعقد منذ البداية، على مستوى القمة، وفي تموز/ يوليو ١٩٧١، طلبت مائير من الرئيس الروماني تشاوشسكو، إعداد لقاء سري مع السادات، لكن الرئيس المصري رفض.

وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١، طلب رئيس الوزراء السوفياتي اليكسي كوسيغين من تشاوشسكو إعداد لقاء سري مصري . إسرائيلي في طشقند وبإشراف سوفياتي، لكن الرئيس المصري رفض الإشراف السوفياتي، وكذلك الإسرائيليون»[1] .

انقطعت المحاولات بعد ذلك فترة قصيرة، وانفجرت حرب تشرين الأول/ اكتوبر العام ١٩٧٣، عبر فيه الجيش المصري قناة السويس، واحتل خط بارليف، واستعاد أجزاء واسعة من سيناء، إلى أن تدخلت الولايات المتحدة، وأوقفت هذه الحرب، وعوضت إسرائيل خسائرها في الطائرات والدبابات والأعتدة الحربية الأخرى، وفتحت أبواب التفاوض مجدداً.

وقد «بذل وزير الخارجية الأمريكية د. هنري كيسنجر جهوداً مكثفة للتقريب من وجهات نظر أطراف النزاع العربي . الإسرائيلي، ولعقد مؤتمر جنيف»[2].

لكن تحركاً بعيداً عن الأضواء، أعاد شد الحبال لصالح الحوار السري، عندما زار اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، سراً المغرب في تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٦، والتقى الملك الحسن الثاني، حيث اقترح عليه الإعداد للقاء سري مصري . إسرائيلي لمناقشة كل التفاصيل المتعلقة بالصراع.

وعلى الفور بادر الحسن بإجراء اتصال مع السادات، يطلعه في على فحوى ما دار بينه وبين رابين، غير أن السادات رفض العرض لسببين:

---

[1] المصدر السابق.

[2] «المعرفة»، التسوية رؤية إسرائيلية، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، القاهرة، العدد الرابع ١٩٩١، ص ٧٤.

«١ . إن الدكتور هنري كيسنجر الذي لم يكن يشجع على وجود اتصالات مباشرة . من دون إشرافه هو . بين مصر وإسرائيل، نصح الرئيس المصري برفض العرب.

٢ . إن السادات كان يعتبر أن حكومة رابين ضعيفة وممزقة، ولا تستطيع أن تخطو خطوة «سلمية» جريئة»[١] .

وبعد استلام مناحيم بيغن رئاسة الحكومة في الكيان الصهيوني، في أعقاب انتخابات ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٧، بدأ العمل في الإطار السري ينتقل إلى مدارات عملية.

«ففي آب/ أغسطس ١٩٧٧، زار بيغن بوخارست بدعوة من الرئيس تشاوشسكو، وهناك اجتمع، سراً ، بالمهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب المصري، واقترح عليه أن ينقل إلى السادات رغبة في عقد لقاء معه.

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر، توقف موشيه دايان وزير الخارجية الإسرائيلي في بروكسل، في طريقه إلى الولايات المتحدة، واجتمع بالجنرال الكسندر هيغ، رئيس الأركان لقوات الحلف الأطلسي، ولكن بدلاً من أن يتابع طريقه إلى نيويورك، توجه سراً إلى طنجة حيث التقى السيد حسن التهامي نائب رئيس الوزراء في رئاسة الجمهورية المصرية، في هذا اللقاء أبلغ التهامي دايان، أن السادات مستعد للاجتماع سراً ببيغن، شرط أن تتعهد الحكومة الإسرائيلية . سلفاً . بأنها ستعيد كل سيناء إلى مصر، ووعده دايان بنقل الفكرة إلى الحكومة الإسرائيلية، وهكذا عاد الوزير الإسرائيلي من طنجة (في المغرب) إلى باريس، وأمضى بعض الوقت في فندق هيلتون قرب مطار اورلي، ثم توجه إلى تل ابيب بدلاً من التوجه إلى نيويورك، وأبلغ بيغن ما جرى بينه وبين التهامي.

وفي اليوم التالي سافر دايان إلى نيويورك، لكنه توقف في زوريخ وأبلغ أحد المبعوثين المصريين استعداد بيغن لإعادة سيناء كلها إلى السيادة المصرية»[٢] .

ويؤكد الكتاب الذي تم عرض جانب منه في «النهار العربي والدولي» في ٣٠ أيلول ١٩٧٨، إلى أن الأمريكيين لم يكونوا على علم بهذه الاتصالات السرية، وكانوا يسعون للتحضير لعقد مؤتمر في جنيف يشارك فيه الاتحاد السوفياتي.

ويضيف الكتاب إنه في منتصف تشرين الأول/ اكتوبر من العام ١٩٧٧ عقد اجتماع سري آخر بين التهامي ومبعوث من قبل بيغن.

وفي ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر، زار السادات بوخارست واستمع من تشاوشسكو إلى عرض طويل ومفصل عن «شخصية» بيغن.

«وفي الطائرة التي أقلته من بوخارست إلى طهران، في طريق العودة إلى القاهرة، اتخذ السادات قراراً بتحويل اللقاء السري إلى لقاء علني وبزيارة القدس»[٣] .

---

[١] أبو النصر، مصدر سابق.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

ومنذ تلك اللحظة، بدأت رحلة السادات مع التسوية، وقد ترجمت في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، عندما وصل السادات إلى القدس المحتلة، تلتها فصول مثيرة إضافية، إلى أن انتهت حياة الرئيس المصري، بالقتل على يد أحد ضباط الجيش المصري ويدعى خالد الإسلامبولي، أثناء عرض عسكري، العام ١٩٨١.

وكانت قد جرت أكثر من محاولة اغتيال للسادات، منذ أن بدأت نواياه تتكشف للإعتراف بـ«إسرائيل» وإقامة صلح منفرد معها، على حساب الأمة العربية، والقضية الفلسطينية.

في هذا الشأن تحدث كتاب «التاريخ السري لإسرائيل» بناء لمعلومات استقاها مؤلفه من مصادر أمريكية، إنه كان هناك استعدادات ليبية جديدة لقتل السادات في نهاية أيار/ مايو ١٩٧٧، وقد سارع بيغن بنقل هذه المعلومات فور تبلغها، إلى السادات، عبر الأمريكيين أو الرومانيين.

ونقل الكتاب كذلك على لسان الجنرال كيغان، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الأمريكية الجوية: «إن إسرائيل أنقذت حياة السادات مرتين أو ثلاث مرات»[1].

سادساً: معاهدة «السلام» المنفردة:

محادثات الكواليس المظلمة الطويلة، كان لا بد لها في النهاية، من أن تطفو على السطح، ولكن رغم انتقال الحديث والاتصالات بين الحكومة المصرية والصهاينة، من السر إلى العلن، بعد وصول وفد مصري برئاسة حسن كامل رئيس الديوان في رئاسة الجمهورية المصرية إلى القدس المحتلة، تمهيداً لزيارة أنور السادات، في ١٨/١١/١٩٧٧، ظلت هناك تفاصيل الخلوات الخاصة، التي أزالت كل العقبات من أمام التسوية المنفردة.

وفي ٢٠ تشرين الثاني من العام ١٩٧٧، فاجأ السادات شعب مصر والأمة العربية، بوقفته أمام أعضاء الكنيست الصهيوني . للمرة الأولى من تاريخ الصراع بين العرب والصهاينة . ليعلن لهم رغبته واستعداده للاعتراف بـ «إسرائيل»، وإقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية معها.

وخاطبهم: «إني أقول لكم اليوم، وأعلن للعالم كله، إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل.. لقد أعلنت أكثر من مرة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم»[2] . ودعا إلى ضرورة كسر الحاجز النفسي بين الجانبين، ليسل التواصل والدمج:

«لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع، حاولتم أن تبنوه على مدى ربع قرن من الزمان، لكنه تحطم في العام ١٩٧٣، كان الجدار من الحرب النفسية المستمرة في التهابها وتصاعدها. كان جداراً من التخويف بالقوة القادرة على اكتساح الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها...».

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المفاوضات العربية . الإسرائيلية . مركز الأبحاث والتوثيق، مصدر سابق.

واستطرد السادات في خطابه، إلى أن كل الجدران سقطت بعد حرب ١٩٧٣، ما عدا جدار واحد:

«هذا الجدار الآخر يشكل حاجزاً نفسياً معقداً بيننا وبينكم، حاجزاً من الشكوك، حاجزاً من النفور، حاجزاً من خشية الخداع، حاجزاً من الأوهام حول أي تصرف أو فعل قرار، حاجزاً من التفسير الخاطىء لكل حدث أو حديث، وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه في تصريحات رسمية بأنه يشكل ٧٠ في المائة من المشكلة»[1] .

وبعد رد رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، الذي تجاهل الحقوق العربية، وركز على ضرورة التنازل والاعتراف، دون أن يتطرق إلى موضوعي القدس والشعب الفلسطيني، تحدث شمعون بيريز، وزير خارجيته، فأكد أن الزيارة خلقت «احتمالاً إذا عرفنا كيف نستثمره ونستغله، وإن كان استثماراً جزئياً للمساعي التي بذلناها في الموضوع العبقري، موضوع السلام، فإن قدومك سيذكر دائماً وأبداً كبداية وانطلاق لم نكن لنحلهم بها، ثلاثون عاماً أيها السادة انتظرنا هذه اللحظة، هذه الزيارة»[2] .

وهكذا «وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ بعد ١٣ يوماً من المفاوضات السرية، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الديبلوماسية المعاصرة، حصلت إسرائيل على اتفاق منفرد مع مصر، يمهد لإقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية بين البلدين»[3] .

في هذا التاريخ وقّعت مصر وإسرائيل بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلها الرئيس جيمي كارتر، اتفاقية حملت اسم المكان الذي تم فيه اللقاء، وهو منتجع كامب ديڤيد. وقد تناولت الانسحاب من شبه جزيرة سيناء، ورسمت ملامح الحكم الذاتي الإداري الفلسطيني، وبحثت كل زوايا المواضيع الأخرى لتمرير التسوية.

وفي ٢٦ آذار/ مارس من العام ١٩٧٩، وقع كل من الرئيس السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلة بيغن، معاهدة «السلام» في حفل حضره حوالي ١٥٠٠ مدعو من كبار الديبلوماسيين مع غياب جميع ممثلي البلدان العربية الأخرى، في البيت الأبيض. وقد بثت كل وسائل الإعلام، التي تتحكم بها الحركة الصهيونية العالمية، وقائع هذا الاحتفال الضخم، كإشارة إلى بداية عهد جديد، ومرحلة جديدة من عمر الكيان الصهيوني. وقد كانت واشنطن حريصة إلى إبراز دورها في هذا الاحتفال، لإثبات قدرتها على الصعيد الدولي، في تحقيق «المعجزات».

وكان هذا الإنجاز، ليس سوى خطوة في الألف ميل، من التسوية، إذ شجعت خطوة الاعتراف المصري ـ الصهيوني، الولايات المتحدة على متابعة دورها ونشاطها على هذا الصعيد، ولكن هذه المرة، بمساعدة قوة عربية لها وزنها وتأثيرها على الساحتين العربية والدولية. فعملت واشنطن من خلال القاهرة، لترتيب بقية الصفحات، فكانت اللقاءات الصامتة، والاجتماعات السرية في مصر

---

[1] المصدر نفسه، ص ٦٤.

[2] المصدر السابق.

[3] نفس المصدر.

وعدد من الدول الأوروبية الغربية، والشرقية، لدفع الفلسطينيين وغيرهم على انتهاج أسلوب مصر، لتحقيق التسوية المنفردة وهذا ما تم إعلانه على الجبهة الفلسطينية، التي فاجأت بدورها الشعب الفلسطيني وبقية أبناء الشعب العربي، وسوف يكون لنا مع هذا الملف وقفة كاملة.

ومع أننا لسنا بمجال فرد مساحات واسعة للحديث عن الجانب العلني من المحادثات المصرية . الصهيونية، لأنها باتت معروفة للجميع، وهي ليست في وارد هذا الكتاب، غير أن الأدوار التي لعبتها مصر في ظل تسويتها أمر له صلة بالموضوع، لما كان له من تأثير مباشر وفعال في تحريك مسار التسوية، في مختلف القنوات.

معاهدة الصلح المصرية . الإسرائيلية

معاهدة الصلح ممهورة بتواقيع كارتر وبيغن والسادات

وإذا كان دور الرئيس أنور السادات، قد انحصر في مسلكيات وممارسات سرية وعلنية، قادت إلى لقاء الزعماء الصهاينة، والاتفاق معهم على برامج عمل، أدت إلى الاعتراف الكامل والتطبيع الجزئي، فإن مرحلة الرئيس حسني مبارك الذي جاء خلفاً له، كانت مليئة بالتحركات على ذات الخط وفي نفس السياق. إن لم نقل تجاوز مبارك ذلك بمسافات واسعة، لأنه دخل في عمق القضايا، وشارك ونجح في التمهيد لمؤتمرات: مدريد، موسكو وواشنطن، وإلى غير ذلك من لقاءات سرية وعلنية أخرى. جعلت التسوية العربية . الصهيونية ممكنة ومحتملة. وقد استطاع الرئيس مبارك من إعادة الجامعة العربية إلى مصر، لتشهد كل تفاصيل الحدث. وأصبحت مصر في عهده نقطة التقاء الأضداد، ومفتاح حل لكل المعضلات والعوائق التي تسد أقفال التسوية.

فالقاهرة في ظل هذه الظروف، كانت محطة للصهاينة والفلسطينيين والسوريين والأردنيين على حد سواء. الكل يتحاور عبر مصر، والكل يجري اتصالاته ويقدم اقتراحاته عبرها. والكل أيضاً يتلقى الأجوبة، والتصويبات والديباجات، والوثائق والرسائل والتعديلات من خلالها أيضاً.

لقد كسبت مصر ثقتها هذه، كونها أصبحت وسط الطريق المؤدي بين تل ابيب . واشنطن . والعواصم العربية والأوروبية، ولها في كل ما يطرح رأي، لكن في اتجاه الوصول إلى التسوية التي ارتضتها مصر لنفسها. وهي بالطبع تعرف من خبرتها الطويلة في هذه الشؤون، حرج البعض في الاتصالات، وأسباب رفض هذا الفريق أو ذاك، كما تدرك أبعاد المناورات، وبعض التفاصيل التي تدور في الخفاء.

من هنا فإن دور مصر مبارك أخطر وأكثر حظية من دورها في عهد السادات الذي ضرب بعرض الحائط كل الانتقادات وكل النداءات والدعوات بعدم الإقدام على خطوة الحل المنفرد.

مصر اليوم، تنتظر وتتمنى المزيد من التواقيع، والمزيد من التقارب بين بقية البلدان العربية والكيان الصهيوني، لتنتقل بكل ثقلها، إلى خطوة التطبيع الأكثر جاذبية وأكثر انسجاماً مع الصهاينة. فالتطبيع حتى الآن بين مصر والكيان الصهيوني على الصعد: الاقتصادية والثقافية

والإسلامية والنفسية والشعبية والتجارية، لم يحقق نتائجه الباهرة بعد، وذلك بسبب الرفض الشعبي المصري، واستمرار المقاطعة الاقتصادية العربية، وتخوف الرأسمال المصري واليهودي على حد سواء في إقامة مصالح استثمارية مشتركة على مستويات عالية. لذلك كان لتوقيع اتفاق «غزة ـ أريحا أولا» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقع مهم في نفوس وبرامج أصحاب رؤوس الأموال من الطرفين، لأنه خفف عنهم وطأة الخوف، وبعث فيهم روح التفاؤل مجدداً، وهذا ما أوضحه رئيس جمعية رجال الأعمال في مصر سعيد الطويل بعد الاتفاق بقوله:

«إن الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي أزال الحاجز النفسي الذي عرقل عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل، والناجم عن ممارسات قوات الاحتلال ضد سكان الأراضي العربية المحتلة، أما الآن، فإن رجال الأعمال المصريين على استعداد لعقد لقاءات مباشرة مع رجال الأعمال الإسرائيليين، وتبادل الخبرات، لإقامة مشروعات مشتركة، لإرساء أسس التعارف الاقتصادي بين شعوب المنطقة»[1].

ولم يجف حبر هذا التصريح، حتى أعلن عدد من المستثمرين الصهاينة عن رغبتهم السريعة في عقد اتفاقات مشتركة مع العرب، وإقامة مشاريع تعتمد على التقنيات والخبرات اليهودية وعلى المال والأيدي العاملة والثروات العربية الطبيعية.

جرى ويجري ذلك، في عقر دار الجامعة العربية، التي وضعت في أعقاب الجلستين الرابعة والخامسة لمجلس الجامعة العام ١٩٥٠، قراران يدعوان إلى عدم التفاوض أو الاعتراف بالكيان الصهيوني، القرار الأول يحمل الرقم ٢٩٢/د١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١، والثاني يحمل الرقم ٣١٤/د١٢ وتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣.

ويحذر القراران من أن البلد العربي الذي لا يلتزم بذلك، يعزل، وتسقط عنه عضوية الجامعة، وقد وقعهما كل من: الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر واليمن، ويتضمنان:

«١ ـ لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية، أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، والدولة التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة (١٨) من ميثاقها.

٢ ـ يتقرر بحق الدولة المخالفة لقرار الجامعة، قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها، ووقف التعامل الاقتصادي والتجاري، ومنع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها. ولتحقيق ذلك. لا بد أن تتضافر الدول الأعضاء على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المشار إليها»[2].

إن الولايات المتحدة، عندما بدأت بمغازلة مصر، وقبلت إدخالها إلى بيت الطاعة، كانت تدرك أهمية خطوتها في شق نفق التسوية ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل بين مصر والأمة العربية كلها، وهذا ما لخصه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ـ الذي رعا وتابع التسوية الثنائية المنفردة ـ أمام المؤتمر الوطني للسياسة الخارجية في ١٩٧٩/٢/٢٢، عندما قال:

---

[1] «النهار»، ١٩٩٣/٩/١٥.

[2] وثائق الجامعة العربية.

«أعتقد أن أعظم خطوة، وحيدة يمكننا أن نتخذها للمحافظة على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، رغم أنها قد لا تكون مستساغة لدى بعض الدول العربية، هي معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، تلك هي أولى أولوياتنا، وسوف نستمر في المتابعة»[1] .

وهذا ما تلمسه الوطن العربي، وعاش آثاره وانعكاساته حتى اللحظة.

---

[1] «الأرض»، العدد ١٢، «كامب ديڤيد الثاني والمخططات الأمريكية الجديدة في منطقتنا»، ١٩٧٩/٣/٧.

الفصل السابع

الاتصالات والاعتراف الرسمي الفلسطيني
بـ «إسرائيل»

تمهيد

لم يكن اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»، نتاج سنة أو سنتين من الاتصالات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بل كان تتويجاً لمجموعة من اللقاءات والاتصالات على هذا النحو، جرت في عدد من العواصم الأوروبية الشرقية والغربية على حد سواء، إضافة إلى اجتماعات عقدت في واشنطن وعواصم عربية يعود تاريخها إلى فترة الستينات، وانتهت بتواقيع على اتفاقات مباشرة بين الطرفين.

بدأت سلسلة اللقاءات الطويلة هذه، بحوارات واجتماعات غير مباشرة لعبت فيها شخصيات من «الداخل»، إضافة إلى شخصيات عربية أخرى أدواراً مهمة. وفي الطور الثاني انتقلت إلى ما سمي «حوارات يهودية ـ فلسطينية»، ضمت شخصيات تابعة لمنظمة التحرير وبتكليف من رئيسها، مع رموز صهيونية أو ما سميت بيهودية «معتدلة»، وكانت للأخيرة اتصالات مباشرة مع الحكومة الصهيونية، لاطلاعها على فحوى المحادثات، وبذلك دخل الحوار الطور الثالث بشكل رسمي، فانتقل إلى الاجتماعات المباشرة عبر «سفراء» منظمة التحرير في أوروبا مع قادة صهاينة يمثلون رؤساء الحكومات الصهيونية المتعاقبة. وقد استوجبت هذه المحادثات في بعض أشواطها، ناراً على الأرض، أحرقت آلاف البشر في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية عموماً، والجنوبية خصوصاً، كما استوجبت تصريحات وتحليلات إعلامية، بدت خلالها أن المسافة الفاصلة بين الحكومة الصهيونية ومنظمة التحرير غير قابلة للردم، وقد باتت ملأى بالدم والجثث والخراب.

أثناء عمليات شد الحبال هذه، شهدت الساحة الفلسطينية، جبهات رفض عديدة لسياسة منظمة التحرير، أدت إلى بعض الصدامات والمواجهات العسكرية المباشرة، عدا التراشق الإعلامي الذي حمل اتهامات كثيرة. غير أن الأمر كان يحسم في النهاية لصالح قيادة المنظمة التي كانت تجيد الإلتفاف واحتضان عدد من رموز جبهة الرفض، وكانت تنطلي على بعضها نصوص تضمنت الدعوة إلى إقامة «وطن فوق شبر من الأرض»، يرفع فوقه العلم الفلسطيني، على أنه الخطوة الأولى في مسار التحرير، وحقيقة الأمر، إن الاتفاقات السرية كانت تتطلب توفير ذلك النص مقابل تعهدات معينة.

ولما فوجئت بعض التنظيمات الفلسطينية، وفئات عدة من الشعب الفلسطيني بنتائج الاتفاقات الفلسطينية ـ الصهيونية، كان الجانب الرسمي في المنظمة يعتبر أنه حقق أقصى ما يمكن إنجازه في هذه المرحلة، بعد تقديم تبريرات وتأويلات عدة.

لتوضيح حلقات الاتصالات التي دارت بين منظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الصهيونية، أفراداً وجماعات، وصولاً إلى ما تم التوصل إليه رسمياً، سوف نمسك الخيط من الطرف الأول.

كانت طموحات الحركة الصهيونية منذ نشأتها، تتجه نحو إقامة «إسرائيل الكبرى»، بحدود تتراوح بين النيل والفرات، ولما كان ذلك يقتضي أولاً احتلال كامل أرض فلسطين، احتلت العام ١٩٤٨ جزءاً منها وسعت من خلال حرب عام ١٩٦٧، إلى التدرج نحو الخطوة الثانية، وهي قضم ما تبقى، إضافة إلى أجزاء من الأرض العربية الأخرى، من مصر وسوريا ولبنان. ولم تنس وهي تقوم بعملها هذا أن تبني المستوطنات، وترسم الخرائط، وتهجر وتبعد آلاف العائلات الفلسطينية، وتستقدم بدلاً عنهم يهوداً من جميع أنحاء العالم، لفرض ما يسمى بالأمر الواقع، فينتقل أي نقاش حول القضية الفلسطينية، إلى جزئيات مستجدة، بينما التاريخ القديم يكون قد أصبح في أدراج النسيان، وقد عفا عليه الزمن.

في هذه الأثناء ولدت منظمة التحرير الفلسطينية، من رحم الليل السياسي الذي كان يخيم على الأمة العربية بعد هزيمة ساحقة في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومن رحم مخيمات البؤس والشقاء، في الشتات وداخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ولدت هذه المنظمة، وفي يدها ميثاق وطني يدعو إلى التحرير «الكامل» لتراب فلسطين، ويرفض «الاعتراف بالعدو الصهيوني»، ويعارض التقسيم، ويطالب باصطفاف شعبي فلسطيني عريض، تقف خلفه الأمة العربية والإسلامية، لاستعادة الحق السليب. ويؤمن بالكفاح المسلح وسيلة «وحيدة» للتحرير.

على هذه القاعدة المبدئية التحقت الجموع الفلسطينية والعربية والإسلامية بالثورة الفلسطينية، فانهارت كل الحدود والسدود بين الأقطار العربية وفلسطين المحتلة، وانطلق العمل الفدائي كالنهر المقدس. وخشيت «إسرائيل» من أن يؤدي زحفه إلى تغيير الكثير من المعالم السياسية في الوطن العربي، وفي «الداخل»، لذلك حاولت أن تبدأ حواراً مع بعض الشخصيات المحلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لتشكيل قيادة تتكيف معها وتعيش في كنفها، ونسقت مع الأردن في مجالات ولقاءات سرية عدة، غير أن كل ذلك لم يؤد إلى نتيجة ملموسة، وهنا أخذ الحوار شكلاً وقنوات أخرى.

في هذه الأثناء كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطرح فكرة إقامة «الدولة العلمانية» ثم الدولة الديمقراطية التي تدعو إلى تعايش كل الأديان السماوية جنباً إلى جنب في دولة واحدة، مما يتسنى لليهود وللفلسطينيين إنهاء الصراع الطويل والحروب المضنية للطرفين، وقد وجدت هذه الدعوة بعض القبول لدى فريق صغير من «اليسار الصهيوني»، لكن ذلك لم يؤد إلى خيارات حاسمة، خاصة وأن دعوة الدولة الديمقراطية كانت على هزيمة «المشروع الأمبريالي الصهيوني ومن يدعمونه».

وبعد فترة أشار محمود عباس الذي وقع الاعتراف بإسرائيل بحضور ياسر عرفات في البيت الأبيض مع شمعون بيريز، إلى أن البديل المطروح هو «إنشاء دويلة فلسطينية (فلسطينستان) في تلك المناطق من الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧، التي تتميز بكثافة سكانية عربية عالية، والتي تبدي إسرائيل استعدادها . ولو لفظياً . على التخلي عنها بعد إقرار تسوية سياسية كاملة والتوقيع على صلح ومعاهدة سلام مع الدول العربية»[١] .

كان هذا الكلام في العام ١٩٧١، حيث كان البعض لا ينظر إليه بجدية، ويعتقد أنه في إطار الكلام الإنشائي أو المناورة، لكن الواقع كما كشف في ما بعد دل على أن عباس وغيره من قيادة منظمة التحرير كان على علم بما يدور حولهم ومعهم، ويدركون أن نهاية طريق حمل سلاحهم سيؤدي إلى هذه النتيجة «الواقعية».

أولاً: اتصالات غير مباشرة

بدأت الاتصالات السرية في مراحلها الأولى، تأخذ طابع التعارف، إذ كان كل طرف يرغب في دراسة عقلية ونظرة الطرف الآخر عن قرب، وبلا وساطة من أحد، اعتقاداً منهما أن لغة الحوار المباشر هي الوسيلة لإيجاد التقارب الذي يمكن أن يبنى عليه الحل.

فبعد عملية الغزو الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، تحركت سلطات الاحتلال، لاستقطاب بعض الوجوه البارزة في المجتمع الفلسطيني، الذي يحظى بدعم شعبي واسع، «بدأت هذه المرحلة في أواخر الستينات»[٢] في محاولة لاستثمار مفاجأة الغزو العسكري، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً.

رعا الاتصالات الأولى وأشرف عليها موشي دايان، غير أنها لم تسفر عن إيجاد قيادات محلية يمكن أن يكون بديلة لقيادة منظمة التحرير في الخارج، وأكمل شمعون بيريز المحاولة بعد توليه وزارة الدفاع خلفاً لدايان، في منتصف السبعينات، فدعا إلى انتخابات بلدية، علها تنجح في أن تلعب الدور المطلوب، لكن النتائج لم تأت طبقاً للرغبات، ولم تنفع كل عمليات التزوير من أن تحقق شيئاً. فكان الفوز لصالح القوائم الوطنية، مما خلق صراعاً حاداً بين رؤساء البلديات وقوات الاحتلال، قادت الصهاينة إلى محاولة اغتيال بعضهم، عبر عبوات ناسفة.

واستؤنفت اللقاءات في العام ١٩٧٧، من خلال وزير الدفاع الجديد عايزر وايزمن الذي جاء مع حكومة الليكود التي يرأسها مناحيم بيغن، فالتقى عدداً من الشخصيات الفلسطينية بحثاً عن بديل، لكنه استقال قبل أن ينهي مهمته، فجاء ارييل شارون ليكمل المشوار، فحاول عزل رؤساء البلديات وإقامة إدارة مدنية عبر ما سمي بـ «روابط القرى»، لكن هذه المحاولة فشلت، إثر الاحتجاجات الفلسطينية، ورفضها التعامل معها، واتهام من يشارك فيها بالخيانة.

---

[١] شؤون فلسطينية، رقم ٢ أيار ١٩٧١، مقال لمحمود عباس حول البديل الفلسطينستاني، ص ١٧ .

[٢] شؤون فلسطينية، العدد ١٩٩، ص ٨٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ .

كانت الساحة العربية آنذاك، تشهد تحولاً غير مألوف، تمثل بتوقيع اتفاقية كامب ديڤيد بين مصر وإسرائيل. أدت إلى صلح منفرد بين الطرفين، وكانت هذه الاتفاقية بنظر أصحابها والمتعاطفين معها، ناقصة بدون الجانب الفلسطيني، فبذلت كل أطراف صنع قرار كامب ديڤيد إلى إيجاد ممثل فلسطيني يمكن أن يعطي التسوية نكهة، ويدفعها إلى الأمام. لكن كل المحاولات أجهضت في مهدها.

من جهته الجانب الفلسطيني، كان يسعى إلى تأمين لقاءات واجتماعات بالطرف الصهيوني، توصلاً إلى تسوية، فأوعزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى ممثليها داخل الأراضي المحتلة، للتحرك باتجاه ما أسمته القوى التقدمية المناهضة للصهيونية في فلسطين المحتلة، وفي طليعة هذه القائمة، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وحركة ماتسبين الماركسية - اللينينية، بكافة فروعها، وحركة ناتوري كارتا الدينية «وقد أجريت اللقاءات تلك بسرية تامة»[1]. وكان هدف منظمة التحرير، هو إيجاد قوى يمكن أن تمارس ضغطاً على الحكومات الصهيونية تكون من مصلحته تقريب المسافة في وجهات النظر بين الصهاينة والقيادة الفلسطينية في الخارج. وبالفعل اتسعت حلقات الاتصال حيث قاد تلك المباحثات عن الجانب الفلسطيني د. عصام السرطاوي، فالتقى بكل «من سكرتير عام حزب العمل الأسبق اربيه (لوفا) الياف، وسكرتير تحرير مجلة «هعولام هازيه» اوري افنيري، ود. يعقوب ارنون وغيرهم من الشخصيات اليسارية، وقد حصلت تلك اللقاءات على الموافقة الرسمية من قبل المنظمة، بعد وقوعها في القرار الرقم ١٤، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في آذار/ مارس من العام ١٩٧٧ في القاهرة، لقد جاء في ذلك القرار ولأول مرة، «يقر المجلس الوطني الفلسطيني بأهمية العلاقات والتنسيق مع أوساط يهودية ديمقراطية وتقدمية في الأراضي المحتلة، وخارجها، هذه الأوساط التي تناضل ضد الصهيونية، قولاً وعملاً»[2].

وكان قرار المجلس الوطني هذا، فاتحة شهية لكثير من القرارات المشابهة التي أغمضت عيون الكثيرين عن خفايا ما كان يخطط سراً، إذ كانت تلك القرارات نسجاً على قياس التسوية النهائية التي يأمل الطرفان التوصل إليها. تماماً كما كانت محادثات السرطاوي، مدخلاً لمباحثات رسمية على ذات الخط، لنفس الغاية والهدف، وقد تجلى ذلك في أعقاب اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلية للبنان في العام ١٩٨٢، في اجتماع عقده قائد منظمة التحرير ياسر عرفات (أبو عمار)، مع ممثلين لما أطلق عليهم شخصيات تقدمية يهودية، أمثال اوري افنيري وقتياهو بيليد ويعقوب ارنون وآخرون، في بيروت. فتعززت روح التفاؤل بمواصلة الحوار عبر هذه القنوات غير المباشرة، تمهيداً للوصول إلى الحوار المباشر مع الحكومة الصهيونية.

---

[1] المصدر السابق، ص ٨٠.

[2] «داڤار» ١٩٨٧/٦/١٧.

واستكملت الاتصالات في هنغاريا، وفي بوخارست في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٧، عقد لقاء آخر في بودابست، وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ كان لقاء ثالث في جنيف، وفي شباط/ فبراير ١٩٨٨ لقاء رابع في اثينا، وفي آذار/ مارس ١٩٨٨ خامس في بروكسل، وفي حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٨٨ سابع في القاهرة، وفي الشهر ذاته عقد لقاء ثامن في براغ، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ تاسع في باريس، وفي كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٩ لقاء عاشر في لاهاي»[1] .

وتضيف صحيفة عل همشمار الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦، إلى تلك الاجتماعات، اجتماعات أخرى جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل اللقاء الذي عقد في النيويورك، وحضره عن الجانب الإسرائيلي عضو الكنيست يائير تسبان وشولاميت ألوني، وعن الجانب الفلسطيني د. نبيل شعت وفيصل الحسيني، ومثل ندوة معهد «بروكيغنز» في واشنطن، التي شارك فيها من الجانب الفلسطيني فيصل الحسيني وحنا سنيورة، ومن الجانب الإسرائيلي يائير تسبان ومردخاي بار ـ أون.

مقابل ذلك، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تجري تعديلات في نصوص ميثاقها الوطني، تتماضى مع سياق هذه التطورات واللقاءات، فأقرت في دورتها الثانية عشرة العام ١٩٧٤ برنامج النقاط العشر ومنها: إقامة سلطة وطنية «على أي [جزء] من الأرض الفلسطينية»، وهذا التغيير في نظر قيادة المنظمة، يتطلب تعديلاً في المفردات فبدل الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة للتحرير، أصبح «إحدى» وسائل التحرير ولم يعد وحيداً، وإنه بدل إحداث نقلة نوعية في الكفاح المسلح، جرى نقلة نوعية في المباحثات مع الصهاينة، حيث انفرجت زاوية تلك الاتصالات لتجمع أطرافاً تمثل كلاً من قيادة منظمة التحرير، والحكومة الصهيونية ومن بصمات التغيير أيضاً تلك الفقرات التي يمكن أن نلمسها في قراري المجالس الوطنية الفلسطينية التي عقدت في العام ١٩٨٤ و١٩٨٧، التي تقول: «ينبغي تطوير العلاقات في الأوساط الديمقراطية والتقدمية الإسرائيلية»[2].

وفي قرار آخر صدر في العام ١٩٧٧، إن مبادىء المجلس الوطني تسمح وتقر «بأهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية والديمقراطية»[3] ، وكذلك استبدلت شعارات كثيرة، كلها تسهل الطريق للتسوية، وهكذا كانت قيادة منظمة التحرير تنتزع عبارات أو مواصفات تساعدها على الحركة، رغم بعض اعتراضات شخصيات وفصائل فلسطينية، فهذه القيادة كانت ممسكة جيداً بدقة القرار الفلسطيني، تحركها كيفما شاءت، وحسب ما تراه رياح «التغيير» مناسبة. ويكشف الصحافي

---

[1] الملف، العدد١، نيسان ١٩٨٩، اللقاءات والحوارات الإسرائيلية ـ الفلسطينية لمصطفى محمد الحسيني، ص ٢٠ نقلاً عن صحيفة «عل همشمار» ١٩٨٩/٢/٢٢.

[2] دافار، ١٩٨٧/٦/١٧.

[3] وثائق فلسطينية من ١٨٢٩ ـ ١٩٨٧، دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٨، ص ٣٨٨.

الصهيوني اوري افنيري، أن المحادثات التي دارت بين الصهاينة والفلسطينيين، لم يتم أخذ قرار فلسطيني رسمي بشأنها «لكنها تمت بموافقة عرفات»[1] في عدد من العواصم الأوروبية وأوضح أنه تم كذلك عقد عدة لقاءات بين عرفات وممثلين عن القوى الإسرائيلية التقدمية في براغ، إحداها جمع بين رئيس منظمة التحرير، والأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي العام ١٩٨٠.

ثانياً: اتصالات قبيل وأثناء الانتفاضة

شهدت الاتصالات الفلسطينية ـ الصهيونية، عدة محطات، شاركت فيها رموز بارزة من الطرفين، منها: اتصالات رشاد الشوا عمدة غزة مع عدد من الشخصيات الصهيونية الرسمية، من بينها رئيس حزب العمل السابق شمعون بيريز الذي يعترف بأن مشروعه «غزة أولاً» يعود إلى الحوارات التي أجراها مع الشوا منذ العام ١٩٨٦؛ بعد ذلك جرت عدة اتصالات سرية إلى أن «تم كشف إحدى اللقاءات المهمة قبل الانتفاضة في العام ١٩٨٧، ما بين موشيه عميراف سكرتير حزب حيروت اليميني (حزب شامير) وشخصيات فلسطينية من بينها فيصل الحسيني رئيس مركز الدراسات العربية بالقدس وسري نسيبة أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، وتم تبادل أوراق عمل سياسية، حول مقترحات لمشروع سلام فلسطيني ـ إسرائيلي»[2] .

حول هذه الاتصالات تحدث نسيبة إلى مجلة «هعولام هازية» الأسبوعية (العدد ٢٦١٤، ١٩٨٧/١٠/٦، ص ٣٦) فقال: «جاء داڤيد ايش ـ شالوم وقال لي إن أصدقاء في الليكود معنيون بالاتصال مع م.ت.ف. وقال إنهم أشخاص أثارت اهتماماتهم اللقاءات التي جرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في بودابست وبوخارست، وبالفعل تم لقاء في منزل عميراف، قبيل نهاية تموز/ يوليو الماضين، قلنا: إننا جئنا للاستماع، وتحدث عميراف لمدة ساعتين أو ثلاث، وشرح قبلى كل شيء أن هذه هي آراؤه الخاصة، ولكنه قال إن له أصدقاء في الليكود يشكلون مجموعة، وإن جميع أفراد هذه المجموعة يؤيدون هذه الآراء بشكل عام، وهم ينتظرون رد فعل من الجانب العربي وينتظرون أن يسمعوا أن هذه الأفكار يمكن أن تشكل خياراً، وربما كان بينها أفكار يمكن أن يؤيدها شامير. وفي شرح أفكاره قال عميراف: «إنه يؤمن أن الفلسطينيين شعب، وأن لهم كشعب الحقوق نفسها في البلد مثل الشعب اليهودي. وأن معنى الأمر إن لهم الحق في تقرير المصير وإنشاء دولة واختيار ممثليهم. وقال: إذا كان الفلسطينيون يقولون إن م.ت.ف. هي ممثلهم، فينبغي على دولة إسرائيل و م.ت.ف. أن يتحاورا، ولكنه شرح إنه إذا أعلن هذه الآراء، فسوف يدمر نفسه من الناحية السياسية، وقال إنه إذا جاء رد إيجابي من الجانب الفلسطيني، فربما عندئذ يستطيع بلورة دعم أفكاره في حيروت.

---

[1] الكاتب، عدد ١٢٥.

[2] الكاتب العدد ١٢٦، نظرة على العلاقات بين إسرائيل و م.ت.ف. على المستوى السياسي ناصر عبد الجواد.

في اللقاء الثاني الذي عقد بعد أسبوعين من الأول، قدم عميراف ورقتي عمل تضمنت الأولى المبادئ التي كان تحدث عنها، فيما تضمنت الورقة الثانية مشروعاً للإدارة الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة أولى من التسوية، ثم عقدت ستة أو سبعة لقاءات، حاول المجتمعون خلالها بشكل أساسي أن يبلوروا مشروع عميراف.

اتضح خلال هذه اللقاءات، بحسب قول نسيبه، إن عميراف لم يكن يعمل وحده، وهو «ألمح عدة مرات إلى أن شامير على علم بما يجري»، كما اختصرت خلالها ورقتا العمل في صفحتين كان ينوي عميراف تسليمها بنفسه إلى ياسر عرفات، وتقرر لهذا الغرض أن يسافر سري نسيبة وموشيه عميراف إلى جنيف، لكن هذا الأخير ألغى سفره في اللحظة الأخيرة وفي هذه الأثناء ألقي القبض على فيصل الحسيني. سافر ايش . شالوم، لمقابلة عرفات، وعرض عليه ورقة عميراف في اللقاء الذي ضمهما وعضو الكنيست تشارلي بيطون»[1] .

لكن هذا اللقاء السري لم يبق مضمونه طي الكتمان طويلاً، حيث عرضت الصحف الصهيونية، فقرات منه، أو رؤوس أقلام حول محتواه، ففي ١٩٨٧/٩/٢٣، نشرت «دافار» جزءاً منه يشير إلى:

● حق الشعبين في البلد ليس قابلاً للتقسيم، وهو متساو. إن الإجحاف الذي لحق بالشعبين في تاريخ ملطخ بالدماء والمعاناة يستوجب تصحيحاً وفق المعادلة التالية: الأمن والسلام للشعب اليهودي، وتقرير المصير في جزء من البلد وتصحيح الإجحاف للاجئي الشعب الفلسطيني.

● إن المحاولة المستمرة منذ ١٠٠ عام لحل النزاع بالقوة فشلت، لن يهجر الفلسطينيون البلد ولن يتنازلوا عن حلمهم فيه، ولن يلغي اليهود الدولة التي أقاموها ضمن حدود ١٩٤٨، ولن يتوقفوا عن بناء قوتهم للحفاظ على الأمن.

● إن محاولات التسوية التي لا تقوم على أساس إشراك الفلسطينيين في المفاوضات كشريك أساسي أو التي لا تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية هي [محاولات] محكومة بالفشل.

● إن الممثل الرسمي الوحيد للشعب الفلسطيني في أية تسوية هو م. ت. ف. ولا يعقل من دونها التوصل إلى تسوية ما، ومن جهة أخرى لا يعقل التوصل في إسرائيل إلى تسوية ما من دون الليكود.

● إن الوضع السياسي اليوم يجعل أية مبادرة سياسية للمعراج من دون الليكود غير ممكنة. وبالتالي فإن المؤتمر الدولي أيضاً لن يعقد. ومن جهة أخرى، فإن مبادرة مضادة يقوم بها الليكود تجاه الفلسطينيين في حال استجابتهم لها هي ممكنة. فمثل هذه المبادرة لن تقابل بالرفض من جانب المعراخ أو اليسار في إسرائيل. ومن المتوقع أن ينسحب المعراخ من الحكومة في نهاية عطلة الكنيست الصيفية (بحلول أيلول/ سبتمبر) وأن تتألف حكومة ليكود ضيقة (٦١ عضو كنيست). وفي الحالتين، سواء كان المعراخ في الحكومة أو في المعارضة، فلليكود مصلحة في إطلاق مبادرة سياسية.

---

[1] نشرة ن.م.د.ف. العدد ١٠، ت ١، ١٩٨٧ . العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي، إعداد خالد عايد ص ٧٧٣ و٧٧٤.

● قدم إلى عدد من شخصيات الليكود الكبيرة منذ أيام مشروع تسوية يقوم على أساس إنشاء منطقة الإدارة الفلسطينية الذاتية في يهودا والسامرة وغزة (الضفة والقطاع). في هذه المنطقة التي تغطي ٥٠٠٠كلم^2، ستقوم منطقة «الإدارة الفلسطينية الذاتية».. وستكون عاصمة الإدارة الفلسطينية في القدس الشرقية.

تؤمن التسوية المرحلية لإسرائيل الأمن وإمكانية إقامة المستعمرات في يهودا والسامرة ضمن نطاق محدد ومجمد.

● يقترح التقدم في إطار مشروع التسوية المرحلية التي ستؤدي خلال عام إلى إقامة الإدارة الذاتية الفلسطينية بحجم صلاحيات تكاد تبلغ صلاحيات دولة (الخطة المرفقة). إن مثل هذه التسوية المرحلية تمنح ميزات واضحة للطرفين، كما أنها تبقي على خيار وقف المفاوضات وإبقاء الوضع كما هو.

● شروط الشروع في المفاوضات:

(أ) الاعتراف المتبادل.

(ب) وقف الأعمال العدائية.

[التوقيع]

موشيه عميراف»

أما الجزء الثاني من الوثيقة، أو «المذكرة الثانية»، فقد أجملتها هآرتس (١٩٨٧/٩/٢٣) على النحو التالي:

تتحدث المذكرة الثانية عن مرحلتين من المفاوضات بين حكومة إسرائيل و م. ت. ف. تناقش في المرحلة الأولى تسوية مرحلية تستمر من ثلاثة حتى خمسة أعوام. وفي المرحلة الثانية، تناقش تسوية شاملة ونهائية. ويتم الاتفاق، في إطار التسوية الأولى، على إقامة كيان فلسطيني في المناطق، تكون عاصمته في المناطق العربية من القدس.

ستتحقق الإدارة الذاتية الفلسطينية خلال عام من توقيع التسوية المرحلية. وسيتخذ الكيان الفلسطيني لنفسه رموزاً وطنية مثل عمله وعلم ونشيد وطني ومحطة إذاعة وغير ذلك. وستجرى، حول طبيعة هذه الرموز، مفاوضات في المستقبل. وستتحقق التسوية الشاملة، المتعلقة بهذا الكيان الفلسطيني ووضع المستعمرات الإسرائيلية في المنطقة والتعاون في مجال الموارد الطبيعية وغير ذلك، في مسار المفاوضات الأولى بين الطرفين.

وجاء في نهاية المذكرة أنه بهدف إيجاد مناخ ملائم لمبادرة السلام هذه، سيتم الإعلان عن اعتراف متبادل بين إسرائيل، وم.ت.ف.؛ وسيعلن الطرفان استعدادهما للشروع في اتصالات مباشرة من أجل التوصل إلى تسوية؛ وسيكون ثمة تجميد للمستعمرات وللأعمال العدائية التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين والتي تقوم بها م.ت.ف. ضد إسرائيل»[١] .

---

[١] المصدر السابق.

ثالثاً: لقاء الطريفي . شامير

تطورت الاتصالات السرية بين ممثلين لمنظمة التحرير والحكومة الصهيونية، حتى وصلت في ذلك الوقت إلى ذروتها، في اللقاء الذي تم بين المحامي جميل الطريفي ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق شامير في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٩. وبعد بعض التسريبات الإعلامية اضطر الطريفي إلى عقد مؤتمر صحافي في منزله في البيرة لتوضيح الأمر خوفاً من ردود الفعل الشعبية التي حذرت الشخصيات الفلسطينية من إجراء أي اتصال أو إقامة أية علاقة أو حوار مع أي مسؤول صهيوني.

أعلن الطريفي أنه استدعي إلى لقاء مع منسق الأنشطة الحكومية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، الذي بدوره، وبدون علمه المسبق، أخذه إلى مكتب رئيس الحكومة، حيث التقى بشامير هناك. وأضاف: إن إعلانه اليوم عن حقيقة هذا اللقاء جاء استجابة للنداء الرقم ٤٣ الصادر عن القيادة الموحدة للانتفاضة[١]. واوضح ما جرى في ذلك اللقاء فقال: «مما قلته لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إننا شعب مثل باقي الشعوب لنا الحق في أن نختار من يمثلنا، وقد اختار شعبنا، بطواعية، ورغبة، م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً له.

وأضاف: «حاول شامير إقناعي بفائدة خطة السلام الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، وأن قرارات مركز الليكود ليس لها أهمية، ورفض الدخول في تفاصيل الحل النهائي. ومن جهتي قلت إن خطة السلام هذه هي خطة للتوفيق بين الحزبين الكبيرين في إسرائيل، وتبقى إسرائيلية وغير ملزمة لنا، أما نحن فنزيد انتخابات ديمقراطية كوسيلة للوصول إلى الحل النهائي وليس كهدف.

وأكد طريفي، «هناك حقيقة واحدة ذكرتها لشامير هي أنه لا يوجد، ولا يتم شيء في الأراضي المحتلة إلا بموافقة م.ت.ف. وعلمها. وأضاف: حتى لو لم تطلب القيادة الموحدة الإعلان عن مثل هذه اللقاءات، لا أعتقد بأنني كنت سأبقيه سراً»[٢]، وأعلن أنه قدم بعد اللقاء تقريراً مفصلاً لمنظمة التحرير. في هذا الوقت أوضح مدير مكتب رئيس الحكومة الصهيونية يوسف بن اهرون إن رئيس الحكومة «ينوي تحديد وتوسيع لقاءاته بشخصيات من المناطق المحتلة، للوصول إلى تحقيق المرحلة الأولى مبادراته وإنه لا يتوجب على الفلسطينيين التعهد بشيء، فهم مدعوون فقط للاستماع، وفهم مشروع رئيس الحكومة وصدق نواياه، وإذا ما قاطع العرب مشروع شامير، فلن تتوافر هناك الإمكانيات للدخول في مرحلتها الأولى»[٣].

وكانت كل الشخصيات الفلسطينية التي أجرت وتجري اتصالات مع القيادة الصهيونية، تؤكد أنها لا تفعل ذلك بوحي من ذاتها، أو بمبادرة شخصية، إنما نتيجة تكليف من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما كان يصبغ اللقاءات الفلسطينية . الإسرائيلية، طابعاً رسمياً ولكن بطريقة ملتوية، وهذا ما أكده فيصل الحسيني مراراً.

---

[١] «الاتحاد» . حيفا، ١٩٨٩/٧/٢٦.

[٢] المصدر السابق.

[٣] «الكاتب»، العدد ١٢٦.

رابعاً: لقاء رومانيا

من أبرز الاتصالات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي أحدثت ردود فعل واسعة، كان لقاء رومانيا بين وفد مثّل اليسار الإسرائيلي، وبين وفد رفيع المستوى مثّل منظمة التحرير الفلسطينية. اعتبره الوفد الإسرائيلي، بأنه الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل للاعتراف الرسمي المتبادل بين منظمة التحرير والحكومة الصهيونية. وفي إعلان له بعد اللقاء، أكد أن جلسات الحوار أثبتت أن المسافة باتت قصيرة جداً لجلوس الوفود الرسمية حول طاولة واحدة وجهاً إلى وجه لتوقيع الاعتراف والصلح.

عن هذا المؤتمر، تحدث سكرتير لجنة الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني لطيف دوري في ١٩٨٦/١١/١٧، فأشار إلى أنه سافر وزملائه في لجنة الحوار إلى كونستنتي في رومانيا، لإجراء حوار سلام مع رجال فكر فلسطينيين، وقد نجح ذلك المؤتمر برأيه لأسباب عددها كما يلي:

«١ ـ مجرد عقد اللقاء في موعده وحسب جدول أعماله المقرر.

٢ ـ غطى أكثر من ١٥٠ من ممثلي وسائل الإعلام العالمية وقائع هذا اللقاء ونقلوها إلى مئات الملايين في مختلف أنحاء المعمورة.

٣ ـ وقت منظمة التحرير الفلسطينية بتعهداتها وأرسلت وفداً رفيع المستوى برئاسة البريغادير عبد الرزاق اليحيى، عضو اللجنة التنفيذية ومدير الدائرة الاقتصادية، إضافة إلى عشرة أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، الذين حضروا رغم تهديدهم بالقتل من جانب أبو نضال وأبو موسى وجبهة الرفض.

أما من جانبنا فلم يكونوا ممثلوا أحزاب إنما موظفون عاديون سافروا على أساس شخصي.

٤ ـ مع نهاية الحوار نشر الوفد الفلسطيني بياناً هاماً، حيا فيه مبادرة أنصار السلام الإسرائيليين لعقد اللقاء.

٥ ـ في هذا اللقاء لم تتم مهاجمة دول إسرائيل، إنما تم توجيه نقد قاس وعادل لسياسة حكومة إسرائيل إزاء الشعب الفلسطيني عامة، وسكان المناطق المحتلة بشكل خاص.

٦ ـ ورد في البيان الرسمي الصادر عن م.ت.ف. بزعامة ياسر عرفات في نهاية اللقاء كلام واضح ومؤيد لاستمرار الحوار مع أنصار السلام الإسرائيليين، كما جرى التأكيد على موافقة منظمة التحرير على عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع أطراف النزاع، أي إسرائيل ومنظمة التحرير.

٧ ـ لقد أبرز بيان وكالة الأنباء الرومانية الشيء الإيجابي، في حقيقة أن اللقاء قد تم، وقالت بوجوب التغلب على الأفكار المسبقة، والتوصل إلى سلام عادل ودائم»[1].

---

[1] «البيادر السياسي»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٦ ص ١٤.

خامساً: محادثات عبر قنوات متعددة

إن كل من يدقق بتفاصيل ما توصلت إليه لجنة الحوار، يتبين له أن هذا الاتصال . رغم التظاهرات التي حدثت ضده والاعتقالات التي تمت بسببه . ليس خارجاً عن إرادة الرسميين من الجانبين، وأن الهدف هو استكشاف لنمط تفكير كل جانب وجديته في التوصل إلى عقد صفقة تسوية. وبالفعل لم يمض وقت طويل على هذا اللقاء «العلني»، حتى تكشفت معلومات جديدة عن لقاءات سرية عقدت بإشراف عدد من الدول الأوروبية بين وفود رسمية تمثل الجانبين الفلسطيني والصهيوني، بعد أن سلكوا نفس طريق رومانيا أو غيرها.

وعن تلك الاتصالات علق وزير البحث العلمي والتطوير عايزر وايزمن قائلاً: «يجب التحدث مع م.ت.ف. بطريقة مرتبة، بدلاً من أن يقوم كل شخص بانتقاء من يلتقي بهم من رجال المنظمة»[1] ، واعتبر شمعون بيريز اللقاءات، بأنها اتصالات غير مباشرة بمنظمة التحرير، وقال: «إن الفرق القائم بين التفاوض مع م.ت.ف. وفلسطينيين قريبين منها يقل يوماً بعد يوم وسيزداد ضآلة في المستقبل»[2] .

ووصفت الصحف الصهيونية تلك الأجواء بأنها «معتدلة» وهي إشارة إلى نوايا استمرار الحوار عبر هذه القنوات التمهيدية، حتى إذا ما أزفت ساعة اللقاء الحاسمة تكون أوراق الملفات كلها واضحة وجاهزة للتوقيع. وكشف نائب وزير المالية الإسرائيلية يوسي بايلين في استجواب أمام الكنيست أن «حكومة إسرائيل تجري محادثات مع منظمة التحرير في المناطق [المحتلة]. وأكد أن تلك المحادثات مستمرة منذ فترة طويلة. وهي لا تجري فقط عبر الولايات المتحدة، إنما أيضاً عبر مصر ورومانيا ودول أوروبية أخرى، «وهذه الجهات كافة تقوم بنقل الرسائل من هذا الجانب إلى الجانب الآخر»[3].

وفي هذا السياق أكدت وسائل الإعلام الصهيونية أن الشخصيات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة التي تقابل المسؤولين الصهاينة إنما يقتصر دورها كساعي بريد بين القدس المحتلة وتونس. وأوضحت أن هذه السياسة تشبه إلى حد كبير سياسة النعامة، لأنه في نهاية المطاف لا بد من أن تتكشف كل الحقائق ويصبح اللقاء الرسمي حتمياً وبلا وساطه من أحد.

من جهته صلاح خلف «أبو أياد» كشف من تونس، أن الوفود الفلسطينية التي تقابل الصهاينة، إنما تقوم بذلك بعد التنسيق مع قيادة منظمة التحرير وأضاف: «لا يمكن أن يجري اتصال رسمي أو غير رسمي بين فلسطينيين ورسميين إسرائيليين من دون علم وموافقة منظمة «التحرير»[4].

---

[1] «معاريف»، ١٩٨٩/٨/١.

[2] الاتحاد، ١٩٨٩/٧/٣٠.

[3] شؤون فلسطينية، العدد ١٩٩، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩، نقلاً عن: «معاريف»، ١٩٨٩/٧/٢٧.

[4] «الحياة» ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، العدد ١٠٥٣٥.

وتبدي الأحاديث التي أدلى بها غير مسؤول من الجانبين الفلسطيني والصهيوني، أو عبر وسائل إعلامهم، رغبة الطرفين في تبادل الاعتراف والصلح، وتطبيع العلاقات، كما يبدو أن الجلسات التي كانت تضم اللقاءات تجري في أجواء «هادئة ومريحة وحميمة»، ففي لقاء بودابست بين وفد يمثل اليسار الصهيوني وقيادات من منظمة التحرير، أشارت وسائل الإعلام إلى أن العناق «الحار» الذي طال بين «أبو مازن» وشارلي بيطون، كان معبراً ودليلاً قاطعاً برغبة الطرفين في الصلح.

وعن لقاء باريس تحدث سكرتير عام حزب «مبام» عضو الكنيست الصهيوني يائير تسبان، فقال بأنه تم بشكل «مريح»، وأضاف: لقد وضعنا لأنفسنا ثلاثة أهداف:

١ . ضمان تواجد إسرائيل في أي لقاء دولي يدور فيه الحديث عن «النزاع» العربي . الإسرائيلي.

٢ . عندما يتحدث الأوروبيون عن هذا النزاع، فإنني أريد أن أستمع إلى مجمل آرائهم، وأسمعهم ما لدينا من آراء.

٣ . إجراء الحوار غير المباشر بيننا وبين الوفد الفلسطيني الذي يضم مندوبين رسميين عن منظمة التحرير حتى نتعلم، عن كثب، طبيعة التغيير الذي طرأ على سياسة م.ت.ف. ومقدار العمق فيه، في ما يتعلق بقضية السلام مع إسرائيل»[1] .

وتميز لقاء لاهاي في هولنده، بالنداء الذي وجهته ماري كلير منديس فرانس، أرملة السياسي اليهودي الفرنسي بيير منديس . فرانس، إلى رئيس الحكومة الصهيونية اسحاق شامير الذي دعته فيه إلى عدم إهدار فرصة التسوية عبر لقائه مع عرفات في فرنسا.

ويؤكد أريبه بيلغي، أنه يتحتم على كل باحث أو كاتب يريد أن يتناول التسوية في الشرق الأوسط، أن يفرد فصلاً كاملاً لما أسماه «عهد اللقاءات»، بسبب كثرة وتنوع تلك اللقاءات حتى أنها لا تكاد عاصمة أوروبية تخلو بواحدة منها.

ويصف بيلغي دوافع تلك الاتصالات بأنها «نتيجة التقاء عوامل نفسية ومصلحية قومية ومسارات عالمية، تعمل في الاتجاه ذاته، وتعزز بعضها بعضاً، وتقود . بشكل مشترك . إلى حل جديد، إن الحاجز النفسي، الذي حال دون اتصالات إسرائيلية . عربية في اتجاه التسوية، قد تحطم لدى حضور السادات إلى القدس، والحاجز ذاته الذي يحول دون التوصل إلى تسوية إسرائيلية . فلسطينية، يتآكل في هذه السنوات»[2] .

وقد ساهم اندفاع قيادة منظمة التحرير نحو التسوية، في إزالة ما سمي بالحاجز النفسي، من خلال متابعة الاتصالات، وعقد اللقاءات المباشرة وغير المباشرة، ومن خلال إعلام وثقافة تسووية واضحة. كللها كلها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بقبوله قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٨ و٢٤٢، وقد ورد ذلك في خطاب ألقاه عرفات أمام مؤتمر المنظمات غير

---

[1] «عل همشمار»، ١٩٨٩/١/١٦.

[2] الملف، العدد ١، نيسان ١٩٨٩، نقلاً عن «عل همشمار»، ١٩٨٩/٢/٢٢.

الحكومية لدعم قضية فلسطين، وأكد أنه موافق على مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والأطراف المعنية بالصراع العربي ـ الصهيوني، بما فيها «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت هذه إشارة واضحة وصريحة تدل على ترحيب عرفات بلقاء قادة صهاينة للاتفاق على تسوية ما.

ولمزيد من التأكيد على «مصداقية» طرحه، استقبل عرفات بعد خطابه، في جناحه في فندق «انتركونتيننتال» في جنيف، أعضاء الكنيست الأربعة: الجنرال ماتي بيليد ومحمد ميعاري، ورئيس بلدية الناصرة توفيق زياد وشارلي بيطون (حدادش)، وبعد اللقاء، «عقد أعضاء الكنيست الأربعة، وبرفقتهم رجل الأعمال الإسرائيلي أحد نشطاء معسكر السلام في إسرائيل، دافيد ايش ـ شالوم، اجتماعاً مع عرفات»[1].

وقد أعلن أحد الأعضاء بعد اللقاء، أن عرفات أبلغهم رسالة «سرية» شفوية لنقلها إلى رئيس الحكومة الصهيونية، اسحق شامير، وكشف بيطون في ما بعد عن محتواها مشيراً إلى أنها «رسالة تاريخية من ناحية مضمونها، وتشكل توجهاً مباشراً نحو إسرائيل، وفي الوقت عينه تتضمن تقدماً له دلالاته الهامة جداً»[2].

ألحقت دعوة عرفات هذه لإجراء حوارات مباشرة، بين م.ت.ف. و «إسرائيل»، دعوات كثيرة مشابهة، تم الكشف عن بعضها بينما البعض الآخر ما زال في سجلات التاريخ السرية، وهي كلها تتضمن الإقرار بضرورة التوصل إلى تسوية مباشرة تؤدي إلى اعتراف فلسطيني بـ «إسرائيل» بعد التنازل عن الأرض، في مقابل «سلام» تقدمه سلطات الاحتلال لبعض الفلسطينيين على بعض الأرض الفلسطينية.

شارك في إعداد وترتيب كل تلك الاتصالات، عدد من الدول الأوروبية والعربية، عبر قنوات متعددة، ونذكر هنا على سبيل المثال: السويد، النمسا، ايطاليا، فرنسا، بريطانيا ومصر.

وإذا كانت مصر في عهد الرئيس حسني مبارك، قد لعبت دوراً في تبريد خطوط التماس بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، من خلال دعوة المنظمة إلى وقف إطلاق النار مع قوات الاحتلال عبر جنوب لبنان، أو وقف تصعيد الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وتشجيع الحوار، وفتح المجال لعقد لقاءات سرية مختلفة في القاهرة، فإن السويد لعبت دوراً مهماً في ترطيب الأجواء بين واشنطن وقيادة م.ت.ف. مما أدى إلى حوار في تونس.

وقد نجحت كل تلك الأنشطة الديبلوماسية، إلى تفاهم فلسطيني ـ صهيوني، عبر طرف ثالث، كان من نتيجتها:

---

[1] «يديعوت احرونوت»، ٨٧/٩/٨.

[2] دافار، ١٩٨٧/٩/٩.

١ . اتفاقية وقف إطلاق النار العام ١٩٨١، التي جاءت في أعقاب الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان، في عملية أطلق عليها اسم «عملية الليطاني» العام ١٩٧٨، وقد لعب المبعوث الأمريكي فيليب حبيب دوراً فيها.

٢ . اتفاق انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، بعد اجتياح صهيوني وصل إلى بيروت في العام ١٩٨٢.

٣ . تبادل الأسرى بين الطرفين، في العام ١٩٧٨ و١٩٨٢، و١٩٨٥، والأخيرة قامت بها وساطة نمساوية.

وعندما تفجرت انتفاضة الأرض المحتلة، التي فاجأت قيادة منظمة التحرير، والكيان الصهيوني، والمراقبين الدوليين، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، تبدلت الكثير من المفاهيم، فقلبت الانتفاضة/ الثورة، كل المعادلات التي كانت قائمة، حيث خلقت واقعاً جديداً، يهدد بنسف الوجود الصهيوني، ليس في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل وفي فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ أيضاً. كما أنذرت بإمكانية إفراز قيادات شابة جديدة، تتولى حمل لواء التحرير. فانصبت كل الجهود الديبلوماسية الداخلية والخارجية للقضاء على هذه الانتفاضة قبل أن تتجذر وتقوى إلى درجة يصعب اقتلاعها.

وقد سارعت قيادة منظمة التحرير إلى الاستفادة من هذه الورقة، حيث أمسكت ببعض جوانبها عبر تركيزها على الداخل، وراحت تلوح بها للقيادة الصهيونية، ففتحت قنوات حوار عدة، ساعدت في كسر الجليد، وفي بعث الحرارة مجدداً في أوصال اللقاءات بين القيادتين، بل ودفعتها أشواطاً إلى الأمام. وقد تحدث اريبه بيلغي عن عوامل هذا الدفع فقال:

«ليس من قبيل الصدفة أن وتيرة اللقاءات الإسرائيلية ـ الفلسطينية زادت منذ اندلاع الانتفاضة، وليس من قبيل الصدفة أنه في هذه الفترة يبدي القانون الإسرائيلي، الخاص بخطر هذه اللقاءات، بوادر انهيار وتقوض، ويفقد فعاليته الأخلاقية، التي هي الأوكسجين لأي قانون»[1].

حاول الصهاينة أن يطوقوا النار التي اشتعلت في قلب المناطق المحتلة والمستوطنات المحيطة بها، فاستخدموا الذراع الحديدية، فسقط مئات الشهداء من الشعب الفلسطيني، وابتدعوا أساليب قمع جديدة ففشلت في إطفاء جذوة الانتفاضة، نسفوا المنازل، اعتقلوا الأطفال والنساء والشيوخ، صادروا أراض كثيرة، منعوا المواطنين العرب من تشييد المنازل أو ترميمها، قاموا بإبعاد «النشيطين» من أبناء الانتفاضة. ولكن كل ذلك لم يجد، فظل حجر الطفل الفلسطيني أكثر وقعاً على الواجهة السياسية والأمنية والاقتصادية والنفسية والإنسانية محلياً، إقليميا ودولياً، لذلك كان لا بد له أن يسجل نقاط انتصار كثيرة، لو استثمرت جيداً على الصعيدين العربي بعامة والفلسطيني بخاصة، لأعطت نتائج مهمة لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته حيث

---

[1] عل همشمار، ١٩٨٩/٢/٢٢.

لم يعد بإمكان الصهاينة ولا من يساندهم إلغاء هوية هذا الشعب، ولا أن يلغي أو يخفف من رغبته وقدرته في تقرير مصيره كما يريد، وليس كما يملى عليه، غير أن مسار الاتصالات والمفاوضات السرية التي سبقت الانتفاضة/ الثورة، ورافقتها، أعطت الصهاينة و «الوسطاء» مجالاً للانقاض على تلك الانتفاضة قبل أن تحقق أهدافها الكبيرة.

سادساً: مسلسل الاجتماعات «الحمائمية» السرية

تؤكد كافة المصادر والمعلومات التي تنقلها وترددها الأوساط الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية والصهيونية، أن مسلسل الاتصالات السرية بين قيادة منظمة التحرير والمسؤولين الصهاينة بدأ «منذ الستينات»[1] . أما التاريخ الرسمي الوحيد المعلن من جانب المنظمة، لبدء هذه الاتصالات، هو عندما كلف عرفات ممثله في لندن سعيد حمامي، بفتح قناة سرية مع إسرائيل، بعث من خلالها رسالة إلى اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك[2] .

ولم يمض وقت قصير حتى تمت تصفية ممثل م.ت.ف. في لندن سعيد حمامي، لكن قنوات الاتصال لم تنقطع إذ أوحى عرفات لجميع معاونيه في الداخل والخارج إلى تنشيط الدورة الدموية للاتصالات السرية، مما جعل من الصعب منذ تلك اللحظة حصر عدد تلك اللقاءات، غير أننا أشرنا إلى بعضها، طبقاً لما تمكنا من التقاطه. لكن يبدو أن الجانبين الفلسطيني والصهيوني ما زالا حريصين على عدم كشف الأسماء والتفاصيل الأخرى لأسباب أمنية، خاصة بعد تصفية حمامي، ومن بعده تصفية عصام السرطاوي في اسبانيا العام ١٩٨٢، بعد أن ثبت اتصاله بالصهاينة سراً. وكذلك ملاحقة العديد من الأسماء التي ثبت تورطها في إعداد أو إقامة حوار مع الصهاينة.

ولكن مسلسل هذه اللقاءات، يشير إلى أن أبرز محطاته تتمثل في اجتماعات: بوخارست العام ١٩٨٦ وبوداست ١٩٨٧، وبروكس ١٩٨٨، والقاهرة في العام ١٩٨٨ تم بين ممثل منظمة التحرير السابق في نيويورك زهدي الطرزي ولطيف دوري وموشيه عميراف. وكان اللقاء الذي تلاه في العام ١٩٨٩، عندما كلف شامير د. أحمد الطيبي مقابلة المسؤولين الفلسطينيين للاطلاع على مسودة مشروعه أثناء فترة الانتخابات، ولقاء آخر تم بناء لتكليف شامير عضو الليكود موشيه عميراف لقاء فيصل الحسيني في السجن في آذار العام ١٩٨٩، وفي العام ١٩٨٩ كذلك تم في واشنطن لقاء بين شامير وعضوي المجلس الوطني الفلسطيني ادوارد سعيد وإبراهيم أبو اللغد، بعدها تشجعت الحكومات الأوروبية على استضافة العديد من هذه الاجتماعات، فكانت في ايطاليا، كندا، سويسرا والنرويج، ففي ميلانو كان اللقاء بين شولاميت الوني رئيسة حركة حقوق المواطن (راتسي) والنائب لوفا ايلياف عن الجانب الصهيوني، وياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني.

---

[1] «الحياة»، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، العدد ١٠٤٩٧، مقال لمحمد علام، قصة اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية.

[2] المصدر السابق.

وفي اوتاوا، جمع اللقاء، عن الجانب الصهيوني: يهوشاف هدكابي (رئيس الموساد سابقاً)، وموردخاي بارون عضو الكنيست السابق، وعن الجانب الفلسطيني: عفيف صافية ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في امستردام ثم في لندن، والدكتور سري نسيبة، من شخصيات الأرض المحتلة العام ١٩٦٧.

وفي لقاء زيورخ، ترأس الوفد الصهيوني اليعازر جرانوت الأمين العام لحزب المبام، وترأس الوفد الفلسطيني، خالد الحسن.

وفي العام ١٩٨٩، رتب أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، وعضو حزب «العمل» الصهيوني يائير هيرشفلد، لقاء ضم شمعون بيريز ويوسي بيلين عن الجانب الصهيوني وفيصل الحسيني وحنان عشراوي عن الجانب الفلسطيني. ويؤكد هيرشفلد أن عشراوي اقترحت عليه عقد لقاء مع أبو علاء (أحمد قريع) مدير الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد إطلاعه على وثيقة سرية للمنظمة في العام ١٩٩١، موجهة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يشرح فيها خطته للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط متطابقة لرؤية شمعون بيريز.

ويضيف انه بعد ١٥ مرة من الاتصالات الفلسطينية المستمرة به، وافق على لقاء ابو علاء في كانون الأول العام ١٩٩٢ في لندن. في تلك الأثناء، صادف وجود مدير معهد الأبحاث النروجي (فافو) تريي لارسن في العاصمة البريطانية، وكانت تربطه بهيرشفلد صداقة حميمة، ولما أطلعه على الأمر، سارع لايسن إلى التشجيع مبدياً استعداد اوسلو على استضافة مثل هذه اللقاءات، وعلى الفور اتصل لارسن بوزير خارجية النروج جوهان جورجن هوست، وعرض عليه الأمر. ويوضح هيرشفلد أنه اتصل بالنائب العمالي يوسي بيلين وأطلعه بدوره على ما حدث، فأعطاه الضوء الأخطر على الاستمرار في هذا الخط، وبعد شهر من ذلك كانت الخطوة الأولى في لقاء «غزة . اريحا أولاً» الذي وافق عليه أبو علاء وقيادة منظمة التحرير.

في هذه الأثناء كانت قنوات الحوار السرية بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الصهيونية قائمة في القاهرة، وأتبعت بأخرى في العام ١٩٩١ في تونس، عندما قابل أبي ناتان ياسر عرفات في العاصمة التونسية.

سابعاً: الحسيني جسر التواصل

رسمت اللقاءات السياسية التي بدأت بين الصهاينة وفيصل الحسيني، منذ العام ١٩٨٨، خطوطاً جدية لتطوير وتفعيل الاتصالات بين الجانبين، بشكل مباشر. فبينما كان الحسيني يمضي مدة اعتقال إداري في معتقل كفاريونا، زاره منسق الأنشطة الصهيونية في المناطق المحتلة شموئيل غورن بإيعاز من اسحق رابين ليطرح عليه عدة أسئلة، تدور حول الوضع في الأراضي المحتلة، والانتخابات، والانتفاضة وغيرها، وبعد حوار قصير غادر غورن لتنطلق بعد ذلك مسيرة الاتصالات الطويلة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الصهيونية عبر فيصل الحسيني، منذ ذلك اللقاء لمع نجم الحسيني، وأخذ يلعب أدواراً بارزة في المفاوضات مع كل الشخصيات

الأمريكية التي زارت القدس المحتلة، ثم في مفاوضات مدريد وواشنطن حيث ترأس الجانب الاستشاري، ثم أصبح الشخصية الأبرز في الوفد، رغم وجود رئيسه الدكتور حيدر عبد الشافي.

وكان الحسيني حريصاً في كل لقاء أن يوضح عن أن أي حل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم إذا استبعدت المنظمة عنه، وأعلن: «إنه إذا كانت إسرائيل راغبة في التقدم نحو حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فلا مفر من إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإن أي تجاوز لها عبر إجراء انتخابات سوف يعتبر عودة إلى البلديات»[1] .

وبعد خروج الحسيني من المعتقل، عقد لقاء مع الصهاينة في فندق «نوتردام» الواقع على خط الهدنة السابق في القدس في ١٥ شباط ١٩٨٩، وقد ضم من الجانب الإسرائيلي كلاً من وزير المال الإسرائيلي يوسي بايلين (حزب العمل)، ومستشار وزير المال نمرود نوفاك، والرئيس السابق للإدارة المدنية افرايم سنيه، وعضو الكنيست ابراهام بورغ (العمل)، كما اجتمع في اليوم التالي، إلى رئيس حزب شينوي، عضو الكنيست امنون روبنشتاين، وعضو الكنيست افراهام بوروز (شينوي) وابراهام بورغ، وحضر اللقاء من الجانب الفلسطيني الأستاذ في جامعة بيرزيت سري نسيبة، وأستاذة الأدب الإنكليزي في بيرزيت الدكتورة حنان عشراوي، وغسان الخطيب المحاضر في الجامعة نفسها، والصحافي سمعان الخوري، والدكتور ممدوح العكر، وخليل محشي من مدرسة الفرقوز في رام الله[2] .

أحدثت هذه الاجتماعات ردود أفعال غاضبة في الأوساط الشعبية والمعارضة الفلسطينية، فحذرت أي مسؤول فلسطيني من إقامة أية صلات مع أي مسؤول صهيوني، ودعت إلى التمسك بالثوابت وعدم الرضوخ للشروط الصهيونية.

وبعد توقف قصير، عادت الاتصالات إلى سابق عهدها فكانت لقاءات الحسيني مع وزير العدل الإسرائيلي سابقاً حاييم تسادوك، وعضو الكنيست حاييم رامون رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، كما كان له أكثر من لقاء مع «حمائم» حزب العمل الإسرائيلي، في مقر الحزب في تل ابيب، أعلن خلالها أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت على علم بكل لقاءاته بالصهاينة، وهي التي توجهها: «إنني أنسق معهم في كل شيء» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/٧/١٦).

إذن كان الحسيني، جسر التواصل بين قيادة المنظمة والصهاينة وعدد من الشخصيات الأمريكية والأوروبية، لمساعدة كل هذه الأطراف على التفاهم، وبلوغ نقطة الهدف بأسرع وقت ممكن. وهو ما زال كذلك حتى إعداد هذا الكتاب.

ثامناً: اجتماعات اوسلو السرية

لم تكن اجتماعات اوسلو الأولى ولا الأخيرة، في سلسلة الاجتماعات السرية بين الفلسطينيين والصهاينة، إلا أنها تقريباً جاءت وسط طريق هذه السلسلة، وتكمن أهميتها في أنها أرسلت قواعد الاتفاق الفلسطيني ـ الصهيوني الذي قاد إلى اعتراف متبادل بين الطرفين، أقيم له احتفال ضخم

---

[1] «الحياة» ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، مصدر سابق.

[2] المصدر السابق.

في واشنطن بإشراف الولايات المتحدة وحضور ممثل عن روسيا وحوالي ٣٠٠ شخصية ديبلوماسية دولية. وقع ذلك الاعتراف عن الجانب الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، وعن الجانب الصهيوني شمعون بيريز، وتم خلاله مصافحة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لرئيس الحكومة الصهيونية اسحق رابين، اللذين ألقيا كلمتين بالمناسبة، أشادا فيهما بالدور الأمريكي، ووجها الشكر إلى حكومة النروج ووزير خارجيتها وأكدا الاعتراف الرسمي بينهما. تم ذلك وسط وجود عربي عام، وفلسطيني انقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض وتحديداً في الأراضي المحتلة. ولكن قطار التسوية في هذا المسار أعلن صفارته مبدياً شوطاً جديداً في كتابة تاريخ المنطقة.

وعن تفاصيل تلك الاجتماعات، تحدث وزير الدولة النروجي للشؤون الخارجية يان ايغلاند، لجريدة «الحياة»، في مقابلة أجرتها معه مندوبتها في لندن بارعة علم الدين، نشرتها في عددها الصادر بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، رقم ١١١٦٥، فتناول علاقة الصداقة التي كانت تربط النروج بحزب العمل الإسرائيلي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد أن أول اجتماع عقد بين بلاده وبين ممثلين للمنظمة، كان في العام ١٩٨١، ضم وزير خارجية النروج كنوت فروينلاد ونائبه ومسؤولين فلسطينيين، تلاه لقاء آخر بين رئيسة الوزراء غروهارلم بروتنتلاند وممثلين فلسطينيين. ووصف الاجتماعات بأنها وضعت أسساً للتشاور والتعاون. ويؤكد، إنه منذ الثمانينات، كان النروجيون ينصحون بعقد لقاءات بين الجانبين، مع إبداء الاستعداد للتعاون في إقامة جسر بينهما. وبالفعل تمت لقاءات عدة في اوسلو لدرس التفاصيل، حيث حضر في العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، عدد من الشخصيات الفلسطينية من بينها فيصل الحسيني ونبيل شعث وبسام أو شريف وأبو علاء وغيرهم، ويضيف ايغلاند: إن البداية الحقيقية تجسدت في العاشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، خلال اجتماعه بيوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، الذي وافق على لقاء سري مع فيصل الحسيني. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، تم تنظيم اجتماع حضره البروفسور في جامعة حيفا يغزفلت عن الجانب الإسرائيلي وأبو علاء ممثلاً للمنظمة في أحد فنادق لندن، وقد مثل النروج في هذا الاجتماع ريو غودراسنة من وزارة الخارجية، واتفق الرجلان على عقد لقاء آخر في اوسلو، «للبحث في إمكان وضع برنامج متكامل للتعاون في سبيل دعم مفاوضات السلام».

ويضيف: «أما أول اجتماع سري عقد بين منظمة التحرير ومسؤول حكومي إسرائيلي، فقد حصل في شهر نيسان/ ابريل الماضي، ولا أستطيع كشف اسم المسؤول الحكومي الإسرائيلي».

وأكد ايغلاند، إن النروج كانت تطلع الأمريكيين على ما يجري، عندما ذهب هو شخصياً في تشرين الثاني/ نوفمبر وتحدث مع دان كورتزر أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، حول تلك الاجتماعات وأهدافها.

واعتقد أن «اتفاق غزة ــ اريحا أولاً، هو بداية الطريق إلى السلام الحقيقي المطلوب، ومن البديهي القول طبعاً إن الطريق طويل، وإنه قد يكون مليئاً بالعثرات، إلا أنه سيصل إلى نهايته السلمية المرجوة».

وأوضح أنه لمس لدى الحكومة الصهيونية، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، نفس الحماس والتأييد لهذه الخطوات، مما يشجع على «التفاؤل».

تاسعاً: رسالة عرفات إلى وايزمن

في حديثين آخرين نشرتهما مجلة «الوسط» التي تصدر في لندن، في عددها رقم ٦٢، الصادر في ١٩٩٣/٤/٥، ص ٢٤. أجراهما زكي شهاب، مع كل من نبيل رملاوي سفير فلسطين لدى سويسرا والمنظمات الدولية في جنيف، وعبد الوهاب الدراوشة عضو الكنيست الإسرائيلي ورئيس الحزب العربي الديمقراطي، كشف لمزيد من تفاصيل اللقاءات السرية التي نحن بصددها.

في الحديث الأول، تحدث رملاوي، عن لقائه بعازر وايزمن، فأكد أنه تم في «فندق هيلتون في جنيف يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، وكان وايزمن يشغل آنذاك منصب وزير التكنولوجيا في «حكومة الوحدة الوطنية»، الإسرائيلية التي ضمت تكتل الليكود وحزب العمل برئاسة اسحق شامير. واستمر اللقاء ساعة ونصف الساعة، وكنت أول مسؤول من منظمة التحرير الفلسطينية يقابل وايزمن، كان وايزمن يقوم آنذاك بزيارة خاصة إلى جنيف وبرفقته زوجته. وعندما صافحتها، قال لها وايزمن: هل تعرفين من تصافحين؟ قالت: لا، فأجاب: أنت تتحدثين الآن مع سفير فلسطين في جنيف، فنظرت إلي قائلة بالعربية بعد أن ابتسمت «أنا سعيدة بذلك، ونرجو أن يعم السلام علينا جميعاً»».

وعن اتصال وايزمن بعرفات، قال الرملاوي، إن وايزمن أعرب له عن رغبته في لقاء أبو عمار، «في أي وقت قد تتاح لي الفرصة، وأنا أحترمه ومستعد لزيارته»، وكشف له أنه أطلع شمعون بيريز زعيم حزب العمل آنذاك مراراً على رغبته هذه، لكن بيريز كان يرد عليه كل مرة: «لا يزال الوقت غير ملائم لعقد مثل هذا النوع من اللقاءات».

وأشار رملاوي، إن وايزمن الذي خاض ثلاثة حروب ضد العرب، أبدى استعداده للقبول بتسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، والانسحاب من غزة، ومن أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وأوضح: «عندها سأكتب في المستقبل عن هذا اللقاء سأوضح المزيد».

ولكن رملاوي، كشف بشكل غير مباشر، عمق تغلغل المخابرات الصهيونية «الموساد»، داخل أروقة منظمة التحرير الفلسطينية، عندما قال: «كتبت بخط يدي محضر هذا اللقاء مع وايزمن ولم أرسله إلى ياسر عرفات بالبريد، أو عن طريق الفاكس، بل توجهت إلى تونس وسلمته إياه يداً بيد، وعلمنا لاحقاً أن نص محضر اللقاء تم تسريبه إلى اسحق شامير بواسطة عناصر من جهاز المخابرات الإسرائيلية، ونحن نعلم كيف حدث ذلك، ولا أريد الآن الخوض في تفاصيل هذه القضية».

وكانت منظمة التحرير بالتعاون مع الحكومة التونسية، قد كشفت في ما بعد، عن وجود عملاء للمخابرات الصهيونية داخل مقر سفارة فلسطين في تونس، أحدهما كان يعمل نائباً للسفير ويدعى عدنان ياسين، والثاني يدعى محمود صادق يعمل في مركز الاتصالات. وهذا بالطبع واحد من عشرات القصص التي باتت معروفة، وهي تشير إلى مدى ارتباط الموساد بعدد من الشخصيات الفلسطينية، داخل وخارج منظمة التحرير الفلسطينية، في الأرض المحتلة وخارجها، هذا ما أوضحه الاجتياح الصهيوني للبنان في العامين ١٩٧٨ و١٩٨٢، وهذا ما أكدته تصفيات قيادة الانتفاضة/ الثورة لأعداد كبيرة من المتعاملين مع سلطات الاحتلال.

أما الحديث الثاني الذي أجرته «الوسط» مع الدراوشة أوضح علاقة عرفات بوايزمن، فقد قام الدراوشة بنقل تحيات وتهاني عرفات «الذي طلب مني أن أبلغ وايزمن أنه يأمل في أن تتحقق أماني الشعب الفلسطيني، في عهد الرئيس الإسرائيلي الجديد».

والرسالة التي حملها عرفات للدراوشة، تأتي بعد فوز وايزمن بالرئاسة في أعقاب انتخابات لعبت فيها سبعة أصوات عربية داخل الكنيست، بناء لتوصية رئيس منظمة التحرير، دوراً بارزاً في ترجيح كفة وايزمن.

عاشراً: وثيقة الاعتراف

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وبدوافع مصلحية ذاتية، وخدمة للمشروع الصهيوني، تعمل في السر والعلن، على تحويل منطقة الشرق الأوسط بحيرة آمنة لها ولسفنها التجارية والعسكرية، وبما أن تحقيق ذلك كان يتطلب مناخاً خاصاً، يخفف من غضب بركان الرفض العربي والإسلامي في المنطقة، ويحتضن واجهات سياسية معينة، سعت واشنطن إلى إيهام البعض بأن التسوية التي تعدها، يمكن أن تكون مخرجاً مناسباً للجميع، يعيد للبعض بعض حقه، ويلجم البعض الآخر عن المضي في قضم الأرض وسفك الدم. وقد اختارت أمريكا الوقت المناسب لطرحها، حيث الكل متعب ومثقل بأعباء أمنية واقتصادية وسياسية، ومستعد للقبول بالحد الأدنى.

فعلى الصعيد الأمريكي، ازدادت نسبة البطالة والتضخم والأزمات المعيشية، وبدأت تضيق آفاق التصدير والإنتاج لديها في ظل موازين وتحولات دولية جديدة حتى باتت أشبه بنمر كرتوني، يسهل تفكيكه أو حرقه في أية لحظة. رغم أن هذا النمر في شكله الخارجي يرعب العالم ويسيطر عليه بأنياب ومخالب وهمية.

لذا كانت أمريكا بحاجة إلى التسوية، وتعتبرها المدخل نحو الفرج.

وعلى الصعيد الصهيوني، لم تعد عمليات مطاردة الأطفال الفلسطينيين في الأزقة والشوارع في فلسطين المحتلة العام ١٩٦٧، بسياسة مريحة، لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا أمنياً ولا نفسياً. فثورة أبناء فلسطين، أصبحت مرهقة للميزانية الصهيونية، كما أصبحت متعبة للجنود المستنفرين ليل نهار، خاصة بعدما امتلكت هذه الثورة أدوات مواجهة جديدة، وصلت إلى حد استخدام السيارات المفخخة، والصدامات اليومية المباشرة، والطعن بالسكاكين والفؤوس، في كل أنحاء فلسطين المحتلة:

إضافة إلى ذلك، ضعفت صورة هذا الجندي أمام العالم، الذي يراه يومياً عبر شاشات التلفزيون، مهزوماً أمام حجارة الأطفال، يطاردهم ويطاردونه، بلا جدوى.

أما بعض الأنظمة العربية، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يكن بدوره أفضل حالاً، فقد تورط باتفاقات سرية، كبلت حركته، كما أن مقومات استمراره . بسبب سلوكه طريقاً ملتوياً . صارت هزيلة وتهدده بالسقوط، في ظل وضع دولي ضاغط.

هذه العوامل وغيرها دفعت الإدارة الأمريكية إلى التحرك لاستغلال الفرصة. وسوف نركز هنا على الجانب الفلسطيني لأنه يعنينا في هذا الفصل، ومدى انصياعه للضغوط الأمريكية التي كانت تجرده شيئاً فشيئاً من كل أوراقه حتى بات عاجزاً عن الدفاع، أو عن ستر عورته أمام الناس. وقد كشف هذه النتيجة مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، لشؤون الشرق الأوسط، وأحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون المنطقة، وليام كوانت، في كتابه الجديد: «عملية السلام: الديبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي . الإسرائيلي منذ ١٩٦٧»، نشرته «مؤسسة بروكينغز» الأمريكية، وقد اقتطعت منه مجلة «الوسط» فصلاً يتناول وثيقة اعتراف عرفات بإسرائيل بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧، في عددها رقم ٦٧، الصادر في ١٩٩٣/٥/١٠، وتفاصيل أخرى.

فبعد أن يستعرض، كوانت الأجواء السياسية التي كانت محيطة بالإدارة الأمريكية عامة، وبوزارة الخارجية على وجه التحديد في فترة تولي جورج شولتز مهامه، والاتصالات التي كانت تدور سراً مع الملك حسين والصهاينة، وتأثير الانتفاضة الفلسطينية على الأوضاع السائدة، يؤكد أن المستجدات، أعطت شولتز أملاً في العودة ثانية لفتح ملف الصراع العربي . الصهيوني، بغية إيجاد حل للعقد التي كانت مستعصية وقد شجعه على ذلك:

«أولاً: ألمح شامير في رسالة من ست صفحات ونصف الصفحة، بعثها إلى شولتز في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، إلى أن موقف إسرائيل من مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكن أن يشهد تغييراً إيجابياً.

ثانياً: بدأ زعماء اليهود الأمريكيين، إضافة إلى بعض الساسة الإسرائيليين يحثون شولتز على الانهماك مجدداً في مساعي إحلال السلام.

ثالثاً: وصل الرئيس حسني مبارك إلى واشنطن ليحث ريغان على وجوب إمساك أمريكا بزمام القيادة وبسرعة، لمنع وقوع المنطقة برمتها في قبضة التطرف».

على هذا الأساس بدأ شولتز جولاته المكوكية التي لم تستثن أحداً، في المنطقة، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي، وعلى ضوء المحادثات التي أجراها، وضع مبادرته في الرابع من آذار/ مارس ١٩٨٨، تشكل «مزيجاً من الأفكار»، وهي تهدف إلى إعادة إحياء وتنظيم إتفاقية كامب ديڤيد وبث الروح فيها مجدداً. وقد اعتبرها شولتر «أهم مبادرة أمريكية» بعد مبادرة ريغان العام ١٩٨٢، وهي تدعو إلى «سلام شامل من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة، استناداً إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨»، إضافة إلى عنصر جديد وصفه بـ «الترابط المتأصل»، بين التفاوض على الفترة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبين المفاوضات الخاصة بـ «الوضعية النهائية».

وكان شولتز يرى بأن معالجة القضية الفلسطينية، يمكن أن يكون من خلال مفاوضات بين وفدين: إسرائيلي، ووفد أردني . فلسطيني، وسيتم تخصيص ٦ شهور للتفاوض على الترتيبات الانتقالية، على أن تبدأ في الشهر السابع. المفاوضات الخاصة بالوضعية النهائية للضفة والقطاع، بغض النظر عن المرحلة الأولى من المفاوضات، وقد حدد للوضعية النهائية مدة عام، تتم بعد مرحلة انتقالية لمدة ثلاثة أعوام.

وسيكون للولايات المتحدة دوراً في تقديم مسودة اتفاقات حول الترتيبات الانتقالية، على أن يسبق المفاوضات الثنائية مؤتمر دولي.

بذل شولتز في أعقاب مبادرته جهوداً مستميتة لوضعها موضع التنفيذ، غير أنه ووجه بعقبات ومعارضة قوية، فقد هاجم اسحق شامير المبادرة بعنف، واعتبر أن بعض نقاطها جاء متناقضاً مع قناعاته، فهو ضد فكرة انعقاد المؤتمر الدولي، وضد فكرة «الترابط المتأصل» باعتبارها متعارضة مع إتفاقية كامب ديڤيد، واعتبر أن فكرة تبادل الأرض مقابل السلام «فكرة غريبة».

أما الملك حسين فقد مسك العصا من الوسط، فلم يرفض المبادرة، وكان يوجه أسئلة واستفسارات كثيرة، ودعا إلى مشاركة منظمة التحرير، وهذه الأخيرة، لم تكن راضية عن التعامل معها بالدرجة الثانية، ورأت أن المبادرة لا بد أن تعتبرها الشريك الثانوي بعد الأردن.

من جهته الاتحاد السوفيتي، لم يتحمس لفكرة المؤتمر الدولي، حسب الاقتراح الأمريكي، باعتبارها «خطوة رمزية»، بينما يريد السوفيات دوراً حقيقياً في عملية المفاوضات. وكان الوحيد الذي أيد وبارك المبادرة، هو الرئيس المصري حسني مبارك.

وهكذا انهارت مبادرة شولتز في الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٨٨، بعد أربع جولات شولتزيه للمنطقة، وأعلن على أثرها الملك حسين في بيان رسمي «فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية»، حيث أصبحت تلك المنطقة ومن يقطنها من مسؤولية م.ت.ف.

في ظل هذا الوضع، كانت الانتفاضة/ الثورة، تزداد اشتعالاً، وقد برز فيها العامل الإسلامي بشكل لافت، مما أرضى شعوراً بالقلق لدى الصهاينة والأمريكيين، دفع واشنطن إلى التفكير جدياً بفتح الحوار مع قيادة منظمة التحرير، للحفاظ على ما أسمته خط «الاعتدال»، لإشراكه في أية مفاوضات تسوية مقبلة.

ويتناول كوانت الاتصالات الأمريكية . الفلسطينية، فيقول: «كان هنري كيسنجر وافق حتى في عام ١٩٧٤، على عقد اجتماعات بين المنظمة وفيرنون والترز الذي كان يعمل آنذاك مع وكالة المخابرات المركزية (سي.آي.إيه.) كذلك كان عملاء المخابرات الأمريكية في بيروت على اتصال مع المنظمة بهدف تبادل المعلومات الأمنية، وكان الطرفات يتبادلان الرسائل الديبلوماسية أحياناً من خلال هذه القنوات. إلا أن الاتصالات الرسمية أصبحت نادرة جداً بعد التعهد الذي قطعه كيسنجر عام ١٩٧٥، بأن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها إلا إذا اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وقبلت القرار ٢٤٢، ومع ذلك فإن هذا التعهد لم يمنع الوسطاء من تبادل الرسائل بتفويض رسمي أحياناً وبمبادرة شخصية أحياناً أخرى».

المهم في رأي الكاتب، إن المنظمة في نهاية المطاف، لبت الشروط الأمريكية، وبدأ الحوار. ولكن الكونغرس في آب/ أغسطس ١٩٨٨، اشترط بمنع أي مسؤول أمريكي التفاوض مع المنظمة، إلا بعد أن تمتثل قيادة المنظمة إلى شروط كيسنجر، وهي تنص على الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن «الإرهاب».

وللتعرف إلى مدى تجاوب قيادة منظمة التحرير مع الطلب الأمريكي، تحركت مجموعة من الزعماء اليهود الأمريكيين لاستقصاء ردود الأفعال، وإمكانية عقد اجتماع مع المنظمة لصياغة بيان اعتراف بإسرائيل، على أن تقوم الحكومة السويدية بترتيب مثل هذا الاجتماع. وقد لعب وزير الخارجية السويدي ستين اندرسون الذي تربطه علاقة صداقة وطيدة مع إسرائيل دوراً في التمهيد لذلك اللقاء بعد التشاور مع شولتز.

ويكشف كوانت، إنه في هذه الأثناء توفرت قناة جديدة من الاتصالات، تمثلت بأمريكي فلسطيني يدعى محمد ربيع، وهو كاتب مقتنع بأن قيادة المنظمة مستعدة للقبول بالشروط الأمريكية إذا تلقت ضماناً من واشنطن ببدء حوار رسمي معها. ويؤكد كوانت، إن ربيع اتصل به لعرض فكرته في آب/ أغسطس ١٩٨٨، حيث تم تطوير اللغة والشكل بحيث تلبي رغبة الطرفين. وبعد عدة شهور أجرى ربيع اتصالاته مع قيادة المنظمة في تونس، وخاصة مع «أبو مازن»، بينما هو تولى الاتصال بوزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكيين. وقد توصل الطرفان إلى قناعة بأن إمكانية وضع صيغة تكون مقبولة لدى الطرفين أمراً ممكناً.

ومع حلول أواسط آب/ أغسطس ١٩٨٨، طلبت واشنطن من قيادة المنظمة أن تكون واضحة في نصوصها بحيث لا تحمل التباساً أو غموضاً، لجهة الاعتراف بإسرائيل، وإصدار ذلك علناً، مما يشجع الولايات المتحدة على إجراء حوار مع المنظمة، وقد أبلغ ربيع المنظمة بنص أمريكي، يجب إعلانه ويتضمن:

«مساهمة منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت إصدار البيان الرسمي التالي:

١ . إنها مستعدة للتفاوض على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي . الإسرائيلي على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ . تعتبر اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة إطاراً ملائماً للتفاوض على تسوية سياسية وفي نهاية المطاف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٣ . تسعى المنظمة إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة والعيش بسلام مع جيرانها واحترام حقهم في العيش بسلام.

٤ . تندد المنظمة بالإرهاب بجميع أشكاله، وهي مستعدة لتعليق جميع أشكال العنف على أساس متبادل بمجرد بدء المفاوضات تحت رعاية مؤتمر دولي.

إن هذه النقاط منبثقة على التزام المنظمة بالمبادىء الآتية.

جميع دول المنطقة ـ بما فيها إسرائيل والدولة الفلسطينية ـ لها الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، كما أن جميع شعوب المنطقة ــ بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون ــ يجب أن يتمتعوا بحق تقرير المصير، كما يجب ألا تنتهك أية دولة حقوق الآخرين، أو تستحوذ على الأرض بالقوة، أو تقرر مستقبلها بالقسر والإكراه.

إن قبول إسرائيل لهذه المبادىء نفسها، هو شرط مسبق لبدء مفاوضات ذات معنى».

وبعد حديث لربيع في تونس قابل خلاله عرفات وبعض القيادات الفلسطينية الأخرى، عاد إلى واشنطن وهو يحمل موافقة المنظمة مع تعديلات طفيفة، وقد نص البيان الذي أرادت المنظمة من الولايات المتحدة أن تصدره:

ترحب الحكومة الأمريكية بمبادرة المنظمة الجديدة وتودان تبيين:

١ ـ تعتبر الحكومة الأمريكية بيان المنظمة التزاماً بالسعي إلى تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بالطرق السلمية.

٢ ـ اعترافاً بحق جميع الشعوب في تقرير المصير مثلما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تؤمن الولايات المتحدة بأن الشعب الفلسطيني له حق تقرير المصير، ويجب أن يتم تمكينه من ممارسة ذلك من خلال المفاوضات التي تؤدي إلى تسوية سلمية شاملة.

٣ ـ تؤمن الولايات المتحدة أن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ يجسدان المبدأ الأساسي الذي يمكن أن تبنى عليه تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٤ ـ تعتبر الولايات المتحدة أن موافقة المنظمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وتنديدها بالإرهاب، والتزامها بالتسوية السياسية من خلال الطرق السلمية أزالت العقبات التي كانت تمنع الولايات المتحدة في الماضي من إجراء اتصالات رسمية مع المنظمة.

نتيجة لذلك فإن الحكومة الأمريكية مستعدة للالتقاء مع ممثلين معينين من منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بمجرد أن تعلن اللجنة التنفيذية أسماء ممثليها ـ وأخيراً تدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة لتجديد البحث عن السلام من دون تأخير».

تلقت إدارة ريغان الرد، لكن كان لديها تحفظ حول «تقرير المصير»، باعتبار أن ذلك يدعو إلى إقامة دولة. في ذات الوقت اعتبرت الرد «جهداً حقيقياً».

وبعد مداولات عدة، أعلنت المنظمة عن تنازلات فلسطينية جديدة، أكدت قبولها بكل ما كان مرفوضاً بالأمس، كالتقسيم مثلاً، والتنديد بالإرهاب وغيرها ـ لكن الأمريكيين اعتبروا ذلك غير كاف، وبعد فترة وجيزة بلغ الأردنيون الأمريكيين بأن الفلسطينيين لم يعودوا متمسكين بعبارة حق تقرير المصير للفلسطينيين كتنازل جديد ـ ومع ذلك توقفت قناة الاتصال هذه عن العمل، وعاد الزخم إلى القناة السويدية، التي جمعت شخصيات يهودية أمريكية وممثلين لمنظمة التحرير في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، واتفق الطرفان على بيان سياسي عام، عقد على أثره اجتماع

علني بين عرفات وزعماء يهود أمريكيين في ستوكهولم. وبعد اتصالات سويدية أمريكية، بعث شولتز رسالة إلى عرفات يحدد له «ما يجب أن يقوله بالضبط لتلبية الشروط الأمريكية. وأوضح شولتز في رسالته أنه لن يساوم على اللغة» بمعنى أنه يريد نصاً واضحاً كعين الشمس يعترف بإسرائيل، والبيان الذي طلبه قريب لذلك البيان الذي نقله ربيع إلى تونس. وبعد محاولة عرفات اللعب على الألفاظ في خطابه الذي ألقاه في جنيف في ١٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨، عاد شولتز وذكره بضرورة إعادة صياغة الكلمات لتكون أكثر وضوحاً، إذ إن الترجمة من العربية إلى الإنكليزية، حملت بعض التأويل.

وهكذا عاد عرفات فأكد مجدداً وبعبارات صريحة كل ما طلبه الأمريكيون، بما في ذلك الموافقة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والاعتراف الرسمي الفلسطيني بإسرائيل، والدعوة إلى وقف الانتفاضة وكل ما أسماه «الإرهاب» الفردي والجماعي ضد إسرائيل.

عندئذ وافق الأمريكيون على مباشرة الحوار مع منظمة التحرير، وهو مازال مستمراً حتى الآن.

حادي عشر: اتفاق الحكم الذاتي

تمخضت الاتصالات السرية الفلسطينية ـ الصهيونية في العاصمة النروجية اوسلو، على اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، يبدأ بـ «غزة ـ اريحاً أولاً»، وقد وقعت مسودته النهائية في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣، وتم التوقيع الرسمي عليه في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣، وجاء في إعلان مبادئه:

«إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني، في الوفد الأردني ـ الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، الوفد الفلسطيني ممثلاً للشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها»[1] .

وعلى أساس هذا الاعتراف، يتفق الطرفان على مبادئ مؤلفة من ١٧ مادة، وأربعة ملاحق، والمواد تتضمن: هدف المفاوضات، إطار الفترة الانتقالية، الانتخابات، الولاية، الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات، الاتفاق الانتقالي، النظام العام والأمن، القوانين والأوامر العسكرية، لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية، الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، إعادة تموضع القوات الإسرائيلية، الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا، تسوية المنازعات، التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية، وبنود متفرقة.

---

[1] «النهار»، إتفاق الحكم الذاتي، ١٣/٩/١٩٩٣، ص ١١.

أما الملاحق فتتناول: بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها، وبروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا، وبروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية، وبروتوكول حول التعاون الإسرائيلي . الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية.

ويلحظ الاتفاق، في جانبه السياسي، الاعتراف المتبادل، وبذلك يكون الفلسطينيون قد تخلوا عن المطالبة بحقهم في القسم الذي احتل عام ١٩٤٨، وأجزاء من الأرض الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، كاول سابقة من نوعها في التاريخ بالنسبة لفلسطين. أما الصهاينة فيكونوا بذلك قد توقفوا عن المطالبة بـ «إسرائيل الكبرى» من الناحية النظرية، إنما من الناحية العلمية، فهم حققوا أكبر انتصار لهم في التاريخ، حيث أنجزوا أوسع من مطلبهم بكثير، لأن هذا الاتفاق مشروط بفتح كل بوابات المنافع: الاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والإعلامية وحركة العبور وغيرها، لصالح إسرائيل.

أ . النظرة الاقتصادية

ومن الناحية الاقتصادية يلحظ الاتفاق: «إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ»[١].

هذا الجانب أولته الحكومة الصهيونية اهتماماً خاصاً، لما يمكن أن يدر عليها من إيرادات ضخمة، بعد أن يلغي المقاطعة العربية للبضائع والمنتوجات الصهيونية، ولكل الشركات الأجنبية المتعاملة مع «إسرائيل»، كما يفتح الأسواق العربية لحركة التجارة الصهيونية، وفي هذه الحالة يشكل الحكم الذاتي الفلسطيني جسراً لهذه الحركة بين البلدان العربية و «إسرائيل».

كما تعول الحكومة الصهيونية، على تعزيز التعاون في المجالات: الزراعية والصناعية والنفطية والمائية، حيث يمكن للصهاينة تقديم الخبرات الفنية واقتراح المشاريع، مقابل إنشاء المشاريع المشتركة برأسمال موحد، يستفيد من الثروات العربية الهائلة، والأيدي العاملة العربية الرخيصة.

من أجل وضع تصور للاقتصاد الشرق أوسطي في المرحلة القادمة، عقدت مجموعة من الاقتصاديين الصهاينة والفلسطينيين والأردنيين، بإشراف وتوجيه من خبراء معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد ومعهد ماساشوش للتكنولوجيا (MIT)، في السابع من كانون الثاني/ يناير العام ١٩٩٢، اجتماعات لوضع مشروع اقتصادي مستقبلي بعنوان: «ضمان السلام في الشرق الأوسط: مشروع حول اقتصاد الفترة الانتقالية»، وهو في الواقع لا يحدد ملامح التعاون بين الأطراف الثلاثة المجتمعين فحسب، إنما يهدف إلى وضع أسس لمشروع إقليمي واسع يكون الرابح الأساس فيه الكيان الصهيوني.

---

[١] نفس المصدر.

فهذا المشروع الذي نشرته جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨، يشير إلى أن «السلام في الشرق الأوسط سيضمن فقط عندما تصبح له جذور في الحياة اليومية للسكان في المنطقة، وهذا سيحصل إذا ما جلب السلام علاقات اقتصادية مفتوحة وتنمية اقتصادية لسكان وبلدان المنطقة، مثلما فعل في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية».

ويرى مشروع هارفرد، إن الأولوية يمكن أن تعطى في المدى القريب إلى تشجيع تأمين الوظائف في القطاع الخاص في الأراضي المحتلة، ويوصي الفلسطينيين بتأسيس «صندوق ادخار» كما هو موجود في سنغافورة، ويمكن لهذا الصندوق أن يستثمر في مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص.

كما يوصي بإعطاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني صلاحية اقتصادية محلية فعالة. ويؤكد التقرير وهو يتطلع إلى الوجوه الاقتصادية، إنه من الضروري العمل للوصول على فهم مشترك ذي طبيعة سياسية، سواء لنقطة البداية أو النهاية.

ويدرس التقرير الذي أعده معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط التابع لمدرسة جون ف. كينيدي لعلم السياسة، الفوارق في ظروف انطلاق الاقتصاديات: الفلسطينية والإسرائيلية والأردنية (انظر الجدول)، فيشير إلى أنه في «العام ١٩٩١ كان إجمالي الناتج الوطني الإسرائيلي البالغ ٥٩ مليار دولار يوازي ١٥ مرة ذاك الذي للاردن، وكان الناتج الوطني الأردني أكبر من ذاك الذي للضفة الغربية وغزة.

الدخل الفردي الإسرائيلي مقارنة بإجمالي الناتج الوطني في العام ١٩٩١ كان تقريباً ١٠٩٠٠ دولار، بينما كان في الأردن ١٠٠٠ دولار، (مقارنة بـ ١٣٤٠ دولاراً في العام ١٩٩٠)، الدخل الفردي مقارنة بإجمالي الناتج الوطني العام ١٩٩١، كان في الضفة الغربية ٢٣٠٠ دولار وفي قطاع غزة ١٣١٠ دولارات، مع متوسط دخل في الضفة الغربية وغزة يبلغ ١٨٠٠ دولار، في العام ١٩٩١ كان نحو ثلث إجمالي الناتج الوطني للضفة الغربية وغزة يرد من عمالة سكان الأراضي في إسرائيل، يعكس هذه الحقيقة أن الدخل الفردي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي كان عام ١٩٩٠، ١٧٥٠ دولاراً في الضفة الغربية و٨٥٠ دولاراً فقط في غزة.

ويدعو التقرير إلى التعاون في المجال الزراعي عبر التجارة الحرة، وفتح أسواق العمل، إذ إن «سوء الانتفاع من العمالة يبلي الاقتصاديات الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية، ففي إسرائيل ارتفعت البطالة من ٤،٨ في المائة العام ١٩٨٠ إلى ١٠،٨ في المائة العام ١٩٩١، بجزء كبير كان السبب هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وفي الضفة الغربية ارتفع مجموع العاطلين عن العمل، العمالة الجزئية اللاطوعية والتغيب المزمن عن العمل، من ١٢،٨ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٢٥،٣ في المائة العام ١٩٩١، في حين ارتفع في غزة من ٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ١٩،٣ في المائة العام ١٩٩١، الكساد والانتفاضة عنصران رئيسيان يعللان ذلك هنا، ويسجل الأردن ارتفاعاً في البطالة من ٤،٣ في المائة عام ١٩٨٢ إلى ١٩،٣ في المائة العام ١٩٩١، نتيجة لموجة مدية من عودة الأردنيين والفلسطينيين المجبرين على مغادرة الخليج بعد الحرب هناك».

ويستكمل التقرير قراءته للوضع الاقتصادي وسبل معالجته، وقد اجتمعت لجنة التوجيه للمشروع في هارفرد في أواخر شباط/ فبراير من العام ١٩٩٣، وهي مؤلفة من: ٤ اقتصاديين إسرائيليين و ٤ اقتصاديين أردنيين و٤ فلسطينيين، وقد ترأسها اثنان من اقتصاديي هارفرد . MIT، لهذه الغاية.

جدول: خصائص اقتصادية مميزة لإسرائيل والأردن والضفة الغربية وغزة(أ)

الضفة وغزة	إسرائيل	الأردن (ب)	الضفة الغربية	غزة	معاً
إجمالي الناتج المحلي (بملايين الدولارات)	٥٩١٢٧	٤٠٨٣	١٦٦٨	٥٦٠	٢٢٢٨
إجمالي الناتج الوطني (بملايين الدولارات	٥٨٩٨٩	٣٧٦٤	٢١٣٤	٨٦٤	٢٩٩٨
الدخل الفردي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	١١٩٦٢	١٠٥٠	١٧٠٠	٨٥٠	١٣٥٠
الدخل الفردي مقارنة بإجمالي الناتج الوطني (بالدولار)	١٠٨٧٨	٩٦٨	٢١٧٥	١٣١٠	١٨٠٠
إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)					
الزراعة	٢،٤	٨،٣			٢٠،٦
الصناعة	٢١،٨	٢٦،٥(ج)			٧،٣
البناء	١٠،٢				
الخدمات	٦٥،٦	٦٥،٢			٧٢(ج)
الصادرات في إجمالي الناتج الوطني	٣٠،٦	٢٩،٨	١٠،٦	١٣،٣	١١،٣
الواردات في إجمالي الناتج الوطني	٤٦،٢	٦٦،٢	٢٩،٣	٣٤،٨	٣٠،٩
عدد السكان بالمليون	٥،٠٦	٤،١٤	١،١٠(د)	٠،٦٨	١،٦٩(د)

(أ): الإحصاءات بالنسبة لإسرائيل والأردن تعود للعام ١٩٩١، إجمالي الناتجين المحلي والوطني والدخل الفردي مقارنة بالناتجين المحلي والوطني بالنسبة للأراضي المحتلة هي معدلات وسطية لإحصاءات العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١.

(ب): دخل الأردن في العام ١٩٩١ كان منخفضاً بسبب حرب الخليج: في العام ١٩٩٠ كان الدخل الفردي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي ١٣٤٠ دولاراً.

(ج): تشمل البناء.

(د): لا تشمل القدس الشرقية.

المصادر: المعلومات عن إسرائيل والضفة الغربية وغزة من «إحصاءات مجردة لإسرائيل». ١٩٩٢ الصادر عن المكتب المركزي للإحصاءات، المعلومات عن الأردن من «النشرة الإحصائية الشهرية» (مجلد ٢٨ رقم١٢، كانون الاول ١٩٩٢) الصادر عن المصرف المركزي للأردن.

ومنذ ذلك التاريخ واللجان الاقتصادية تعقد اجتماعات متتالية في باريس في جو من الكتمان الشديد، لمتابعة درس تفاصيل كل المشاريع المعدة لإقامة سوق شرق أوسطية، تشمل إسرائيل وكل البلدان العربية.

ويبدو من خلال كل هذه الطروحات، إن الجانب الصهيوني يحرص على استغلال كل النصوص لصالح مخططاته، وهو يراهن على أنه لو تحقق له ما أراد على هذا الصعيد، فسوف يكون قد حقق خطوة كبيرة تساعده على التطور والنمو والتحكم بكل المفاتيح الاقتصادية في المنطقة.

ب . الوضع الأمني

يبقى الجانب الأمني في طليعة كل الاهتمامات الصهيونية، فهو لا يعطي الحكم الذاتي سوى هامش أمني بسيط تخول الشرطة الفلسطينية الحراسة وحماية المؤسسات والشخصيات الرسمية الفلسطينية، أما الانسحاب الإسرائيلي العسكري فهو شكلي، إذ ينتقل من القرى والمدن والمخيمات إلى المرتفعات المحيطة بها، كنوع من إعادة الانتشار، لمراقبة مناطق الحكم الذاتي من فوق بدون صدامات مباشرة مع الشعب الفلسطيني.

فالنص الأمني باتفاق غزة . اريحا اولاً، يشير إلى أن مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي تقع على كاهل شرطة قوية، «بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك مسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين، بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام»[١] .

وتفيد دراسات صدرت من معهد «جافا» في إسرائيل والمعاهد الاستراتيجية الأمريكية، إن مهمة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتحملها جهاز المخابرات «الموساد» والجيش الإسرائيلي، بحجة حماية المستوطنات من أية اعتداءات لـ «متطرفين» فلسطينيين، وهي في الواقع ذريعة للإبقاء على السيطرة العسكرية الصهيونية على منطقة الحكم الذاتي، وخاصة على الحدود والجسور والموانئ والأجواء «كما ستتمركز في موقعين رئيسيين: الأول يقع شرق منحدرات تلال الضفة الغربية، شرق مستوطنة «معالية ادوميم» والثاني في المنحدرات الشمالية الشرقية لجبال الضفة الغربية قرب مستوطنة «ميهولة» الواقعة في وادي الأردن، وأما في غزة، فسيكون هناك وجود للقوات الإسرائيلية في منطقة قطيف، وذلك للعمل كعازل بين الحدود الجنوبية لإسرائيل والمنطقة المعزولة من السلاح لسيناء، ومن شأن هذا تمكين تلك القوات من السيطرة على البحر المتوسط ومنع أي تسلل عبره»[٢] .

---

[١] نفس المصدر

[٢] «النهار»، ١٩٩٣/٩/١٥، خريطة غزة . اريحا، العسكرية لمحمد عطوي.

أما الأجهزة التي تستخدمها إسرائيل حول الكيان الصهيوني فتشمل:

«١ . الاستطلاع بالتلفزيون، وهي أجهزة ستضعها إسرائيل على الجدران الالكترونية الملغومة التي تحيط بالضفة الغربية واريحا، وتستطيع هذه الأجهزة الكشف لمدى يراوح ما بين ٤ كيلومترات و٤٠ كيلومتراً نهاراً.

«٢ . رادارات للكشف الأرضي، مع أن هذه الرادارات تتأثر بظروف الطقس، كالمطر والضباب والدخان والغبار، إلا أن في إمكانها كشف مسافات بعيدة من دون تعريض أرواح الجنود الإسرائيليين للخطر.

وعملياً يعتبر قطاع غزة معزولاً ومحاطاً بالقوات الإسرائيلية من الشمال والشرق والبحر المتوسط إلى الغرب والمستوطنات ومصر من الجنوب، لذا ليس من الضروري أن تنشر إسرائيل قواتها بكثافة على الحدود الجنوبية للقطاع، وأما في الضفة الغربية فإن التضاريس التي سيركز عليها الإسرائيليون أجهزة رادارية تعطي إسرائيل إمكاناً دفاعياً قوياً، إذ إن ارتفاع سلسلة جبال الضفة الغربية هو ٤٢٠٠ قدم.

«٣ . الاستطلاع الراداري البحري: ستستخدم إسرائيل، على نطاق واسع هذا الاستطلاع بواسطة زوارقها التي ستتجول في عرض البحر المقابل لقطاع غزة، وذلك لمنع أي تسلل عربي.

«٤ . الاستطلاع اللاسلكي: يعتمد هذا الاستطلاع أساساً على وجود أجهزة لالتقاط الإشارات اللاسلكية تستطيع تغطية مجالات ترددية واسعة سواء العالية منها «أتش. اف» أو العالية جداً «ڤي.أتش.اف» أو فوق العالية «يو .أتش .اف» ومن ثم تقوم في مراقبتها وتسجيلها، وترتبط هذه اللواقط بأجهزة استرشاد مهمتها تحليل هذه الإرشادات بغية تحديد نوع أجهزة الإرسال ومن ثم إمكان وجودها، وهكذا يمكن التقاط اتصالات العرب وسماعها بوضوح.

«٥ . الاستطلاع الالكتروني: مهمته كشف المحطات الرادارية ومنظومات توجيه الصواريخ والمدفعية وأجهزة القيادة.

«٦ . الطائرات بلا طيار: بالإمكان قيادة هذه الطائرات عن بعد، بواسطة الأجهزة اللاسلكية مباشرة، أو برمجتها مسبقاً للقيام برحلة معينة على مسارات محددة حيث تطير فوق المناطق المطلوب تصويرها، ثم تعود إلى مكان انطلاقها، ليقوم الفنيون بسحب الأفلام التي تم تصويرها ومعالجتها، ومن ثم قراءتها ونقل المعلومات التي تحملها إلى القيادة»[١].

إضافة إلى كل ما تقدم هناك استطلاعات أخرى، كالاستطلاع المدفعي، والاستطلاع بمناظير فردية، والاستطلاع بالنظارات الثابتة والمناظير الليلية والمناظير الحرارية.

باختصار فإن منطقة الحكم الذاتي ستبقى محتلة عسكرياً من الناحية العملية، وإن كانت شكلياً تأخذ طابع «الاستقلالية». فمن خلال تلك الدراسات يتبين أن القوات الإسرائيلية ستحصي أنفاس الشعب الفلسطيني وقيادته الرسمية، وباستطاعتها التدخل في الوقت الذي تراه مناسباً، دون أن تتمكن القوة المحلية الفلسطينية من ردعها.

---

[١] المصدر السابق.

جـ الرؤية المتباعدة

هذه الثغرات جعلت منظمات المعارضة الفلسطينية، الوطنية والإسلامية، تشن هجوماً كاسحاً على الاتفاق، وعلى القيادة التي وقعت عليه، فصعدت مواجهاتها ضد قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجلت إصابات بشرية ومادية كبيرة في أوساط الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وقد سقط لها في تلك المواجهات عدد من الشهداء.

ومما زاد في تأزيم الوضع، تحلل القيادة السياسية الصهيونية من الالتزام بالموعد المحدد لسحب قواتها العسكرية، كما نص عليه الاتفاق، فانشقت «صقور فتح» على نفسها، والتحقت بصفوف المواجهات الشعبية، فأحرجت قيادة م.ت.ف. التي وافقت على تمديد المهلة عشرة أيام بعد اجتماع دعا إليه الرئيس المصري حسني مبارك وضم إليه كلاً من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية، في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ في القاهرة. وقد أعلن رابين على الأثر إنه قرر مع عرفات إعطاء فسحة من الوقت لإعادة التفكير، وكان الخلاف قد تركز على مسألة السيطرة على المعابر، فبينما أصرت إسرائيل على التواجد عند هذه المفاصل الأساسية بحجة الأسباب الأمنية، طالبت منظمة التحرير بأن يكون لها وجود هناك بدورها عبر جهاز وأختام تحمل شعار «السلطة الوطنية» الفلسطينية مع تحديد واقعي لمساحة اريحا التي دار حولها خلاف عميق، وهذا يكشف حقيقة أهداف إسرائيل من الاتفاق، فهي تريده أن يقضي على الانتفاضة/ الثورة، ويعطيها حق الإشراف غير المباشر على كامل فلسطين، مع تواجد أقلية فلسطينية في إطار حكم إداري محدود، وقد عبر عن ذلك أحد المسؤولين الصهاينة عندما قال: «إننا نتخلى عن المجتمع الفلسطيني وليس عن الأرض»[١] ، وقد تمنى اسحاق رابين لو أن غزة أزيلت عن الوجود، كتعبير عما يعانيه من نزف يومي حاد وإحراج: «أتمنى أن يبتلع البحر قطاع غزة، وأن أصحو يوماً فأجدها غرقت فيه»[٢].

ولكن هذا التمني بات صعب المنال بعد أن أثبت أبناء هذا القطاع قدرة على الصمود والتحدي فاقت كل الحسابات الصهيونية، لذا فإن رابين حاول أن يمارس ضغطاً على قيادة المنظمة بالمماطلة في الوقت، بحيث يعتبر أن مهلة الأيام العشرة التي حددها لن تكون نهائية. وبدل أن تحدث هذه المواقف يأساً، أحدثت سخرية من قبل قيادة الانتفاضة، فوسعت من دائرة عملياتها وهجماتها النوعية ضد قوات الاحتلال.

وكما كان رد الفعل عند القوى الإسلامية ضد الاتفاق، قوياً، باعتبار أن هذا الحل مرفوض، ولا يعنيها، وسوف تواصل نضالها لتحرير كل ذرة تراب من أرض فلسطين بما فيها بيت المقدس الذي لم يحسم الاتفاق وضعه، فإن ردود الأفعال الصهيونية تراوحت: بين مرحب بالاتفاق، لأن ذلك

---

[١] «السفير»، ١٩٩٣/١٢/١٤، لماذا تراجعت شعبية الاتفاق لحسين عطوي.

[٢] نفس المصدر.

سيفتح أمام إسرائيل مزيداً من الفرص لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وتغيير صورتها البشعة أمام العالم، ويخلصها من أرض البراكين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين معارض للاتفاق لأسباب دينية، وأصحاب هذا الرأي ومعظمهم من الحاخاميين ما زالوا يدعون بأن هذه الأرض إسرائيلية ولا يجوز لأي إنسان غير يهودي التواجد فوقها، مستندين بذلك إلى أمر في التوراة، ورد في سفر الخروج ٢١/٢٣ . ٣٢، يقول: «واجعل حدودك من بحر القصب إلى بحر فلسطين، ومن البرية إلى النهر، لأني أسلم إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمام وجهك، لا تقطع لهم ولا لآلهتهم عهداً، ولا يقيموا في أرضك كيلا يجعلوك تخطأ إلي بأن تعبد آلهتهم فيكون ذلك لك فخاً»[١] .

هذه الإشارة السريعة وغيرها، التي تكشف فوارق النظرة إلى المستقبل، إنما تعني بأن باب الصراع سيبقى مفتوحاً، وما تم توقيعه ليس سوى محطة عابرة في تاريخ الأجيال.

الملاحق

وثائق، رسائل، بيانات

رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة إلى إحدى الجمعيات اليهودية في الأرجنتين[٢]

١٩٣٤/٤/١٠

حضرة عمدة الجمعيات الاثنتي عشرة اليهودية في الأرجنتين وجميع أعضائها المحترمين.

بابرك أن تلقينا شواهد شعوركم الممتاز نحونا، تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد.

أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الإنساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينابكم [ينتابكم] من الاضطهاد والمكروه ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يأول [يؤول] لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الإنجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة ونود من كل قلبنا أن تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم سائلين المولى المتعال أن يحقق الآمال ويحسن توفيقكم مدى الأجيال.

صدر عن كرسينا في بكركي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٤.

أنطون عريضة . بطريرك انطاكية وسائر المشرق

---

[١] «الحياة»، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، الجدل الفقهي اليهودي حول اتفاق غزة . اريحا لجعفر هادي حسن.

[٢] وثائق أساسية في الصراع العربي . الصهيوني، جمع وإعداد د. سمير أيوب، نقلاً عن الدكتور حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ . ١٩٥٢ (عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٦٠.

المطران مبارك يطالب بوطن قومي يهودي في فلسطين[1]

١٩٤٨/٥/١٤

وطنان: كاثوليكي ويهودي!

قال لنا المطران مبارك:

● إن لبنان بلد كاثوليكي، يحاول المسلمون أن يستعبدوه كما يريدون أن يستعبدوا جميع أولئك الذي يقطنون معهم كاليهود في فلسطين مثلاً! ويجب بلا ريب أن يكون لليهود وطن قومي في فلسطين لكي يستطيعوا أن يعيشوا وكذلك يجب أن يكون للكاثوليك وطنهم في لبنان ليستطيعوا أن يعيشوا! وإذا لم يتم ذلك فلن تستطيع أية طائفة غير إسلامية أن تعيش بحرية وأن تمارس دينها في ظل حكم إسلامي صرف!

مشروع التقسيم سيتم!

. كيف يمكن أن يؤسس في اعتقادكم وطن قومي يهودي في فلسطين؟

● إن مشروع التقسيم الذي قررته هيئة الأمم المتحدة سيطبق رغم الحوادث الحاضرة. ولهذا سمح الانكليز لليهود باحتلال حيفا وجميع الأماكن التي أعطيت لهم في مشروع التقسيم. وأقدر أنه بعد ١٥ أيار لن تكون هناك حرب بين اليهود والعرب في فلسطين!. أما الملك عبدالله وجيوشه فيقومون الآن بإخراج الرواية! ومنذ زمن بعيد صرح الملك عبدالله بقوله: «لتتركني الجامعة العربية وشأني وأنا أجلب السلام لفلسطين». أما ما يريده الملك فهو الاستيلاء على القسم الذي يعطيه مشروع التقسيم للعرب لكي يتفاهم بعد ذلك مع اليهود.

وهذا الحل يحقق أماني الإنكليز الذين يحتفظون بهذا الشكل وبواسطة عبدالله، بمركز ممتاز في فلسطين.

وخلص المطران مبارك إلى القول مبتسماً: «إن هذه القضية، قضية فلسطين، هي إجمالاً قضية الحيل الإنكليزية».

---

[1] وثائق أساسية في الصراع العربي ـ الصهيوني، جمع وإعداد د. سمير أيوب ، نقلاً عن صحيفة كل شيء، العدد ٦٠، السنة الثانية، بيروت، ١٩٤٨/٥/١٤ ولمزيد من التفاصيل انظر: الدكتور حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

سبع وثائق سرية متبادلة بين[1] الملك عبدالله والصهاينة

في ما يلي أبرز الرسائل . الوثائق المتبادلة بين الملك عبدالله، وعدد من الرموز الصهيونية، وهي تكشف بوضوح العلاقة المتينة التي كانت تجمع الطرفين، والتنسيق والتعاون المشترك، الذي أتاح للصهاينة فرص احتلال مساحات ومواقع فلسطينية مهمة، أثناء حرب العام ١٩٤٨، مما أدى إلى تسوية عبر «هدنة» ١٩٤٩.

كما توضح هذه الوثائق، أن الملك عبدالله كان يرغب في إقامة صلح منفرد مع الصهاينة لولا المعارضة الأردنية والفلسطينية بخاصة والعربية بعامة:

الوثيقة الأولى

مولاي المعظم:

إجلال واحترام. وبعد أرجو أن تكونوا جلالتكم بغاية الصحة أدامها المولى عز وجل عليكم.

سيدي!

لقد وصلت اليوم إلى القدس عائداً من باريس، لمدة قصيرة جداً، للاتصال بجلالتكم . إذا تفضلتم وأمرتم بذلك . والتعاون على حل الأمور المعقدة والوصول إلى ما نتمناه جميعاً من إحلال السلام في ربوع هذه البلاد العزيزة على جلالتكم وعلينا . فأرجو جلالتكم والحالة هذه، أن تتكرموا وترسلوا إلى القدس لمقابلتي والبحث معي، أحد الأشخاص الذين تثقون بهم، وأرجو أن يكون هذا الشخص مصحوباً بالصديق الدكتور شوكت باشا، وأن يكون كذلك من المخلصين للقضية المشتركة.

هذا، وأرجو أن يأتي هذا الشخص في أسرع ما يمكن، وإن أمكن غداً السبت، حيث أوقاتي قصيرة جداً، ومضطر أن أعود إلى باريس في أسرع ما يمكن، هذا وإني أتمنى أن تساعدني الظروف على التشرف بمقابلة جلالتكم في إحدى الفرص السعيدة إن شاء الله.

وأرجو أن يكون الشخص الذي سيأتي لمقابلتي حاملاً الكثير من ملاحظات جلالتكم بشأن كافة الأمور لنسترشد بها في حديثنا، وأطال المولى بقاء جلالتكم . آمين.

المخلص

الياس ساسون

القدس. الجمعة ١٠ . ١٢ . ١٩٤٨

الوثيقة الثانية

والوثيقة الثانية من هذه الوثائق الخطيرة صادرة من الملك عبدالله إلى قائده العسكري في القدس . وعليها توقيع الملك عبدالله بخط يده وهي على ورق الرسائل الخاصة بالملك . كما يتبين من صورتها . وهذا هو نصها:

---

[1] «أخبار اليوم»، «وثائق خطيرة بتوقيع الملك عبدالله»، القاهرة، ١٩٥٠.

عبدالله بن الحسن

عمان في ٢ ربيع الأول ١٣٦٨

الموافق ١ كانون الثاني ١٩٤٩

قائد القدس العسكري السيد عبدالله التل

أفوضكم للتذاكر مع الجانب الإسرائيلي في الأسس المرغوب التفاهم عليها، تذليلاً لكل صعوبة قد تظهر فيما بعد عند التفاوض الرسمي. وإن تفويضكم هذا هو تفويض شخصي، وسيتلو هذا التفويض الرسمي مع رفاق آخرين، وبالشكليات الحكومية المعتادة في مثل هذه المسائل.

وبما أن الغرض من التذليل هو إيجاد سبل السلام الحقيقي، فلا يجب ترك أي أمر بدون أن يتفق عليه. ونؤمل أنكم والجانب الآخر تتفرقون بالنيات الحسنة للعمل الإنساني المرغوب فيه.

عبدالله (امضاء)

الوثيقة الثالثة

رئاسة

الديوان الهاشمي

الرقم

التاريخ ١١ جمادي الأولى سنة ١٣٦٨

المرافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٩

رسالة شفوية للمركز الذي يخابركم وتخابرونه من الجانب الإسرائيلي مع تحية منا إلى المستر شرتوك:

«أسفنا جداً لما قد حدث وما يمكن أن يحدث بجوار النقب ووادي عربة ونواحي العقبة. نحن بعثنا برجالنا إلى رودس على روح تميل لتلقى حسن النية بمثلها، وإن تكرر هذه الحوادث يجعل مساعي الراغبين بحفظ الحقوق الصريحة صعبة، وعندئذ لا تحمد النتائج. وآمل أن يصل الجواب المرضي بالابتعاد عن أي تماس يجرّ إلى اقتتال ولو كان فرعياً بدون جدوى. الجبهة الوسطى ستكون في حوزتنا إن شاء الله في هذه الأيام من خربتا إلى حدود جسر المجامع.

انتهت الرسالة

أملاها جلالة سيدي الملك المعظم عليَّ لأبلغها لكم

عبد الغني الكرمي

الوثيقة الرابعة

هافريا في ١١ مارس سنة ١٩٤٩

صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد تقديم التحية والسلام إلى السدة الملكية، نود التعبير لجلالتكم عن تقديرنا لمراجعتكم الشخصية لنا بعد فترة الانفصال الطويلة.

إننا لنؤكد لجلالتكم مرة أخرى كما سبق وأكدنا، أن القوات الإسرائيلية لم تجتز الحدود الأردنية في أي منطقة منها. وأنها لن تتجاوز قيد شعرة حدود بلادنا في المستقبل إن شاء الله.

تعلمون جلالتكم حق العلم بأن ما بين شرق الأردن وبين مصر من أقاليم واقعة في حقوق السيادة الإسرائيلية. فإذا ما قام الجيش الإسرائيلي بحركات في تلك الأقاليم بما فيها قسم من ساحل الخليج الواقع بين الساحل الأردني والساحل المصري، فما تلك الحركات إلا حركات مشروعة في صورة لا يتسرب إليها الريب، وليس هناك أي مبرر لاعتبارها ذات نية عدوانية بالنسبة للدولة المجاورة، هذا ولم يصل علمنا أي نبأ عما يقال من اصطدام بين قواتنا وقوات الجيش العربي الأردني، ونرى أنفسنا مضطرين إلى نفي ما زعمه مندوب جلالتكم في رودس، من أن قواتنا قد هاجمت مواقع الجيش العربي. فإن مثل هذا الهجوم لم يحصل ولم يقع في أي مكان كان. والحادث الوحيد الذي حدث فهو إطلاق دورية من الجيش العربي النار على وحدة من الجيش الإسرائيلي على بعد بضعة كيلومترات غربي غرندل ولقد أطلقت الوحدة العربية الأردنية وقت إطلاقها النار بدون أي تحرش بها من جهتنا. ثم إن الدورية الأردنية وقت إطلاقها النار كانت داخل حدود دولة إسرائيل دون ما مبرر. ثم لم تلبث بعد أن أطلقت النار أن ولت من تلقاء نفسها مجتازة الحدود إلى شرق الأردن.

هذا ما حصل ولا شيء غيره بتاتاً، وحتى في هذا الذي حصل لم يكن أي استفزاز من جانبنا.

لقد ذكرتم جلالتكم حوادث وقعت بجوار النقب ووادي عربة ونواحي العقبة.

إن المحل الأول وهو النقب فهو على حدود إسرائيل ومصر. وإننا برغم إدراكنا لما تبدون جلالتكم من الاهتمام بكل ما يجري في هذه المنطقة جميعها، لمن العسير علينا أن نرى ما يوجب أن يكون هذا المحل موضوع بحث بيننا وبين الحكومة الأردنية، أو ما هو حق الحكومة الأردنية فيه.

وأما وادي عربة فإن حدود بلادنا تمر فيه. وإن قواتنا لتتخذ أقصى الحذر في حركاتها من أن تجتاز الحدود وتتعداها.

وأما نواحي العقبة . المنطقة المحاذية للخليج والكائنة في شرق الأردن . فلقد قلنا وكررنا القول إنه ليس لنا نية في أن نطرقها.

وإننا نوافق جلالتكم كل الموافقة في أنه يجب التوصل إلى تسوية أساسها حفظ الحقوق الصريحة، على أن الحقوق الصريحة تشمل حقنا في الأقاليم شمولها للحقوق الأردنية الصريحة. وإني لعلي ثقة ويقين في أن جلالتكم لا ترغبون في أن نتهم حكومتكم في مؤسسة هيئة الأمم المتحدة بأن قواتها أي قوات حكومة جلالتكم موجودة في أراضي دولة أخرى ذات سيادة. وإن الاتفاق المؤدي إلى السلام لا يمكن أن يتم ما لم يقم على أساس احترام كل دولة لسيادة جارتها وإننا واثقون من أن مثل هذا الاتفاق سيتم بيننا في العجل.

وبما أن الحكومة البريطانية أعلمت حكومتنا رسمياً بالشكوى التي تلقتها حكومة إسرائيل من حكومة شرق الأردن بشأن عمليات عدوانية مزعومة من قبل حكومة إسرائيل، فلقد قمنا بدورنا بإعلام الحكومة البريطانية بحقيقة الحال، وبلغناها خلاصة كتابنا هذا إلى جلالتكم.

وتفضلوا جلالتكم بقبول خالص تحياتنا وتقديرنا.

موشه شاريت

وزير خارجية إسرائيل

الوثيقة الخامسة

عزيزي المستر شرتوك

تلقيت رسالتكم الشفوية فأعجبني صوغها وكمال احتشامها وما فيها من احترامات وتأمينات. على أنني أقيد هنا أنني لم أراسلكم شفوياً إلا لاعتمادي عليكم وعلى أسس سبقت. والآن والوفدان في رودس ومن الحكمة وأصالة الرأي عدم أي حركة من الجهتين وأي استفزاز. وما بحثتم عنه سواء في الجنوب أو بوادي عربة، فكل ذلك سيتناوله البحث عند التسوية، وفي كل شيء، ما دامت النية حسنة إمكان التعديل والتصحيح في اليد. ولقد شاع هنا أنكم صرحتم بأن فئة عسكرية إسرائيلية وصلت إلى ساحل خليج العقبة بأراض كانت تحسب من فلسطين وهذا صحيح. ثم قيل إن في هذا التصريح قلتم سعادتكم إن أي قسم من فلسطين ينسحب منه الجيش العراقي ستحتله القوات الإسرائيلية من أجل تأمين الأمن. فهل هذا صحيح وأنه على ما قيل إن فئة إسرائيلية موجودة الآن بمحل من وادي عربة وأخرى في محل كذا برغم ما جاء من جوابكم الشفوي السابق.

امضاء

عبدالله

الوثيقة السادسة

الوثيقة السادسة في سلسلة الوثائق، عليها توقيع الملك ـ شخصياً ـ رسالة موجهة إلى موسى شرتوك وزير خارجية إسرائيل نصها كما يلي:

عزيزي المستر شرتوك

لم يكن بحثي أمس عن ما عزى إليكم من التصريح عن الجبهة العراقية في حالة انسحابها إلا لأمور جوهرية هي:

عند حضور ساسون أفندي والقائد دايان إلى الغور لمقابلتنا، بحثنا عن عدم الأطمئنان بهدنة لم تكن العراق قابلة لها وإن الجيش العراقي ينسحب منها. فللرغبة في التسوية المأمولة عزمنا تسلم الجبهة العراقية. فهذا التصريح وما وقع في الجنوب من حركات يدعو إلى التردد في النتائج. ولذلك أحب أن تشعروا وفدكم بأن يتفق مع وفدنا على سريان اتفاقية عدم إطلاق النار في الحدود التي يشغلها الجيش العراقي حال تسلمها من قبل القوات الأردنية.

مع تحياتي لكم ولمستر بن غوريون.

عبدالله (امضاء)

الشونة في ١٥ ـ ٣ ـ ١٩٤٩

الوثيقة السابعة

الوثيقة السابعة في سياق نشر الوثائق، هي رسالة موجهة من الملك عبدالله إلى الصهيوني اللورد صموئيل:

عبدالله بن الحسين

عمان

٢٢ مايو ١٩٤٩

عزيزي لورد صموئيل

تسلمت خطابكم المعبر عن شعوركم النبيل والمحرر في بلدة «هرزليا» في ٣ مايو.

وبخصوص الزيارة التي كنت أنتظرها ، فإن الأمر كان متروكاً لكم لتحددوا وقتها. وأود أن أبلغكم هنا في هذا الخطاب أن الدعوة لا تزال قائمة إذا رغبتم وسمح وقتكم.

وبخصوص الأيام الخالية أقول لو أن شعبنا كان أطاعنا لكان في ذلك الخير لهم. ولكن الظروف قضت بما كان.

وأحب أن أعتمد عليكم في أن رغبتكم للرفاهية العامة ونصائحكم بتحقيق ذلك سوف تتضأعف وتتخذ شكلاً حاسماً من الآن فصاعداً.

ومن جهتي أنا فقد قررت أن أحصل على مزايا السلام بمشيئة الله.

واحتراماتي لكم وللادي صموئيل

المخلص

عبدالله

(امضاء باللغة العربية)

بخط الملك نفسه

تفويض شيلوح ودايان

بالتفاوض مع الملك عبدالله

٥ يناير ١٩٤٩[١]

دولة إسرائيل:

إن حكومة إسرائيل تعطي بهذا تفويضاً وصلاحية كاملين إلى السيد روبين شيلوح وإلى اللفتننت كولونيل موشي دايان للتفاوض وعقد اتفاق مع جلالة الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية لأجل إنهاء أعمال العدوان وإنشاء علاقات السلام بين دولة إسرائيل وبين المملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون مفهوماً بأن كل اتفاق كهذا فيما إذا عقد فهو يحتاج إلى تصديق حكومة إسرائيل المؤقتة.

أعطى في هاكريا في إسرائيل في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٤٩

م. شرتوك	**بن جوريون**
وزير الخارجية	**رئيس الحكومة**

[١] ملف القضية الفلسطينية ـ ٩٨٣، نقلاً عن كتاب «كارثة فلسطين» عبدالله التل.

رسالة ايتان إلى الملك عبدالله

١٥ مارس سنة ١٩٤٩[١]

برقية سرية

إلى . حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله المعظم.

من . مدير وزارة الخارجية العام ايتان.

بعد تقديم التحيات إلى السدة الملكية.

لي مزيد الشرف بأن أعلن جلالتكم أن وزير الخارجية معالي السيد موشي شاريت قد سافر إلى الخارج، وإنني أقوم الآن بأعمال معاليه كما لي الشرق المزيد بأن أشكر نيابة عنه لجلالتكم كتابكم السامي الذي تسلمناه مساء أمس وبأن نرد عليه بما يلي:

إننا مسرورون لكون الحالة في النقب جميعه هادئة، وبعدم وقوع أي حادث بين قوات جلالتكم وقواتنا. ولسوف تبقى الحال على هذا المنوال ما دام الأمر متعلقاً فينا وفي وسعنا أن نؤكد لجلالتكم، ورائدنا الإخلاص والصدق، إنه ليس ثمة نية من أساس للشائعات الزاعمة بأننا قد خرقنا الخطوط الأردنية أو أن في نيتنا خرقها. وطالما كان الفريقان يحترم كل منهما سيادة الآخر فليس هنالك داع للمخاوف أو لحصول حوادث مؤسفة مهما تكن من الضآلة. وإنكم تعلمون يا صاحب الجلالة بأن غايتنا هي العيش وإياكم في سلام وصداقة.

أما بشأن انسحاب القوات العراقية من الأقاليم التي يحتلونها في الوقت الحاضر وحلول قوات الجيش الأردني محلهم فلقد سبق أن أعلنا النائب الوسيط أننا نعتبر مثل هذه الخطوة خرقاً للهدنة، ولن نقبل بها ما لم تسبقها موافقتنا عليها.

إلا أننا لا ننوي احتلال تلك الأقاليم أو تهديد الأهالي العرب ففي نيتنا التوصل إلى اتفاق سلمي في تلك الأقاليم أيضاً. ونعتقد أنه إذا توفر التفاهم المتبادل فمن الممكن التوصل إلى تسوية واتفاق يمكننا بدورهما من إدراك بعض التعديلات المنطقية في الأقاليم المذكورة.

وفي رأينا أن البحث في هذا الشأن ليس عائداً إلى مفاوضات الهدنة القائمة في رودس ولكننا مستعدون لاستدعاء الكولونيل موشيه دايان من رودس للتداول مع جلالتكم فيما يتعلق بخصوص التسوية المرضية للجانبين حول المنطقة التي ينسحب عنها العراقيون. ونكون ممتنين لجلالتكم أن تكرمتم وأعلمتمونا فيما إذا كنتم تريدون أن نستدعي الكولونيل دايان للتداول في الأمر المذكور.

وإننا لعلى ثقة بأن جلالتكم تستحسنون ذلك حيث أن جلالتكم، لا أقل منا، تفضلون حل المسائل بالطرق السلمية.

وتفضلوا جلالتكم بقبول فائق احترامنا.

---

[١] ملف القضية الفلسطينية، نقلاً عن كتاب: «كارثة فلسطين . مذكرات: عبدالله التل».

برقية عبدالله إلى ايتان

١٩٤٩/٣/١٩[1]

جناب الدكتور ايتان المحترم

بواسطة الكولونيل دايان المحترم

سرني جوابكم وعلمت بسفر شاريت إلى أمريكا. مستر ساسون على اتصال بعمر زكي وقد يكون وجوده هنا يساعد على كثير من تذليل بعض العقبات. النقب سيظل هادئاً بدون أن يقع فيه ما يكدر، إذا روعيت حسن النية وروح السلام. إنني واثق كما قلتم بأنكم تريدون أن تعيشوا في جنبنا بسلام، وإنني دائم الرغبة في الوصول إلى هذه النتيجة المرضية.

وإنني أعلم أنكم ستوافقونني في مسألة احتلالنا للجبهة العراقية وقد نتج ذلك بسبب آخر مذاكرة وقعت بيني وبين المستر ساسون والكولونيل دايان، يوم ذكرا بعض التوحش في الجيش العراقي. وقد قلت لهم إنني أمين على الجيش العراقي، فمن أجل توفيق النار يصعب على العراقيين في حالتهم الحاضرة، أن يتنازلوا عن حقهم لي تحريراً، ولكني أملك ذلك فعلاً، وأنا المسؤول عنه. فلما لم ترتاحوا لذلك تكلمت بذاتي مع أهل العراق في سفري إليهم وأقنعتهم بأنني سأحتل الجبهة كلها تسهيلاً لرغبتكم في دفع «التوحش». إنني أرقب زيارتكم بعد أن تعرضوا هذا إلى مراكزكم وتأتون بالموافقة، بدون أن تسقط كلمتي أمام العراقيين الذين رضوا بالتأخر لنحل محلهم. ولا نعتقد أن الجانب الإسرائيلي يتعمد وقوع إشكالات في وجهي سواء مع العرب أو مع الإسرائيليين. وإذا تمكنتم جنابكم من مقابلتي أنتم ودايان فآمل أن يكون وراء ذلك ما نود جميعاً وإن لنا مطالب حقة وأن لكم مطالب حقة تسوى جميعها إن شاء الله ولا ضرر من وجودنا في المراكز العراقية في ناحيتكم أو ضدكم. وثقوا بكلمتي هذه وأنتم خبرتم أفكاري التي ترمي إلى حل المشكلات والمخاوف بترك شيء وأخذ شيء فيما بيننا هنا وهنالك.

الشونة في ١٩٤٩/٣/١٩

التوقيع

عبدالله

[1] المصدر السابق.

مؤتمر الشونة

الذي عقد بين وفد أردني

برئاسة الملك عبدالله ووفد إسرائيلي برئاسة

دكتور ايتان[١]

١٩٤٩/٣/٣٠

المجتمعون:

جلالة الملك عبدالله

توفيق أبو الهدى	**رئيس الحكومة**
سعيد المفتي	**وزير الداخلية**
محمد الشنقيطي	**وزير المعارف**
فلاح المدادحة	**وزير العدلية**
فوزي الملقي	**وزير الدفاع**
حمد الفرحان	**سكرتير الحكومة**
القائممقام أحمد صدقي الجندي	**رئيس وفد رودس**
الرئيس علي أبو نوار	**عضو وفد رودس**
الميجر كوكز	**رئيس فرع الحركات الحربية**
شوكت الساطي	**الطبيب الخاص**

أما الوفد اليهودي فكان مكوناً من:

الدكتور ايتان	**وكيل الخارجية**
بريجادير يادين	**رئيس العمليات الحربية**
روبين شيلوح	**رئيس وفد رودس**
كولونيل ديان	**كبير العسكريين في وفد رودس**
ميجر هاراكابي	**من وزارة الخارجية**

وبعد أن كرر الملك عبارات الترحيب بالضيوف، أذن لرئيس الحكومة بالتحدث إلى الوفد رسمياً وباسم الحكومة الأردنية.

كلمة توفيق أبو الهدى:

أكلمكم باسم حكومة: المملكة الأردنية الهاشمية وبحضرة جلالة سيدنا وأرحب بقدومكم الذي نأمل منه كل خير لصالح البلدين.

---

[١] المصدر السابق.

إذا ذكرنا الماضي نجد كيف تورط الأردن في الحرب، والأسباب المباشرة كانت مدينة القدس القديمة، ومحاولة قواتكم الاستيلاء عليها مما أدى إلى اشتباك الجيش العربي مع جنودكم اشتباكاً فعلياً. وما عدا ذلك لم تقع معارك من طرفنا.

وتعلمون سعادتكم أن السياسة الأصلية التي سرنا عليها، هي أن يقف الجيش العربي على حدود القسم العربي في فلسطين ولا يتعداه ولم يتعده بالفعل ولو أن تلك السياسية لم تقل أو تنشر، إلا أنها كانت بالفعل مرسومة. ولم يكن هنالك ميل للحرب بالمرة، ولا نية أكيدة. ويمكنكم أن تقدروا صعوبة موقفنا في تنفيذ تلك السياسية المرسومة، وفي الانجراف مع سياسة الدول العربية مجاراة لها وللتغطية فقط. والآن لن نتقيد بعد اليوم بنصائح خارجية حتى ولا بالسياسة العربية. ونرغب من كل قلوبنا أن نصل معكم إلى تسوية وصلح دائم. وإذا توافرت لديكم حسن النية كما هي عندنا، لا شك بأننا سننهي كل المشاكل بما تمليه المصالح المشتركة وحسن الجوار بين بلدينا.

والمشكلة الحالية هي الهدنة الدائمة التي تطالبون فيها بتغيير الحدود وصعوبة ذلك علينا. وحكومة صاحب الجلالة ترى وجوب التنفيذ بمشروع القسيم وفيه تقسيم المنطقة إلى:

(أ) منطقة داخلة حسب المشروع بدولتكم.

(ب)منطقة داخلة حسب المشروع لنا أي بالقسم العربي.

فلماذا لا نتقيد الآن بذلك، حتى لا تزيدوا من متاعبنا، وخصوصاً مشكلة اللاجئين..؟ لأن تحقيق مطالبكم هذه يجعل الحكومة وجلالة سيدنا في مركز محرج، ويعوق خطواتنا التي ستخطوها نحو الصلح النهائي معكم.

وبمناسبة عودة فوزي باشا وهو الوزير المختص، فقد انتدبته الحكومة مع فلاح باشا المدادحة والقائمقام أحمد صدقي الجندي وحمد الفرحان وكوكر، للتفاوض معكم هذه الليلة، وكلنا أمل أن تتوصلوا مع وفدنا إلى اتفاق حول المسائل المختلف عليها، وهي فنية حسب اعتقادي ولا أرى لزوماً لحضورها فتعذروني. أما عن سرية الاتفاق فأنا أميل إلى ذلك، مع أنه ما من شيء يبقى مكتوماً ولا بد من ظهوره. ولذلك فإن اتفاقية هذه الليلة ستدخل في اتفاقية رودس وكأنها جزء منها، وهو ما جعلنا نستدعي صدقي بك ليشترك بنفسه في محادثات الليلة.

رد ايتان:

إن الخوض في الماضي لا يجدي نفعاً بل يحيي الجراح، والأفضل أن يتحدث عن الحاضر. ونوه ايتان بالصداقة العربية اليهودية المنتظرة في المستقبل، بمساعي أشخاص حكماء غير ميالين للحرب، أمثال جلالة الملك وبن غوريون وفخامة توفيق باشا وأمثالهم من الشخصيات الحكيمة المحبة للسلام.

ووصل بحديثه إلى الموضوع الرئيس فقال:

إن الصداقة يجب أن تكون على أساس متين لا تشوبه شائبة في المستقبل ومن الأسس التي ستجعل صداقة إسرائيل بالأردن قوية، هي تسوية مشكلة المثلث بما يرضي إسرائيل ويؤمن سلامتها وطمأنينة شعبها. وقال إن الوضع الداخلي في إسرائيل، وخاصة وضع الحكومة، ليس أحسن بكثير من وضع حكومة صاحب الجلالة. وكما أن فخامة الرئيس لا يريد أن تزداد متاعب حكومته، فإن حكومة تل أبيب تريد أن تهدئ الرأي العام الثائر على الوضع في المثلث ويطالب في الحرب لتسوية المشكلة هناك.

إن طلبات إسرائيل في المثلث لا تقبل المساومة، ولا يمكن التنازل عن شيء منها، لأن الخبراء العسكريين أوصوا بها كحد أدنى لتأمين سلامة الدولة اليهودية الفتية من تلك الناحية، وتواصيهم هذه تعتبر بنظر الحكومة أهم بكثير من قضية لاجئين وتعويضات وما شابه ذلك، لأن سلامة إسرائيل هي ما يطالب به الوفد اليهودي، بالدرجة الأولى، ومتى تأمنت هذه المطالب سيتم الاتفاق هذه الليلة.

اسرار محادثات لوزان العام ١٩٤٩[1]

نقلت الرسائل الوثائقية التي بعث بها الياهو ساسون، إلى موشيه شاريت، نتائج لقاءاته السرية بعدد من السياسيين العرب، على هامش اجتماعات لوزان العام ١٩٤٩. وهي تكشف الخلفيات السياسية التي كانت تحكم الأنظمة العربية في ذلك الوقت، وانعكاساتها الخطيرة على القضية الفلسطينية.

بلغ عدد الرسائل اثنتي عشرة، وتتناول الأوضاع في مصر ولبنان وسوريا والأردن، ورغبة الحكام في توقيع معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني.

الرسالة الأولى

«٣١ تموز (يوليو) ١٩٤٩

موشيه العزيز

تحيات

فور وصوله إلى أوروبا منذ نحو عشرة أيام، طلب سلفاتور سيكوريل (رجل أعمال يهودي مصري) من اميل نجار (حالياً سفير إسرائيل في ايطاليا. كان بين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٧ رئيس اتحاد صهيوني مصر، وبين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ مديراً لقسم غربي أوروبا في وزارة الخارجية) أن يبحث عني ويصلني به في أقرب وقت ممكن. وأكد أنه يحمل لي رسالة من القاهرة.

يوم الأربعاء الماضي، جاء اميل نجار إلى لوزان واصطحبني إلى سيكوريل في ايفيان. ذكر سيكوريل أنه غادر مصر في طريقه إلى الولايات المتحدة لأغراض تجارية، ولكنه دعي قبل سفره ببضعة أيام إلى لقاء عاجل في القصر الملكي مع... مستشار الملك لشؤون الإعلام. وكان

[1] مالك، عادل، من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، ١٩٧٤.

(المستشار)، أيام حرب فلسطين، وسيطاً بين القصر والحكومة وبين الجالية اليهودية في مصر. ساعد على بضع مسائل كإخلاء سبيل، وغير ذلك، وحصل على أجر سخي: مرة ٣٠ ألف جنيه مصري، ومرة أخرى ٤٠ ألف جنيه مصري الخ. قال (المستشار) ليسكوريل إن الملك سمع بسفره إلى الغرب، ويريد الاستعانة به على نقل رسالة إلى أحد اليهود . الصهيونيين ويدعى الياس ساسون، الموجود اليوم، على حد علمه، في باريس أو لوزان. وأضاف (المستشار) إن ساسون هذا معروف في مصر والعالم العربي كصديق للعرب، وكباحث عن طرق لإحلال السلام بين شعبه والشعوب العربية. وأجاب سيكوريل أنه لا يعرف ساسون، وإنه لم يمارس السياسة على الإطلاق، لا المصرية ولا العربية ولا الصهيونية، ولكنه مستعد لأن ينفذ، بطيبه خاطر وبأمانة، أية مهمة يكلف بها، خصوصاً إذ كانت هذه هي رغبة الملك، الذي لولا عطفه وحمايته لكان جميع يهود مصر اليوم في عالم الفناء.

قال (المستشار) إن الرسالة قصيرة وتساعد على:

أولاً: تحسين وضع يهود مصر. ثانياً: التمهيد للتفاهم بين إسرائيل ومصر. ويرغب الملك في أن تنقل إلى ساسون قرار حكومته بأن تفعل كل ما تستطيع لتحسين وضع يهود مصر، ومنحهم من جديد الحرية التي كانوا يتمتعون بها سابقاً، والإفراج تدريجاً عن المعتقلين وعن أملاكهم. كذلك قررت حكومة مصر النظر بجد إلى الوضع الذي قام في فلسطين. مقابل ذلك، يطلب الملك أن تتوقف الإذاعة والصحافة الإسرائيليتان عن مهاجمته ومهاجمة حكومته وشعبه، وأن تستخدم إسرائيل كل قوتها ونفوذها لوقف الحملات على مصر في الصحافة الغربية، وخصوصاً في الصحافة الأمريكية.

واختتم (المستشار) قائلاً: هذه هي الرسالة التي يطلب منك أن تنقلها إلى ساسون، وإذا لم تجده في أوروبا لسبب ما، حاول أن تجد شخصية صهيونية مسؤولة أخرى تنقل بواسطتها هذه الرسالة إلى حكومة إسرائيل.

وفي نهاية حديثه صافح (المستشار) سيكوريل، وتمنى له باسم الملك وباسمه رحلة طيبة وموفقة.

سأل سيكوريل، بعد أن أنهى حديثه، ما إذا كان بإمكانه اعتبار مهمته منتهية، وأضاف أن (المستشار) لم يطلب منه أن يكتب له عن نتائج اجتماعاته بساسون أو بشخصية صهيونية أخرى، وهو يفضل، بعد أن يكون سلم الرسالة، أن ينفض يده من القضية كلها.

وفي ردي، حدثته عن الفائدة التي ستعود على يهود مصر نتيجة أي تقارب بين بلدهم وإسرائيل، وأوضحت له أنه لا يجوز إضاعة مثل هذه الفرصة، بل على العكس ينبغي استغلالها قدر المستطاع. ومن حقه أن أذكر أنه وافق على كل كلامي. وقال إنه مستعد للقيام بأية خدمة أكلفه بها. وقال إنه عطف دائماً على مشروعنا، ولم يوافق أبداً على إصدار أي تصريح ضد الصهيونية. وتحدث أيضاً عن علاقاته الحسنة برجال القصر والسياسيين ورؤساء الأحزاب، وأكد أنه سيكون سعيداً بتقديم أية مساعدة.

وبعدما تشاونا نحن الثلاثة ـ سيكوريل، ونجار، وأنا ـ تم الاتفاق على:

١ ـ أن يؤخر سيكوريل سفره إلى الولايات المتحدة بضعة أيام.

٢ ـ أن يكون مستعداً للعودة إلى مصر لبضعة أيام إذا طلب منه ذلك.

٣ ـ أن يرسل برقية إلى (المستشار) يطلعه فيها على اجتماعه بي، وعن تسليمي الرسالة. وعن المعاملة الإيجابية والودية التي لقيته بها. وأن يبلغه أيضاً، أن ردي يحتم رداً من جانبهم، وأن يطلب السماح له بالعودة لبضعة أيام إلى مصر من أجل ذلك. وقد تم وضع نص البرقية في الحال، وأرسلت. وإذا حصلنا على رد إيجابي، فسأزوده بكل ما هو مطلوب بناء على تعليماتك. والواقع أن هذا الأمر، بحد ذاته، هام جداً.

تحية وسلاماً

الياس

الرسالة الثانية:

التبدل في الموقف المصري

«آب (أغسطس) ١٩٤٩

موشيه العزيز

وافر التحية

حدث، بعد استئناف المحادثات في لوزان، تبدل كبير نحو الأفضل، في موقف الوفد المصري، فهو يبدو إيجابياً أكثر. يتصل بي تلفونياً، من حين لآخر، عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد، (شغل منصب قنصل عام مصر في القدس في أواخر أيام الانتداب على فلسطين، وكان عضواً في وفد مصر إلى محادثات رودس التي أسفرت عن اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل) ويسأل عن صحتي وصحة أصدقائي، ويقترح أن نلتقي. كما يسأل عما إذا كنا راضين عن مثولة أمام اللجنة، وعن مثول زملائه أمام اللجنة العامة. وهو يذكر دائماً «عملنا الناجح والمشترك» في رودس، ويقترح تجديد تلك الأيام في لوزان.

يصعب علي الآن، تحديد ما إذا كان العامل الذي يدفع إلى هذا التبدل تكتيكياً ومخادعاً أم جدياً. إلا أنه، في مطلق الأحوال، يساعد كثيراً على تحسين الجو، وتوثيق العلاقات، وتوجيه المحادثات.

في الاجتماع الأخير بين الوفود العربية واللجنة لبحث اقتراحنا حول حل شامل لقضية اللاجئين، فاجأها عبد المنعم كلها، فقد كان أول من بادر إلى الكلام، فأعرب عن موافقته الشخصية على الاقتراح، وطلب إمهاله بضعة أيام للحصول على موافقة حكومته. واضطر رؤساء بقية الوفود العربية الذين تحدثوا بعده، إلى أن يحذوا حذوه. لكن فوزي الملقي، رئيس الوفد الأردني، توجه إليه، لدى خروجهما من قاعة الاجتماعات، قائلاً: لو فعلت هذا مكانك دون تشاور مسبق وموافقة شاملة وصريحة، لاعتبرتموني جميعاً خائناً وعميلاً صهيونياً. لم يجب عبد المنعم،

ويقال إنه لم يعد يحيي أحدهما الآخر. وقد أعرب بورتر وبواسنجيه أمام رؤوبين (رؤوبين شيلواح الثاني في الوفد الإسرائيلي بعد ساسون. وأحد خبراء الشوؤن العربية في قسم الشرق الأوسط في الوكالة الهيودية، ثم في وزارة الخارجية الإسرائيلي اتهمه الإسرائيليون بأنه كان وراء تعطيل المحادثات بما كان له من تأثير على بن غوريون وأمامي، عن رضاهما عن موقف الوفد المصري، وأقرا بأنه يساعد على دفع المحادثات إلى الأمام، ويعتقد بوسنجيه أن هذا التبدل لم يكن ليحدث تلقائياً دون أي جهد من جانبنا.

وفي حديث دار منذ بضعة أيام بيني وبين عبد المنعم . كنت قد أبرقت لك عنه بشكل خاص . روي محدثي القصة التالية: لدى زيارته لمصر، أيام توقف عمل اللجنة، استقبله الملك فاروق مدة عشرين دقيقة. وقد اهتم الملك بمعرفة أمرين:

أ . لماذا يشكو منه أعضاء لجنة التوفيق الأميركيون، ويطلبون استبداله؟

ب . لماذا يظهر ساسون تشاؤماً، ويعتبر موقف الوفد المصري سبباً في فشل محادثات لوزان؟.

ورداً على سؤاله: من أين لجلالته هذه المعلومات، حول تشاؤم ساسون ومخاوفه، أخذ الملك ورقة من على مكتبه وناوله إياها قائلاً: «خذ. واقرأ». لقد كانت هذه رسالتي المعروفة إلى الكولونيل إسماعيل شيرين، زوج الأميرة فوزية. وقد أعربت في هذه الرسالة، كما أذكر، عن مخاوفي إزاء مصير محادثات لوزان، ودعوت شيرين كي يحضر إلى أوروبا لنتشاور معاً.

وتابع عبد المنعم قصته قائلاً: «سامحك الله على هذه الرسالة. لقد أحرجتني، ولكن لما كنت أعرف ثقة جماعتنا في مصر بك، رأيت ألا أعترض على أقوالك، أو أن أشكو منك، بل أن أجد ذريعة تمكنني من اصطياد عصفورين بحجر واحد:

أ . التخلص من الورطة بسلام.

ب . الوفاء بوعد قطعته للسيد شاريت، ولم أستطع الوفاء به حتى الآن.

قلت للملك: «كنت حريصاً قدر الإمكان، منذ وصولي إلى لوزان، على عدم رؤية ساسون، وخلق انطباع لديه بأنه لا مبرر للقاء بي. كنا معاً في رودس، وعدت، عن طريقه، السيد شاريت بأن أوصي حكومة مصر بأمرين:

أ . إطلاق سراح يعقوب وايزمن فوراً بسبب مرضه الشديد والخطر.

ب . إطلاق سراح بقية المعتقلين اليهود تدريجاً. ولكنني لم أنجح في الوفاء بوعدي، وهذا لا يليق بي».

وأضاف عبد المنعم قائلاً: «لدى سماعه جوابي الذي قلته بأسف وتواضع كبيرين. هز الملك رأسه وقال: «لا تقلق، سنفي بوعدك في أقرب وقت. قل لليهود في لوزان إن حكومتي تؤيد السلام والاستقرار في الشرق بأسره، لكن ينبغي ألا يضغطوا علينا لتوقيع معاهدة سلام، فذلك أمر لا يمكن تنفيذه خلال الأشهر القريبة، بسبب الوضع الداخلي في مصر والعالم العربي بأسره».

روى عبد المنعم هذه القصة، على ما يبدو، ليثبت لي أنه لا أساس للشائعات التي بلغتنا وتحدث عنها «صوت إسرائيل» وتتعلق باستعدادات مصر لتجديد الحرب عاجلاً أم آجلاً. «تشتري مصر فعلاً، في الآونة الأخيرة، كميات كبيرة من الأسلحة، لكن دون أية علاقة بالوضع في فلسطين، بل لأغراض داخلية وعربية محضة، ومن أجل إعادة تنظيم الجيش، والهيبة في الداخل والخارج على السواء».

لقد تحدث عبد المنعم أيضاً عن المشاورات العديدة التي أجراها خلال زيارته لمصر، مع رئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ومندوبي الدول العربية، وعزام باشا. وكان رأي الجميع كرأي فاروق، أنه لا بد من إيجاد سبيل للتسوية، ومخرج مشرف. لكن الجميع يتهموننا بأننا توجهنا إلى الهاشميين، وكأن بيننا وبين عبد الله اتفاقيات سرية، سياسية وعسكرية، بمعرفة البريطانيين وموافقتهم.

ويبدو أن عبد المنعم سمع عن رغبتنا في إجراء اتصال مع رئيس الجمهورية السورية، حسني الزعيم، فقد أكد عدة مرات خلال الحديث، إن للملك فاروق تأثيراً على الزعيم. وان الزعيم نفسه رجل شجاع وجريء، ولكنه أيضاً ـ أضاف ـ متقلب ويصعب الاعتماد عليه بشكل كامل. ويصعب على عبد المنعم، مثلاً، الجزم بأنه لا توجد قوة أجنبية تقف من وراء الزعيم اليوم، وهذا الشك يقلق مصر.

وتكلمنا، خلال الحديث، عن اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية. إن محدثي لا يعلق على هذا الاجتماع أهمية كبيرة. كذلك تحدثنا عن الجمعية العمومية «للأمم المتحدة»، فقال إن في نيته أن يشرح للأميركيين ضرورة العمل في لوزان وكأنه ليس هناك جمعية عمومية. كذلك يستحسن الحيلولة دون أي صدام جديد بين ممثلي إسرائيل وممثلي الدول العربية، على المنصات الدولية في ليك سكسيس وجنيف وأماكن أخرى. وفي نهاية الحديث طلب مني أن أرسل تحيته إليك وإلى أعضاء الوفد، الياهو ايلات (رئيس قسم الشرق الأوسط في الوكالة اليهودية حتى ١٩٤٨. ثم عمل في وزارة الخارجية شغل منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، ثم في بريطانيا، وهو حالياً رئيس مجلس إدارة الجامعة العبرية) والدكتور ايتان (المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩)، كما استحلفني بأولادي، «أن أحافظ على سرية لقائنا وحديثنا».

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة الثالثة:

عبد المنعم يتصرف بشكل جيد

«٣ آب (اغسطس) ١٩٤٩

موشيه العزيز

وافر التحية

مرت ثمانية أيام منذ أرسل سلفاتور سيكوريل البرقية إلى (المستشار)، ولم يصل حتى الآن أي رد، ولا يعرف سيكوريل معنى هذا الأمر. ولعل (المستشار) حذر إلى درجة لا يريد أن يورط نفسه بأشياء مكتوبة. ويحتمل أن يكون التغيير الذي حدث في تركيب الحكومة المصرية قد أدى إلى التأخر في الرد بعض الوقت.

ومع أن سيكوريل لا يستطيع، كرجل أعمال، أن يبقى وقتاً أطول في أوروبا، ويرغب في مواصلة سفره إلى الولايات المتحدة، إلا أنه وافق على البقاء بضعة أيام أخرى، بناء على طلبي وتقديراً للأمر. وفي تلك الأثناء أعددت له، بعد استشارة رؤوبين، رداً خطياً وطلبت منه أن يرسله فوراً إلى (المستشار) بالبريد المضمون، ففعل ذلك بطيبة خاطر. والرد مكتوب بالفرنسية، ويتطرق إلى عدة مباديء، وفي ما يلي نصه:

«استلم الرجل الرسالة بسرور وبكل الجد الذي تستحقه، ووعد بأن يعمل كل ما في وسعه لينفذ طلباتكم. وهو واثق من أن حكومته ستنظر إلى رسالتكم بجد مماثل، وستعتبرها دليلاً على رغبتكم الصادقة في العمل من أجل إحلال السلام في الشرق بأسره.

«والرجل يقرأ الصحف المصرية باستمرار، وهو يأسف أن يقول إنها تهاجم حكومته بأقسى لهجة، وتنسب إليها مؤامرات ودسائس لا أساس لها، وينطبق هذا على الإذاعة المصرية أيضاً. وهو يلفت انتباهكم إلى هذا الأمر، ويعتقد أنه يجب وقف هذه الحملات من مختلف النواحي.

«وأعرب الرجل عن ارتياحه إلى بوادر الموقف الجديد للوفد المصري إلى محادثات لوزان، وهو يعتقد أن لكم دوراً في هذا الموقف، ويشكركم كثيراً على ذلك، ويرجو أن توعزوا، إذا أمكن، إلى رئيس الوفد المصري في لوزان ليتعاون معه على إنجاح المحادثات، الأمر الذي يعود بالخير على الطرفين».

«ويعتقد الرجل أنه من المستحسن كثيراً أن ترسلوا تعليمات إلى جميع ممثليكم في المؤسسات الدولية والعربية، لوقف تهجمهم على حكومته وبلده، فيتمكن إذ ذاك من إقناع أبناء شعبه حيثما وجدوا وخصوصاً من كان منهم في أميركا، ليس فقط بوقف تهجمهم على بلدكم. وانما أيضاً الإشادة به والعمل على مساعدتكم في جميع اتصالاتكم بالدول الغربية».

«إن الرجل مستعد للاجتماع بسرية بالغة، بأي شخص توفدونه إلى سويسرا أو فرنسا أو أي بلد محايد آخر، وذلك للبحث، بصورة مجدية وودية تماماً، في أي أمر من شأنه أن يحسن تدريجياً العلاقات بين بلده وبلدكم، ويحافظ على المصلحة المشتركة سواء في الشرق أو الغرب، ويساعد على إحلال سلام حقيقي دائم في الشرق الأدنى. وهو يعتقد أن مثل هذه اللقاءات مهمة ومفيدة جداً».

«لا يساورني شك في أن (المستشار) سيطلع الملك فاروق على الرد. ويحتمل أن يعرضه بعد ذلك على حكومته للمناقشة، وأن يوفد شخصاً مسؤولاً للقائي».

«وبناء على كلام عبد المنعم المصطفى، كان حسين سري باشا، رئيس حكومة مصر الجديد، بين اولئك الذين عارضوا، في حينه، اشتراك مصر في حرب فلسطين وربط مصيرها السياسي

بمصير الدول العربية. وهو اليوم أيضاً بين أولئك الذين يعارضون تقوية الجيش المصري، ويطالب بإنفاق عشرات ملايين الليرات على محاربة الفقر والأمية في مصر. وهكذا يمكن الافتراض أن الأمر، إذا وقع بين يدي حسين سري، سيجد آذاناً صاغية وأيدي أمينة. وللمناسبة، لا يزال عبد المنعم يتصرف «بشكل جيد» ولا يمر يوم دون أن يتصل بي هاتفياً مرة أو مرتين ويسأل عن سير الأمور».

تحية وسلامً

المخلص الياس»

الرسالة الرابعة:

نتابع المساعي

«٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩

موشيه العزيز

وافر التحية

لقد تحدثت ورؤوبين، خلال ساعتين تقريباً، مع رئيس الوفد المصري عبد المنعم مصطفى. وفي بداية الحديث، أعرب كل جانب عن رغبته في السلام، وعن استعداده للمساعدة قدر المستطاع على دفع محادثات لوزان وإنجاحها. وتطرق الجانبان إلى الفوائد التي تنجم عن ذلك بالنسبة إلى مصر وإسرائيل والشرق بأسره، وإلى إمكانات التعاون في المستقبل. والحق أن هذا الكلام كان عاماً، إلا أنه كان هناك شعور بأنه لم يكن مجاملة ورياء، بل قيل عن يقين وإيمان.

لقد تطرق الحديث مثلاً إلى الوضع السياسي والأمني في الشرق الأدنى. واستنتج الطرفان أن الشرق لم يكن يوماً بحاجة إلى الاستقرار مثل هذه الفترة، وأن باستطاعة إسرائيل ومصر، إذا توصلتا إلى تفاهم في ما بينهما، أن تقدما مساهمة كبيرة وبناءة في سبيل استقرار الشرق وتطويره وتقويته.

وتحدث عبد المنعم عن مهوله أمام اللجنة وعن «موافقته دون تحفظ» على شرطينا المتعلقين ببحث قضية اللاجئين.

وكان مسروراً من أننا لا نصر على توقيع معاهدات سلام في لوزان. وليس هذا مرونة من جانبنا. بل يدل على أننا نفهم وضع الشرق والاتجاهات فيه، ونبحث عن سلام حقيقي لا عن قطعة ورق.

وعرض له رؤوبين، بناء على طلبه، تفاصيل الجلسة التي عقدناها مع اللجنة في الثالث من الشهر الجاري، حول قضية اللاجئين، وأشار إلى مدى المساهمة الممكنة من جانبنا في سبيل حل شامل للقضية. وشرح له الدوافع التي حملتنا على إقرار هذه المساهمة، والعقبات الأمنية والاقتصادية وغيرها التي تجعلنا نعتبرها أقصى ما نستطيع.

لم يعترض عبد المنعم على ذلك، لكني أعتقد أنه لا يمكن اعتبار صمته موافقة تامة. ولعله لم يجد مناسباً أن نناقش الأرقام ونحن نتكلم عن مبادىء وجهود مشتركة.

وسأل عما إذا كان باستطاعتنا أن نقدم له تفاصيل عن فئات اللاجئين الذين ننوي قبولهم، وما إذا كنا قد حددنا موقفاً من هذا الأمر، فأجبنا أن خبراءنا يدرسون حالياً هذه المسألة وسيصل قريباً السيد ليفشيتس، رئيس الخبراء، إلى لوزان ومعه جميع التفاصيل المطلوبة. ولكننا ـ أضفنا ـ لا نستطيع قبول رفض العرب الاجتماعات المشتركة، فهذه الاجتماعات ضرورية لمعالجة جوهر القضية، ولتحسين الجو العام في الدول العربية وإسرائيل ولوزان. وقد وافق على ذلك، وتعهد ببذل المساعدة في هذا الصدد.

وتناول الحديث بعد ذلك موضوع الحدود. وأكدنا أنه يستحسن، وإن لم يحن الوقت لذلك، أن يدرك كل جانب وجهة نظر الآخر بأسرع ما يمكن. وكررنا شرح موقفنا بالنسبة إلى نقاش منفصل مع كل دولة عربية على حدة، وحاولت أن أثبت أن ذلك ليس منطقياً ومفيداً فقط، بل ينطوي على مصلحة حيوية لنا وللعرب أيضاً. وقد وافق، لكنه أضاف أن هناك بعض المسائل الموضوعية التي تحتم عليه الاستمرار في المثول أمام اللجنة مع بقية رؤساء الوفود العربية، ومعالجة أمور لا تتعلق مباشرة بمصر، مثل: بروتوكول ١٢ أيار (مايو) (بروتوكول لوزان)، وتفويض قضية القدس والأماكن المقدسة إلى اللجنة، والمصير السياسي للأجزاء العربية في فلسطين، وغير ذلك. ولكنه سيأخذ موقفنا بعين الاعتبار، وسيحاول تكييف نفسه مع هذا الموقف. وسيستخدم جميع صلاحياته لدفع محادثات لوزان وإنجاحها.

ثم تحدثنا عن مطاليب بلده الإقليمية، وهو لا ينكر أنه قال لنا، خلال محادثات رودس، أنه ليس لبلده أية مطامع إقليمية في فلسطين. لا يزال هذا الموقف قائماً، لكن العبرة التي انتهى إليها بلده من اشتراكه في حرب فلسطين، تحتم عليه الاهتمام بأمنه. وقد أجرت حكومته، خلال الأشهر الستة الماضية، استشارات بهذا الشأن مع عدد من الخبراء العسكريين ـ أميركيين، وبريطانيين، وفرنسيين، وبلجيكيين وسواهم ـ فقالوا جميعاً إن على بلده:

أ ـ الاستمرار في الاحتفاظ بقطاع غزة.

ب ـ توسيع مساحة هذا القطاع من الجنوب والشمال على طول الحدود المصرية.

ج ـ توسيع حدوده حتى البحر الميت، بناء على خط يشمل المجدل وبئر السبع.

د ـ أن يضم إليه النقب الجنوبي.

إن بلده بحاجة إلى (ج) و(د) لأغراض أمنية، وللاتصال المباشر أيضاً بالأردن وبقية الدول العربية. وليست هذه في الواقع المرة الأولى التي يثير فيها عبد المنعم هذه المطاليب الإقليمية، فقد سبق أن أثارها في الماضي مرات عديدة أمامي وأمام الدكتور ايتان، وكذلك أمام الزميل ط. أرازي (موظف في القسم السياسي في الوكالة اليهودية بين ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨، ثم في وزارة الخارجية) في ليك سكسيس، ولكن الفرق هو التالي: في الماضي عرض مطاليبه بشكل متصلب، وكشرط لا يمكن

تجاوزه للتوصل إلى سلام بين إسرائيل ومصر، وعرضها هذه المرة بطريقة لبقة وبشكل يفتح باباً للمساومة. وعندما بدأنا مثلاً، بالاعتراض على افتراضات الخبراء العسكريين، وشرحنا له أنه ينبغي عدم التحدث في ذلك، أجاب: ماذا تقترحون مقابل ذلك؟ لنجد حلاً وسطاً. ولم نجب، بل واصلنا الحديث عن استحالة مطاليبه، فأدار رأسه نحوي، وكرر القول عدة مرات: جد لنا تسوية.

رأيت وروؤبين عدم الاستمرار في الحديث حول هذا الموضوع والاكتفاء، في الوقت الحاضر، بما أسمعنا وسمعنا. سأحاول الاجتماع به قريباً، مرة أخرى، وجعله يسير في الاتجاه السليم إذا أمكن.

لم أحاول بعد الاتصال بعرب آخرين.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة الخامسة:

بين الأتاسي والبرازي وحسني الزعيم

«إلى موشيه العزيز، تحية طيبة،

أ) جاء إلى لوزان، قبل بضعة أيام، مندوب سوريا المفوض في فرنسا عدنان الأتاسي، نجل رئيس الجمهورية السورية السابق هاشم الأتاسي، ليترأس الوفد السوري إلى محادثات لوزان. ومنذ اللحظة الأولى، فكرت في أن أحاول الأتصال به، لكنني، بعد مشاورات مع روؤبين وطوبيا، رأيت ألا أفعل ذلك، وأن أتوجه مباشرة إلى رئيس حكومة سوريا، محسن البرازي. وقد حتم هذا التوجه المباشر اعتباران:

١ ـ ربما أن الأتاسي غير موال لحسني الزعيم، والشائعات حول هذا الأمر كثيرة.

٢ ـ ربما خاف الأتاسي وصدني، دون أن يستشير حكومته. وهو ـ بقدر ما أعلم ـ ليس من أكثر الرجال جرأة وإقداماً.

أرفق طيه نسخة من الرسالة التي بعثت بها اليوم إلى محسن البرازي. وقد أكدت عمداً، في حديثي إليه، أن بإمكان المحادثات المباشرة مساعدة المفاوضات التي تجريها لجنة التوفيق في لوزان، وربما إنجاحها. أردت بذلك أن نصون أنفسنا من أي انزلاق، وأن نبرهن للجنة، إذا اقتضت الضرورة، أننا بلقاءاتنا المباشرة مع العرب، لا نسعى لتعطيلها، بل لتتقدم في عملها.

ب) قال لي دي ـ بواسنجيه، منذ بضعة أيام، إن أحد رجال المفوضية الفرنسية في دمشق أجرى حديثاً ودياً وصريحاً مع حسني الزعيم حول عمل لجنة التوفيق في لوزان، واحتمالات السلام بين إسرائيل والبلاد العربية. وقال الزعيم، إنه مستعد، من جانبه، بشروط معينة، لإهمال الرأي العام في بلده وفي العالم العربي، وعقد سلام منفرد مع إسرائيل.

وسأل الفرنسي عن الشروط المعينة، فأجاب الزعيم: تعديلات في الحدود. ثم أخرج خريطة فلسطين، ووضع إشارة على مطاليبه. وكان يقصد نقل حدود بلده إلى أماكن معينة على نهر الأردن

وبحيرة طبريا. وأضاف الزعيم أنه أصدر تعليمات إلى وفده في لوزان لعرض هذه المطاليب خلال مناقشة الحدود. وبالنسبة إلى اللاجئين، فإن سوريا مستعدة لاستيعاب عدد كبير منهم بشرطين:

١ . منح سوريا دعماً مالياً دولياً كبيراً يمكنها من تطوير مواردها.

٢ . أن تستوعب إسرائيل قسماً كبيراً من اللاجئين.

وطلب بواسنجيه، في نهاية حديثه، أن يعرف رأيي في مطاليب الزعيم. وخيل إلي أن بواسنجيه يقوم هنا بمهمة معينة. قلت ليست هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها عن مطاليب الزعيم، فهي غير واردة في الحسبان أبداً، ولا يمكن أن يخطر على البال أن نوافق نحن على أي جزء منها. ومع ذلك، من المهم أن نتحدث مع الزعيم وجهاً لوجه.

ولم يعقب بواسنجيه على ذلك، وانتقل إلى موضوع آخر.

جـ) جاء إلى لوزان، منذ يومين، السيد سابلبير، أحد رؤساء تحرير الصحيفة الفرنسية «لوموند» وانتحى به طوبيا جانباً وشرح له موقفنا. وقد روى له، في إحدى المرات التي تحدثنا فيها معاً، أن السيد دي . بواسنجيه كان سيتولى في وزارة الخارجية إدارة دائرة «أفريقيا . المشرق» بدلاً من مرغريت الذي عين مديراً لدائرة أوروبا.

د) تحدثت اليوم، خلال ساعتين، إلى العضو الأمريكي الثاني روكويل، فوجدته متشائماً جداً. ويعتقد أن المحادثات في لوزان دخلت مرحلة الجمود، ولا مفر من طرح الموضوع من جديد على الجمعية العمومية لحسمه. وروى، في هذه المناسبة، أن الممثلين الدبلوماسيين الأميركيين في البلاد العربية يضغطون كثيراً في هذا الوقت على رؤساء الحكومات العربية، ويحرزون نتائج إيجابية، لكنهم متفقون في الرأي، أن على إسرائيل أن تقدم تنازلات أخرى بالنسبة إلى قضية اللاجئين. ثم أكد من جديد، أنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الأميركية، بالنسبة إلى الأرض. ولكنه أضاف، إنه ليس صحيحاً أن بلده مصر على انتزاع النقب منا. إنه يؤيد التعويض الإقليمي. ويحتمل أن يكون هذا في النقب، وفي الجليل، وفي أي مكان آخر.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة السادسة:

اشتراك «حكومة غزة»

«إلى موشيه العزيز، تحية طيبة

أ) وصل امس إلى لوزان عضوان من «حكومة غزة»، رجا الحسيني وزير المال، ويوسف صهيون وزير الإعلام. وسيصل غداً رشدي الشوا وموسى الصوراني، كممثلين عن اللاجئين في قطاع غزة. لم تتوفر لنا بعد أنباء موثوق منها عن الغرض من حضور هذين الشخصين. ولكنهما . بحسب انطباع الهواري . حضرا لغرضين: أن يكونا مستشارين للوفد المصري في لوزان، وأن يعرقلا أي احتمال لاتفاق رسمي أو غير رسمي، بين الوفود العربية ووفد إسرائيل.

كان أول ما قاما به هو زيارة «بوريفاج» و «لوزان بالاس»، وتركا بطاقتي زيارة لأعضاء لجنة التوفيق ورؤساء الوفود العربية. وكان أول من زارهما بورتر الابن.

ب) إن بواسنجيه غاضب على بورتر الأب، لسببين: لأنه يظهر، إزاء الخارج والداخل معاً الشخص الرئيسي في اللجنة، ولأنه لا يبدي أي صبر ويسعى لتعطيل عمل اللجنة في لوزان.

وهو يصفه بأنه كالحوذي الذي يضرب بسوطه الأحصنة دون تمييز، ولا يمكنها من شد النير حتى النهاية». إنني أزور بواسنجيه يومياً تقريباً، وأسمع منه عما يدور داخل اللجنة، وبين الوفود العربية، وأوجه خطواته قدر الإمكان. ولكنه يطلب أمرين:

١) ألا نخلق، في هذه الأيام، حقائق جديدة في القدس، كي لا نثير غضب فرنسا والفاتيكان.

٢) أن نكثر من الحديث في البلد ـ إسرائيل ـ وفي الولايات المتحدة عن تحسن الجو في لوزان، وعن ضرورة استمرار عمل اللجنة واحتمالات نجاحه.

جـ) دعا أمس بورتر رؤوبين وعقيلته إلى العشاء في أحد مطاعم المدينة الفاخرة، وحضر أيضاً العضو الأميركي الثاني روكويل. استمرت الحفلة ست ساعات: من الثامنة مساء حتى الواحدة صباحاً. وتحدث بورتر، طوال الوقت، إلى رؤوبين بالإنكليزية، وحدثني روكويل بالفرنسية. كانا لطيفين جداً، وظهرا كصديقين يفهماننا ويقدران موقفنا. حدثني روكويل عن سفر بورتر إلى واشنطن، وسأل عما إذا كنا نعارض نقل المحادثات إلى نيويورك، فشرحت له أنه من المؤسف تعكير الجو الحسن الذي تولد في الآونة الأخيرة في لوزان، فقال إن الوفد الأمريكي لا يشعر بأي تحسن في الجو، وهو لا يرغب، وليس في مقدوره الاعتماد على «المعجزات». إن أميركا، كدولة ذات مصالح عالمية، ترى من واجبها اختصار فترة المحادثات في لوزان قدر الإمكان، وتصفية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بأسرع وقت ممكن. ويمكن القيام بذلك بوسيلتين:

أ) ضغط أميركي مباشر على إسرائيل والدول العربية.

ب) قرار جديد حاسم في الجمعية العمومية.

وأضاف روكويل أن الوضع الدولي يتفاقم من يوم إلى آخر، ولا تستطيع أميركا أن تجيز لنفسها المزيد من عدم الاكتراث إزاء الوضع السياسي في الشرق. فهي تخشى أن يفوتها القطار، وأن تنهض ذات يوم، لتجد الشرق بأسره وقد أصبح شيوعياً، إذا لم تتخذ التدابير اللازمة قبل فوات الأوان. ويشكل الوضع في الشرق الأقصى عبرة لنا. وتابع يقول، إن أميركا لا تستطيع تأخير تخطيط مشروعاتها الاقتصادية والستراتيجية في الشرق الأدنى وبالتالي تنفيذها، بسبب تعنت هذا الفريق أو ذاك.

وعندما حاولت أن أشرح له، بحسب مناقشاتك، أنه ليس ثمة ما يضمن أن تحرز أميركا الأكثرية المطلوبة في الجمعية العمومية، قال إنه غير مضطر إلى الاهتمام بذلك، فهذا من شأن اتشيسون. وعندما أثرت قضية أمن دولتنا، قال إنه منذ اللحظة التي وافقنا فيها على أخذ غزة بلاجئيها الثلاثمائة ألف، أضعفنا، إلى حد كبير، حجتنا الأمنية.

د) وبناء على طلبي، كلف بواسنجيه الدكتور اسكراتي[1] أن يقوم بزيارة خاصة لرؤساء الوفود العربية، وأن يطلب منهم باسم اللجنة، الاتصال فوراً بحكوماتهم، ومطالبتها بألا تتخذ اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية أي قرار من شأنه أن يعكر الجو في لوزان، ويثقل على محادثاتها.

وفعل الدكتور اسكراتي ذلك، وحصل على وعود مشجعة. بل إن بواسنجيه وعد بأن يطلب من المفوض الفرنسي في القاهرة أن يتحدث إلى رئيس حكومة مصر في هذا الموضوع».

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة السابعة:

تحية إلى الملك عبدالله

«١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

أ) أبلغني العضو الثاني... (في أحد الوفود العربية) اليوم هاتفياً، أن رؤساء وفود سوريا، ولبنان، ومصر، بعثوا ببرقيات حذروا فيها حكوماتهم من أن تتخذ اللجنة السياسية للجامعة العربية، التي ستجتمع في الإسكندرية في العشرين من هذا الشهر، قرارات متطرفة من شأنها أن تكبل أيديهم، وأن تؤدي إلى تقليص صلاحياتهم، أو إلى تعكير الجو وتعطيل المحادثات. وأقر محدثي ما أبلغني إياه بواسنجيه من أن رؤساء الوفود الثلاثة المذكورين أبلغوا العضو الأميركي الثاني، روكويل، رغبتهم في استمرار محادثات لوزان.

وقال (محدثي)، رداً على سؤالي عن سبب انفراد رئيس وفد شرق الأردن في المطالبة بالذهاب إلى الجمعية العمومية: أولاً، يعتقد شرق الأردن أن الجمعية العمومية ستقر، بتدخل من جانب انكلترا وأميركا: أ) استحالة إقامة أكثر من دولة مستقلة في الأجزاء العربية من فلسطين، ب) ينبغي ضم هذه الأجزاء إلى شرق الأردن. وكذلك يحصل شرق الأردن على اعتراف رسمي بالأرضي التي يحتلها في فلسطين، فلا تقع بعد ذلك تحت رحمة إسرائيل أو الدول العربية. ثانياً، يرى شرق الأردن أنه من الضروري، لأسباب داخلية، أن يظهر في هذا الوقت متطرفاً في كل شيء.

ب) يسير بواسنجيه، خلال اليومين الماضيين، وكأنه «سكران من النصر». فهو يعتقد أنه «انتصر» على بورتر بالنسبة إلى استمرار العمل في لوزان. وهو يعتبر أن اضطرار الأميركيين إلى القول لوزير الخارجية الفرنسي، في هذا الوقت بالذات، إنهم لم يتخذوا أي قرار لوقف محادثات لوزان، «تعويضاً» عن غضبه عشية سفر بورتر، وعن بيانه الصريح بأنه لم يتعود أن يكون العجلة الخامسة في المركبة، وهولا يقبل أن تملى عليه آراؤه واستنتاجاته. ولكنه يطلب منا، بلهجة كلها رجاء أن نكون من الآن فصاعداً أكثر مرونة في مفاوضات ليبقى قادراً على الاستمرار في معارضة الذهاب إلى الجمعية العمومية، وأن يبرهن أنه كان محقاً في موقفه، على عكس بورتر.

[1] سكرتير لجنة التوفيق.

إنه لا يطلب منا تنازلات أساسية عن أية مسألة. ولا يحق له أن يطلب ذلك، وهو لا يريده. ولكن كل ما يريد، هو أن نتسلح بالصبر، ولا نرفض مثلاً بصورة قاطعة ونهائية، كل طلب أو ادعاء أو اقتراح يطرحه العرب أو الأميركيون، ولو كان غير معقول ومثير للغضب وهو يريد، بالإضافة إلى ذلك، أن نكف تماماً عن الكلام عن الجمعية العمومية، سواء في محادثاتنا الخاصة، أو مع اللجنة، أو خلال ظهورنا أمامهم في الجلسات الرسمية. وهو يريد أيضاً أن نتشاور معه قبل كل مرة نذهب فيها إلى اجتماع اللجنة.

بعد يوم أو يومين، مثلاً، ستطرح اللجنة علينا مجموعة أسئلة تتعلق بقضيتي اللاجئين والأرض. ومن الواضح له، أن مجموعة الأسئلة لن «تسرنا» كثيراً، وسنضطر إلى أن نرد، دون شك، على بعض بنودها بالرفض التام. ولكنه يريد، نظراً إلى أن اللجنة ستمنحنا والعرب مهلة ثمانية أيام للإجابة عنها، أن نستعين بخبرته الدبلوماسية في صياغة الأجوبة، ولو كانت كلها سلبية. فهناك صياغة قادرة على نسف المحادثات فوراً، وهناك صياغة تستجوب الاستيضاحات، فيستمر العمل أسابيع.

جـ) زارنا اليوم في «بوريفاج» الدكتور أبا هيلل سيلفر (رئيس فرع المنظمة الصهيونية في أميركا بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، وبعد ذلك رئيسه الفخري حتى وفاته سنة ١٩٦٣) الذي يمضي هذه الأيام في فرنسا، واستمرت الزيارة نحو ساعة، وقد وجه إلينا بعض الأسئلة وتمنى لنا التوفيق.

د) اتصلت منذ بضعة أيام، كما ذكرت، بفوزي الملقي، رئيس وفد شرق الأردن ودعوته للتحادث، فطلب مهلة بضعة أيام ليحصل على إذن من عمان. لم يتصل بي حتى الآن، لكنه، وبحسب ما سمعت من مصدر موثوق، سيسافر في هذه الأيام إلى لندن لينظم إلى الملك عبد الله الذي سيصل إلى انكلترا في ١٨ من هذا الشهر، ليشترك في المحادثات والمشاورات التي سيجريها الملك مع البريطانيين.

وقررت، بعد التشاور مع الزميلين ز. ليفشيتس و ط. ارازي، (رؤوبين موجود في باريس) أن أبعث بتحية إلى الملك عن طريق صديقي ممثل شرق الأردن في لندن الأمير الهاشمي عبد المجيد حيد وأطلب منه أن يذكر أمامه أن الملقي لم يستجب لدعوتي بعد، ويشرح له ضرورة المحادثات المباشرة بيننا وبين الوفود العربية من أجل تقدم عمل لجنة التوفيق في لوزان. وطيه نسخة من الرسالة.

هـ) أفكر في دعوة عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري، هذا الأسبوع وسأحاول أن أعرض عليه (إجراء) مفاوضات مباشرة خارج كواليس لجنة التوفيق على غرار المفاوضات التي أجراها، في حينه، الدكتور ايتان مع فوزي الملقي. إذا نجحنا في ذلك سنبلغك تلغرفياً ونطلب تعليمات.

و) يبدو أن لجنة التوفيق لن تجتمع بنا أو بالعرب هذا الأسبوع. بورتر غائب. يلطشين سيسافر بعد بضعة أيام إلى باريس، أما بواسنجيه فيرغب في استغلال هذا الوقت لزيارة معارض التصوير في سويسرا.

مقابل ذلك، سنعقد عدة اجتماعات مع اللجنة العامة، خصوصاً في ما يتعلق بقضية الأموال المجمدة وإقامة لجنة خبراء إسرائيلية ـ عربية مشتركة برئاسة أحد رجال الأمم المتحدة. أطلب منك إذن الإسراع في إرسال جميع المواد التي طلبناها في هذا الصدد.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة الثامنة

الانقلاب السوري وما بعده

«١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٩

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

تحدثت ورؤوبين اليوم نحو ساعة مع عبد المنعم مصطفى. بالنسبة إلى الانقلاب في سوريا، قال أنه من السابق لأوانه استخلاص الاستنتاجات. فهو لا يعرف رجال الحكم الجديد، ومن الصعب عليه أن يحدد في هذه اللحظة ما سيكون موقف بلده منهم. ولكن، على قدر ما يعرف، لم تكن الأمور على ما يرام، خلال فترة حكم الزعيم القصيرة، فقد ازداد الفساد وتغلغل حتى في منزله. وحصل (...) سكرتيرة (...) في فرنسا على رشوة بعشرات الآلاف من الليرات لتوقيع اتفاقيات لشراء أسلحة. وأضاف محدثنا: ولكن الأعضاء الأميركيون في لجنة التوقيع في لوزان يأسفون جداً لما حدث في سوريا. ومنذ وقت قصير فقط توصلوا، على حد قولهم، إلى اتفاق مع الزعيم لاستيعاب عدد كبير من اللاجئين، ومن الصعب أن يعرفوا الآن كيف ستتطور الأمور.

ومن هنا انتقلنا إلى مسألة سفر بورتر، قال عبد المنعم أنه بناء على المعلومات المتوفوة لديه، ليس ثمة ما يؤكد عودة بورتر. ويتحدثون عن الدكتور بانش، كمرشح يحل محله. ويعتقد بورتر أنه لا توجد أية فائدة من استمرار المحادثات في لوزان إذا لم يحصل أي تحول إيجابي. وأضاف محدثنا، أنه ستجري في هذه الأيام، في البيت الأبيض، محادثات برئاسة الرئيس ترومان حول محادثات لوزان والجمعية العمومية. وسيشترك فيها: اتشيسون، وراسك، واثريدج، وبورتر، وبانش.

وسأل عبد المنعم، بعد ذلك، عن رأينا في إثارة قضية فلسطين في الجمعية العمومية. قلنا إن هذه المحاولة ستعطل محادثات لوزان، وستعكر الجو، وستؤدي إلى تأزم العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل من جديد، وستزيد من آلام النازحين، وسترجئ التسوية النهائية إلى وقت بعيد. وشرحنا الفرق بين الحل المتفق عليه والحل المفروض، وقلنا إننا نفضل عدم إثارة القضية في الجمعية العمومية، حرصاً على كل ذلك.

ورداً على ملاحظة محدثنا، قلنا إن الأمر يتوقف أساساً على موقف لجنة التوفيق، وإنها ـ بحسب ما نعرف ـ غير مخولة بوقف محادثات لوزان ما دام الفريقان موافقان على استمرارها لإيجاد حل متفق عليه.

وافق على تحليلنا، وقال إنه، من جانبه، لم يتحدث بعد إلى حكومته بشأن موضوع الجمعية العمومية، لكنه اعترف بأن لبنان سيدرج قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العمومية. وعندما شرحنا له أن شرق الأردن يضغط من أجل الذهاب إلى الجمعية العمومية، على أمل إحراز اعتراف رسمي بضم الأجزاء العربية من فلسطين إليه، لم يعلق أهمية كبيرة على هذا الأمر. وقال إنه ما دام ليس واضحاً بعد ما هي هذه الأجزاء العربية من فلسطين، فمن المستحيل تقرير ضمها إلى بلد آخر.

بعد هذا الحديث، وجه إلينا محدثنا، بما يشبه المزاح، السؤال التالي: هل تودون البقاء هنا في لوزان طوال الشتاء؟ أجبنا: لا. ولكن لن نتردد إذا اقتضى الأمر ذلك. وشكرناه على إثارة هذا السؤال، وقلنا إننا كنا نفكر، عند مجيئنا اليوم لنتحادث، في أن نعرض عليه محادثات منفصلة جدية خارج كواليس اللجنة، سواء أواصلت هذه عملها أو أوقفته. إذا استمرت، فإن محادثاتنا المنفردة ستسهل عملها. وإذا توقفت سنضمن لأنفسنا مواصلة الاستيضاحات، والجهود المشتركة، للتوصل إلى تسوية نهائية.

وأجاب عبد المنعم، دون تردد، إنه مستعد لذلك. وحددنا الاستيضاح الأول يوم الجمعة المقبل، ٢٠ من هذا الشهر. الموضوع الأول: المذكرة الأخيرة للجنة حول قضيتي اللاجئين والأراضي. ووافق معنا على أنه كان من الأفضل إعطاء أجوبة متقاربة أو منسجمة إذا أمكن. وهو يرى مثلنا، إن مثل هذه الخطوة قد يرضي اللجنة ويدفعها إلى مواصلة عملها.

وتحدثنا أيضاً عن اللجنة المشتركة التي تألفت أمس، لاستجلاء مسألة الأموال المجمدة، وطلبنا أن يصدر تعليمات إلى ممثله في اللجنة ليكون مرناً جداً: أولاً، أن يسعى لإنجاح عمل اللجنة. ثانياً، أن يبرهن أنه كلما جلس العرب والإسرائيليون حول طاولة واحدة وتناقشوا وجهاً لوجه، فإنهم يفهمون بعضهم بعضاً أكثر فأكثر، ويتوصلون إلى حلول متفق عليها ومرغوب فيها. فوعد بالقيام بما هو مطلوب.

وخلال الحديث، حلل عبد المنعم موقف أعضاء اللجنة بالنسبة إلى الذهاب إلى الجمعية العمومية. والجدير بالذكر أنه توصل إلى نفس الاستنتاجات التي توصلنا إليها خلال المشاورات التي أجريناها منذ يومين مع جدعون رفائيل، والتي كتب إليك رؤوبين عنها بصورة خاصة. وأبلغنا عبد المنعم أيضاً، خلال الحديث، إن حكومته قررت، بفضل جهوده، منح تأشيرات دخول إلى ممثلينا في مؤتمري الصحة والتغذية الدوليين اللذين سيعقدان قريباً في مصر، ومعاملتهم بكل لطف. وقد أبرقنا لك عن ذلك بصورة خاصة. كما أبرقنا لك بشأن اجتماع يوم الجمعة وطلبنا تعليمات.

تحية وسلاماً

المخلص أ.س.»

الرسالة التاسعة:

تهديد إلى وفد الأردن

«١٧ آب (اغسطس) ١٩٤٩

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

عند حضوري إلى لوزان، وجدت محمد نمر الهواري (ترأس وفداً خاصاً من إحدى منظمات اللاجئين إلى لوزان ثم لجأ إلى إسرائيل، وهو آلان قاض في المحكمة المركزية في الناصرة) يائساً ومكتئباً ومزمعاً على العودة إلى رام الله. لم يكن في جيبه قرش واحد، وكان مديناً للفندق بمبلغ ٥٠٠ فرنك سويسري.

وكانت الأنباء المتوفرة لديه، تشير إلى أن حكومة شرق الأردن حلت منظمتهم المذكورة، وأغلقت مكاتبها، واعتقلت بعض أعضائها، وعرقلت سفر الوفد إلى لوزان، وحالت دون إرسال أية أموال إلى الهواري أو إلى أي شخص آخر من رؤساء منظمة اللاجئين في سويسرا أو في سوريا أو في لبنان.

وأصدرت حكومة شرق الأردن، أيضاً، قانوناً يمنع جميع رعايا شرق الأردن أو جميع الذين يتمتعون برعايتها، من الاتصال باليهود. وكل من يخالف هذا القانون يستحق الموت. بالإضافة إلى ذلك، أغلق رؤساء الوفود العربية أبوابهم أمام الهواري، بحجة أنه اتصل بالوفد الإسرائيلي وأنه يخدع مصالحه لقاء صفقة مالية.

أعطيته، أولاً وقبل كل شيء، بضع مئات من الفرنكات، وأرسلته ليدفع ما عليه للفندق والمطعم ليكون «رجلاً حراً». ثانياً، أمليت عليه رسالة تهديد إلى رئيس وفد شرق الأردن فوزي الملقي، أنه إذا لم يتدخل بسرعة لدى حكومته لتلغي فوراً جميع التدابير الخاصة التي اتخذتها ضد منظمة اللاجئين وفروعها في شرق الأردن، فسيضطر دون خيار، إلى الالتجاء إلى لجنة التوفيق لإطلاعها على الأوضاع وطلب تدخلها. كما أنه سيضطر إلى عقد «مؤتمر صحافي» في أقرب وقت، يكشف فيه أموراً، لا تسيء إلى حكومة شرق الأردن فحسب، بل إلى الحكومات العربية عامة. ثالثاً، حرضته على الاتصال فوراً بسعيد بيدس الذي كان يقيم آنذاك في لندن، وبشكري التاجي الذي كان موجوداً في القاهرة ودعوتهما إلى الحضور فوراً إلى لوزان، ليتألف منهما ومنه وفد جديد للاجئين يتفاوض مع لجنة التوفيق ومع الوفود العربية ويطلب الاعتراف بهم كممثلي اللاجئين في محادثات لوزان.

وقد نفذ الهواري كل ما قلته له. وكان فوزي الملقي أول من استجاب له. فقد أرسل عدة برقيات إلى حكومته أحدثت أثراً. وبدأ الهواري، بعد نحو أسبوع، يتلقى رسائل من رفاقة في شرق الأردن حول تجدد عمل المنظمة، وتبدل موقف الحكومة منهم، ليس كما كان في السابق فعلاً، على أن هناك أملاً في ذلك.

وبعد مضي عشرة أيام ظهر بيدس والتاجي في لوزان، ففتحت من جديد أبواب الوفود العربية أمام الهواري، وأخذوا يتقربون منه، ويتشاورون معه ويصغون إلى كلامه، ولكن على طريقة «احترمه

واحذره». ساعد محمود عزمي، الكاتب المصري المعروف الذي كان يزور لوزان آنذاك، الهواري على تحسين علاقاته بالوفد المصري، بصورة خاصة. ووعده أيضاً بنشر بضعة مقالات في صحف الوفد المصري «حول وجهة نظر اللاجئين وموقفهم الواقعي» في محادثات لوزان.

يقول اللاجئون، كما هو معروف، إنه لا ينبغي إقرار حدود إسرائيل الحالية فحسب، بل منحها أراض إضافية أيضاً، لتتمكن من استيعاب عدد أكبر من اللاجئين العرب.

وفي الوقت ذاته، بدأ الهواري في كتابه سلسلة من الرسائل إلى معارفه وأصدقائه في مصر وشرق الأردن وسوريا ولبنان، وإلى الصحافة العربية في كل مكان، وإلى عزام باشا ورياض الصلح، لمناسبة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية، وإلى محطات الإذاعة العربية في الشرق والغرب. وشرح، في جميع رسائله، موقف وفد اللاجئين في محادثات لوزان، وألح على الدول العربية الاعتراف بالحقائق التي تولدت في فلسطين والتسليم بإسرائيل. وقد نشر بعض رسائله في «الحياة» في بيروت، وفي «الميثاق» في شرق الأردن، وفي «النداء» في القاهرة، وفي صحف أخرى في سوريا ومصر لا يذكر أسماءها وقد أجرى محادثات مع فكري أباظة رئيس تحرير المصور، الموجود في جنيف، ومع محمد التابعي رئيس تحرير «آخر ساعة» الذي مر في لوزان، وجه فيها انتقاداً شديداً «إلى الموقف غير الواقعي» الذي تقفه الوفود العربية في لوزان، التي تطلب توسيع مساحة بلادها على حساب آلام الفلسطينيين وأحزانهم. وهو يأمل أن تثمر هذه المحادثات، وأن يكون لها أثرها.

يضغط الهواري والتاجي وبيدس، هذه الأيام، على لجنة التوفيق لتسمح لهم بالظهور كمستمعين مع الوفود العربية ووفد إسرائيل. ظاهرياً، يريدون بذلك الاستماع مباشرة إلى رأي الطرفين ومحاولة التقريب بين آرائهم، ولكن، في الواقع يريدون مراقبة تصرفات الوفود العربية، واستيضاحها بعد ذلك.

لقد خطرت هذه الفكرة لهم بعد ظهور جماعة المفتي في لوزان . رجا الحسيني، ويوسف صهيوني، وآخرون . وبدأوا يطالبون لأنفسهم بحق الكلام باسم عرب فلسطين كممثلي الهيئة العليا و «حكومة غزة»، سواء أمام لجنة التوفيق أو أمام الوفود العربية. فالحرب اليوم في لوزان حامية الوطيس بين الهواري وجماعته وبين جماعة المفتي. ولكن الأوائل هم المتفرقون حتى الآن، وآمل أن يبقوا كذلك في المستقبل.

وسأبلغك، في رسالة أخرى، بعض آراء الهواري ومقترحاته بشأن العمل في المستقبل. وسأكون شاكراً لك إذا سمحت للزميلين زياما وجوش بقراءة رسالتي هذه.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة العاشرة:

مشروع حل مصري . إسرائيلي

«٢١ آب (أغسطس) ١٩٤٩

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

قضينا . رؤوبين وأنا . يوم الجمعة، ١٩ من هذا الشهر، نحو سبع ساعات بصحبة عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري، في بلدة صغيرة بالقرب من لوزان تدعى «لافيثيرت». وكان الغرض من الاجتماع، الاستفسار، مباشرة، عن مطاليب كل فريق، وعما إذا كان ثمة مجال لتسوية متفق عليها بيننا وبين المصريين. وكذلك لمحاولة تحديد وسائل استمرار المحادثات المباشرة في المستقبل، إذا ما اتخذت لجنة التوفيق قراراً بوقف العمل في لوزان بصورة مؤقتة أو دائمة. وقد أجرينا، في الوفد، مشاورات قبل الاجتماع، وحددنا لأنفسنا بعض الأسس والمبادئ والمقترحات.

وفي بداية الحديث، طلب عبد المنعم أن نكون صريحين، وأن يكشف كل فريق أوراقه. فهذا هو أسلوبه في حياته الدبلوماسية. ثم دعانا لنكون البادئين. حددنا، على جدول أعمال، ثلاث نقاط للتوضيح هي: الحدود، اللاجئون، التعاون الاقتصادي. وأكدنا أننا نعتبره ممثل مصر وليس ممثلاً للعالم العربي، وأننا نريد أن نستجلي معه الأمور التي تخص إسرائيل ومصر فقط، لا العالم العربي بأسره، فوافق.

وشرح رؤوبين أهمية النقب بالنسبة إلينا من جميع النواحي، وحاول أن يبرهن أنه لا أساس لمطالبة مصر بالنقب لدواعي الأمن أو الامتداد الإقليمي، حتى لو حاولت مصر الحصول على النقب فلن تضمن أمنها من جانب إسرائيل. وفي ختام كلامه، توصل رؤوبين إلى استنتاج أن الطريق السليم إلى ذلك هو: اتفاقية عسكرية بين إسرائيل ومصر. وقد اقترح من أجل ذلك، إجراء توضيحات ومشاورات بين عسكريينا وعسكرييهم. وأراد رؤوبين، بكلامه هذا، نفي افتراضات الخبراء العسكريين الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين، التي أشار إليها عبد المنعم في حديث سابق، ورفض خطتهم الدفاعية من أساسها.

وبعد ذلك، دار نقاش استغرق ساعات اللقاء، ولم يسفر عن أية نتائج إيجابية. بل على العكس، فقد أظهر أن البعد شاسع بين وجهات نظر الفريقين. واظهر أيضاً أنه حدث تغيير نحو الأسوأ في موقف مصر في الأيام الأخيرة. وقد اتضح في أثناء الحديث أن عبد المنعم أجرى محادثات مع بورتر وروكويل، ويبدو أن الأول قال: «ليس هناك احتمال لانتزاع النقب من إسرائيل، أما جزء منه، فنعم».

وقال عبد المنعم، رداً على كلام رؤوبين، إنه لا حاجة إلى مشاورات عسكرية. فالسياسيون هم الذين يحددون، بصورة عامة، سياسة الدولة لا العسكريون، فوظيفة هؤلاء تنحصر في التنفيذ فقط.إذ يطلب منهم، إذا ما هاجمت دولتهم أو هوجمت، وضع خطط الهجوم أو الدفاع وتنفيذها. وهو يأسف كثيراً عندما يرى رجال الجيش في سوريا يتدخلون في الشؤون السياسية، ويحاولون

فرض سلطتهم على شعبهم، فهذا خطير جداً، ويضعضع أسس الدولة ويحرمها الاستقرار. هذا أولاً. وثانياً: إن السياسة المصرية قائمة اليوم على أمرين:

أ) إقامة حاجز بين إسرائيل ومصر، وبينها وبين شرق الأردن. ويمكن تحقيق ذلك بجعل النقب، الشمالي والجنوبي، عربياً. عربياً فلسطينياً، وليس عربياً مصرياً أو عربياً أردنياً.

ب) تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بإسرائيل تدريجاً. مثلاً: يسمح اليوم لمندوبي إسرائيل بدخول مصر والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تعقد في الإسكندرية أو في أية مدينة مصرية أخرى، وغداً يلغى تفتيش السفن التي تمر في قناة السويس في طريقها إلى إسرائيل، ويسمح، بعد غد، بالتجارة المحدودة، ثم الحرة بين إسرائيل ومصر. وهكذا لم تمر بضع سنوات، إلا وقد قامت علاقات طبيعية بين البلدين. وستدرك مصر، بمرور الزمن، أن إسرائيل أصبحت دولة دائمة، وأنه ليست لها أية خطط عدوانية، وسينسى الجمهور المصري أحداث السنة الماضية الكئيبة.

وأضاف عبد المنعم، إن إقامة الحاجز بين إسرائيل ومصر في النقب بأسره، ستساعد ضمناً، على أمرين آخرين: ١) توطين جزء كبير من اللاجئين في فلسطين بالذات، ٢) جعل الأجزاء العربية من فلسطين جديرة بالاستقلال، الأمر الذي سيمنع شرق الأردن من أن يضم إليه المثلث الفلسطيني، وسيساعد على المحافظة على الوضع الراهن في العالم العربي.

وهو يؤمن بأنه يمكن، بمساعدة الدعم المالي الأميركي أو الدولي، توطين جميع اللاجئين الموجودين في غزة ومصر الذين يصل عددهم، بحسب تقديره، إلى ٢٦٠ ألف نسمة، في النقب، خصوصاً النقب الشمالي الصالح بكامله للزراعة. ويصبح بالإمكان، إذا دعت الضرورة، نقل لاجئين إليه من أماكن أخرى. هذا أولاً. وثانياً: بجعل النقب بأسره عربياً، وضمه إلى المثلث، سيكون بالإمكان تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، بشأن إقامة دولة عربية مستقلة في جزء من فلسطين والحقيقة أن مثل هذه الدولة ستحتاج، في سنواتها الأولى، إلى مساعدة مالية دولية وعربية، لكن لا شك في أنها ستتمكن من أن تعيل نفسها بنفسها، بعد مضي بضع سنوات.

وعندما أشرنا إلى أن معظم النقب يهودي بحسب مشروع التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني، أجاب إن هذا صحيح. لكن من الواضح له أن إسرائيل لن تتخلى عن الجليل الذي هو عربي بحسب التقسيم. وعندما شرحنا له أن لا يتوقع أن تتخلى إسرائيل عن شبر واحد من الأرض في النقب. قال: إذا كان هذا هو الوضع، فلن يكون هناك أي أساس للتفاهم المباشر بين إسرائيل ومصر، ويستحسن إذن طرح الموضوع على الجمعية العمومية لحسمه. وأضاف أنه يأمل، إذا ما اتخذت الجمعية العمومية قراراً لصالح إسرائيل، أن تخضع مصر، وتوقف مطاليبها، وتجلو عن غزة وضواحيها وتعود إلى حدودها السياسية. ولكن ـ أضاف ـ لن يكون هناك احتمال للتفاهم والسلام والتعاون بين إسرائيل ومصر. ليس هذا فقط، بل ستبقى جميع احتمالات استمرار الحرب بين البلدين قائمة.

وهنا ثار قليلاً وقال: فلتفهموا أن مصر لا تريد حدوداً مشتركة مع إسرائيل. ولو لم تقم إسرائيل لكانت مصر سعيدة. وقد فعلت كل ما في وسعها لتحول دون قيامها. وهي مقتنعة أن دولة إسرائيلية غريبة عن العرب في كل شيء، داخل المحيط العربي، ستبقى حتماً عاملاً دائماً للنزاعات والتعقيدات وعدم الاستقرار في الشرق. وأضاف ربما كانت مصر مخطئة في تقديراتها لطبيعة إسرائيل ونواياها. لكن من المستحيل أن يقتلع، بالكلام فقط، اعتقاد مصر الخاطىء، على الأقل خلال فترة قصيرة. وقد شرح جميع هذه الأمور أكثر من مرة لأثريدج وبورتر ولكل أميركي آخر تحدث إليه. كما أنه شرح للأميركيين أن على الولايات المتحدة، إذا أرادت أن تعيد ثقة العالم العربي بها وتوفر الاستقرار في الشرق الأدنى على مدى الأيام، الاهتمام بألا تصبح إسرائيل دولة كبيرة، وألا تكون قوية، وألا يكون فيها عدد كبير من السكان اليهود. كما شرح لهم أن مصر لن تشعر، في قرارة نفسها، بأنها آمنة ومحصنة، وعلى حدودها في النقب ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، كلهم ذوو ثقافة ومبادرة، وكلهم مستعدون للتضحية بأنفسهم.

وعندما شرحنا له أنه لا يوجد أي أساس لمخاوف مصر، ولا يوجد خطر اجتماعي أو عسكري أو اقتصادي عليها من إسرائيل، قال إن المستقبل وحده سيثبت ذلك. لكن على مصر، كدولة مستقلة، أن تأخذ في الحسبان، ليس فقط «الاحتمالات المضيئة»، بل «الاحتمالات المظلمة» أيضاً، وإلا فإنها ستخطىء بحق نفسها وأمام التاريخ. انتهجت مصر، عندما قررت منذ سنة ونصف السنة محاربة إسرائيل، سياسة متسرعة وغير مدروسة، والآن، حان الوقت لتجري حسابها وتدرس مصالحها. وعندما قلنا له إننا سنتصرف في الجمعية العمومية، بشكل مختلف، إذا حسمت الأمر لصالح مصر بالنسبة إلى قضية النقب: سنتمرد، ولن نتحرك من النقب لأنه حيوي جداً لنا، قال: افعلوا ما ترونه حسناً في نظركم، فلكل طريقة في حياته الخاصة والعامة.

لم يمكننا هذا النقاش حول النقب من أن نبحث مع محدثنا في المشكلات الأخرى. وعندما حاولنا أن نفعل، قال إنه لا فائدة من ذلك. وعندما اقترحنا تحديد اجتماع آخر، قال إنه مستعد للاجتماع بنا في كل وقت. لكن، إذا كان هذا هو موقفنا، فمن الأفضل الاجتماع للتحدث في مواضيع مختلفة لا في الشؤون السياسية. إلا أنه وعد بأن ينقل إلى حكومته مضمون حديثنا وتفسيراتنا نصاً وروحاً.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة الحادية عشرة:
تحسن الأوضاع الداخلية في مصر

«لوزان ١٩٤٩/٨/٢٩

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

أ) كما وجدت صعوبة في الماضي ـ أي قبل نحو شهر ـ في أن أفهم معنى التغيير نحو الأحسن الذي حدث في موقف مصر منا، أجد صعوبة اليوم في فهم معنى موقف مصر الجديد والمفاجىء منا، الذي عبر عنه عبد المنعم في حديثه الطويل الأخير إلينا.

أعتقد أنه لم يكن للمصادفة أي دور، لا في الماضي ولا اليوم. ربما جاء التغيير بمرور الزمن ونتيجة الظروف. ذلك أنه، عندما استؤنف العمل في لوزان، كان وضع الملك فاروق سيئاً للغاية، سواء في الداخل أو في الخارج. في الداخل، لم تكن حكومته تمثل الشعب المصري، ولم تكن مقبولة منه، كانت هذه «حكومة شرطة» حكمت بالقوة. فقد اضطهدت خصومها واعتقلتهم، وكانت تحمي نفسها برجال الشرطة والمدافع. وفي الخارج كان الملك على خلاف مع قوتين كبيرتين: الكتلة الهاشمية في العالم العربي، والكتلة البريطانية في العالم الديموقراطي. وعملت هاتان الكتلتان على إخضاعه وربطه بعجلتهما بجميع الوسائل المتوفرة لهما.

لكن الوضع اليوم تبدل كلياً تقريباً. ففي الداخل، لدى فاروق اليوم حكومته ائتلافية تمثل تقريباً جميع التيارات السياسية في البلد، وعلى رأسها «الوفد»، وتريد أن تجري للشعب المصري انتخابات برلمانية حرة، تمكنه (فاروق) من استعادة السلطة. وفي الخارج، علاقاته بالهاشميين والبريطانيين آخذه في التحسن من يوم إلى آخر. والدليل على ذلك ، الزيارتان الأخيرتان اللتان قام بهما الملك عبدالله ونوري السعيد إلى الإسكندرية، ومحادثاتهما الطويلة مع زعماء الحكومة والبلاط: عبد الرحمن عزام وسياسيين آخرين. كذلك الزيارات المتتابعة التي يقوم بها عبد الفتاح عامر، مندوب مصر في لندن، إلى وزارة الخارجية البريطانية.

وأعتقد أن ثمة سببين حملا البريطانيين وحلفاءهم المخلصين، الهاشميين، على تحسين علاقاتهم بالملك فاروق. ١) الاستنتاج الذي توصل إليه ممثلوا انكلترا في الشرق خلال مشاوراتهم الأخيرة في لندن، أنه ينبغي تكتيل العالم العربي، من جديد وربطه بالعجلة البريطانية، ومن أجل ذلك يجب إيجاد وسيلة للتفاهم والتعاون مع مصر. ٢) الانقلاب الجديد في سوريا الذي أسقط حسني الزعيم، الذي كان قد أخذ على عاتقه محاربة الهاشميين والنفوذ البريطاني في الشرق، وحل في الحكم رجال جدد يرون أن مهمتهم الأساسية هي المحافظة على الوضع الراهن في العالم العربي وعدم تفضيل دولة على أخرى في علاقاتهم الخارجية. مثلاً: مصر على شرق الأردن، أو فرنسا على بريطانيا.

واضح، منم هذا الوضع، أنه ليس ثمة ما يبرر تسرع فاروق لعقد حلف مع إسرائيل. بصورة أو بأخرى، ويبدو أنه يعتبر اليوم، أن عليه الظهور مرة أخرى كبطل قومي، وتزعم أولئك السياسيين العرب الذين يواصلون الحديث عن مقاطعة إسرائيل وعن الحرب الباردة ضدها.

ب) في ايفيان هذه الأيام وزير الدفاع السعودي، الأمير منصور، وهو الابن السادس للملك ابن سعود. وقد دعي، بحسب الصحافة العربية، إلى زيارة لندن وإجراء محادثات عسكرية وسياسية، من قبل وزيري الحربية والخارجية البريطانيين.

لقد اتصل الأمير منصور بالهواري ودعاه إلى ايفيان للتحدث معه عن مؤتمر لوزان. وحدد الهواري، بالتشاور معي، النقاط والأمور التي ينبغي إثارتها وطرحها في أثناء الحديث، وإطلاع الأمير عليها، ولفت انتباه حكومته إليها. لقد استمر الحديث بين الهواري والأمير أربع ساعات. وطلب الأمير، في نهايته، مذكرة خطية لينقلها إلى والده. وقد استمر الحديث بين الهواري والأمير أربع ساعات. وطلب الأمير، في نهايته، مذكرة خطية لينقلها إلى والده. وقد أعددت أنا والهواري المذكرة التي تتحدث عن تعنت الوفود العربية في لوزان، وعن مطامع حكوماتها الإقليمية، وتوضح أنه لا طريق آخر سوى الاعتراف بالحقائق التي تولدت في فلسطين، والتعاون مع إسرائيل. «وهذا لصالح اللاجئين. وهذا لصالح الهدوء والاستقرار في الشرق بأسره».

جـ) لقد رد الهواري أيضاً، بصفته رئيس وفد اللاجئين في لوزان، على مذكرة لجنة التوفيق. بالنسبة إلى الجزء الأول من المذكرة، طلب أن يعاد إلى إسرائيل جميع اللاجئين الذين يريدون العودة والعيش بسلام. وطلب بالإضافة إلى ذلك، درس مساهمة إسرائيل بجد، كجزء من الحل الشامل لتسوية مشكلة اللاجئين. وطلب الهواري، بالنسبة إلى الجزء الثاني من المذكرة، عدم تقليص أراضي إسرائيل الحالية لتمكينها من استيعاب أكبر عدد من اللاجئين، فيعيش هؤلاء في بحبوحة، ويصبحون مواطنين إسرائيليين مخلصين. ولم يستطع الهواري، كرئيس لوفد اللاجئين، أن يكتب «كلاماً» أكثر صراحة من ذلك، فقد يعتبر خائناً، لا في نظر الوفود العربية فحسب بل في نظر موفديه أيضاً. وحتى «الكلام الصريح» القليل الذي كتبه أثار غضب الوفود العربية عليه، وبذلت محاولات لعدم تسليمه مذكرته.

إننا ننتظر عودة رؤوبين لنطلع على تعليماتك الجديدة، خصوصاً لمناسبة تصفية عملية لوزان في هذه الأيام.

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

الرسالة الثانية عشرة:
غضبة الوفد المصري

«لوزان ١٩٤٩/٩/٨

إلى موشيه العزيز، وافر التحية

تحدثت اليوم مدة ساعة إلى عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري. وكان حديث «وداع»، إذ أنه سيعود، بعد بضعة أيام، إلى بلده ليقدم إلى حكومته تقريراً عن محادثات لوزان، ثم يستقيل، ليس فقط من رئاسة الوفد، بل من الخدمة الرسمية كلياً. إنه يعمل في وزارة الخارجية المصرية منذ ٢٥ سنة، ويحق له أن يطلب إحالته على التقاعد. وهو يرغب في أن يتفرغ لزراعة أراضيه وأراضي عائلته، وفي الوقت نفسه لتأليف كتاب عن مشكلة فلسطين. وقد وعد بأن يكون موضوعياً مئة بالمئة.

إنه لا يعرف، حتى الآن، أية طريق سيسلك في العودة إلى بلده، طريق اسطنبول أم باريس، إذا سلك الطريق الأخيرة. وهذا يتوقف على التعليمات التي سيتلقاها، خلال هذه الأيام، من حكومته. فسيكون مستعداً، وبطيبة خاطر، أن ينتظر بضعة أيام في باريس ليراك، وليطلعك على رأيه في محادثات لوزان، وعلى مطاليب مصر النهائية، وليستمع إليك، ثم ينقل ما ترغب في قوله إلى حكومته.

في مستهل الحديث، كان عبد المنعم غاضباً على العالم كله. كان غاضباً على أعضاء لجنة التوفيق الذين لم يظهروا أبداً كحياديين، لا في المحادثات الخاصة ولا الرسمية، بل بحث كل منهم قبل أي شيء عن مصلحة حكومته. وكان غاضباً على رؤساء الوفود العربية الذين صرفوا اهتماماً شديداً ووقتاً طويلاً على المسارح والملاهي وعلى «فتيات سويسرا الشقراوات» أكثر مما صرفوا على العمل الذي حضروا من أجله إلى لوزان أضف إلى ذلك، أنهم جميعاً صوتوا من أجل نقل عمل اللجنة إلى نيويورك وليك سكسيس، وفضلوا حلاً مفروضاً على حل متفق عليه، ليتمكنوا من الحضور إلى أميركا، ومشاهدة بلد غربي جديد، و«فتيات جديدات».

وهو غاضب على الأميركيين عامة، الذين يظهرون في كل مكان كأسياد العالم، مدعين أنهم يريدون مصلحته، بينما هدفهم الأساسي هو السيطرة عليه واستعباده لدولاراتهم. وكان مضطراً، كرئيس للوفد المصري، إلى أن يرحب بلجنة المسح الدولية في كل مكان، وكأنها جاءت لتطوير الشرق العربي، والمساعدة على حل مشكلة اللاجئين. ولكنه، كمصري قومي، كان عليه أن يثور على النوايا الأمبريالية الأميركية المستترة وراء لجنة المسح الدولية، والتي تهدف إلى منح الحق في موطىء قدم قانوني ثابت «لغلاة المستغلين ومصاصي الدماء»، رجال الغرب، في الشرق العربي. إنه غاضب على الدول العربية التي هزمت في حربها ضد إسرائيل، وترفض الاعتراف بهذه الحقيقة الأبدية. وكان على هذه الدول المهزومة أن تفعل أحد أمرين: إما أن تخضع وتقبل شروط الإسرائيليين، أو أن تحارب من جديد وتزيل الوصمة عن جبينها. ولكن من غير المعقول، على

الإطلاق، أن تتنكر للحقيقة وتتقدم بمطاليب متطرفة كجائزة على فشلها، وهذا هو البرهان الأكيد عن عدم النضج السياسي الكامل. وهو لا يريد، كرجل يحترم نفسه، أن يظل شريكاً في «سياسة منحطة أو غريبة كهذه». وسيسجل كل هذا في كتابه عن فلسطين. وهو غاضب على إسرائيل أيضاً، التي تتحدث، بحسب رأيه، عن السلام «بالكلام فقط». «إنها تظهر في كل مكان كمنتصر يعتمد على قوته فقط». ونحن لا نحاول، على حد قوله، أن ندرك فداحة الضربة التي وجهتها إسرائيل إلى العالم العربي، وأن نجد لها العلاج المطلوب.

بعد كل هذا الكلام، انتقلنا إلى الحديث بهدوء عن عمل لجنة التوفيق، وقد اتضح أنه متفق معي على ضرورة بذل الجهد لتأجيل موعد انعقاد اللجنة في نيويورك. وإلا ستثار، بالضرورة، مشكلة فلسطين في الجمعية العمومية، وتؤدي، دون شك، إلى تأزم العلاقات من جديد بيننا وبين العالم. وستتحول الجمعية إلى منصة خطابة للإسرائيليين والعرب الذين سيتنافسون في ما بينهم، ويهاجمون ويشتمون بعضهم بعضاً. لقد تحدث عن ذلك إلى بواسنجيه، وروكويل، ويلطشين واقترح عليهم عقد اجتماع جديد للجنة، بعد أن تنهي لجنة المسح الدولية عملها، ولكن عبثاً فقد أصروا على رأيهم. وكان بإمكانه مواصلة الضغط لو وجد تأييداً من رفاقه، بقية رؤساء الوفود العربية، إلا أن هؤلاء لم يؤيدوه. ليس هذا فقط، بل إنهم انتقدوا أيضاً موقفه وناقشوه فيه.

وهو لا يزال يأمل في إمكان التأثير على حكومته كي لا تستجيب بسرعة لدعوة اللجنة إلى الحضور إلى نيويورك، ولتحاول إقناع الدول العربية بقبول موقفها. على أي حال، سيبذل جهده لترسل حكومته تعليمات إلى وفدها في ليك سكسيس ليكون لبقاً في مناقشاته مع وفد إسرائيل، ويقلل من الكلام قدر الإمكان.

في نهاية الحديث، تكلمنا عن رد الوفود العربية على مذكرة اللجنة الدبلوماسية في ١٥ آب (أغسطس). وهو موافق على أنها بالغت في مطاليبها الإقليمية. لم يكن بإمكانها التصرف بشكل آخر لتحقق جميع مطاليبها ونظر متراصة «ككتلة واحدة». ولكن ليست هذه كلمة العرب الأخيرة. وليست هذه على أي حال، كلمة مصر الأخيرة.

ورداً على سؤالي إذا كان مستعداً للانتقال إلى باريس ليتابع معنا محادثات شخصية، أجاب أنه لو كان يرغب في الاستمرار في الخدمة الحكومية لفعل ذلك بسرور، لكنه وعد بأن يقدم اقتراحي إلى حكومته. وأشار أن باستطاعته اقتراح ذلك مباشرة على «صديقي» في مصر.

وطلب مني، خلال الوداع، نقل تحيته إلى جميع أعضاء وفد إسرائيل الحاليين والسابقين. كما طلب مني أن أدرك أن الصداقة التي قامت بيننا قوية، وأن أعتبره دائماً الشخص المستعد للمساعدة في كل وقت وأوان».

تحية وسلاماً

المخلص الياس»

رسالة مستشار سعد حداد[1]

إلى رئيس كيبوتس كفار. بلوم

وجه فرنسيس رزق، المستشار السياسي للرائد سعد حداد، المتعامل مع «إسرائيل»، وقائد ما يسمى بـ «جيش لبنان الجنوبي»، هذه الرسالة، إلى رئيس كيبوتس كفار. بلوم في الجليل الأعلى، إثر جولة قام بها رزق على المستوطنات الصهيونية في شمال فلسطين المحتلة، وقد نشر النص في نشرة «الطليعة»، الصادرة عن الطلاب العرب التقدميين في فلسطين المحتلة.

يذكر رزق رئيس الكيبوتس «بيني»، بالعلاقات القديمة الجديدة الوطيدة بين بعض اللبنانيين والصهاينة، والتحالف المشترك ضد كل قوى التحرر العربية.

ومن خلال القراءة أيضاً للرسالة، يتبين تطابق الأفكار والآراء بين ما يطرحه رزق، وما سبق أن طرحه اميل اده ومؤسسوا جمعية «الشبان الفينيقيين».

الأخ الحبيب بيني

كان لزيارتنا الأخيرة لكيبوتس كفار. بلوم أطيب الأثر في نفوسنا جميعاً، فقد لقينا في ربوعكم كل ترحيب وشعرنا وكأننا في بيوتنا بين أهلنا وذوينا، فقد كنت والحق يقال في عيد وفرحة لا تعادلهما سوى أفراح الأهل بلقاء أبناء أعزاء على قلوبهم بعد طول افتراق.

أخي بيني.

ليس غريباً أن نلقي بينكم ما لقينا، كما أنه ليس صدفة أن نلتقي. فنحن اخوة تجمعهم أهداف مشتركة وأمامهم مصير مشترك. نحن أخوة يتطلعون إلى غد أفضل، يعملون بوحي من تاريخهم المشرف، فقد تعاون من قبلنا أجدادنا منذ آلاف السنين وكان تعاونهم على الخير ومن أجل السلام. كانت بيننا لغة مشتركة من التفاهم والتحالف والمشاركة في التقاليد والعادات والمفاهيم. وحلت بالعالم كارثة جسيمة يوم انهارت القوة اليهودية . الكنعانية الخيرة وخلفتها قوات أخرى جعلت أمجاد القتال هدفها الأول والأكبر وأهوال الحروب غايتها القصوى. كانت مهمة الملك اليهودي أو الفينيقي الآرامي، إقامة الحق على أساس العدالة. أما في البلدان الأخرى فكان الملوك يفاخرون بقطع الرؤوس وبناء أهرام من الجماجم وتدمير المدن وإحراق المواسم وسفك الدماء وتقتيل الأبرياء. مثل هذا فعلوا ولا يزالون يفعلون. لا حاجة لي بأن أذكر بحكمة سليمان وعدله، ولا حاجة بأن أذكر بعدالة ملوك فينيقيا، فقد أبلغتنا عنها لوحة فخارية تم اكتشافها في مدينة أوغاريت تقول: «في ظلال الأشجار الوارفة جلس الملك يحكم في دعوى أرملة، ويعون حق اليتيم». كل هذا كان في بلادنا يا أخي يوم كان الناس قبائل ترعى الجمال في النهار وتغزو في الليل وتقتل وتسبي النساء. يوم كانوا يقتلون بناتهم ويدفنوهن أحياء في الرمال مخافة العار، بينما كانت المرأة

[1] الحاج، بدر، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر. بيروت.

الإسرائيلية والفينيقية تفوق الرجال في كثير من الميادين. عد معي إلى ما فعلت يهوديت واستير، وإلى ما حققته اليسار بانية قرطاجة في عصور كانت المرأة فيها، وعند سوانا، عبدة رقيقة وتشترى كأي سلعة، تدفن حية أو تجرش الملح.

وبعد قد يطول الحديث فننسى التعاون الذي تم بين الملك سليمان الحكيم وأخيه الملك احيرام ملك صور ابن الأرملة اليهودية من عائلة نفتالي، والذي كان من نتيجته بناء هيكل الرب في اورشليم من أخشاب أرز الرب في جبال لبنان، وأهدى بعده سليمان لأحيرام عشرين قرية آمل أن تكون قريتي[١] إحداها.

وإنني هنا يا بيني أنحني باحترام أمام شعبكم الخلاق الذي أعطى الله للعالم وأعطى معه الوصايا العشر التي يمكن اعتبارها وبحق أساساً لكن دين ولكل شريعة عادة على الأرض.

وهنا لا بد من ذكر حروف الهجاء الفينيقية التي انطلقت من بيبلوس على الساحل اللبناني لتجوب العالم ولتكون خشبة الخلاص لشعوب غارقة في بحر الجهل، التي نفخر أن تكون التوراة قد سميت بيبل نسبة إليها.

وبعد يا بيني، يأتينا من يقول أنتم عرب ولستم لبنانيين، قوميتكم عربية ولا شيء سواها. وإن قلنا لا حلت بنا المصائب. يقولون لي هذا وأنا وارث أعظم حضارات الدنيا الحضارة الفينيقية، الآرامية، الكنعانية اليهودية فأي حضارة يرثون؟

وبعد يا أخي فالعرب دخلوا بلادنا محتلين غزاة دخلوها ليسلبوا خيراتها كما يشهد بذلك جمهرة المؤرخين، دخلوا سوريا ولبنان وإسرائيل فهدموا وخربوا الكثير من حضارتها وما زالوا يخربون. فرضوا على سكانها الأصليين من نصارى ويهود اتباع الإسلام فرحل من رحل وأسلم من أسلم، فلا غساسنة ولا مناذرة، واعتصم آبائي الموارنة «المردة» في جبال لبنان وما زالوا يقاومون الغزوة البربرية منذ آلاف السنين وحتى أيامنا هذه.

إن قلت لهم إننا لبنانيون ثار ثأرهم واتهموك بالانعزالية والرجعية والعمالة للاستعمار والأمبريالية والصهيونية لأنك لا تريد أن تنكر أصلك، وبالرجعية لأنك ترفض أن تتراجع عن وصفهم بالغزاة والمحتلين، والعمالة للاستعمار لأنك مفتح على العالم وخاصة الغربي فيه، ولأنك يهودي أو مسيحي لا تريد التخلي عن دينك وتقاليد شعبك. وأخيراً فنحن صهاينة لأننا نحفظ التاريخ ولا نريد أن يطمس الحقيقة التاريخية كائناً من كان.

أخي بيني، أنا لبناني أعتز بلبنانيتي ولست عربياً، كما أنك إسرائيلي تعتز بإسرائيليتك وإنني أسعى للتعاون معك على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار، سيما ونحن أبناء أرض واحدة يجمعنا مصير مشترك وتاريخ طويل. فإذا كنت أنت تجيد العبرية وأنا أجيد العربية فقد يأتي يوم تجيد فيه أنا وأنت، اللغتين معاً. المهم أن تنفتح قلوبنا وعقولنا للسلام والمحبة وأن ندرك جميعاً مصالح شعوبنا فنتعايش مع الازدهار والسلام.

---

[١] (إشارة إلى قرية القليعة في جنوب لبنان).

إنني من هذا المنطلق أهيب بإخواني العرب، أن يكفوا عن المغامرة في التعصب وأن يؤمنوا بحق الشعوب في العيش بحرية وكرامة، وإن السلام والمحبة خير من الحرب والبغضاء. وأن يدركوا أن عهد الفتوحات قد ولى. وكما أجبروا بالأمس على ترك الأندلس وغيرها سيتركون لبنان وشأنه. وأنه خير لهم أن يفهموا دينهم الذي يدعوهم إلى الإيمان بالتوراة والزبور والإنجيل إلى جانب القرآن. وأن اليهود والنصارى أخوة لهم، وأن الحرب لا تفيد أحداً ولا ترضي الله إن أحبوا مرضاته. وعليهم أن يعلموا أن الله خالق الكون ومدبره وسينصر الحق، وأن قلة صغيرة مع الله خير من كثرة لا تحفظ وصاياه. وليس من المهم أن يتكلم أحدنا العبرية أو العربية أو الإنكليزية... الخ، فربك يا أخي رب قلوب ويفهم جميع الألسن ولا تفشه المظاهر.

أخي بيني، إلى لقاء آخر معك راجياً أن تكون السنة العبرية الجديدة سنة خير وبركة علينا جميعاً تحمل معها السلام والآمال والأمان. سلامي وتحياتي لكل فرد من أفراد كيبوتس كفار. بلوم. إلى هذه العائلة الكبيرة المتعاونة على الخير ومخافة الله والتي أفخر الآن بأنني كنت ضيفاً مكرماً بينها. كل عام وأنت بخير. وإلى اللقاء.

أخوك المحب فرنسيس رزق

القليعة في ١٣/٩/١٩٧٧

البيان المشترك عن محادثات بيريز في المغرب[1]

أصدر أمس شمعون بيريز، رئيس الحكومة، والملك الحسن الثاني ملك المغرب بياناً مشتركاً رسمياً أشارا فيه إلى أن المحادثات بينهما تركزت فقط على تبادل وجهات النظر حول السبيل لإرساء السلام في الشرق الأوسط. وقد صدر البيان ظهر أمس في مؤتمر صحفي في القدس. وقام بتلاوة البيان، الذي كتب باللغة الفرنسية، وترجم للعبرية، أوري سابير مستشار رئيس الحكومة، أمام الصحفيين في مكتب رئيس الحكومة. وفيما يلي نص البيان.

استقبل الملك الحسن الثاني، في قصره في أفران، في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من تموز/ يوليو، السيد شمعون بيريز، رئيس حكومة إسرائيل. وقد بحث ملك المغرب ورئيس حكومة إسرائيل، خلال المحادثات التي اتسمت بالصراحة، وتناولت أساساً دراسة مشروع فاس، الوضع في الشرق الأوسط بصفة أساسية، والظروف التي من شأنها، شكلاً وموضوعاً، المساهمة بشكل فعال في إرساء السلام في هذه المنطقة. وقد قام جلالة الملك الحسن بعرض وتوضح أهمية كل بند من بنود مشروع فاس، التي تتمتع في رأيه، بميزة مضاعفة، سواء لكونها الوثيقة الوحيدة ذات القيمة الموضوعية، والتي يمكن أن تشكل أساساً للسلام العادل والدائم، أو سواء بسبب قدرتها على التمتع بإجماع عربي، على النقيض من أي مشروع أو اقتراح آخر للسلام.

[1] الملف، العدد، قم ٥، آب ١٩٨٦، نقلاً عن: عل همشمار، ١٩٨٦/٧/٢٥.

وأوضح السيد بيريز، من جانبه، موقفه من مشروع فاس، وعرض مقترحاته الخاصة بالظروف الحيوية، في تقديره، لإرساء السلام.

وحيث أن اللقاء قد حمل طابع تبادل وجهات النظر فقط، ولم يهدف إطلاقاً لإجراء مفاوضات، لذا فإن جلالة الحسن الثاني سوف يطلع الزعماء العرب، كما سيطلع بيريز حكومته، على النقاط التي تم تناولها خلال المحادثات.

القرار ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧)

إن مجلس الأمن.

(أ) . يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط.

(ب) . ويؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.

(ج) . ويؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف، وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

أولاً . يعلن أن تطبيق الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

(أ) . انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

(ب) . أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق «حدود آمنة» ومعترف بها، متحررة من أعمال القوة والتهديد بها.

ثانياً . ويؤكد المجلس الحاجة إلى:

(أ) . ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

(ب) . تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) . ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات دولية، ومن بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

ثالثاً . يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط، لإقامة اتصالات مع الدول المعنية، بهدف المساعدة في الجهود، للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة في هذا القرار.

رابعاً . يطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن.

هذا الكتاب

يعتبر هذا الكتاب، الأول من نوعه في تاريخ الصراع العربي . الصهيوني، الذي يتطرق إلى الاتصالات السرية بين عدد من المسؤولين العرب، وقادة الكيان الصهيوني، بهذه الشمولية، وبهذا التوثيق الدقيق، وبهذا التوسيع، وبهذه الرؤية السياسية.

فبين بداية شوط هذه الاتصالات في نهاية العام ١٩١٨، وبين مرحلة تسوية مدريد . واشنطن في العام ١٩٩٣، جرت أحداث، وسطرت وقائع في غاية الأهمية والخطورة.

لذا، فالكتاب وثيقة مهمة، ليس للباحث والسياسي فحسب، بل لكل مواطن يريد أن يطلع على خفايا صنع القرار السياسي في وطنه.

الناشر